الجمهوريّة الجزائريّة الديمقراطيّة الشعبيّة
وزارة التعليم العالي والبحث العلميّ

جـــــــــــــامعة باتنـــــــــة1
كليّة اللغة والأدب العربيّ والفنون
قســـم اللـــغة والأدب العربـــيّ

نظريّة المعنى في النّحو العربيّ

مقاربة تداوليّة في مصادر النّحو وأصوله

بحث مقدّم لنيل درجة دكتوراه العلوم في
علوم اللّسان العربيّ

إعداد الطالب:
مراد قُفّي

إشراف الأستاذ الدكتور:
عيّاش فرحات

السنة الجامعية: 1437- 1438هـ / 2016- 2017 م

الجمهوريّة الجزائريّة الديمقراطيّة الشعبيّة
وزارة التعليم العالي والبحث العلميّ
جـــــــــامعة باتنـــــــــــة1
كليّة اللغة والأدب العربيّ والفنون
قســـــم اللـــــغة والأدب العربـيّ

نظريّة المعنى في النّحو العربيّ

مقاربة تداوليّة في مصادر النّحو وأصوله

بحث مقدّم لنيل درجة دكتوراه العلوم في
علوم اللّسان العربيّ

إعداد الطالب:
مراد قُفّي

إشراف الأستاذ الدكتور:
عيّاش فرحات

لجنة المناقشة:

الاســـم واللقب	الرّتبة	الجامعة	الصّفة
بلقاسم ليباريـر	أستاذ	جامعة باتنـة1	رئيسا
عيّاش فرحات	أستاذ	جامعة باتنـة1	مُشرفا ومُقرّرا
عمّار شلـواي	أستاذ	جامعة بسكرة	مُمتحنا
زينـــب دوادي	أستاذ محاضر أ	جامعة باتنـة1	مُمتحنا
جمال كويحـل	أستاذ محاضر أ	جامعة سطيف 2	مُمتحنا
محمّد دلـــوم	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	مُمتحنا

السنة الجامعيّة: 1437- 1438هـ / 2016- 2017 م

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء:

إلى التي آنستْ وحشتي في غربة البحث واصطبرتْ، فكانت لي وطناً ... زوجتي الغالية. حماها الخالقُ المولى.

إلى روح أستاذي الروحيّ، عملاق علم اللغة، العالِم الأستاذ الدكتور تمّام حسّان ... رحمه الله وأثابه عظيمَ الثواب.

أهدي هذا العمل الذي منحني درجة الدكتوراه في علوم اللّسان العربيّ.

مُقـــــــدِّمة

مُقـــــدِّمة:

شهِد الدرس اللغويّ الحديث تطوّرا مُتسارعًا ملحوظًا، إذ إنّه لا يكاد يستقرّ نظرٌ لغويّ حتّى يُزيحه نَظرٌ جديد، فانتقلتِ اللسانيّات مِن العناية بالدراسة الصوتيّة والصرفيّة إلى العناية بالتركيب ثمّ بالدلالة، وكانت كلّ مرحلة تكشف عن مظاهر لغويّة جديدة تُسهم جميعًا في وصف اللغة واستجلاء جملة قوانين الأنظمة التي تحكمُها، وُصولا إلى بحث العلاقة ما بين بنية اللغة ومختلف مجالات استعمالها.

وتُعدّ قضيّة "المعنى" من أكثر القضايا اللغويّة تعقيدا وأشدِّها تماهيا مع مجالات غير لغويّة كثيرة، ذلك أنّ المعنى قد بات بحدّ ذاته بنية تتشابك فيها عناصرُ شتّى تبدأ من اللغة ولا تنتهي عندها، ولئن تجنّبت الدراسات اللغويّة الحديثة في بداياتها الخوض في ظاهرة "المعنى" فإنّه أمست من أبرز اهتماماتها في مراحل تاليّة، ذلك أنّ دراسة الجمل معزولةً عن سياقها الطبيعيّ وعن مُتكلّميها، بدا اختيارًا منهجيًّا غير كافٍ أمام الحاجة اللغويّة المعرفيّة المُلّحة.

وإنّ لعلم الدلالة علاقة متينة بعلم النحو، إذ ليست اللغة بالأساس سوى جملة علاقات بين الألفاظ ودلالاتها، ومنه، فقد باتت الجملة في أدبيّات الدرس اللغويّ الحديث على قدر كبير من العناية والاهتمام، وتجاوز بها هذا الدرسُ حدود البحث في هيئاتها التركيبيّة إلى ما وراء هذه الهيأة من دلالات على المعنى؛ فدراسة النّحو على أساس طرائق تأديته المعانيَ تُعطي الموضوع دقّة وتكشف عن معالمه وقرائنه وتجليّاته الدلاليّة.

ومِن ذلك، استقرّتْ فكرة المقاربة التداوليّة لنظريّة المعنى في الدرس النحويّ العربيّ قديمِه وحديثه موضوعا بحثيّا لديّ، إيمانا منّي بثراء ما تكتنزه نظريّة النحو العربيّ مِن أفكار دلاليّة ومناحٍ تداوُليّة، في سبيل محاولة إعادة القراءة وفقا للرؤية النظريّة التأسيسيّة في أولياتّها المنهجيّة، إذْ يُمثِّل مفهوم "النظريّة" إنشاءً فكريّا تأمليّا يربط نتائج بمبادئ، وفقا لتقابلات عدّة، وما النظريّة بالأساس سوى بناءٍ فرضيّ استنباطيّ، يعكس رؤية معيّنة حول قضيّة متعدّدة الأوجه، وما من شكّ في أنّ نحونا العربيّ لمْ يخلُ من صلة

بتلك المعطيات والأسس، في منظومته الاستدلاليّة، وفي أصوله المنهجيّة، وبذلك نزعُم ونفترض.

فكانت أولى بدايات تفكيري في هذا الموضوع أقرب ما تكون إلى حدْس فكريّ يستدعي استيضاحا، ليغدو نواة لبحث لغويّ علميّ؛ إذْ كان في اطّلاعي العامّ على الدرس التداوليّ بمفاهيمه الحديثة مدعاة للوقوف على نقاط تقاطع عدّة، تجمع التراث النحويّ العربيّ بالنظرية التداوليّة، ما أضحى حافزا لولوج هذا الميدان البحثيّ من زواية تأصيليّة وتحيينيّة في آنٍ معًا؛ وهذا أيضا ما أوحى لي بأنّ نحاة العربيّة الأوائل لم يكونوا أقلّ احتفاءً بمعنى العبارة اللغويّة مِن سواهم، بل إنّهم احتفوا بالكلمة والحرف، وبالحركة والصوت أحيانا.

أمّا السبب الآخر فيُعزى إلى رغبتي في بعث الاهتمام العلميّ بهذا النوع من الدراسات التأصيليّة، لا في مستوى الطرح النظريّ فحسب، بل وفي صميم الإجراء والمقاربات التحليليّة ومحاولة إثراء الجهود الأكاديميّة في حقل هو أحوج ما يكون إلى مثل هذه الدراسات المتخصّصة، وما تتطلّبه من بذل معرفيّ يحقق نتائج أو يختبر فرضيّات، ويُقدّم بذلك تشكيلا بحثيّا على غرار ما يُقدّمه أحمد المتوكل في دراسة اللغة العربيّة من منطلقات نظريّة النحو الوظيفيّ، وكذا ما قدّمه الدكتور مسعود صحراوي في بحثه التداوليّة عند العلماء العرب، وفيه عالج المُؤلّف ظاهرة الأفعال الكلاميّة، وسعى إلى إثبات توفّر الظاهرة في اللغة العربيّة، وإلى تأسيس تداوليّة عربيّة من خلال نصوص التراث اللغويّ، ولعلّها إشاراتٌ مهمّة في هذا اللون من الدراسات ما قدّمه الدكتور خليفة بوجادي في كتاب في اللسانيّات التداوليّة، مع محاولة تأصيليّة في الدرس العربيّ القديم، وسوى ذلك.

وفي هذا الاتّجاه تهدف الدراسة إلى محاورة الفكر النحويّ العربيّ في ضوء ما يُطرح وفي ما توفّره المعرفة المعاصرة من أدوات منهجيّة، فما التداوليّة - في الأساس- سوى منهج أو مقاربة غربيّة الشيوع، لا نَعدم أنّ لها تَجذّرًا وامتداداً في التراث اللغويّ الإنساني أوّلا، ثُمّ العربيّ الإسلاميّ ثانيا.

ويُحاول البحث- في هذا- الإجابة عن تساؤلاتٍ؛ إذا افترضتِ الدراسة أنّ نحاة العربيّة لم يُغفلوا قضايا دلاليّة عدّة، فإلى أيّ مدى تحقّقت للمعنى اللغويّ في الدرس النحويّ العربيّ نظريّة تحقّقه ابتداءً وتضبطه انتهاءً؟

ويتفرّع عن هاته الإشكاليّة المُركّبة سؤالان جزئيّان:

ما هي المنطلقات المنهجيّة التي أسّست للمرجعيّة الدلاليّة النحويّة وفقا لعلاقة اللغة بالمستعملين وبظروف ذاك الاستعمال؟

وإلى أيّ مدى تحقّق البعد التداوليّ وفْقا لمقولتَيْ المقال والمقام في أصول نظريّة النحو العربيّ؟ وما أثر تلكم المعطيات في حلّ عديد المشكلات اللغويّة، والتعليميّة - تحديدا - التي تخصّ اللسان العربيّ المعاصر؟

يتناول البحث - بهذا- المسائل النحويّة ذات الصلة بقضيّة المعنى في نصوص المدوّنة النحويّة، التراثيّة والحديثة على السواء، من مصادرها بالتحليل والمقارنة والاستنتاج، وبالتالي لن تكون العودة إلى تلكم المصادر عودة تأريخيّة سرديّة، إنّما تكون طلبا لما استجدّ في مسار الدرس النحويّ العربيّ وتطوّر من أفكار ومناهج ورؤى تختلف عمّا سبق؛ لذا سيكون تعويل البحث أساسا على مصادر الدرس النحويّ العربيّ الأولى، وتُتقى كتب شروح الشروح المُمعنة في التفصيلات أو كتب التلاخيص والاختصارات ذات الغاية التعليميّة البحتة، ولا تُستثنى في هذا المقام جهود غير النحويّين من المتأخّرين، وبخاصّة أولئك الذين عُرفوا بالبلاغيّين، وتشمل الدراسة أيضا أشهر المحاولات الحديثة في تجديد الدرس النحويّ العربيّ.

وإنّه حين انصبّتْ جهودُ اللغويّين القدامى في دراسة اللغة العربيّة اختصاصًا دون سواها، بما لها من صلة بالقرآن الكريم فهمًا من جهة، واستجلاءً لمكامن الإعجاز فيه وفي دلالاته من جهات أخَر، كانت دراستُهم للغة في غير ذاتها ومن أجل غيرِ ذاتها، ذلك أنّ نظرتهم إلى اللغة تختلف عن النظرة اللغويّة الحديثة في أصولها وأهدافها.

وانطلاقا من فحوى المقولة العربيّة المتداولة "لكلّ مقام مقال"، تشكّلت أولى خيوط الموضوع، ذلك أنّ أهمّ منطلقات النظريّة التداوليّة هي في الأساس رصد دقيق لآليّات التواصل الأمثل، والبحث في ظروف وشروط تَحقُّق نجاح ذلك الفعل التواصليّ؛ وما من شكّ في أنّ الفكر النحويّ العربيّ لم يُغفل فحوى المقولة السالفة الذكْر، ولمْ يَغفل عنها وهو يصوغ قوانين التركيب النحويّ للعبارة العربيّة وُصولا إلى التأسيس الفعليّ للنظريّة المتكاملة.

واستنددتِ الدراسة في بحث هذا الموضوع إلى مصادرَ ومراجع، توسّمتْ فيها المُعين والدليل على وُلوجه، فكانت موزّعة في مجموعتَين اثنتَين، الأولى منها تراثيّة، وتشمل مُدوّنة مصادر النحو العربيّ وأصوله الأولى بمختلف توجّهاتها المذهبيّة، بصريّةً كانت أو كوفيّة أو غيرها، ابتداءً مِن كتاب سيبويه ومعظم كتب شرّاحه، انتهاءً إلى النحاة الأندلسيّين والمصريّين مِن مثل ابن عصفور وابن مالك وابن هشام الأنصاريّ وسواهم.

وأمّا المجموعة الثانية فتضمّ المصادر الحديثة، ومنها كتاب اللغة العربيّة معناها ومبناها للدكتور تمّام حسّان، والنحو والدلالة للدكتور محمّد حماسة عبد اللطيف، ونظريّة المعنى في الدراسات النحويّة للدكتور كريم الخالديّ، والمعنى وظلال المعنى لمحمّد عليّ، وسياق الحال في كتاب سيبويه لأسعد العوّاديّ، وكذا سلسلة كتب الدراسات التداوُليّة لأحمد المتوكّل، ولعل أبرزها الوظائف التداوُليّة في اللغة العربيّة، مع الإشارة إلى مصادر ذات صلة، مثل بعض تفاسير القرآن الكريم، من مثل الكشاف للزمخشريّ، وصفوة التفاسير للصابونيّ، وكذا كتب فقه اللغة وعدد من المعاجم.

ويستند البحث في كليّاته إلى منهج وصفي ينزع إلى التحليل والاستنتاج؛ ففي ضوئه تُرصد عناصر النظريّة وتحلّل وتحدّد خصائصها في مساحة لمقارنة المنهج ومقاربته، بين تصوّرَي النحويّين والتداوُليّين، ويتوسّل المنهج ذا في جزئيّاتٍ الأداةَ السيميائيّة، فتستقرئ المظاهر الدلاليّة وتُبيّن كيفية تشكّل المعاني اللغويّة عموما والنحويّة تحديدا، كما تستند الدراسة بالقسم الأوّل في تأصيل النماذج المقاليّة إلى منهج معياريّ، يضطلع بتحديد أشكال المقال (الكلام) النمطيّة الأولى، وكان المنهج التاريخيّ كذلك بدرجة

ثانيّة دليلي، في تعقّب الظواهر النحويّة الدلاليّة وتطوّرها في مصادرها التراثيّة لدى نحاة العربيّة القدامى.

وبالنظر في طبيعة البحث وفلسفته القائمتَين على جدليّة المبنى والمعنى، وكذا نمطيّة التشكيل وتحرّر المعاني والأساليب، تقوم هندسة بنائه على بابَيْن رئيسَيْن مسبوقَيْن بمدخل تمهيديٍّ، يتضمّن عرضًا عامّا حول نظريّة المعنى وكذا عرضًا ثانيا يشمل التداوليّة درسًا ومنهجًا ومعرفة معاصرة، وأشهر المشتغلين بهذا الحقل المعرفيّ وروّاده، وعرضًا ثالثا يتعرّض إلى أوليّات الدرس النحويّ العربيّ وأصول النظريّة النحويّة التي أسفر عنها، مِن حيث هي أدلة النحو العربيّ الأولى التي طبعت الأداة المنهجيّة، ويسير البحث في منحى بِنويّ تصاعديّ متدرّج، حيث تكون الكلمة المفردة المبتدأ ويكون النصّ ونسيجُه المنتهى.

فأمّا الباب الأوّل فيتناول مقاليّة المعنى في النحو العربيّ، ويتفرع عنه فصلان، يدرس الأوّل الكلمة في الدرس النحويّ العربيّ، من حيث أقسامها التأصيليّة وكذا عوارضها وخصائصها، ثمّ بيان بنية الكلمة وصلتها بفكرة الزمن، ويَطرُق الثاني التراكيبَ النحويّة، بما لها من صلة بـنحويّة التركيب، ومفهوم الجملة وبنائها، وكذا مسائل العمل والعامل النحويَيْن، وكذا دلائليّة القرائن اللفظيّة والقرائن المعنويّة.

وأمّا الباب الثاني فيتناول مقاميّة المعنى في النحو العربيّ، وينسلّ منه أيضا فصلان، أوّلهما تداوُليّة المخاطِب (بكسر الطاء) والمخاطَب (بفتحها)، وفيه حديث عن المقام اللغويّ وعناصره، وحديث عن تداوليّة المخاطِب المتكلم، وما يختص به مقام المتكلم ووظائفه التداوليّة. وحديث عن تداوليّة المخاطَب وما يعكسه من عناية النحاة بالمتلقّي ومستويات تلكم العناية. وأمّا الفصل الثاني فيتناول تداوليّة الخطاب في ذاته، أين يَظهر تحوّل المعنى مِن مستوى الجملة إلى مستوى التلفّظ، وما يحوزه التلفظ من قدرة إنجازيّة تظهر في أفعال الكلام وفي مختلف الأساليب العدوليّة، وصولا إلى مستوى العلائق النصّية في بوتقة النحويّة النصيّة، أين تُظهر فكرة الجملة الكبرى مفهومَ الوحدة النصّ، وما تستَتْبعه مِن مظاهر الاتّساق والانسجام. وخُتم البحث بورقة لخَّصتْ أهمّ ما انتُهي إليه من نتائج، وانتُقي منها ما يتناسب مع ما طُرح من فرضيّات في معالجة الإشكاليّة.

ومن جملة الصّعوبات التي تراءت لي في خلال إعداد هذه الدراسة ما هو مُتّصل بطبيعة الموضوع ذاته وشساعة ميدانه وتشعُّب صِلاته، حيث إنّ توحّد الدرس النحويّ العربيّ لا ينفي عنه تشعّب مسائله التفصيليّة، إنْ شرحًا وإضافة أو مُخالفة واعتراضًا، وتضارب وجهات أنظار الدارسين المحدَثين بين مُنتصر لمذهب ومنتصرٍ عليه، أضفْ إلى ذلك صعوبة التوليف بين الاتّجاهات السيميائيّة الثلاثة التي نُظر بها إلى قضيّة العلامة اللغويّة، المستوى التركيبيّ، والدلاليّ، والتداوُليّ.

وفضلا عن تلك الصعوبات هناك صعوبة أخرى عنّتْ لي، تتمثل في كثرة المراجع الحديثة وتبايُن أوجه نظر أصحابها، ولربّما كان بعضُها يؤول بالموضوع إلى عَتمة منهجيّة صارخة، ممّا اضطرّني إلى الاستغناء عنها بما طالتْهُ معرفتي وتقديري للموضوع بمراجع مُحدّدة.

وانتهاءً، لا يَسعُني إلا أنْ أتوجّه بالشكر الجزيل لكلِّ من يسَّر عليّ مشقة أو نصح برأيٍ في خلال إعداد هذا البحث، من القائمين على قسمَيّ اللغة العربية وآدابها بجامعتَي باتنة والمسيلة، والشكر موصول إلى أساتذة القسمَين الأجلاء، وإلى أساتذة شعبة اللغة العربيّة بجامعة محمّد الخامس أكدال بالرّباط المغربيّة، وللجنة المناقشة المُوقّرة التي أجازتْ هذا العمل عظيمُ الامتنان، لقاءَ ما تفضّلتْ به عليّ مِن توجيهات وملحوظات، أضاءتِ الدراسةَ وسدّدتِ الخُطى، جزى الله أعضاءَها خير الجزاء.

هذا، ولله الحمد والمنّة أنْ أكرمني بإشراف أستاذي القدير الأستاذ الدكتور عيّاش فرحات مُوافقةً ومُرافقةً إيّاي، فما يَسَّره عليَّ مِن صعوبات في هذا البحث وما قدّمه لي مِن إضاءات قوّمتِ الأداة الباحثة لا يُضاهى! ولِما أوْلاَنِيه من رعاية وعناية لائقتَيْن، ولِما غمرني به مِن نصائح وتوجيهات وجميل صبرٍ على تقصيري الكبير، وتحفيزٍ وشحذِ همّة وحثِّ خُطًى، وتشجيعي للمُضيّ بهذا العمل مِن محض حدْس معرفيّ إلى هذه الصورة مِن التقسيم والتفريع، فإنْ كانَ في البحث من محامدَ تُذكَر، فإنّ للرّجل منها أكثرَ من نصيب الأسد. والله مِن وراء القصد وهو يهدي السبيل.

مدخل:

I. نظريّة المعنى وأنظمة الدّلالة

II. النّحو العربيّ، المصادر والأصول

III. المقاربة التداوُليّة اللغويّة

I. نظريّة المعنى وأنظمة الدّلالة

حظيَ مفهوما (المعنى والدلالة) بعناية الفلاسفة والمناطقة والأصوليّين واللُغويّين والنحاة، بَيْد أنّ مُؤدّاهما في الدرس اللغويّ الحديث يكاد يتوحّد لاعتبارات عدّة، من أهمّها أنّ المجال المعرفيّ لدراسة اللغة الإنسانيّة لا يَنضبط إلا بوصل هذين المفهومَين بما يعنيه المتكلم من اللـغة، استعمالا واقـعًا وحاصلاً متمثلاً في الغاية التوصيليّة المُرادة.

فلإنْ آثر هذا الدرس اللغويّ ترك مصطلح (المعنى)، لأنّ «فيه عمومًا من جهة، ومن جهة أخرى لا يُعين على اشتقاقات فرعيّة مَرنة نَجدها في مادّة دلّ، الدّالّ، المدلول، المدلولات، الدّلالات الدّلاليّ.»[1] فإنّ ثمّة فرقًا إجرائيّا يظلّ يَحول بين تطابُق المفهومَين[*] ذلك أنّ المعنى لا يبدو على حال مُعيّنة مِن الاستقرار، فهو «القيمة الدقيقة التي يتّخذها هذا المدلول المجرّد في سياق أوحدَ.»[2] إذ إنّه يعتمد على المتكلمين والمستعملين والسيّاق، ولهذا يُميّز الباحثون[3] بين النظام اللسانيّ واستخدام المتكلمين لهذا النظام. وتبحث نظريّة المعنى في كيفية امتلاء الألفاظ بالدلالات، وكيف يمكن للألفاظ أن تكون ذات معنى. وبناء على ذلك فإنّ (علم الدلالة) يأخذ على عاتقه البحث في الآليّات والقواعد التي تتحكم في إنتاج المعنى اللغويّ.

* * *

1- فايز الدّاية، علم الدلالة العربيّ، ط2. دار الفكر دمشق، سوريا، 1996، ص09.

*- تُشير الدراسة - ههنا - إلى الدافع لاستقرارها على مصطلح "المعنى" دون "الدلالة"، ذلك أنّ مفهوم الدلالة يرتدّ إلى كليّة النظام السيميولوجيّ المحدّد، مفصولا عن العوامل الخارجيّة الأخرى التي تتوزّع في جنباتها كثير مِن المُعطيات الدلاليّة (السياق، المجتمع، الثقافة)

2- جورج مونه، مفاتيح الألسنيّة، ص 120. نقلا عن: حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة، (مخل لدراسة المعنى النحويّ - الدلاليّ)، ط1 . دار الشروق، القاهرة مصر، 2000. ص41.

3- صلاح الدين حسنين، الدلالة والنحو، ط1. مكتبة الآداب، مصر، د/ت. ص12.

1- المعنى اللُّغويّ وأنواعه[*]

- **المعنى اللُّغويّ:**

إنّ حقيقة المعنى تكاد تلتصق بحقيقة الفكر، بالنّظر إلى الطبيعة التجريديّة التي تلفُّهما؛ فالفكر مُحاكاةٌ ذهنيّة للبيئة بمختلف أنماطها، حيث يلجأ الإنسان في كلّ مستويات التفكير تلك إلى استيعاب ما فكّر فيه، وسيكون ذلك بلا أدنى شكّ إلى اللّغة التي يَستودعُها ما جال بخَلده من نشاط فكريّ. فالمعنى إذن يأخذ خَصّيصة الاستيعاب والاستقصاء، ذلك أنّ المكان الطبيعيّ للمعنى هو العالم الخارجيّ.«لأنّه يُبْرز العلائق المُطّردة بين الأوضاع، والمعنى اللغويّ يَجب أن يُنظر إليه في إطار هذه الصورة العامّة للعالم، عالَمٌ مليءٌ بالمعلومات وأجسام مُوَفقة لالتقاط جزء من هذه المعلومات.» [1]

ففي المعاجم العربيّة القديمة ذكر (ابنُ فارس- 375 هـ) لمادة العين والنون والحرف المعتلّ ثلاثة أصول أحدها «ظهور شيء وبروزُه.» [2] ومنه «المعنى هو القصد الذي يَبرُز ويظهر في الشيء إذا بُحث عنه؛ يقال: هذا معنى الكلام ومعنى الشِّعر، أي الّذي يَبرُز من مَكنُون ما تضمّنه اللّفظ.» [3] ونَصَّ (الجرجانيّ- 816هـ) على أنّ المعنى هو «ما يُقصد بشيء. والمعاني هي الصُّور الذهنيّة من حيث إنّه وُضع بإزّائها الألفاظ والصور الحاصلة في العقل، فمِن حيث إنّها تُقصد باللفظ سُمّيتْ معنى، ومِن حيث إنّها تَحصُل مِن اللفظ في العقل سُمّيت مفهومًا. ومن حيث إنّه مَقولٌ في جواب ما هو سُمّيت ماهية، ومن حيث ثبوتُه في الخارج سُمّيت حقيقةً، ومن حيث امتيازُه عن الأغْيار سُمّيت هُويّةً.» [4]

---

*- أشار الباحث إلى هذا المبحث في دراسة سابقة، **يُنظر** في تفصيل ذلك: مراد قُـفّي، المعنى الإسناديّ في الجملة العربيّة بين التأصيل والفنيّة، رسالة ماجستير في علوم اللسان العربيّ، إشراف د. امحمّد بنّبري، نوقشت وأُجيزتْ بقسم اللغة العربيّة وآدابها، كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة، جامعة الحاج لخضر بباتنة (الجزائر)، 2007- 2008. ص18 - 20.

1- عبد القادر الفاسيّ الفهريّ، اللّسانيّات واللغة العربيّة، ط 4. دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، 2000. ص216.

2- ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، مادة (ع ن ى)، تح: عبد السلام هارون، ط1. دار الفكر، بيروت، لبنان، 1991. مجلد146/4.

3- نفسُــه، 148/4 - 149.

4- الجرجانيّ، التعريفات، تح: محمد باسل عيون السود،، ط2. دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، 2003. ص218.

فيُفهم مِن حديث الجرجانيّ أعلاه بيانُه لمنازل المعنى، ولتلك القيم التحديديّة والخلافيّة التي يحوزها المعنى في تجليّاته الدلاليّة، ولعلّه بذلك يقترب مِن خصائص الدليل اللغويّ في اللسانيّات الحديثة، ابتداءً مِن الحالة الذهنيّة الخاصّة، إلى تدرّجها في قصديّة المتكلم، وفهم المتلقّي، وانتهاءً إلى ما يُشير إليه المعنى في الخارج في علاقته بالمرجع، وكذا ما يتحقّق له من استقلاليّة عن بقيّة المعاني وتمايُزٍ منها.

والمعنى بالأساس اللغويّ هو ما تخصّصت فيه اللسانيّات الحديثة في مجال علم الدلالة أو علم دراسة المعنى، وقد أصبحتْ "الدلالة"، أو "علم الدلالة"، أو "نظريّة الدلالة"، أو "نظريّة المعنى"، أو "علم المعنى" منذ مطالع هذا القرن- القرن العشرين - فرعًا مِن فروع البحث اللغويّ مُعترَفًا به في علم اللغة،[1] وفيه يُبحث في كيفية دلالة الكلمات على معانيها أو الصلة بين اللفظ وصورته في الذهن، فهناك فكرة تنشأ في الذهن عند نطق الكلام. «وهذا العلم هو أحدث العلوم اللغويّة نشأة ولم تثبُت أصوله بَعد.»[2]

وفي بيان جدوى هذا العلم في دراسة اللغة يذهب أحد الدارسين إلى أنّ «نظريةً للدلالة اللغويّة يجب أن تمثل للكيفيّة التي تستعمل بها العبارات اللغويّة الدّالة لحمل المعلومات عن العالم الخارجيّ وعن حالتنا الذهنيّة، فاللّغة تُصنّف وتُمَقْول الأذهان والأوضاع، ويُمكن أن تصنّف العبارات بالطريقة التي تصنّفها بها هذه العباراتُ وتصنّف العالَمَ، وهذا ما تفعله نظريّة المعنى.»[3]

- **أنواعُـه:**

تناول الدارسون المعنى في مستويات متباينة، كلٌّ وزاوية تناوله والهدف الذي يُسعى إليه، فدراسة المعنى الدّراسة العلميّة باستخدام المناهج العلميّة، يتوقّف على المراد من (المعنى) ذاته. فإذا قصِد به ما تُثيره الكلمات في النفس والشعور فهو(المعنى النفسيّ)، وإذ قصِد به علاقة الكلمات بما تشير إليه من محسوسات العالم المحيط بنا فهو(المعنى

1- يُنظر: حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة، ص40.

2 - زين كامل الخويسكي، لسانيّات من اللسانيّات، د/ط. دار المعرفة الجامعية، القاهرة، مصر، 1978. ص34.

3- عبد القادر الفاسيّ الفهريّ، اللّسانيّات واللغة العربيّة، ص210.

الإشـــاريّ)، وهذان النوعان خارجان عن ميدان الدراســـة اللغويّة العلميّة،[1] لأنّ الأوّل لا يخضـع للملاحظة الموضـوعيّة ولأنّ الثانيَ ليس لغة ولا صوتا لُغويّا، بل أشياءُ ملموسة. أمّا إذا قصِـد به التحديد الذي تُضـفيه الكلمات المصـاحبة في سـياق ما على كلمة معينة من جهة فهو مجموع ما تُضــفيه كلّ الســياقات التي تظهر فيها تلك الكلمة عليها من جهة أخرى، إذ إنّ معنى كلمة (السـاعة) يَكمُن في الكلمات المصـاحبة لها في السـياق وغيرها من السـياقات الأخرى التي قد تظهر فيها اللّغة أي أنّ معنى الكلمة موزّع على هذه السياقات بالتساوي.

ومن هذا بدا أنّ للمعنى تمظهراتٍ عديدة وعلائقَ وطيدة بما هو ليس لغويًّا، لذلك يُرى أنّ المناهج اللغويّة في بحث المعنى أضـــحت تُعير اهتماما كبيرا للعوامل الخارجة عن الحدث اللغويّ (عوامل اجتماعيّة، نفســـيّة، وغيرها.) ومنه، كان للمعنى اللغويّ في نظر المُحْدثين خمسة أصناف هامّة:[2]

- ✓ **المعنى الأساسيّ:** وهو المعنى الذي تحمله الوحدة المعجميّة حين ترد مفردةَ، وقد يُدعى المعنى التصوّري أو المفهوميّ أو الإدراكي، وهو عامل الاتّصال الرئيس، وممثّل وظيفة اللغة الأساسيّة الحقيقيّ، الّتي هي التفاهم.
- ✓ **المعنى الإضافيّ أو الثانويّ:** وهو معنًى زائدٌ ومُنضاف إلى المعنى الأساسيّ، ويُدرَك من خلال سياق الجملة.
- ✓ **المعنى الأسلوبيّ:** وهو الذي يُحدّد قِيمًا تعبيريّة تخصّ الثقافة أو الاجتماع.
- ✓ **المعنى النفسيّ:** وهو يعكس الدّلالات النفسيّة للفرد المُتكلم.
- ✓ **المعنى الإيحائيّ:** وهو ذلك النوع الذي يتّصـــل بالكلمات ذات القدرة على الإيحاء نظرًا لشفافيّتها إما صوتيّا، وإمّا صرفيّا.

1- يُنظر: د.السعيد بدويّ، محاضرات في علم اللغة، ص26(مخطوط). نقلاً عن: محمد حسن عبد العزيز، مدخل إلى علم اللغة، د/ط. دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1998، ص243.

2- يُنظر: أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ط1. دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، 1982، ص36 - 37 - 38 - 39.

إنّ دلالـة الوحدة اللغويّة هي مدلولها، وعلى أســـاس من ذلك اختلفتْ المقاربات في طرائق تحديد هذا المدلول بين عدد مِن النظريّات، المنطقيّة والســياقيّة والســلوكيّة والحقول الدلاليّة وغيرها.

ويُستخلص من استعمالات اللغويّين والبلاغيّين والنحويّين العرب لمفهوم المعنى ثلاثة مستويات [1]:

- **المعنى** الذي يرتبط بالكلمة أصالة، أي ما وضع للفظ في الأصل ويصطلح عليه بالمعنى الحقيقيّ.
- **المعنى** الذي يستجدّ للفظ بالاستعمال والتطوّر اللغويّ، إذ تتولد للفظ معانٍ أخرى غير المعنى الذي وضع له في الأصل، وهو ما يختص بدراسة علم البيان.
- **المعنى** الذي ينشأ من تركيب الألفاظ بالإسناد أو الإضافة، وهو ما يُصطلح عليه بالمعنى الوظيفيّ.

2- الدّلالة وأنظمتُها

ذَكر ابنُ فارس لمادة الدّال واللاّم المضـاعفة أصـلين؛ أحدهما «إبانة الشـيء بأمارة تتعَلّمها، والآخر اضـــطراب في الشـــيء. فالأول قولُهم: دَلَلت فلانا على الطريق، والدليل الأمارة في الشيء وهو بيّن الدَّلالة والدّلالة.»[2]

وعرّف (التهانويّ - 1158 هـــــ) الدلالة بأنّها «على ما اصـــطلح عليه أهل الميزان والأصـول والعربيّة والمناظرة، أنْ يكون الشـيء بحالة، يلزم من العلم به العلمُ بشـيء آخر (...) والشيء الأوّل يُسمّى دالاّ، والشيء الآخر يُسمّى مَدلولا.» [3]

وممّـا أُجمِل من حديث- قديمًا- في الدلالة بأنواعها ودرجاتها وصـــلتها بالمعنى ما عَبّر عنه الجاحظ من أنّ «البيان اسـمٌ جامع لكل شـيء كَشَـفَ لك قناع المعنى وهَتَكَ الحُجُب دون الضـمير حتى يُفضـي السامع إلى حقيقته، ويَهجُم على محصوله كائنا ما كان ذلك البيان

1- كريم الخالديّ، نظريّة المعنى في الدراسات النحويّة، ط1. دار صفاء للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 2006، ص12.

2- ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، مادة (د لّ)، مجلّد2/ 259.

3- التهانويّ، كشّاف اصطلاحات الفنون، تح: عليّ دحروج، ط1. مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، 1996. ص787.

ومن أيّ جنس كان ذلك الدليل، لأن مدار الأمر والغاية التي يجري إليها القائل والسّامع إنّما هو الفهم والإفهام. فبأيّ شيء بلَغتَ الإفهام. وأوضحت عن المعنى، فذلك هو البيان في ذلك الموضع (...) وجميع أصناف الدلالات على المعاني من لفظ وغير لفظ خمسة أشياء لا تنقص ولا تزيد: أولها اللفظ، ثمّ الإشارة، ثمّ العقد، ثمّ الخط، ثمّ الحال، وتُسمّى النُّصبة والنُّصبة هي الحال الدالّة التي تُقام تلك الأصناف، ولا تقصُر عن تلك الدلالات.»[1]

فالواضح مِن حديث الجاحظ تفريقه بين المعنى ومظاهره الدلاليّة (البيان)، وبالتالي كانت الدلالة اللغويّة مظهرًا مِن مظاهره، بالإضافة إلى المظاهر الأخرى التي تحمل أنظمة سيميائيّة مُستقلّة ومخصوصة مِن إشارة وعَقد وخطّ وحال، وبالتالي يبدو المعنى بحسبه أعمّ مِن الدلالة وهو أساسها الأوّل، ذلك أنّ المعنى بوصفه حالة فكريّة وذهنيّة يحياها المرء مُنفرِدا، فإذا هو سعى إلى التواصل بغيره (الإفهام) اضطرّه ذلك إلى الدلالة، بوصفها قرينة على ذلك المعنى وترجمة تواصليّة له.

وممّا لا شكّ فيه أنّ للمعنى- بهذا التفريق ما بينه وبين الدلالة- كيانا نفسيّا وذهنيّا خاصّا، هذا الكيان الذي هو في حقيقته ارتدادات فكريّة لما يناقشه العقل (الفكر البشري) ممّا هو خارج عن الذات البشريّة، ذلك «أنّ قيمة الألفاظ لا تتحقّق دلاليّا إلا بفضل إقدام العقل على سلسلة من العمليّات أساسُها التجريد والتعميم حتى تتخلّص الملفوظات الصوتيّة من أعيان الموجودات المشخّصة لتصبح مقترنة رأسًا بالمُتصوّرات الذهنيّة المجرّدة.»[2]

وإنّ من بين مناحي صعوبة ولوج مجال الدلالة في الدرس اللغويّ ما يُرى مِن تداخل مباحثها مع العديد من مستويات التحليل الأخرى، بل إنّ المستوى الدلاليّ بات جماع كلّ مستويات التحليل اللغويّ بدءًا من الدلالة الصوتيّة للملفوظات، إذ تندرج تلك المباحث ضمن (وظائف الأصوات- Phonologic). وقد تبيّن ما لبنية الوحدة المعجميّة الصرفيّة من قدْر غير يسير في استيضاح القيمة الدلاليّة (اسم الفاعل، اسم المفعول، والصيغ المختلفة).

1- الجاحظ، البيان والتبيين، تح: درُويُش جويدي، ط1. المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 1999، مجلد1/ 65- 66.

2- عبد السلام المسدّي، مساءلات في الأدب واللغة، ط1. مؤسسة اليمامة الصحفية- كتاب الرياض، تونس، العدد10، 1994، ص138.

أمّا من الناحية التركيبيّة (النحويّة) فقد ثَبت أنّ المعاني النحويّة المستفادة من مختلف الأنماط التركيبيّة - لا ريب - تُسهم بقدر لا يُستهان به في وضوح المعنى الدلاليّ، بل إنّ استقامة النمط النحويّ المناسب باتتْ جزءًا لا يتجزّأ من البنية الدلاليّة للغة، ولا قيمة للوحدات المعجميّة ذات الدلالة الوضعيّة الخاصّة (الأساسيّة)، ما لم تندرج ضمن دلالة التركيب وتَعقِد صلتَها بعلاقات النحو السياقيّة، ولعلّ هذا ما اصطُلِح عليه بـ "المعنى المقاليّ"(*)

ويرى أحد الدارسين أهميّة المُعطى المقاميّ التواصليّ بوصفه مِن الأُسس التي تُعتمد في صياغة نظريّة المعنى، ذلك «أنّ الدلالة تتوقّف على أمر خارجيّ، غير لغويّ (...) إذ يدل صدقًا على وجود المعنى المُخبَر به من المُخبَر عنه أو فيه (...) وجلّ الدراسات الدلاليّة والألسنيّة الحديثة أضحت ترتكز في رصدها للعمليّة الإبلاغيّة والتواصليّة على الباثّ (...)، حتى صارت طبيعة الدلالة المحمولة في الكلام مَوقُوفة على قصد المتكلم في إعلامه المتلقّي بالخبر، وذلك أمام صعوبة تحديد المعنى تحديدًا كاملاً، من خلال سلسلة الكلام وحدها.»[1]

* * *

*- المعنى المقاليّ: يُوظّف هذا المصطلح للدلالة على المعرفة التي تنقلها بالفعل التعبيرات الواردة في النصّ. في مقابل المعنى التداوُليّ، إذ ميّز التداوُليّون بين المعنى والمرجع، فالمرجع هو الموضوع ذاته الذي نتكلم عنه بواسطة تعبير لسانيّ، ويُعدّ شيئًا خارج اللسانيّات، وكان له أثرٌ حاسم في نموّ الدلالة مِن خلال مبدأيْن هما: تصاعُد السياقيّة، وتصاعد الحقيقة المشروطة، إذ يقوم معنى الجمل على مفهوم شروط الحقيقة، فالإلمام بمعنى جملة ما، يقتضي معرفة الشروط التي تتوفّر حتى تكون حقيقة. **يُنظر:** نعمان بوقرة، المصطلحات الأساسيّة في لسانيّات النصّ وتحليل الخطاب، (دراسة مُعجميّة)، ط1. جدارا للكتاب العالميّ، عمّان، الأردن، 2009. ص136-137.

1- منقور عبد الجليل، علم الدلالة، د/ط. منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا،2001. ص155.

II. النّحو العربيّ، المصادر والأصول

كان النحوُ من أوائل علوم العربيّة ظهورا واكتمالا، حيث راح ينمو بفترة وجيزة إلى أنْ بلغ ما بلغه في كتاب (سيبويه - 180 هـ) من ضبط إلى حدِّ التنظير. ولا يكاد الحديث عن نشأة النحو العربيّ يخلو من الحديث عن الأسباب التي كانت وراء هذه النشأة، إذ إنّ ظاهرة اللحن[*] التي استشرتْ في المجتمع اللغويّ العربيّ بُعيد الإسلام، وإنْ عجّلتْ به، لَم تَكنْ العاملَ الأوحدَ الذي أوجد فكرًا لغويًّا بحجم النظريّة النحويّة العربيّة. فيبدو البون شاسعًا بين مُحاربة اللحن وإرادة الفهم.[1]

إنّ محاربة اللحن لَم تكن لِتستدعي أكثر مِن صوغ قواعد الصحّة والخطأ في كلام العرب، أمّا الفهم فهو ما يرمي إلى البحث في كلّ ما يُفيد في استنطاق النصّ، وفي معرفة ما يُؤدّيه التركيب القرآنيّ على وجه الخصوص بوصفه أعلى ما في العربيّة مِن بيان، ما مكّن لهذا النشاط النحويّ من التأسيس لدرسٍ ممتدّ الأعراق، كثير العلماء، مُتفرّع المذاهب، غزير المادّة.

* * *

*- يُنظر في تفصيل ذلك مثلا: بن عمر، أخبار في النحو (رواية أبي طاهر عبد الواحد بن عمر بن أبي هاشم عن شيوخه)، تح: محمّد أحمد الداليّ، ط1. الجفان والجابي، بيروت، لبنان، 1993. ص29 وما بعدها. وَ عبد الله الخثران، مراحل تطوّر الدرس النحويّ، د/ط. دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندريّة، مصر، 1993. ص 20.

1- يُنظر: عبده الراجحيّ، النحو العربيّ والدرس الحديث، (بحث في المنهج)، د/ط. دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1986، ص11.

1- أوّليّات النحو العربيّ وعوامل نشأته

يذهب الدارسون[1] إلى أنّ ثمّة ثلاثة عوامل اجتمعتْ في نشأة النحو العربيّ النشأةَ الأولى، والتي دفعتْ به إلى أنْ يكون على ذلك النحو من الدراسة المنظّمة في استنباط أحكام استعمال الكلام العربيّ، فالأوّل هو العامل الدينيّ، والثاني هو العامل القوميّ. وأمّا الثالث فهو السيّاسيّ، وإنْ كان العامل الأخير قد أخذ منحًى تاريخيّا شمل توجّهات سياسة بني أميّة تُجاه الشعوب الأجنبيّة، وكذا تحوّل الحياة السياسيّة مِن خلافة الإسلام إلى دولة للعرب. فإنّ العامل السياسيّ حينذاك يأتي مُتأخّرًا عن العاملين الآخرَين في نشأة النحو العربيّ، لذلك يرى الباحث العاملَ السياسيّ بعيدًا عن أوليّات النحو العربيّ.

أ- العامل الدينيّ:

ارتبط النشاط اللغويّ أوّل ارتباطه بالقرآن الكريم، لِما ناله هذا الخطاب في النفوس مِن احترام كبير، وفي الضمائر مِن تقديس عميق، ولعلّ فزعهم إلى مُجابهة ظاهرة اللحن وبخاصّة تصدّيهم لنماذج اللحن في القرآن الكريم، يعكس - لا شكّ- حرصَهُمُ الدينيّ خِشيةَ الانزياح بدلالات آيِ الذكر الحكيم إلى وجهات أخَر.

وقد أورد (السيرافيّ- 368 هـ) ما أخبر به مِن أنّه « أخذ أبو الأسود عن عليّ بن أبى طالب - رضي الله عنه - العربيّة، فكان لا يُخْرِجُ شيئاً ممّا أخذه عن عليّ بن أبي طالب - رضي الله عنه - إلى أحد، حتى بعث إليه زياد: اعملْ شيئاً تكون فيه إماماً ينتفع الناس به، وتُعْـرِب به كتـاب الله، فاستعفـاه من ذلـك، حتى سمـع أبو الأسـود قارئـاً يقـرأ: ﴿ **أَنَّ اللَّـهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشرِكينَ وَرَسولُهُ** ﴾ [التوبة /3]، فقال: ما كنت أظنّ أنّ أمر الناس صار إلى هذا، فرجع إلى زياد، فقال: أنا أفعل ما أمر به الأمير، فليبغني كاتباً لَقِنَاً يفعل ما أقول، فأتى بكاتب من عبد القيس، فلم يُرْضِه، فأتى بآخر - قال أبو العبّاس أحسبُه منهم - فقال له أبو الأسود: إذا رأيتني قد فتحتُ فمي بالحرف فانقُط نقطة فوقه على أعلاه، فإنْ ضمَمْتُ فمي فانقُط نقطة بين يديّ الحرف، وإنْ كسرتُ فاجعل النقطة تحت الحرف، فإنْ أتبعتُ شيئاً

1- يُنظر: تمام حسان، الأصول (دراسة ابستيمولوجيّة للفكر اللغويّ عند العرب، النحو - فقه اللغة - البلاغة)، د/ط. عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2000. ص23 وما بعدَها.

من ذلك غُنَّة فاجعلْ مكان النقطة نُقطتين.»[1] وامتدّتْ بعد ذلك مظاهر اللحن، فلم تَعُد مقصورة على الرّوايات، مع كون هذه الروايات سبباً فى نشأة النحو، فهناك روايات أخرى تشير إلى وقوع أبناء اللغة - عرباً كانوا أو غيرَ عرب - في اللّحن.[2]

هذا، وإنّ المناخ الإسلاميّ الخصب حينذاك كان ممّا غذّى وضعَ علم النحو، على غرار علوم إسلاميّة شتّى مثل القراءات القرآنيّة، حيث «ظلّ النحو يتنفّس جوّه حتى استوتْ له وسائله ومناهجُه.»[3]

ب- العامل القوميّ:

إذا كان العامل الدينيّ دفع بالعرب إلى حفظ القرآن الكريم مِن آفة اللحن، فإنّ العامل القوميّ سعى إلى جنْيِ ثمار هذا القرآن العربيّ اللسّان، ممّا يُثبت أصالة التفكير النحويّ العربيّ حال نشأة الدرس النحويّ واكتمال بناء عناصر النظريّة. إذ إنّ «الرأي الذي يتكرّر دومًا عند العرب، وهو أنّ علم النحو انبثق مِن العقليّة العربيّة المحضة بغضّ النظر عن الروابط بين اصطلاحات هذا العلم ومنطق أرسطو، وفيما عدا ذلك لا يُمكن إثبات وُجوه أخرى مِن التأثير الأجنبيّ، لا مِن القواعد اللاتينيّة، ولا الهنديّة.»[4]

وكان العرب وهُم أمامَ رسالة الإسلام، وهي بالقرآن العربيّ، أمام أمرَين،[5] أنْ يكونوا أصحاب رسالة لا تستند إلى ثقافة، فيكونون بذلك تلامذة لدى أمم أظهرتْ استعدادًا لاعتناق الإسلام، ما يُشكّل تعريضًا للإسلام نفسِه لأفكار ثقافة أجنبيّة، وإمّا أنْ يسلكوا طريقًا تليق بأمّة قائدة، فيسعون جاهدين إلى إنشاء ثقافة قوميّة تُسهّل بتكافؤٍ ما، تقبّل الأمم الأجنبيّة رسالةَ الإسلام الشاملة.

1- السيرافيّ، أخبار النحويّين البصريّين،(ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض)، تح: محمّد إبراهيم البنّا، ط1. دار الاعتصام، القاهرة، مصر، 1985. ص34 -35 .

2- يُنظر: ابن جنيّ، الخصائص، تح: محمد علي النجار، د/ط. دار الكتب المصرية- المكتبة العلمية، مصر، د/ت. 8/2.

3- يُنظر: عبده الراجحيّ، النحو العربيّ والدرس الحديث، ص12.

4- بروكلمان، تاريخ الأدب العربيّ، تر: عبد الحليم النجّار، ط4. دار المعارف، القاهرة، مصر، د/ت. 124/2.

5- يُنظر: تمام حسان، الأصول، ص23 وما بعدَها.

ولعلّ النحو العربيّ، على الصورة التي أضحى عليها في كتاب سيبويه، لمْ يكن جَهد سيبويه الخالص، حيث يوضّح السيرافيّ علاقة الخليل بكتاب سيبويه بقوله: «والخليل أستاذ سيبويه، وعامّة الحكاية في كتاب سيبويه عن الخليل، وكل ما قاله سيبويه: وسألتُه، أو قال مِن غير أنْ يَذكر قائله فهو الخليل.»[1] ولا يُمكن أيضًا نسبة النحو العربيّ إلى جَهد فردٍ واحد مِن أساتذة سيبويه، حيث إنّ الخليل بن أحمد الفراهيديّ نفسَه تتلمذ على أيدي أساتذة مثّلوا الطبقات[*] الأُوَل من أعلام النحو العربيّ.

هذا، وكان السيرافيّ قد أورد رواية تكشف عن غاية النحاة الأوائل في انتشار اللغة العربيّة في أوساط الأعاجم مِن الأمم الوافدة على المجتمع العربيّ، بما يُمكّن اللّسان العربيّ مِن الثبات والاستقرار والسلامة في الاستعمال أمام تأثير الألسُن الأعجميّة، فيقول السيرافيّ في علاقة ذلك بنشأة النحو: « ويُقال: إنّ السبب في ذلك أنه مَرَّ بأبي الأسود سعدٌ، وكان رجلاً فارسيًّا من أهل بوزنجان، كان قَدِمَ البصرة مع جماعة من أهله، فدَنَوا من قدامة بن مظعون الجُمحيّ، فادَّعوا أنهم أسلموا على يديه، وأنّهم بذاك من مواليه. فمرّ سعدٌ هذا بأبي الأسود، وهو يقود فرسه، قال: ما لك يا سعد لا تركب؟ قال: إنّ فرَسي ضالع، فضحك به بعضُ مَنْ حضره، قال أبو الأسود: هؤلاء الموالى قد رغبوا في الإسلام، ودخلوا فيه، فصاروا لنا أخوة، فلو عَلَّمْنَاهُم الكلام، فوضع باب الفاعل والمفعول، لم يزدْ عليه.»[2]

فلا يمكن - بهذه الحال - أنْ يكون الأعجميّ، مهما بلغت درجة إجادته اللغة العربيّة، مثل العربيّ في كفايته اللغويّة وعلمه بخصائصها، نحوًا وصرفًا وأسلوبًا. إذ إنّ كل ما يشغل الإنسان الذي يتكلم لغة قومٍ غير قومه أنْ يُوصل المعنى الذي يصبو إلى توصيله، غير مُكترث بخصائص ذلك اللسان، ومن ثمّ فإنّ وقوعه في الخطأ وتَأَثُّر غيرِه به أمرٌ مُحتمل غيرُ بعيد.

1- السيرافيّ، أخبار النحويّين البصريّين، ص56.

*- تمتد سلسلة النحوّيين القدامى المؤسّسين للفكر النحويّ العربيّ بحالة مِن التكامل والتنامي وصولا إلى جهود (أبو الأسود الدؤلي) الأولى، والملاحظ أنّ الطبقات الأولى لم تكن تتضمّن أعلاما أعاجم. **يُنظر:** نفسُــه، ص38 وما بعدها. وَ الزُّبيدي، طبقات النحويّين واللغويّين، تح: محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط2. دار المعارف، مصر، 1984. ص21-47.

2- السيرافيّ، أخبار النحويّين البصريّين، ص36. وَ الزبيدي، طبقات النحويّين واللغويّين، ص22.

2- أصول النّحو العربيّ(*)

يكاد مفهوم أصول النحو أنْ يتوحّد على تعريف (السّيوطيّ - 911 هـ)، حين ذهب إلى أنّ «أصول النَّحوِ علْمٌ يُبْحَثُ فيه عن أدِلَّة النَّحوِ الإجماليَّة، مِنْ حيثُ هي أدلّتُه، وكيفيّةِ الاستدلالِ بها، وحالِ المُسْتَدِلِّ.»[1] وفي بيان اقتراب أصول النحو مِن أصول الفقه بوصفه عِلمًا شرعيّا مِن العلوم الإسلاميّة، يقول (الأنباريّ - 577هـ): «أصول النحو أدلّة النحو التي تفرّعت منها فروعه وفصوله، كما أنّ أصول الفقه أدلّة الفقه التي تنوّعت عنها جملتُه وتفصيله.»[2]

إنّ أصول النحو - بهذا- مجالٌ معرفيّ تلا مجال البحث النحويّ، حيث يبدو أنّ السيوطيّ مِن تعريفه أعلاه، سعى إلى توضّح فرق دقيق بين الاستدلال في أصول النحو، والاستدلال في متن النحو ذاته، فلكلٍّ وظيفةٌ وتخصصّ، فالاستدلال في أصول النّحو هو بحثٌ عن الأدلة الإجماليّة، مثل كوْنِ القرآن الكريم حُجّة، بل يشمل حتى شخص المُستدِلّ وأهليّته للاستدلال مِن عدمها، في حين يكون النحو بحثًا في الأدلة التفصيليّة المشكّلة للمتن النحويّ. وقد كان هذا العلم منذ ظهوره كفيلا بالنظر إلى الأدلّة وتقريرها، واستنباط الأحكام منها،

---

*- يَستحسن كثيرٌ مِن الباحثين توحيدَ ما سُميّ لدى بعض الدارسين بـ (المدارس نحويّة) على مدرسة النحو العربيّ الخليليّة، تلك التي تكاملتْ أسُسها واكتملتْ على يد الخليل بن أحمد الفراهيديّ، في بصرة العراق في النصف الثاني مِن القرن الثاني للهجرة، ولعلّ تلك التسميّة تأتي مجاراةً لِموجة المعاصرة في الفكر الغربيّ الحديث، على المشاكلة مع تسميّة المدارس اللسانيّة والمدارس النقديّة وكذا الفنيّة وسواها، والناظر في هذه المدارس الغربيّة يجدها متمايِزة مِن حيث الأصول والمرجعيّات الفكريّة التي أسّستْ لها فقامتْ عليها، فتقوم إحداها على أنقاض الأولى، وتكون إحداها ثورةً على أخرى، مُمثلةً بذلك قطيعة ابستمولوجيّة. في حين يكون الاختلاف ما بين الكوفيّين والبصريّين في أحايين كثيرة هو نفسُه الاختلاف ما بين البصريّ والبصريّ نفسَيهما، ممّا يوحي بأنّ الدرس النحويّ واحدٌ بكليّاته، متوحّد بأصوله. أمّا ما وُجد فيه مِن اختلاف، فإنّه لا يعدو أنْ يكون في الجزئيّات ممّا تُمليه الحاجة التجديديّة وتضطرّه المراجعة النقديّة المُلّحة. **يُنظر** من اللغويّين الذين رفضوا فكرة المدارس النحويّة مَثلا: زهير زاهد، موضوعات في نظريّة النحو العربيّ (دراسة موازنة بين القديم والحديث)، ط1. دار الزمان، دمشق، سوريا، 2010. ص65. **وَ** مصطفى السنجرجيّ، المذاهب النحويّة في ضوء الدراسات اللغويّة الحديثة، ط1. الفيصليّة، المملكة العربيّة السعوديّة، 1986، ص115 وما بعدها. **وَ** أحمد مختار عمر، البحث اللغويّ عند العرب (مع دراسة لقضيّة التأثير والتأثّر)، ط6. عالم الكتب، القاهرة، مصر، 1988. ص128 وما بعدها.

1- السيوطيّ، الاقتراح في علم أصول النحو، تح: محمود سليمان ياقوت، د/ط. دار المعرفة الجامعيّة، مصر، 2006. ص13. **وَ يُنظر:** عليّ أبو المكارم، أصول التفكير النحويّ، ط1. دار غريب، القاهرة، مصر، 2007. ص17.

2- الأنباريّ، الإغراب في جدل الإعراب وَلُمع الأدلة في أصول النحو، تح: سعيد الأفغانيّ، مطبعة الجامعة السوريّة، دمشق، سوريا، 1957. ص80.

ودعامة أساسيّة للمذاهب والآراء المختلفة والمتباينة، وكذا الموازنة بينها. فواضحٌ أنّ النحاة حين بحثوا في أصول التركيب اللغويّ كانوا قد اختطّوا في مستوى الممارسة وجزئيّاتها أصولا نظريّة وجرّدوها، مِن دون أنْ يُصرّحوا بذلك، وفي فترة لاحقة، سعى آخرون إلى محاولة ضبط منهج النظريّة النحويّة وآليّات اشتغالها.(*)

هذا، وقد اختُلف في جملة الأصول النحويّة وكذا في عددها، حيث إنّ أدلة النحو التي اعتُمدتْ في تقعيد القواعد كثيرة جدًّا تخرج عن حدِّ الحصر، لكنّ الغالب منها أربعة أنواع، وهي السماع، والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال، وفي حديث السيّوطي[1] عن حدِّ أصول النحو بيَّن أنّ (ابن جنيّ[2]- 392هـ) تحدَّث عن ثلاثة أنواع من هذه الأربعة، ولم يذكر الاستصحاب، وأنّ الأنباريّ[3] تحدَّث أيضًا عن ثلاثة منها فقط، ولكنّه لم يذكر الإجماع، ثم ذكر السيوطيّ أنّ الأنباريّ زاد الاستصحاب، ولم يذكر الإجماع، فكأنّه لم يرَ الاحتجاج به في العربيّة، وأشار السيوطيّ إلى أنّه "رأيُ قومٍ". ورأى د. تمّام حسان[4] أنّ المسموع عن العرب هو ما يجري عليه الاستقراء، وبقيّة الأدلّة المذكورة إنّما هي راجعة إلى القياس وهكذا يبدو أنّ أهمّ الأدلّة على الإطلاق هي السّماع والقياس.

أ- السماع

أطلِق أصل السّماع للدّلالة على تلك الآليّة التي اعتمدها النحاة في استقراء المادّة اللغويّة بوصفها أولى مَدارج دراساتهم الأوليّة، فاستقوا منها قواعدهم الكليّة، واتخذوها حُجةً

---

*- حاول بعض المُحدَثين مِن المشتغلين بنظريّة النحو العربيّ التفريق بين أصول النحو وأصول التفكير النحويّ، ذلك أنّ دراسة الخطوط الرئيسيّة العامّة التي سار وفقَها البحث النحويّ وطبعتْ الفكر النحويّ والتي هي ممتدّة إلى نهاية القرن الأوّل للهجرة وبداية القرن الثاني، هي غير أصول النحو بوصفها مُحاولة مُباشرة مِن النحاة لِدراسة هذه الخطوط التي أعقبتْ الإنتاج النحويّ في القرن الرابع للهجرة. لكنّ ما حصل مع د.أبو المكارم أنّه لم يخرج عمّا حذر منه وهو الخلط بين مُصطلحه المبتدع الذي وسم به أحد كتُبه "التفكير النحويّ" و"أصول النحو"، حيث إنّ موضوعاته هي ذاتُها قضايا أصول النحو مع إضافة شيء مِن التحليل . **يُنظر:** عليّ أبو المكارم، أصول التفكير النحويّ، ص17.

1- السيوطيّ، الاقتراح، ص14.

2- يُنظر: ابن جنيّ، الخصائص، 189/1.

3- يُنظر: الأنباريّ، الإغراب في جدل الإعراب ولُمع الأدلة، ص81. أورد السيوطيّ في الاقتراح أنّ الأنباريّ لَمْ يذكر الإجماع، لكنّ المطلع على لُمع الأدلة للأنباريّ يعثر لديه على احتفاءٍ بأصل الإجماع. **يُنظر:** نفسُــه، ص98.

4- يُنظر: تمّام حسان، الأصول، ص66.

وشاهدا لما يتوّصلون إليه من أحكام عامّة، فحظي المسموع في نفوسهم مكانة مرموقة، وانْبَرَوْا يتدارسونه، ويضعون له الضوابط، وصولا إلى جملة الخصائص التي تصحّ من خلالها الإفادة من تلك المصادر في بناء الأسس العلميّة للنحو العربيّ. ومن ذلك بات الاهتمام بدارسة هذه المصادر من أهمّ المباحث وأكثرها حظًّا في دراستهم اللغويّة والنحويّة، وإنّ هذا النشاط الجمعيّ للغة بمثابة استقراء وتتبّع واصف، ذلك «أنّ الاستقراء من نوعين أحدهما ناقص والثاني تامّ. والمقصود بالناقص إجراء الملاحظة على نموذج مُختار من جملة الظواهر المدروسة التي لا حصر لها والاكتفاء بالقليل عن الكثير(...) إنّ العلم المضبوط يمتاز بالاستقراء الناقص ومِن ثمّ يكون صناعة.»[1]

هذا وإنّ مِن النحاة مَن دعاه بمصطلح "النقل" حيث إنّ «النقل هو الكلام العربيّ الفصيح (المنقول بالنقل الصحيح) الخارج عن حدّ القلّة إلى حدّ الكثرة، فخرج عنه إذًا ما جاء في كلام غير العرب مِن المولّدين، وما شذّ مِن كلامهم.»[2] وكانت هذه المصادر ثلاثة مثلما بيّنه السّيوطيّ[3] القرآن الكريم، الحديث النبويّ الشريف، وكلام العرب (شعراً ونثرا).

- **القرآن الكريم:**

ظلّتِ آياتُ القرآن الكريم وجُملُه موضع كثير من المسائل النحويّة والتوجيهات الإعرابيّة بالنظر في عدد مِن المُصنفات النحويّة، ما يدل دلالة واضحة على إدراك النحاة قيمة هذا الكتاب ومنزلته. ولعل أقوى مثال على هذا كتاب سيبويه الذي حفل بالاستشهاد بعدد هائل من الآيات على قضايا نحويّة وصرفيّة ولغويّة شتّى، إذ بلغت شواهده ما يقارب الأربعمائة وأمّا شواهد القراءات فقاربت الستّين ومائة شاهدٍ، بما يُمثّل حوالى نسبة 40%[4] من مجموع الشواهد القرآنيّة، وهي نسبة تنبئ -لا شكّ- عن احتفاء كبير بالجملة والخطاب القرآنيّين.

1- تمّام حسان، الأصول، ص16.

2- الأنباريّ، الإغراب في جدل الإعراب ولُمع الأدلة، ص81.

3- يُنظر: السيوطيّ، الاقتراح، ص74.

4- يُنظر: محمد أحمد نحلة، أصول النحو العربيّ، ط1. دار العلوم العربيّة، بيروت، لبنان، 1987. ص34.

هذا، وتشمل القراءة كلّ ما ورد أنّه قُرئ به القرآن الكريم بما جاز به في العربيّة، سواءٌ كان مُتواترا أو آحادًا أم شاذّا، ووافقتِ العربيّة ولو بوجه، ووافقتْ أحد المصاحف العثمانيّة ولو احتمالا وصحّ سندها، ومتى اختلّ ركنٌ مِن الأركان الثلاثة وُسِمت بالضعف أو الشذوذ أو البطلان.[1] فيفهم من ذلك وجوب أخذ الحيطة والتثبّت تجاه القراءات، وأنْ لا يُتعرّض لها بردّ ولا تخطئة في الوقت نفسِه.

- **الحديث النبويّ:**

حظي الحديث النبويّ بأهميّة كبرى في أصول الفقه، كونُه المصدر الثاني الذي يلي القرآن الكريم مُباشرة في حجّيّته، حيث إنّ علاقة وطيدة جمعتْ بين المصدرَين، وكان المَظنون أنْ يكون الحديث النبويّ في أصول النحو بمنزلته تلك التي في أصول الفقه، لكنّ الأمر لم يكن كذلك. فلّما كانت العبرة في رواية الحديث هي المعنى ثبت أنّ كثيرا مِن الألفاظ الواردة في هذه الأحاديث، يُعلم أنّ النبي صلى الله عليه وسلم لم ينطق بها جميعا، فيحتمل أن يكون قال إحداها، أو مرادفها فأتتِ الرواة بالمرادف الآخر،[2] ولعلّ عزوف النحاة الاوائل بخاصّة، عن الاحتجاج بالحديث الشريف مرجعه سببان: [3]

- جواز رواية الحديث بالمعنى، بحيث تجد القصة الواحدة قد جرتْ في زمان النبيّ صلى الله عليه وسلم، لم تُنقل بتلك الألفاظ جميعِها.
- كثرة وقوع اللحن فيما يُروى من الأحاديث، لكون غالب الرواة من غير العرب، ولم يتعلموا لسان العرب بصناعة النحو، حيث وُجدت أحاديث يعرف قطعا أنها ليست من كلام النبيّ صلى الله عليه وسلم، لِما عُرف به مِن فصاحة وبيان.

- **كلام العرب:**

ويُقصد به ما أثر عن فصحاء العرب الذين يوثق بهم، « فيُحتجّ منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيّتهم،»[4] ذلك أنّ النحاة لمْ يفتحوا باب السّماع على مصراعيه، إنّما

1- يُنظر: السيوطيّ، الاقتراح، ص75.

2- نفسُــه، ص89. **ويُنظر:** محمد أحمد نحلة، أصول النحو العربيّ، ص 50

3- نفسُــه، ص92-93. **ويُنظر:** محمد أحمد نحلة، أصول النحو العربي، ص 50

4- نفسُــه، ص100

اختطّوا لذلك منهاجًا وأقرّوا مبادئ، كيلا تتسرّب نماذج ملحونة إلى ميدان الدرس، فاشترطوا للمسموع من كلام العرب خصائص ومواصفات، فلمْ يُؤخذ عن القبائل كافّة. أمّا «الذين نُقلتْ عنهم العربيّة، وبهم اقتُدي، وعنهم أخِذ اللسان العربيّ مِن بين قبائل العرب هم: قيس، وتميم، فإنّ هؤلاء هم الذين عنهم أكثرُ ما أخد، ومُعظمه، وعليهم اتُّكل في الغريب، وفي الإعراب والتصريف، ثمّ هُذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيّين، ولمْ يُؤخذ عن غيرهم مِن سائر قبائلهم.»[1]

ب- القياس

إنّ القياس في بُعده الإجرائيّ عمليّة فكريّة يُجريها متكلم اللغة المعيّنة في مختلف الاستعمالات المطّردة في جماعة لغويّة ما، وما مِن شكّ في أنّ شيئا مِن وحي ذلك الإطّراد ما استهداه النحاة الأوائل سبيلا ومِعيارًا في ردّ كثير الفروع إلى قليل الأصول، وإنْ بدا لهم ما يُخالف ذلك أدخلوه تحت العبارة المشهورة:" يُحفظ ولا يقاس عليه". إذ «كان تمسّك البصريّين بهذا الموقف رغبة منهم في الوصول بالنّحو إلى مرتبة الصناعة أو العلم المضبوط.»[2]

لذلك، ذهبوا إلى أنّ القياس هو «حمل فرع على أصل بعلّة، وإجراء حكم الأصل على الفرع. ولا بدّ للقياس مِن أربعة أشياء، أصل، وفرعٌ، وعلّة، وحكمٌ.»[3] ذلك أنّ الأصل هو ما سُمِع ابتداءً وثبت حكمُه بالأصالة، أمّا الفرعُ فهو ما طرأ مِن كلام أو ما سيطرأ، سُمع أو لم يُسمع، وأمّا العلّة فهي الجامع بينهما والرابط الذي به تنعقد المشاكلة، والحكم هو ما يصدر مِن هذه العمليّة مِن تقدير للظواهر التركيبيّة بحكم إعرابيّ أو بغيره.

وكان كلّ ذلك بِهدف تنظيم نظريّة الفكر النحويّ بملاحظة الظواهر اللغويّة المختلفة، ثم تصنيفها ومقارنة عناصر جزئياتها بالمقابلة والموازنة. فشملوا بذلك «حمل غير المنقول

1- السيوطيّ، الاقتراح، ص101-102.

2- تمّام حسان، الأصول، ص39.

3- الأنباريّ، الإغراب في جدل الإعراب ولُمع الأدلة، ص93.

على المنقول إذا كان في معناه، كرفع الفاعل ونصب المفعول في كلّ مكان، وإنْ لم يكن كلّ ذلك منقولا عنهم.))[1]

وإذا تجاوز الحديثُ في القياس قضيّةَ السبق وقصَبِه، بين عبد الله بن أبي إسحاق الحضرميّ،[*] أوالخليل بن أحمد الفراهيديّ، إلى الفكرة ذاتها، فإنّ الثابت أنّه منهجُهما معًا ومنهجُ مَن أعقبهما مَن النحاة، يبدو مُستمدّا مِن طبيعة الهدف الذي يرمي إليه البحث النحويّ، وهو استنباط جملة القواعد والقوانين التي تحكم لغة ما في صياغة ألفاظها المفردة، وصياغة جُملها أو التعابير المُركبّة التي تؤدّي مَعنًى ما يكون مقصودًا إليه.[2]

ويعدّ مبحث "الاطّراد والشّذوذ" من أهم المباحث المرتبطة بأدلَّة النحو وأصوله، ذلك أنّ مجاله يقع بين أصليّ السماع والقياس، بوصفهما طرفيّ الجدليّة الثنائيّة، التجريد والاستعمال، ولعلّ أحسن مَن تطرق إلى دراسة مواقف النحاة في الاطّراد والشذوذ هو ابن جنيّ،[3] إذ توَصَّل إلى تقسيم السّماع مِن حيث حكم كلّ من المُطّرد والشاذّ إلى أربعة أقسام، ثمّ بين حكم كلّ قسم من حيث الاحتجاج وعدمه:

- ✓ ما اطّرد في الاستعمال والقياس معا، وهو ما يشمل أساليب العربيّة مُعظمَها، وهذا النوع حُجّة بالإجماع، لأنّه الغاية المطلوبة.

- ✓ ما اطّرد في القياس دون الاستعمال، كالماضي مِن يَذَرُ، ويَدَعُ، ووجه اطّراد هذين المثالين في القياس دون السماع، أنّ المعروف قياسًا في أساليب العرب أنْ يكون لكلّ فعلٍ مضارعٍ فعلٌ ماضٍ، غيرَ أنّ العرب لم تستعمل هذا القياس في بعض أفعال المضارع، نحو يَذَر، ويَدَع، فلم تستعمل ماضيهما وَذَرَ، ووَدَعَ استغناءً بِـ "تَرك"[4] فكان ماضيهما بذلك

1- الأنباريّ، الإغراب في جدل الإعراب ولُمع الأدلة، ص45.

*- يُنظر: الزُّبيديّ، طبقات النحويّين واللغويّين، ص31.

2- يُنظر: مُنى إلياس، القياس في النحو، ط1. دار الفكر للطباعة والتوزيع، دمشق، سوريا، 1987. ص26.

3- يُنظر: ابن جنيّ، الخصائص، 97/1- 99. وَ تمّام حسان، الأصول، ص156.

4- يُنظر: ابن السراج، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، ط 3. مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1996. 57/1.

مُطـّردا في القياس على بابه، شاذّا في استعمال العرب، ثم بيَّن ابن جنيّ بأن الواجب في هذا النوع هو الاقتداء بالعرب، وترك ما تركوه في ذلك، على ألا يُتّخذ أصلا يُقاس عليه غيرُه.[1]

✓ ما اطّـرد في الاستعمال دون القياس، نحو قولهم اسْتَصْوَبَ الأمرَ، وأغْيَلَتِ المرأة، واسْتَحْوَذَ، واسْتَنْوَقَ الجملُ، واستَتْيَسَتِ الشاةُ، ووجه شذوذ هذه الأمثلة عن القياس أنّ القياس الجاري في كلام العرب، مُؤدّاه إذا تحركتِ الواو أو الياء بعد صحيح ساكن في "أَفْعَلَ" و "واسْتَفْعَل" تنقل حركتَاهما إلى الساكنَين قبلهما وتقلبان ألفَين.

✓ ما شذّ في الاستعمال والقياس معًا، كتَتْميم مفعول فيما عينه واوٌ، نحوُ ثوبٌ مَصُوون، ومسك مَدوُوف، وفرس مَقوُود، ورجل مَعوُود من مرضه.

* * *

1- يُنظر: ابن جنيّ، الخصائص، 99/1.

III. المقاربة التداوُليّة اللغويّة

تعود البدايات الأولى للاتّجاه اللغويّ التداوُليّ إلى خمسينيّات القرن العشرين، حيث كانت هناك أربعة منابع أساسيّة أدّت إلى تكوّن هذا التخصّص "اللسانيّات التداوليّة"، وهي[1]:

- السّيميائيّات المنطقيّة المرتبطة بـــ (نادي فيِّينا - Cercle de Vienne).
- سيميائيّات ش.موريــس التي تفرّع منها تيّار طاغ أعيـد التفكير فيه
- مكوّن العمل - Composante tra، ويُمثله (ج. كلوس- G.Klaus) من ألمانيا (الديمقراطيّة)
- الذرائعيّة الأميركيّة – Pragmatisme، لـِ (ش.س. بيرس - C.S.Peirce.)

ويعود وضع مصطلح "التداوليّة (Pragmatics)" إلى الفيلسوف الأمريكيّ (موريس- Morris) الذي استخدمه دالاً به على فرع من فروع علم العلامات (Semiotic) ، غير أنّ التداوليّة لم تصبح مجالا يُعتدّ به في الدرس اللغويّ إلا في العقد السابع من القرن العشرين، بعد أنْ قام على تطويرها ثلاثة من فلاسفة اللغة هم (أوستن- Austin، وسيرل- Searle، وجرايس- Grice)[2]

* * *

1-Dalache Djillali, *Introdduction a la pragmatique linguistique*, Office puplication universitaire, Alger, p4.

وَ يُنظر: التداوُليّة مِن أوستين إلى غوفمان، تر: ص28- 29.

2- يُنظر: محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغويّ المعاصر، د/ط. دار المعرفة الجامعية، 2002. ص9.

1- تعريف التداوليّة

إنّ تقديم تعريف جامع شامل للتداوليّة يُعدّ أمرًا بغاية الصعوبة والعسر، ذلك أنّها مبحث لسانيّ وغير لسانيّ في آنٍ معًا، بوصفها نظرية لم يكتمل بناؤها بعد، تتقاذفها مصادر معرفيّة عديدة،[1] إذ لكل مبدأ من مبادئ التداوليّة مصدر انبثق منه، كما أنّها تتداخل مع كثير من العلوم الأخرى، ما جعل تعريفَها متعلّقا بمجموع الخلفيّات التي يُنطلق منها بكل مجال وتصوُّر.

إنّ التداولية(*) علم جديد للتواصل الإنسانيّ، يدرس الظواهر اللغويّة في مجال الاستعمال، ويُعرّف بالقدرات الإنسانيّة للتواصل اللغويّ، وتشمل دراسة المعنى التواصليّ أو معنى المُرسِل، في كيفية قدرته على إفهام المُرسَل إليه، بدرجة تتجاوز معنى ما قاله.[2]

وقد نالت لدى كثير من المهتمِّين اسم «علم الاستعمال اللغويّ.»[3] ومن جهة أخرى «تشير التداوليّة إلى مُكوِّن من مكوِّنات اللغة إلى جانب المكوّنَين، التركيبيّ والدلاليّ، ففي المكوّن التركيبيّ تدرج العلاقات التي تربط الدوال اللغويّة بعضها ببعض، ويُصوّر المكوّن الدلاليّ العلاقاتِ التي تصل هذه الدوالّ بالواقع وهو مرجع الدلالات(المعاني) اللغويّة، أمّا

1- يُنظر: خليفة بوجادي، في اللسانيّات التداوليّة، (مع محاولة تأصيليّة في الدرس العربي القديم)، ط1. بيت الحكمة للنشر والتوزيع، العلمة، الجزائر، 2009. ص63.

*- التداولية: يقابلها المصطلح الأجنبيّ Pragmatics. وتبدو مناسبة جذر(دول) معادلا عربياً لمصطلح Pragmatism ذلك أنّ التداوُل يُفيد الانتقال والتحوّل مِن حال إلى أخرى، ولربّما كان ذلك المصطلح المُعرّب قريبًا مِن حقل الإقتصاديّات، حيث يعكس النزعة البراغماتيّة في قيمة تداوُلات العُملات، إذ إنّ قيمة العملة لا تتحدّد ذاتيًا، إنّما قيمتها في مُقابلتها مع نظيراتها ضمن مُعطيات السوق ومؤشّرات الاقتصاد. وتؤكِّد دراساتٌ في المجال امتدادها للمذهب الذرائعيّ في الفلسفة النفعيّة Pragmatism. **يُنظر:** مسعود صحراوي، التداوليّة عند العلماء العرب (دراسة تداوليّة لظاهرة الأفعال الكلاميّة في التراث اللسانيّ العربيّ)، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، لبنان، بيروت، 2005. ص17- 18. – وَ مِن الدارسين مَن دعا إلى ضرورة التفريق بين مُصطلحيّ "التداوُليّة" و"الذرائعيّة"، ذلك أنّ الذرائعيّة تُعبّر عن مدرسة فلسفيّة يختلف هدفها عن التداوليّة، فهي تُلّح على المُكوّن العَمَليّ للإنسان، بقصد بلوغ المعرفة، حيث إنّ المعرفة أداة عمل، والعمل يُصبح غاية المعرفة. **يُنظر:** نعمان بوقرّة، المدارس اللسانيّة المعاصرة، د/ط. مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، 2004. ص165.

2- عبد الهادي الشهريّ، استراتيجيّات الخطاب، (مقاربة لغويّة تداوليّة)، بيروت، دار الكتاب الجديد، ط1، 2004. ص22.

3- يُنظر: فان دايك، النصّ والسيّاق (استقصاء البحث في الخطاب الدلاليّ والتداوليّ)، د/ط. ترجمة: عبد القادر قنيني، دار أفريقيا الشرق، المغرب: الدار البيضاء، 2000. ص255.

المكوّن التداوليّ فتدرج فيه العلاقات التي تربط تلك الدوال بمستعمليها وبظروف استعمالها وآثار هذه الاستعمالات على البُنى اللغويّة.»[1]

2- علاقتُها بعلم الدلالة (المعنى)

إنّ اهتمام الاتجاه التداوليّ بالدراسات اللغويّة بخاصة، لا ينفي عنه امتداده المعرفيّ إلى حقول أخرى، حيث تكون التداوُليّة[2] مُفترَق طرق غنيّة لِتداخل اختصاصات اللسانيّين، المناطقة، السيميائيّين، السيكولوجيّين، والسوسيولوجيّين، فنظام التقاطُعات هو نظامٌ للالتقاءات والافتراقات. وهذا ما يُؤكّد أنّه لم يكن للتداوُليّة ارتباط الاختصاص باللسانيّات، إذ ظلّتْ مُفلتة الوثاق مرتبطة بحقول معرفيّة جمّة، مِن مثل الأنثربولوجيا وعلم النفس وعلم الاجتماع، وهذا أمر طبعيّ في كل العلوم، فهو في بداياته يكون مقترنا بجملة من المعارف والأجناس، قبل أنْ ينضج ويُكوّن مجالا مستقلّا بذاته.[3]

تَستكن علاقة المكوّن التداوليّ باللغة في كونها ظاهرة خطابيّة وتواصليّة ومجتمعيّة في الوقت نفسه، وفي ضوء هذا التصوّر سعتِ المقاربة التداوليّة للإجابة عن مجموعة من الأسئلة الضروريّة، مِن مثل تلك التي طرحها فرانسواز أرمينكو[4]: ماذا نصنع حين نتكلم؟ ماذا نقول بالضبط، حين نتكلم؟ مَن يتكلم إذن؟ وإلى مَن يُتكلم؟ ولأجل مَن؟ ماذا علينا أنْ نعلم حتى يرتفع الإبهام عن جملة أو أخرى؟ وكيف نتكلم بشيء ونريد شيئاً آخر؟ وهل يمكن أن نركن إلى المعنى الحرفيّ لقصدٍ ما؟

ويُعدّ علم الدلالة قسمًا مِن الدلائليّة، ينكبّ على دراسة المعنى الحَرفيّ أيِ (النمط - Type) ما أدّى إلى التمييز بين المعنى الحرفيّ والدلالة بوصفها حصيلة المُوجّهات المُسمّاة دلاليّةً وتركيبيّة وتداوُليّة، بحسب اصطلاح موريس أو ما يُوافق (الوُرود - Occurrence)

1- خولة طالب الإبراهيميّ، مبادئ في اللّسانيّات، ط 2. دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006. ص176.

2- فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداوليّة، تر: سعيد علوش، د/ط. مركز الإنماء القوميّ، دمشق، سوريا، د/ت. ص11.

3- يُنظر: نعمان بوقرّة، المدارس اللسانيّة المعاصرة، ص167.

4- يُنظر: فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداوليّة، ص7.

لدى بيرس.[1] فاضطلعتْ سيمياء التداوُل بقضيّة المعنى، وكانت بذلك «التداوُليّة هي دراسة المعنى الذي يقصدُه المتكلّم.»[2] حيث إنّ التحليل التداوُليّ يسترعي الانتباه إلى الآليّة التي يُنظّم مِن خلالها المتكلمون ما يُريدون قولـه وفقًا لهُويّة الذي يتكلمون إليه، وأين، ومتى، وتحت أيّة ظروف، وهذا ما جعل التداوُليّة تُعنى بدراسة المعنى السياقيّ. وهذا ما عبّر عنه (جورج يول- G. Yule)[3] بعبارة (المعنى غير المرئيّ -Invisible meaning) ، ذلك أنّ التحليل التداوُليّ يهتمّ بدراسة كيفيّة إيصال أكثر ممّا يُقال. حيث تقوم الدراسة التداوليّة على دراسة المعنى الذي يرمي إليه المتكلم من خلال ما يقول. ودراسة عمليّات الاستدلال التي يقوم بها المتلقّي، وهو يحلّل الخطاب حتى يصل إلى المعنى المطلوب.

ولعلّ ذلك ما يُشير إلى أنّ علم الدلالة يهتمّ بالشروط التي تجعل الأقوال مفهومة وقابلة للتفسير، بينما تهتمّ التداوُليّة بالشروط اللازمة لتكون تلك الأقوال اللغويّة مَقبولة، وناجحة، وملائمة للموقف التواصليّ الذي ترِد فيه. فإذا كانتِ الدلالة تستخدم مفهومًا مُجرّدا هو الواقع، العالم المُمكن، فإنّ التداوُليّة تستخدم مَفهومًا تجريديًّا يدلّ على الموقف التواصليّ وهو السياق، وهو ما عُبِّر عنه في البلاغة القديمة بعبارة مُقتضى الحال ومقولة «لكلّ مقام مقال»[4]

3- جوانب الدراسة التداوليّة

ليس بالمقام مُتّسَعٌ ههنا يُسوّغُ للإحاطة بالاتّجاه التداوليّ في جهازه المفهوميّ كافّة، وبتطوّره المرحليّ في الدرس اللسانيّ الحديث، إنّما سيقتصر الحديث في التداوليّة على ما يتّصل مباشرة بالمعنى اللغويّ ماثلا في جوانب العمليّة التواصليّة من مخاطَب ومتكلم وسياق، كون المعنى أحد المكوّنات بالغة التأثير في إنتاج الخطاب بملامحه التداوليّة القابلة للملاحظة والدرس.

1- يُنظر: بلانشيه، التداوُليّة مِن أوستين إلى غوفمان، تر: صابر الحباشة، ط1. دار الحوار، اللاذقيّة، سوريا، 2007. ص47.

2- جورج يول، التداوليّة، تر: قصيّ العتّابيّ، ط1. دار الأمان، الرباط، المغرب، 2010. ص19.

3- نفسُــه، ص19.

4- يُنظر: نعمان بوقرّة، المدارس اللسانيّة المعاصرة، ص169.

وقدْ عُنيتْ الدراسات التداوليّة بأكثر من جانب من جوانب الخطاب، وتعود هذه الجوانب إلى أربعة مسارات كبرى،[1] يتضمّن كلاًّ منها عدداً من الدراسات، وتنتظم هذه المسارات الدراسة في الإشاريّات، والافتراض المُسبق، والاستلزام الحواريّ، والأفعال الكلاميّة.

- **الإشاريّات:**

هي تلك الأشكال الإحاليّة التي ترتبط بسياق المتكلم مع التفريق الأساس بين التعبيرات الإشاريّة القريبة من المتكلم مقابل التعبيرات الإشاريّة البعيدة عنه. فكل فعل لغويّ يكون ناجحاً إذا علِم المخاطَب قصدَ العبارة وإحالتها، وإنْ كان للمتكلم غرضٌ ما، ينبغي بموجبه أنْ يشكل المخاطَب هذه المعرفة. وتأخذ الإشاريّات في التنوّع، فتكون شخصيّة، وزمانيّة، ومكانيّة، وخطابيّة، ومُجتمعيّة.

- **الاستلزام الحواريّ:**

سعى التداوُليّون[2] إلى إيضاح ذلك الاختلاف ما بين ما يُقال وما يُقصد ممّا يُقال، حيث إنّ ما يُقال هو ما تعنيه الكلمات والعبارات بقيَمِها اللفظيّة، وأمّا ما يُقصد فهو ما يسعى المتكلم إلى إبلاغه السامعَ على نحو غير مباشر، بالتعويل على أن مقدرة السامع وتمكّنه مِن الوصول إلى مراد المتكلم، بما يتاح له من أعراف الاستعمال ووسائل الاستدلال. ونتيجة لهذا كان يفرق بين المعنى الصريح وبين ما تحمله الجملة من معنى متُضمّن.

- **الأفعال الكلاميّة:**

الأفعال الكلاميّة هي أفعال يُنجزها المتكلم بمجرّد التلفظ بها في سياق مخصوص، بجملة يُعبّر بها عن مدلول إنجاز ذلك العمل. فليس التلفظ بالخطاب في فلسفة الفعل الكلاميّ

1- يُنظر: عبد الهادي الشهري، استراتيجيّات الخطاب، ص24-81. وَ فان دايك، النصّ والسيّاق، ص266. وَ فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداوليّة، ص41 وما بعدها. وَ محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغويّ المعاصر، ص22 وما بعدها.

2- يُنظر: العياشي أدراوي، الاستلزام الحواريّ في التداوُل اللسانيّ (مِن الوعي بالخصوصيّات النوعيّة للظاهرة إلى وضع القوانين الضابطة لها)، ط1. دار الأمان، الرباط، المغرب، 2011. ص18.

تصويتيّا فحسب فعل، بل هو فعل لغويّ، فهناك أعمال لا يمكن إنجازها إلا من خلال اللغة، وهذا ما يجعل الخطاب (فعلاً) بمجرد التلفظ به.[1]

وعلى الرغم ممّا قدّمه "أوستن" في هذا المجال فإنّه لم يكن كافيا، فجاء "جون سيرل" فأحكم وضع الأسس المنهجيّة التي تقوم عليها نظرية الأفعال الكلاميّة، حين لمس بعض الاضطراب في تصنيف أوستن، فارتكزت إعادته للتصانيف على عدّة معايير؛ إذ نَصّ سيرل على أن الفعل الإنجازيّ هو الوحدة الصغرى للاتّصال اللغويّ وأنّ للقوة الإنجازيّة دليلاً يُسمّى دليل القوة الإنجازيّة، يُبيّن نوع الفعل الإنجازيّ الذي يؤدّيه المتكلم بنطقه للعبارة، ويشمل نظام الجملة، وكذا النّبر، والتنغيم، وعلامات الترقيم.[2]

* * *

1- يُنظر: أوستين، نظريّة أفعال الكلام العامّة (كيف ننجز الأشياء بالكلام)، تر: عبد القادر قينيني، دار أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 1991. ص 115. وَ فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ص60.

2- يُنظر: محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغويّ المعاصر، ص47.

الباب الأوّل: مقاليّة المعنى في النحو العـربيّ

الفصل الأول: الكلمة في الدرس النحويّ العربـــيّ

الفصل الثاني: التراكيب النحويّة ومظاهرُها الدلاليّة

الفصل الأول: الكلمة في الدرس النحويّ العربيّ

أوّلا: أقسامُ الكَلمة التأصيليّـــــةُ

I. عند القُدامى

II. عند المُحدَثين

III. بنية الكلمة وفكرة الزمن

ثانيا: عوارض الكلمة وخصائصها

I. علاميّة ظاهرتيّ التذكير والتأنيث

II. علاميّة الإفراد والتثنيّة والجَمع

الفصل الأول: الكلمة في الدرس النحويّ العربيّ

إنّ ما تطّرق إليه النحاة من تقسيم الكلام في أوليّات الدرس اللغويّ يعكس إدراكا منهم لحقيقة عمليّة الكلام وما يلفّها من دقائق وتعقيدات، وتنمّ عنايتُهم المبكّرة بذلك عن تصوّر شامل لنظام من المفردات، تبدو فيه متنوّعة ومستقلة ومتباينة في آن معا، من حيث البنى الصوتيّة ومن حيث الوظائف الدلاليّة والتركيبيّة التي تشتمل عليها، وأنّ بين تلك المفردات روابط مختلفة، تضطلع بوظيفة التنسيق والتأليف، وهذا ما تبيّنوه، من خلال استقراء كلام العرب.

وإنّ البحث اللغويّ يحتاج إلى معرفة العناصر ذات المعنى المكوّنةِ للجملة، إذ إنّ الجملة تتكوّن بالأساس من الكلمة مؤلّفةً، وإنّ هذا ما تستَتْبعهُ المعرفةُ بحدود الكلمة، وهي أصغر وحدة ذات معنى في تأليف الجملة غير قابلة للتجزئة، ذلك أنّ هذا التأليف لا يتأتى إلاَّ من اسمين، أو من اسم وفعل، وأنّه لا يمكن بحال من الأحوال أن يأتلِفَ كلامٌ عربيّ من فعليْن أو من فعل وحرف أو من حَرفيْن.[1]

ومنه، بدتِ الحاجة ماسّة، إلى التفريق ما بين تلك الوحدات التي يتألف منها الكلام، مع السّعي الحثيث إلى تجريد،[2] كلّ نوع على حِده، انتهاءً إلى وصف القِيَم الخلافيّة، وجملة الخصائص الشكلية التي تُميّز كلّ نوع من الآخر، وفي فحوى ذلك يقول (الزجّاجيّ - 340 هـ) رادّاً على مَن رأى أنّ الكلم كلّه ما هو إلاّ أفعال المتكلّمين الناطقين به: « إنّ هذه الأشياء وإنْ كانت كما ذكرتُم أفعالا للمتكلّمين النّاطقين بها، فهي مُختلفة المعاني، متباينة

1- يُنظر: ابن السراج، الأصول، 41/1. وَ ابن جنيّ، سرّ صناعة الإعراب، تح: حسن هنداوي، ط2. دار القلم، دمشق، سوريا، د/ت. 288/1. وَ الأستراباذيّ، شرح الكافية، تح: يوسف حسن عمر، ط2. دار الكتب الوطنيّة، بنغازي، ليبيا، 1996. 34/1، وَ ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: بركات يوسف هبّود، ط1. دار الأرقم ابن أبي الأرقم، بيروت، لبنان، 1999. 70/1. وَ السيوطيّ، همع الهوامع (شرح جمع الجوامع)، تح: عبد العال سالم مكرّم، ط1. مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1992. 33/1 .

2- يُنظر: تمّام حسان، مناهج البحث في اللغة، د/ط، مكتبة الأنجلو المصريّة، القاهرة، مصر، 1990. ص 201-202. وذهب د. تمّام حسان في حديثه عن خصائص العلم المضبوط وعلاقة النحو العربيّ القديم به، أنّه لا يُمكن تصوّر أنْ يقوم نحوٌ بدون تصنيف لأقسام الكلم ولأبواب النحو، ودون تجريد أفكار ثابتة ذوات أسماء اصطلاحيّة كالاسم والفعل والحرف والفاعل والمفعول. **يُنظر:** تمّام حسان، الأصول، ص17- 18.

المجاري في طريق الإعراب، وكلّ منها له نحو في كلامهم ليس للآخر، ووجهٌ ينفرد به، فلمّا كان كذلك وَجب الفرق بينهما، وأن يُوسَم كلّ جنس منها بأشكال الأشياء به.»[1]

أوّلا: أقسامُ الكـلمة التأصيليّةُ

إنّ المُحصّلة من مفهوم (الأقسام النحوية)[*] أو (الفصائل النحويّة) هي أنّها تُمثّل مجموعَ العناصر اللغويّة التي تؤدّي إلى معانٍ، كالاسميّة والفعليّة، والزمن، والجنس وسوى ذلك، وتَتباينُ اللغاتُ في هذه الأقسام كمًّا ونوعًا، إذ تُعدّ مسألة التفريق بين أقسام الكلم أساساً أصيلا، لتصوّر الشبكة المعنويّة الثّاوِية في السلسلة الكلاميّة، ذلك أنّ معرفة نوع الكلمة، يَهدي إلى معرفة المعاني التي تتضمنّها العبارة في حضور جملة القرائن الأخرى.

فالتقسيم هو إحدى الركائز المهمّة في وصف اللغة، فهي لا تقلّ أهميّة عن الاستقراء والتقعيد، ذلك « أنّ التقسيم والتجريد أساسان لكلّ نشاط علميّ أيًّا كان نوعُه، (...) والتجريدُ خلق الاصطلاحات التي تدلّ على الأقسام، ويظلّ الباحث الذي لا يعتمد على هذين الأساسَين تائهًا في فوضى المفردات المُبعثرة.»[2]

لذا، ظلّ النحاة يبتدئون في الغالب العامّ مُصنّفاتِهم بتقسيم الكلِم، فكانت الكلمة ذلك « اللفظ الموضوع لمعنى مُفرد، وهي عند أهل الحقّ ما يُكنّى به عن كلّ واحد من الماهيّات والأعيان بالكلمة المعنويّة، والغيبة الخارجيّة بالكلمة الوُجوديّة، والمجرّدات بالمفارقات.»[3] وَ«وهي في اللغة ما يَنطق به الإنسان مفردا كان أو مركبّا (...) وعند النّحاة قسمٌ من اللفظ، وهو اللفظ الموضوع لمعنى مفرد، فاللفظ يشمل المُهمل وغيره.»[4]

1- الزجاجيّ، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، ط3. دار النفائس، بيروت، لبنان، 1979. ص43.

*- يُعدّ (فندريس- J.Vendryes) - في علم اللغة الحديث- أولّ من تطرّق إلى دراسة هذه المعاني، وأطلق عليها مصطلح (الفصائل النحويّة- Catégorie Grammaticale). **يُنظر:** فندرِيس، اللغة، تر: عبد الحميد الدواخليّ وَ محمّد القصّاص، د/ط. مكتبة الأنجلو المصريّة، القاهرة، مصر، 1950. ص125- 154. وَ محمود السعران، علم اللغة (مقدمة للقارئ العربيّ)، ط2. دار الفكر، القاهرة، مصر، 1997. ص232.

2- تمّام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 201-202.

3- الجرجانيّ، التعريفات، (باب الكاف)، ص 185.

4- التهانويّ، كشاف اصطلاحات الفنون، ص 1375.

I. عند القُدامى

1- مفهوم الكلمة:

ظلّتِ الكلمة النواةَ المركزيّة الأولى التي دارتْ حولها الدراسات الصّرفيّة والمُعجميّة، وإنّما وقع اختيار النحاة العرب على الكلمة دون الصوت المُفرَد ودون المَقطع، لأنّ الكلمة كونُها لفظا مُفرَدًا، تستدعي معنًى مُفرَدا، ويبدو أنّ فكرة "الإفراد" هي ما أعان على بناء الجملة من الكلمات دون سواها من وحدات التحليل الأخرى، وإنْ بات المصطلح يدلّ بعد القرن الخامس فقط على "المُنفرِد" في مقابل المثنّى والجمع[1] لذلك «كان النحاة قد قدّموا لدراسة النحو بهذا الباب الصرفيّ، وصنيعهم هذا يُشير إلى أنّ النحو لا يفتأ يَستخدِم مُعطيات الصوتيّات والصّرف المُختلفة.»[2]

وقد ذهب صاحب المفصّل (الزمخشريّ - 538 هـ) إلى أنّ الكلمة هي « اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع.»[3] وبيّن شارحُ المفصّل[4] أنّ "اللفظة" الواردة في تعريف الزمخشريّ هي جنس للكلمة، ذلك أنّها تشمل المُهمل والمستعمل بخلاف الكلمة، فإنّها لا تطلق إلاّ على المستعمل، ومِنه كانت اللفظة أعمَّ من الكلمة، حيث تشمل الكلمة وغيرَها، فكلّ كلمة لفظة، وليس كلّ لفظة كلمة.[5] وهذا ما أوحى للنحاة بالفرق ما بين مفهوميّ "اللفظ" وَ "الكلمة"، إذْ إنّ اللفظ يُشير بوجه خاصّ إلى الناحية الصوتيّة من الكلمة، وأنّ الكلمة تُشير إليها وإلى المفهوم المعنويّ للفظ معًا،[6] وإنّ الأوْلى والأجدى بعد كثرة تلك

1- وقد رأى الأستاذ الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح أنّ الأمر غير صحيح، بدليل أنّ للكلمة العربيّة المتمكّنة جذرا له معنىً وصيغة لها معنىً، والمعنى المركّب منهما هو معنى الكلمة. **يُنظر**: عبد الرحمن الحاج صالح، أصول البحث في التراث اللغويّ العلميّ العربيّ، مجلة الممارسات اللغويّة، مخبر الممارسات اللغويّة، جامعة مولود معمّري، تيزي وزو، الجزائر، ع2، 2011. ص 09.

2- تمام حسان، اللغة العربيّة معناه ومبناها، ط3. عالم الكتب، القاهرة، مصر، 1998. ص86.

3- ابن يعيش، شرح المفصّل، تح: مشيخة الأزهر المعمور، د/ط إدارة الطباعة المنيرية، مصر، د/ت. 1/18- 19.

4- يُنظر: نفسُــه، 1/18- 19.

5- يُنظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح: محمّد محي الدين عبد الحميد، د/ط. دار الطلائع، القاهرة، مصر، 2004. ص32.

6- يُنظر: السيوطيّ، همع الهوامع، 1/39. وَ محمّد المبارك، فقه اللغة وخصائص العربيّة، ط7. دار الفكر، دمشق، سوريا، 1981. ص167.

المحاولات في وضع تعريف عامّ، جامع ومانع للكلمة، هو البحث عن الخصائص العامّة التي توضّح حقيقتها وتصفها، فيفيد الباحث الذي يتصدّى لدراستها منها.[1]

وأشار (الفراهيديّ - 170هـ) إلى أنّ الكلمة والكلام مشتقان من (الكَلْم): وهو الجرح، والكَلِمة: لغة حجازيّة، والكِلْمة: تميميّة، والجميع: الكَلِمُ والكِلَمُ[2]. وقد أجمل سيبويه حديثا مرجعيًّا هامّا في تعريف الكلم، حيث قال في مُفتَتح كتابه: « الكلمُ اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، فالاسم رجلٌ وفرس وحائط.»[3] ويختصر هذا التعريف حقبة زمنيّة شملت القرن الرابع الهجريّ.[4]

وفاضَلَ السّيوطيّ بَين حدود النحويّين في الكلمة، فقال: « وقدِ اختلفت عباراتـُهم في حدّ الكلمة اصطلاحًا. وأحسنُ حدودها: قولٌ مفردٌ مستقلٌ أو منويٌّ معه، فخرج بتصدير

1- يُعدّ تعريف الكلمة من المشكلات التي واجهت اللسانيّين المعاصرين، فقد عجزوا - حتى الآن- عن الوصول إلى تعريف مقنع، بحيث يكون جامعا ومانعا للكلمة ويفي بكلّ أنواعها. فتعددت التعريفات إلى درجة أنها وصلت أحد عشر تعريفا. **يُنظر:** ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، تر: كمال محمّد بِشر، ط 12. دار غريب، القاهرة، مصر، 1997. ص 47. **وَ** حلمي خليل، الكلمة (دراسة لغوية معجميّة)، د/ط. دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندريّة، مصر، 1998. ص 14- 17.

2- يُنظر: الفراهيديّ، كتاب العين، تح: مهدي المخزوميّ وَ إبراهيم السّامرّائيّ، د/ط. دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، د/ت، مادّة (ك ل م)، 378/5. **وَ يُنظر:** ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص31 -32. وذهب الأنباريّ إلى «أنّ الكَلِم اسم جنس واحدُه "كلمة".»- الأنباريّ، أسرار العربيّة، تح: محمّد بهجة البيطار، د/ط. مطبوعات المجمع العلميّ بدمشق، سوريا، د/ت. ص03.

3- سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، ط1. دار الجيل، بيروت، لبنان، د/ت. 12/1.

4- يبدو أنّ هناك فرقا بين تصوّر سيبويه لمصطلح "الكلم" وتصوّر مَن أعقبه من النحاة الذين حلّوا محلّه مصطلح "الكلام"؛ فالأوّل يشمل أنواع الوحدات التي تدل على معنى في ذاتها بالنسبة للعربيّة، في حين ينصرف الثاني إلى ما يتألف منه الكلام. – **يُنظر** للاستفاضة: عبد الرحمن الحاج صالح، أصول البحث في التراث اللغويّ العلميّ العربيّ، مجلة الممارسات اللغويّة، ص 07. وهذا ما ذهب إليه شارح كتاب سيبويه حين قال: « ذَكر الكلم التي هي شاملة عامّة، وهو يُريد بها الخصوص (...) ثمّ بيّن المخصوص المراد خشية اللَّبس، فقال: من العربيّة، تبييناً لِما أراد.» - الشنتمريّ، النّكت في تفسير كتاب سيبويه، (وتبيين الخفيّ مِن لفظه وشرح أبياته)، تح: يحي مراد، ط1. دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، 2005. 1/ 14.

- وقد أكّد أحد الدارسين مُجانبة سيبويه للحدّ الأرسطيّ في تعريفه الكلمَ، ذلك أنّ المحدود (المحمول) كان عند سيبويه الكلم، بوصفه اسم "جنس جمعيّ" لا إفراديّ، وهو بذلك قسمة حصريّة تنأى بالكلم عن ماهية التحديد أو التعريف غير حاصلة منها الماهية. **يُنظر:** توفيق قريرة، المصطلح النحويّ وتفكير النّحاة العرب، ط1. دار محمّد عليّ للنشر، صفاقس، تونس، 2003. ص 98- 99.

الحدّ بالقول غيرُه من الدّوالّ، كالخطّ، والإشارة. وبالمفرد وهو ما لا يدلّ جزؤه على جزء معناه ـ المركّبُ.» [1] مبيّنا مِن قوله: (أو منوي معه) أنّه يشير[2] إلى الضمائر المستترة وجوبا، مثل (أنت) في (قُمْ)، أو جوازا نحوُ (هو) في (ذهبَ).

وقد عرّفها (ابنُ مالك ـ 672 هـ) فقال: هي « لفظ مستقل دالّ بالوضع تحقيقا أو تقديرا، أو منويٌّ معه، كذلك وهي اسمٌ وفعل وحرف.» [3] كما أنّ لفظ (معه) يشير به إلى الفرق بين ما ينويه الإنسان في نفسه من الكلمات المفردة، لعدم توافر عنصر اللفظ فيها، وذهب (الزبيديّ ـ 379 هـ) إلى « أنّ جميع الكلم ينقسم على ثلاثة أقسام؛ اسم وفعل، وحرفٌ جاء لمعنىً.» [4]

إنّ الملاحظ في سلسلة التعريفات تلك، الممتدّة زمانا ومكانا على طول مراحل الدرس النحويّ العربيّ إجماعُ النحاة على هذه القسمة الثلاثيّة، ولعلّ فحوى ذلك ما لخّصَهُ الزجّاجيّ قائلا: « وأوّل ما نذكرُه إجماعُ النّحويّين على أنّ الكلام اسمٌ وفعلٌ وحرف.»[5] وَابنُ فارس بقوله: « أجمع أهل العلم أنّ الكلام على ثلاثة اسم وفعل وحرف.»[6] ويبدو مفهوم الكلمة عند هؤلاء النحويّين قد ارتبط بتحقّق ثلاثة مُعطيات: الصّوت (اللفظ)، والاستقلاليّة (الإفراد)، والدلالة المفردة (المعنى)، ويُلاحظ أنّ مصطلح الكلمة عندهم مُستخدمٌ في ثلاثة[7] معانٍ:

1- السيوطيّ، همع الهوامع، 4/1.

2- نفسُــه، 4/1. - وأخرج السيوطيّ من حدّ الكلمة ما نواهُ المتكلم في نفسه من الكلمات المفردة لأنه لمْ يُنوَ مع اللفظ.

3- ابن مالك، شرح التسهيل، تح: عبد الرحمن السيّد وَ محمّد بدويّ المختون، ط1. هجر للطباعة والنشر، الجيزة، مصر، 1990. 03/1.

4- الزبيديّ، كتاب الواضح، تح: عبد الكريم خليفة، ط2. دار جليس الزمان، عمان، الأردن، 2011. ص47.

5- الزجاجيّ، الإيضاح في علل النحو، ص41.

6- ابن فارس، الصاحبيّ في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تح: أحمد حسن بسج، ط1. دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، 1997. ص48. **ويُنظر:** ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص35. **ويُنظر:** السيوطيّ، الأشباه والنظائر، تح: عبد الإله نبهان وآخرون، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق، سوريا،1987. 3/3.

7- يُنظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص32.

- اللفظ المفرد الذي لا يدلّ جزؤُه على جزء معناه ، وهو ما يكاد يتوحّد عليه مذهبهم، والغالب على آرائهم في مصطلح "الكلمة"، ويقصد بالدلالة - ههنا- الدلالة الوضعيّة.

- أحد جزأيّ العَلَم المضاف مثل لفظ (عبد) في نحو (عبدُ الله)، وبخلاف قولهم (غلامُ زيد)، فإنّه مُركّب من (غلام) وَ (زيدٌ)، وكلا الجُزأين دالّ بنفسه على معناه.

- الكلام؛ أي (الجمل المفيدة)، كأن تكون إشارة إلى قول القائل، نحوُ قوله تعالى: ﴿ **كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا** ﴾ [المؤمنون/ 100]

هذا، وقد كان تقسيم النحاة الأوائل للكلمة قائما على أسس فكريّة تَراهم يتمثّلونها في كل اتّجاه يسلكوه، ويُمكن استخلاصها مِن تعريفاتهم لكلّ قسم، وهذا ما فعله النحاة مِن بعدهم، حين أشاروا إلى الأسس التي قام عليها تقسيم أسلافهم، فمنهم مَن راعى الجانب النفسيّ في عملية الاتّصال، وما يراعيه المتكلم ويقصده، فوجد هذا التقسيم الثلاثيّ يفي ببيان ما يدور في النفس، ويُراد إيصاله إلى الغير، فكانت المعاني التي يُعبّر عنها المتكلم ثلاثة: معنًى يُخبَر به، ومعنى يُخبَر عَنه، ومعنى يربط أحدهما بالآخر، فاختصّ بكل معنى شكلٌ معيّن، فكان التقسيم ثلاثيًّا، ذلك أنّهم وجدوا « هذه الأقسام الثلاثة يُعبّر بها عن جميع ما يَخطر بالبال، ويُتوهّم في الخيال.»[1]

واشترط النحاة للكلمة شرطين اثنين[2]، الوضعُ والقصد، ثمّ إفراد المعنى، فأمّا القصد، فمن خلاله تمّ التفريق بين اللفظة الدالّة على معنى بالتواضع، وبين الألفاظ الدالة بالطبع، كالسّعال أو المهمل من اللفظ؛ فالوضع لا يكون إلاّ لمعنًى مع قصد التواطؤ، لذلك لم يكن تعريف الكلمة بحاجة إلى خصّيصة "المعنى"، وأمّا شرط إفراد المعنى، فقد أسّس لمعيار معرفة المعنى المفرد والمُركّب، بالنظر إلى شكل الكلمة ليكون إفراد المعنى مرتبطًا باللفظ ذاته المتضمّنِ معنىً، إذ إنّ الإفراد « ليس في ذات المعنى، وإنّما في طريقة

1- الأنباريّ، أسرار العربّية، ص03. **ويُنظر:** الزجاجيّ، الإيضاح في علل النحو، ص 42.

2- يُنظر: زهير زاهد، موضوعات في نظريّة النحو العربيّ، ص101- 102.

التعبير عنه، فقد يبدو المعنى قابلا للتجزئة، لكنّه مع ذلك يُعتبر مفردا ويُعتبر اللفظ الحامل له كلمة واحدة، إذا لم يتسنَّ أنْ نُعيّن لكلّ جزء ما يُقابله من اللفظ (...) فالمهمّ هو ما يقصده المتكلّم من الألفاظ المستعملة.»[1]

ومنهم من راعى الجانب الدلاليّ للمفردات التي يتألف منها الكلام (الجملة)، فأشار في بيانه لأساس التقسيم، وهو أن الكلمة إمّا أن تدلّ على معنى في نفسها أو لا، فإن لمْ تدلّ فهي الحرف، وإنْ دلّت: فإمّا أنْ تقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أو لا، فالأوّل الفعل، والثاني الاسم[2]، ومن مظاهر الغاية التأصيليّة في تقسيمِهم الكلِمَ، لجوؤُهم إلى علاقة الإسناد التركيبيّة، وفي ذلك يقول (ابنُ الناظم - 686 هـ) عن الكلمة: « هي ثلاثة أقسام: اسمٌ وفعل وحرف، لأنّ الكلمة إمّا أنْ تكون ركنًا للإسناد، أولا: والثاني الحرف، والأوّل: إمّا أنْ يصّح أنْ يُسند إليه، أوْ لا، الثاني الفعل الأوّل الاسم.»[3]

2- أقسام الكلمة:

تعدّدت أقوال النحاة حول تعريف أقسام الكلمة الثلاثة (الاسم والفعل والحرف) والمُعوّل عليه في تحديد هذه الفصائل، هو ما يؤدّيه الكلام من وظيفة وعلى الشكل الذي تتخذه الكلمات فيما بينها، والثابت في هذه التعريفات أنها تُنبِئ في مجموعها عن نتائج ذات قيّمة لغوية، وأهمها أنها تشير إلى تطور المنهج الذي اتخذه النحاة حيال توضيح معاني المصطلحات الواردة في دراساتهم النحويّة؛ فلم يُلْقِ النحاة الأوائل اهتماما خاصّا بتعريف تلك المصطلحات النحويّة.

وإنّ من ذلك ما لوحظ لدى سيبويه في مؤلفه المشهور، الذي خلا- غالبا- من تعريف المصطلحات، حيث لم يتطرّق إلى أدنى تعريف لبعض المصطلحات المهمّة فـــــي

1- عبد القادر المهيريّ، نظرات في التراث اللغويّ العربيّ، ط1. دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، لبنان، 1993. ص25.

2- يُنظر: الأستراباذيّ، شرح الكافية، 1/28-29، وَ ابن عصفور، شرح جمل الزجاجيّ، تح: فوّاز الشعّار، ط1. دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، 1998. 1/19- 20. وَ السيوطيّ: - همع الهوامع، 7/1 - الأشباه والنظائر، 9/2.

3- ابن الناظم، شرح ألفيّة ابن مالك، تح: عبد الحميد السّيد محمد عبد الحميد، د/ط. دار الجيل، بيروت، لبنان، 1988. ص21.

الدرس النحويّ، فلم يُعرّفِ الفاعل[1]، ولا عرّف الحال[2]، ولا البدل[3]، وكذلك لم يعرّف الاسم، وإنّما اكتفى بالتمثيل له.[4] وتشير هذه التعريفات إلى دلالة الاسم على الحدث دلالة مستقلة، ودلالة الفعل بهيئته على الحدث كذلك وعلى الزمان، لكنْ وُجد خلافٌ بين العلماء في دلالة الحرف [5] مِن حيث استقلالها أو عدمُه، ويبدو أن منشأ هذا الخلاف راجع إلى الاختلاف في تفسير مراد سيبويه مِن قوله (وحرفٌ جاء لمعنًى ليس باسم ولا فعل)، فواضح أنّ للحرف دلالة، ولكنّها غير مستقلة، بل هي مرتبطة بالاسم أو بالفعل، وهذا مذهب جمهور النحويّين[6]، حين تناولوا بالتفصيل تفريع أقسام الكلمة، وذلك بالحديث عن الأنواع التي تندرج تحت كلّ قسم.

1- يُنظر: سيبويه، الكتاب،33/1.

2- يُنظر: نفسُــه،1/ 44 ، 340- 346.

3- يُنظر: نفسُــه ، 150/1.

4- يُنظر: نفسُــه: 12/1.

5- هذا ما أشار إليه الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح بقوله: « فالحرف عند سيبويه هو أقلّ ما يتركّب منه الكلام أو الكلم، أي الوحدة الدالّة أو الوحدة الصوتيّة. فالاسم حرفٌ والفعل حرف (...) وهذا العنصر الثالث ميّزه عن الأوّلين (وحرفٌ جاء لمعنىً) ، أيْ وُضع ليدلّ على معنى من معاني النحو، كالنفيّ والاستفهام والشرط وغير ذلك (...) فقد احترز سيبويه بذلك عن الأسماء والأفعال التي تدلّ على الشرط والاستفهام وغير ذلك.» **يُنظر:** عبد الرحمن الحاج صالح، أصول البحث في التراث اللغويّ العلميّ العربيّ، مجلة الممارسات اللغويّة، ص07- 08.

6- يُنظر: السيوطيّ، همع الهوامع، 8/1.

- **الاسم[*]:**

إنّه بالعودة إلى أوّل حديث عن الاسم في قول سيبويه الشهير، «فالاسم: رجلٌ، وفرس، وحائط.»[1] تتوضّح تلك الخلفيّة التوزيعيّة[2] التي جَنَحَ إليها المنهج النحويّ وما يتّصل بها من إجراءات الاستبدال وكذا السياق اللغويّ في تحديد الفصائل الفرعيّة للكلِم العربيّ، إذ عدّ سيبويه كلّ ما يقع موقع اسم الجنس، ولو في جملة واحدة، أو في سياق لغويّ واحد اسما؛ فضمّ بذلك إلى قسم (الاسم) عددا كبيرا من الفصائل الفرعيّة، ثمّ نظر فوجد (الفعل) لا يُمكن بحال أن يحلّ محلّ (اسم الجنس)، ففصله عن الاسم، وجعله قسما قائما برأسه، وكذلك فعل مع (الحرف)، إذ لا يحلّ محلّ فعل ولا اسم جنس في سياق لغويّ صحيح، فنراه يذكر: « ألا ترى أنّك لو قلتَ: إنّ يضربْ يأتينا وأشباهَ هذا لم يكنْ كلاما؟!»[3]، وهذا المنهج المنضبط، قائم بالأساس على وصف المادّة اللغويّة ثمّ تصنيفها بحسب السّياقات الوظيفية التي تُؤدّيها الكلمة استعمالا حاصلا بالتحقّق.

---

*- اختلف النحاة في اشتقاق "الاسم"، فقالوا إنّه مشتقّ من "السموّ" وهو مذهب البصريّين، وذهب الكوفيّون إلى أنّه مشتقّ من "السمة"، وهي العلامة. **يُنظر** في ذلك مثلا: ابن يعيش، شرح المفصّل، طبعة المُنيريّة، 83/1. **وَ يُنظر:** الأنباريّ، أسرار العربيّة، ص04.

1- سيبويه، الكتاب،12/1. وتُسجّل الدراسة أنّ كلمة "حائط" في نصّ سيبويه هذا، لمْ ترِدْ في شروح الكتاب، ولا في غيرها من المصادر التي تناقلتْ تعريفه للاسم. وقد رجّح أحد المُحدثين أنْ يكون سيبويه اكتفى بـ "رجل" و "فرس"، لأنّ التمثيل بهما مُجزٍ. **يُنظر:** محمود أحمد نحلة، الاسم والصفة في النحو العربيّ والدراسات الأوربيّة، د/ط. دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندريّة، مصر، 1994. ص 18.

- وإذا سُلّم بثبوت اسم "حائط" في تعريف سيبويه، فإنّ ذلك ينسجم دلاليّا مع المثالين، "رجل" وَ "فرَس"، وفي ذلك تأصيل من سيبويه لغويّ دلاليّ بالغ الأهميّة للأشياء كما هي في العالم الخارجيّ. ذلك أنّ "عالم التكوين" بالمفهوم الخلدونيّ، يبدأ أوّل ما يبدأ مِن المعادن المعبّر عنها بلفظ الحائط السيبويهيّ وما يشمله من معاني التراب، ثمّ يتدرّج مع عالم النبات، وتلاه لفظ فرَس، للدلالة على ما فيه حياة وليس آدميّا، وآخر أفق المعادن متّصل بأفق النبات. **يُنظر** في ذلك مَثلا: ابن خلدون، مقدّمة ابن خلدون (كتاب العبر، وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر، ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر)، تح: عبد الله محمّد الدرويش، ط1. دار البلخيّ، دمشق، سوريا 2004. ص206.

2- يُنظر: محمود أحمد نحلة، الاسم والصفة في النحو العربيّ والدراسات الأوربيّة، ص 27.

3- سيبويه، الكتاب،14/1.

وقد ذهب أحد شُرّاح الكتاب[1] إلى أنّ سيبويه اختار - مُمثّلا للاسم- كلماتِ (رجل، وفرس)، لأنّها أسماء ثلاثيّة، ولأنّها أخفّ كونُها نكرة للجنس، وحاول بعض النحاة تفسير هذا المنهج الذي سلكه سيبويه، بأنّ عدم تعريفه للاسم نابع عن ظنّ منه أنّه غير مُشْكِلٍ[2]، وبأنّ حدّ الفعل عنده أصعب من الاسم. وقد رأى آخرون أنّ سيبويه لم يتطرّق إلى تعريف الاسم، لأنّه « لا حدّ له، ولهذا لمْ يَحُدَّه.»[3]

ثم ظهرتْ في المنهج النحويّ محاولاتٌ ترمي إلى وضع حدود لتلك المصطلحات، وذلك بفعل تأثر النّحاة بأصول الفقه، الذي طالما كان علماؤه يركِّزون فيه فائق عنايتهم، ويسعون جَهدَهم لوضع تعريفات للمصطلحات الأصوليّة، وكان مفهوم التعريف عندهم مقصورا على مُجرّد تمييز المحدود عن غيره، وكثرتْ الحدود الموضوعة فيه، حتى نَقَل الأنباريّ أنّها« تَنيف على سَبعينَ حدّا.»[4] هذا ما بدا واضحا في منهج نحاة هذه المرحلة.

وانبرى النحاة القدامى إلى تناول جملة الخصائص والعلامات التي تميّز الاسم، حتى يكون ذلك تكملة للتعريف وتوضيحا له، فتتبّع السيوطيّ[5] تلك الخصائص في كتب النحو، إذ أدرك أنّ العلامات المذكورة في تمييز الاسم مِن غيره تضاهي الثلاثين، منها الجرّ، وحروفُه، والتنوين، والنداء، و"ألـ" التعريف، والإسناد، وإضافته، والإضافة إليه، والإشارة إلى مُسمّاه، وعَودُ الضمير إليه، وإبدال اسم صريح منه، والإخبار به مع مباشرته الفعلَ، وموافقة ثابت الاسميّة في لفظه ومعناه، ونعتُه، وجمعُه تصحيحًا، وتكسيرُه، وتصغيرُه، وتثنيّتُه، وتذكيرُه، وتأنيثه، ولحوقُ ياء النَّسب به، وكونُه فاعلا، أو مفعولا، وكونُه عبارة عن شخص، ودخول لام الابتداء عليه، وواوِ الحال، ولحوق ألف النُّدبة به،

1- يُنظر: الشنتمريّ، النّكت في تفسير كتاب سيبويه، 15/1.

2- يُنظر: الزجاجيّ، الإيضاح في علل النحو، ص48. **ويُنظر:** كريم الخالديّ، نظريّة المعنى في الدراسات النحويّة، ص39.

3- الأنباريّ، أسرار العربيّة، ص10.

4- نفسُــه، ص09- 10.

5- يُنظر: السيوطيّ، الأشباه والنظائر، 8/2- 9.

وترخيمُه، وكونُه مُضمَرا، وعلَما، أو مُفردا مُنكّرا، أو تمييزا، أو منصوبا حالا. وزاد بعضهم، إسناد النفع والضرّ، فكل ما ضرّ ونفع فهو اسم.[1]

وفي السياق ذاته جاء تعريف (الفرّاء - 207هـ) الاسمَ، حيث إنّه « ما احتمل التنوين أو الإضافة، أو الألف واللام.»[2] وفي فحوى ذلك نظم ابنُ مالك[3]:

بالجرّ والتّنْوِينِ وَالنِّدا وَألْ ** وَمُسنَدٍ لِـ**لِاسْمِ** تَمْيِيزٌ حَصَلْ.

والحال كذلك هي في تعريف (الأخفش - 215 هـ) إذ يقول: « إذا وجدت شيئا يَحْسُن له الفعل والصفة نحو: زيد قام، وزيد قائم، ثم وجدته يُثنّى ويُجمع، نحو: الزَّيدان والزَّيدون، ثم وَجدتَه يُمنع من التّصريف فاعلمْ أنّه اسمٌ.»[4] وفي تقدير الزجاجيّ، « الاسم في كلام العرب مَا كان فاعِلا أو مَفعولا أو واقعا في حيّز الفاعل والمفعول به، هذا الحدّ داخلٌ في مقاييس النحو وأوضاعه، وليس يخرج عنه اسمٌ ألبتّه.»[5] والمتأمّل في طبيعة حدّ الاسم الذي يُدافع عنه الزجاجيّ في مظانّ كثيرة من (إيضاحه)، يجدُه تعريفًا للاسم بالوظائف النحويّة الّتي يُمكن أنْ يشغلها في الجملة.

هذا، وبَيّنَ النحاة[6] أنّ مفهوم الاسم في العربيّة يندرج تحته عدّة أنواع، منها اسم الجنس، نحوُ (رَجُل وفَرَس)، والعَلَم نحوُ (محمد وإبراهيم)، والضمير نحوُ (أنت ونحن)، والصفة (وهي اسم الفاعل واسم المفعول، والصفة المشبّهة والمصدر) واسمُ الفعل، نحوُ (صه، وهيهات)، واسم الإشارة، نحوُ (ذا، وذي)، واسم الموصول، نحوُ (الذي، والتي)، واسم الاستفهام، نحوُ (ماذا، وكم)، واسم الشرط، نحوُ (من، ومهما)، والظّرفُ، نحوُ (الصباح، وفوق).

1- يُنظر: الزجاجيّ، الإيضاح في علل النحو، ص49. وَ ابن فارس، الصاحبيّ، ص49. **وَ** الكلام في هذه العلامة منسوبٌ منهما الاثنين إلى "الأخفش" .

2- ابن فارس، الصاحبيّ، ص48. **ويُنظر:** ابن يعيش، شرح المفصل، طبعة المُنيريّة، 85/1 وما بعدها.

3- ابن الناظم، شرح ألفيّة ابن مالك، ص 07.

4- ابن فارس، الصاحبيّ، ص 48- 49.

5- الزجاجيّ، الإيضاح في علل النحو، ص49.

6- يُنظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، طبعة المُنيريّة،29/1.

وأكّد الزجّاجيّ في مَعرض دفاعه عن أصالة اختصاص حروف الجرّ بالأسماء - على ما في بعضها من امتناع قبول تلك الحروف - بقوله: « (...) لأنّ الشيء قد يكون له أصل مُجتمع عليه، ثم يخرج منه بعضه لعلّة تدخل عليه، فلا يكون ذلك ناقضًا للباب، بل يَخرج منه ما خرج بعلّته، ويبقى الثاني على حاله. ألا ترى أنّ إجماع النحويّين كلّهم على أنّ أصل الإعراب للأسماء، ثمّ نرى كثيرا منها غير مُعرَب لِعِلٍ فيها، ولا يكون ذلك مُخرِجا عن الاسميّة.»[1] فواضح جدّا أنّ الزجّاجيّ وجمهورَ النحويّين قد اهتمّوا بترتيب المقاييس الشكليّة ترتيبا تفاضليّا، ووضعوها في منازلَ مختلفة، وبوّؤوا الوظائف النّحويّة أعلاها رتبة، مع استحضار ثنائيّة الأصل والفرع، ما مِن شأنه أن يعكس مبدأ تجانس ائتلاف الوحدات لإقامة تعاريف للأقسام جامعةً مانعة.[2]

أمّا ما تعلّق بدلالة الاسم، فإنّه يدلّ في حين واحد على مُسمّاه، وهذا المُسمّى[3] يكون ذاتا، ويُسمّى (اسم العين)، وهو « ما كان شخصًا يُدركه البصر، كرَجُل وفرَس ونَحوِهما مِن المرئيات»[4] ؛ بمعنى أنّ الدلالة تنصرِفُ إلى جهة التحديد الجُثمانيّ، وهو ما عُرف عند النحاة[5] بمصطلح (الجُثّة).

وثمة تقسيماتٌ أخرى عديدة أوردها ابنُ فارس[6] ، منها تقسيمهم الاسم إلى لازم، نحوُ "إنسان" و"سماء". واسم مفارِق نحو "زيد" و"عمرو". واسم مشتقّ، نحو "دابّة" و"كاتب". واسم مضاف، نحو "ثوبُ" عمروٍ. واسم مُشبّه، نحو، رجلٌ "حديدٌ" و"أسد".

1- الزجاجيّ، الإيضاح في علل النحو، ص52.

2- يُنظر: عزّالدين مجدوب، المنوال النحويّ العربيّ (قراءة لسانيّة جديدة)، ط1. دار محمّد علي الحامي، سوسة، تونس، 1998. ص232 - 234 .

3- يُنظر: الشنتمريّ، النّكت في تفسير كتاب سيبويه،14/1. **وَ** ابن يعيش، شرح المفصل، طبعة المُنيريّة،26/1. **وَ**السيوطيّ، همع الهوامع،14/1.

4- ابن يعيش، شرح المفصل، طبعة المُنيريّة،26/1. **وَ يُنظر:** السيوطيّ، همع الهوامع،14/1.

5- يُنظر: مثلا: ابن الناظم، شرح ألفيّة ابن مالك، ص 79.

6- يُنظر: ابن فارس، الصاحبيّ، ص51- 52.

وقد يكون غير ذات، نحو "القيام" و"الجلوس"، وهذا يُسمّى (اسم معنى)، وتكون المعاني حينذاك « ممّا يُدرك بالعقل دون حاسة البصر.»[1]، ويكون دالاً على صفة في الذات، كاسميّ الفاعل والمفعول، نحوُ "قائمٌ" و"قاعدٌ" و"مضروب"، و يُسمّى هذا (وصف عين)، ويكون دالاّ على صفة في غير الذات، نحوُ "جليّ" و"خفيّ"، وهذا النوع يُدعى (وصف معنى).

وبالرغم من أهميّة "المعنى" الإفراديّ في تحديد معالم "الكلمة الاسمِ"، ووصفِ خصائصها واستجلاء علاقاتها، لم يقفْ نظر سيبويه عند الأساس الدلاليّ البحت، إنّما فعّل أسُسًا منهجيّة أخرى، قصد ضبط شبكة علاقاتها تأصيلا وتفريعًا، وقد فـَهِم ذلك النحاةُ من بعده فهمًا صحيحًا، إذ إنّ ما أورده من أمثلة بسيطة محدودة، كان المقصود منها "اسم الجنس"، أو ما كان أصلا للأسماء.

وذهب د.محمود نحلة إلى أنّ كل ما أدخله النحاة تحت قسم الاسم في كلم العربيّة اجتمع لديْهم - بإضافة الأساس الدلاليّ- على أربعة أسس[2] أخرى، الأساس التوزيعيّ، الاستبداليّ، الوظيفيّ (النحويّ)، والصرفيّ. وفي ذلك « دليلٌ على أنّ للاسم توزيعًا يختلف عن توزيع الفعل، وتلك إشارة دالـّة على المنهج اللغويّ المنضبط الذي انتهجه سيبويه في تقسيم الكلم، وهو بعيدٌ كلّ البعد عن النهج المنطقيّ.»[3]

- **الفعل:**

لمْ يكن جَهدُ النحاة في دراسة أقسام الكلمة مُجرّد وصفٍ أو وضع قواعد معياريّة، وإنّما شمل أيضا الحديث عن الدلالة اللغويّة لكلّ قسم، فقد أشاروا إلى أنّ الفعل ما يدلّ على الحدث، والزمان، والخبر، والأمر، والنهي، والطلب، وغير ذلك من المعاني. وذهب سيبويه

1- ابن يعيش، شرح المفصّل، طبعة المُنيريّة، 26/1 .

2- يُنظر: محمود أحمد نحلة، الاسم والصفة في النحو العربيّ والدراسات الأوربيّة، ص33- 35. - ويأتي بيان هذه الأسس في المبحث الموالي، في مناقشة تصوّر المُحدثين لأقسام الكلم، ومواقفهم من تقسيم القدامى.

3- نفسُـــه، ص15.

إلى أنّ الفعل هو «أمثلة أخذتْ من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيتْ لما مضى ولِما يكون ولم يقعْ وما هو كائن لم ينقطعْ.»[1]

ويُلحظ في هذا التعريف تركيز سيبويهِ في الفعل على ثلاثة أمور، أنْ يكون مشتقًّا من مصدر، وأنْ يكون على بناء مخصوص بالأفعال، وهي الأبنيّة الخاصّة بالأفعال. وأنْ يدلّ ببنيته على الزمان. وتميّز الفعل عند النحاة[2] بانسجامه مع: تاء الفاعل، وألفه، وواوِه، ويائه، وتاء التأنيث الساكنة، وقد، والسين، وسوف، ولو، ودخول النواصب، والجوازم عليه، وكذلك نون التوكيد، واتصاله بضمير الرفع البارز، ولزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية، والتصرّف. وهو على ثلاثة أقسام عند البصريّين، الماضي والمضارع والأمر، خلافا للكوفيّين والأخفش حين أسقطوا الأمر من أقسام الفعل؛ ورأوْهُ مُقتطعًا من المضارع، وهو عندهم مُعْرَبٌ بلام مُقدّرة.[3]

وتبعهم في ذلك (ابنُ هشام - 760هـ) وقوّاه.[4] وقسّمهُ بعضُهم[5] إلى ماض وحاضر ومستقبل، والماضي ما قُرن به الماضي من الأزمنة، نحو قام أمس، والحاضر ما قُرن به الحاضر من الأزمنة، نحو هو يقرأ الآن، والمستقبل ما قُرن به المستقبل من الأزمنة، نحو سينطلق غدًا. والأمر عندهم داخل دائما في المستقبل، لأنّه مطلوب به حصول ما لم

1- سيبويه، الكتاب،12/1.

2- يُنظر: ابن السراج، الأصول في النحو، 39/1. وَ ابن جنيّ، اللّمع في العربيّة، تح: سميح أبو مُغلي، د/ط. دار مجدلاوي للنشر، عمّان، الأردن، 1988. ص15. وَ الأنباريّ، أسرار العربيّة، ص11. وَ السيوطيّ، الأشباه والنظائر، 22/2. وَ ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص42.

3- يُنظر: الفرّاء، معاني القرآن، تح: محمّد عليّ النجّار، وَ أحمد يوسف نجاتي، ط3. عالم الكتب، بيروت، لبنان، 1983. 469/1. وَ ابن السراج، الأصول في النحو، 38/1. وَ ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: محمّد مُحي الدين عبد الحميد، د/ط. المكتبة العصريّة، بيروت، لبنان، د/ت. 27/1- 28. وَ ابن عقيل، شرح ابن عقيل، تح: محي الدين عبد الحميد، ط20. دار التراث، القاهرة، مصر، 1980. 24/1، وَ السيوطيّ: - الأشباه والنظائر، 23/2. - همع الهوامع، 15/1.

4- وقد استدل في كتابه (المغني) على صحّة مذهب الكوفيّين بعدّة أدلة. **يُنظر:** ابن هشام، مغني اللبيب، 254/1.

5- يُنظر: ابن السراج، الأصول في النحو، 38/1. وَ ابن جنيّ، اللمع في العربيّة، ص15. وَ السيوطيّ، الأشباه والنظائر، 23/2.

يحصلْ، أو دوام ما حصل، وقد أوجد الفرّاء قسمًا آخر من أقسام الفعل أطلق عليه لفظ (الفعل الدائم) وتبعه في ذلك الكوفيّون.[1]

ويُقصد بالفعل الدائم عندهم اسم الفاعل المتطلب المفعول، أيْ اسم الفاعل العامل حين يستعمل مع ضمائمه في الكلام[2]، ويدل على ذلك ما أورده الزجاجيّ في مجالس النحويّين: « قال ثعلب: كلّمتُ ذات يوم محمّدَ بن يزيد البصريّ، فقال: كان الفرّاء يناقض يقول: (قائم) فعل، وهو اسم لدخول التنوين عليه، فإنْ كان فعلا لمْ يكنِ اسما، وإنْ كان اسما فلا ينبغي أن نُسميه فعلا. فقلتُ: الفرّاء يقول: (قائم) فعل دائم، لفظه لفظ الأسماء لدخول دلائل الأسماء عليه، ومعناه معنى الفعل، لأنّه ينصب، فيقال: (قائم قياما وضارب زيدا) فالجهة التي هو فيها اسم ليس هو فيها فعلا، والجهة التي هو فيها فعل ليس هو فيها اسما.»[3]

والفعل الدائم عندهم يشمل كذلك صيغة المفعول العامل، وكذلك المصدر[4]، مثل الذي في قول الفرّاء:« وأنت تقول في الأفعال فتُوحِّد فعلَهما بعدهما، فتقول: إقبالك وإدبارك يشق عليّ، ولا تقول: أخوك وأبوك يزورني»[5]، فكانت الأقسام بذلك عند الكوفيّين ثلاثة، الفعل الماضي، والفعل المضارع، والفعل الدائم.

- **الحرف**[*]**:**

إذا كان للاسم والفعل علامات تميّز كليْهما من الآخر، فإنّ الحرف لا علامة له، «بل إنّ علامته ألاّ يقبل شيئًا مِن خواصّ الاسم ولا مِن خواصّ الفعل. »[6] فقسّموه إلى ثلاثة

1- يُنظر: الفرّاء، معاني القرآن، 165/1. وَ الزجاجيّ، مجالس العلماء، ص265 - 266.

2- يُنظر: إبراهيم السامرائيّ، الفعل زمانه وأبنيته، ط3. مؤسّسة الرّسالة، بيروت، لبنان، 1983. ص19. وَ فاضل الساقي، أقسام الكلام العربيّ، (مِن حيث الشكل والوظيفة)، د/ط. مكتبة الخانجيّ، القاهرة، مصر، 1977. ص73.

3- الزجاجيّ، مجالس العلماء، تح: عبد السلام محمّد هارون، ط3. مكتبة الخانجيّ، القاهرة، مصر، 1999. ص256.

4- يُنظر: إبراهيم السامرائيّ، الفعل زمانه وأبنيته، ص19.

5- الفرّاء، معاني القرآن،45/1.

*- ذهب أحد النحاة في تسميّة الحرف، إلى أنّ الحرف في اللغة هو الطرَف، ومنه يُقال: حرف الجبل، أيْ طرفه، فسميّ حرفا لأنّه يأتي في طرف الكلام. **يُنظر:** الأنباريّ، أسرار العربيّة، ص12.

6- السيوطيّ، همع الهوامع،1/ 27 .

أقسام؛[1] المختصّ بالاسم، مثل حروف الجرّ. والمختصّ بالفعل، كالنواصب والجوازم. والمشترك بينهما، مثل (هَل) وحروف العطف وهمزة الاستفهام، وسمّى بعضُهم[2]، هذا النوع بـ (المُهمَل)، لأنّ الأصل في كلّ حرف مختص أن يعمل فيما اختص به، وفي كلّ حرف لا يختص ألاَّ يعمل فكان مهملا. وأُستثني من هذا الأصل (ما، ولا) فإنّهما تعملان برفع الاسم ونصب الخبر مع كونهما غير مُختصين، إذ إنّهما تدخلان على الاسم والفعل، وكذلك (قد، والسين، وسوف) فإنّها من الحروف المُختصة بالأفعال، ومع ذلك لم تعمل. ومنه كذلك (أل التعريف) فإنّها لا تعمل رغم اختصاصها بالدخول على الاسم.[3]

وإنّه لمّا كان الحرف مفتقراً إلى دلالةٌ مستقلةٌ عن الاسم والفعل عند الجمهور، تطرقوا إلى مختلف وظائفه التي يؤدّيها في سلسلة الكلام، وبيّنوا أنه قد يدلّ على معنى في الاسم كالألف واللام، أو في الفعل كحروف نصب المضارع والسين وقد، أو قد يؤدي وظيفة الربط بينهما كحرف الجرّ في نحو قولهم: مررت بزيد، أو قد يربط بين اسمين أو فعليْن كحروف العطف، أو بين جُملتين كحروف الشرط، ولا أدلّ على اكتناز الحروف للقيَم الدلاليّة مِن أنّ النحاة[4] فرّقوا بين حروف المباني وحروف المعاني، فالأولى لا معنى لها، لأنّها أصوات وهي حروف المُعجم، والثانيّة هي المقصودة بالمعاني التركيبيّة.

* * *

1- يُنظر: ابن السراج، الأصول في النحو، 54/1- 56. وَ ابن هشام، أوضح المسالك، 25/1-26، وَ السيوطيّ: - همع الهوامع، 27/1، - الأشباه والنظائر، 2/ 2 - 9، 30.

2- يُنظر: الأنباريّ، أسرار العربيّة، ص12.

3- يُنظر: ابن هشام، أوضح المسالك، 25/1- 27- 26.

4- يُنظر: الشنتمريّ، النّكت في تفسير كتاب سيبويه، 15/1.

II. عند المُحدَثين

لقي موضوع أقسام الكلمة العربيّة عناية ورَواجا كبيرَين ضمن الدراسات اللغويّة الحديثة لدى عدد من الدارسين، ومنهم مَن سعى لتأسيس اتّجاه نقديّ في العالم العربيّ، إذ وُجد في صفوف دارسيّ اللغة العربيّة مَن حاول إعادة النظر في التقسيم الثلاثيّ الذي قام عليه إجماع النحاة القدامى في عموم أصوله، أو شبهُ إجماعهم في بعض فروعه، من دون أنْ يتطرّق أحد منهم إلى نقد مباشر لمفهوم الكلمة. ومن أشهر النماذج النقديّة المعاصرة تلك التي ظهرتْ في دراسات الدكتور إبراهيم أنيس، والدكتور مهدي المخزوميّ، والدكتور تمام حسان.

1- إبراهيم أنيس:

يبدو نقدُ الدكتور إبراهيم أنيس للتقسيم التراثيّ واضحًا في كتابه (مِن أسرار العربيّة)، حيث صرّح - في خلال ذكره أسس تقسيمه الجديد للكلمة- فقال: « ولا يصحّ الاكتفاء بأساس واحد من هذه الأسس.»[1] فقد قسّم الكلام إلى أربعة أقسام، مبيّنًا أنّ هذه الأقسام الأربعة قائمة على أسس ثلاثة، المعنى، والصّيغة، ووظيفة اللفظ في الكلام[2] وهي على الترتيب:[3]

- **الاسم:** وهو يشمل الاسم العامّ نحو: (شجرة، إنسان)، والعلم، والصفة.
- **الضمير:** ويقصد به الضمائر الشخصيّة، وألفاظ الإشارة، والموصولات، والعدد.
- **الفعل.**
- **الأداة.**

ويبدو أنّ د. إبراهيم أنيس قد ألْبَس بقسمته ذي كثيرًا مِن المسائل، وإنْ بدا مُنتصرا في بعضها للكوفيّين، فإنّ ذلك لا يعني انتصارَه على البصريّين، لأنّ الدرس النحويّ

1- يُنظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ط6. مكتبة الأنجلو المصريّة، القاهرة، مصر، 1978. ص281.

2- يُنظر: نفسُــه، ص281.

3- يُنظر: نفسُــه، ص282- 294.

التراثيّ واحدٌ في كليّاته، وما الاختلاف في بعض فروعه ما بين المذهبَين إلاّ من ذلك الاختلاف الطبَعيّ الذي هو أحيانا بين نحويّ وآخر في المذهب النحويّ الواحد.

ويَعُدّ إبراهيم أنيس كلمات من مثل (قاتل، وسامع، ومُذيع) تتردّد بين الاسمية والفعليّة، إذا روعي جانب المعنى فقط دون بقيّة الأسس التي أشار إليها. وواقع الحال غير ذلك؛ لأنّه لا يمكن اعتبار هذه الكلمات أفعالا، إذ إنّها لا تدلّ على الحدث المُقترن بزمن مثلما يدلّ الفعل على ذلك، وإنّما هي تدلّ على موصوف بالحدث.[1]

وقد قصر مفهوم الاسميّة على أسماء الذوات دون أن يتطرق إلى أسماء المعاني، مثل (المصدر، واسم المصدر، واسم الهيئة، واسم المرّة)، كما أنه أهمل اسم الجنس الجمعيّ نحو "عرب"، واسم الجمع "نساء"، وأسماء الزمان والمكان، وأسماء الآلة، وهي جميعا تدلّ على حدث غير مقترن بزمان[2] واعتدّ بالضمير قسما مستقلا.

وإنّ جعلَه الأداة عامّة لكلّ ما عدا الاسم والفعل والضمير، يعني أنّها تشمل الظروف الزمانيّة والمكانيّة ونحوَهما ممّا لم ينصّ عليه. والحكم العامّ في مثل هذا السياق لا يخدم البحث اللغويّ.[3] وإنّه لم يتطرّق إلى كثير من الكلمات التي تتداول، وبالتالي لم يتجلّ رأيُه فيها، من مثل اسم الفعل وصيغ المدح والذم والتعجّب، وما شاكَلَ ذلك.

1- يُنظر: فاضل الساقي، أقسام الكلام العربيّ، ص119.

2- يُنظر: نفسُـــه، ص122.

3- يُنظر: نفسُـــه، ص124- 125.

2- مهدي المخزوميّ

قسّم د.مهدي المخزوميّ الكلمة العربيّة أربعة أقسام[1]:

- **الفعل:** وذهب به مذهبَ النحاة القدامى، وانحاز إلى الكوفيّين منهم بخاصّة، لكنّه أعاد تفريعه في بعض الجزئيّات، فانقسم لديه بحسب صيغته إلى الماضي، وهو ما كان على وزن "فَعَلَ" وإلى المُضارع وهو ما كان على وزن "يَفْعَلُ"، وإلى دائم مُمثّلا في صيغة الثلاثي "فاعل"، وكان قسمٌ رابع يشمُل أبنية أخرى مُختلفة، وعَدَّ الأمرَ منها وأضاف إليه بناء "فَعالِ" نحو "تَراكِ" أيْ أُترُكْ، وهذا الفعل لا يَدلّ على وُقوع حَدَث بزمن من الأزمان فهو طلَبٌ.

- **الاسم:** وهو ما يختصّ بالتعريف والتنكير، والتذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع، وتحدّث د. المخزوميّ أيضا عن إعراب الاسم وبنائه.

- **الأداة:** ذكر د.المخزوميّ أنّ الأدوات كلماتٌ ليس لها دلالة على معنًى مُفرَدةً، ولا تدلّ على معانيها إلا في سياقات الجُمَل، نحو "هلْ"، فيكون الاستفهام معناها إذا وُظّفتْ بمعنى الاستفهام في جملة ما. وذكَرَ[2] أنّ المعاني التي تطرأ على الجمل بهذه الأدوات كثيرة، منها النفيُ وأدواتُه، والتوكيد وأدواته، والشرط، والاستثناء، والوصل، وما تُفيده حروف الجرّ من حيث هي أدواتٌ تحقّق إضافة مُحتوَيات الأفعال أو معانيها إلى ما بَعدَها، ودعا إلى دراسة الأدوات مجموعاتٍ لا أفرادًا، مؤكّدا أنْ ليس في الكلام ما نُسب إليها مِن عَمَل أو تأثير فيما بَعدها.

- **الكنايات:** والإشارات والكنايات في العربيّة طوائف، وقَصَد بها الضمائر المتّصلة والمُنفصلة، والإشارة، والموصولات بالجمل، المُستفهَم به، وكلمات الشرط، والملاحظ في تقسيمات د.المخزوميّ إشراكُه المتكلمَ والمخاطَب في استعمال لهذا

1- يُنظر: مهدي المخزوميّ، في النحو العربيّ، (قواعد وتطبيق)، ط1. البابيّ الحلبيّ وأولاده، مصر، 1966. ص 20 - 46.

2- يُنظر: نفسُـــه، ص37 وما يليها.

الصنف مِن الكلمات، نحو الموصول، إذ تكون جملة الصلة معهودة لدى المتكلم والسامع على السواء.

هذا، وإنّ ما توجّه به د.مهدي المخزوميّ[1] من نقد شديد الوطء في أحايين كثيرة إلى النحاة العرب القدامى، لمْ يُسلِمْه هو الآخر مِن نقود مُعاصريه من الباحثين، الذين رأوا تقسيمَه هذا لمْ يَسدّ ثغرات القدامى فيما رآه قصورا منهم واعتسافا، فيبدو في تقسيمه هذا أنّه[2]:

- لـَم يُبيّنِ الأسس التي قام عليها تقسيمُه للكلمة.
- لـَم يُحدّد طوائف الكلمات التي تندرج تحت مفهوم الاسم، واكتفى بالتمثيل فحسب.
- وُجِد تناقض في تقسيمه، حيث إنّه أدرج الاستفهام، والنفي، والتوكيد، والشرط، والوصل، وأدوات كلّ منها تحت القسم الثالث (الأداة)، في حين أدرج هذه الأقسام في موضع آخر تحت القسم الرّابع (الكنايات).
- ظهر تعارضٌ أيضا في كتابه "مدرسة الكوفة"، إذ أطلق على الإشارات والموصولات مصطلح "الأسماء"[3]، في حين عدّها من "الكنايات" في كتابه في النحو العربيّ (قواعد وتطبيق)
- لـَمْ يتطرق في تقسيمه إلى بعض الكلمات التي تتداولها اللغة، وبالتالي لم يُعرف موقفه منها، فلا يُعرف رأيه في صيغ المدح والذمّ، والتعجّب وأسماء الأفعال؛ هل هو مع النحاة أم يخالفهم في ذلك.
- وأمّا ما جاء من الكلمة على وزن "فاعِل"، وقد عدّه د. المخزوميّ فعلا، فهو اسم الفاعل، لأنّه يقع موقع الاسم الأصليّ أيضا، وفي ذلك يقول سيبويه: «ولو

1- يُنظر: مهدي المخزوميّ، في النحو العربيّ، (قواعد وتطبيق)، ص45.

2- يُنظر: فاضل الساقيّ، أقسام الكلام العربيّ، ص133- 134.

3- يُنظر: مهدي المخزوميّ، مدرسة الكوفة، (ومنهجها في دراسة اللغة والنحو)، ط2. البابيّ الحلبيّ وأولاده، مصر، 1958. ص190.

قال: آلدار أنت نازلٌ فيها. فجعَلَ "نازلا" اسما رُفعَ، كأنّه قال: آلدارُ أنت رَجُلٌ فيها. ولو قال: أزيدٌ أنت ضارِبُه، فجعله بمنزلة قولك أزيدٌ أنت أخوه، جاز.»[1]

3- تمّام حسان

إنّ ما يُميّز جهود د. تمّام حسان في قضيّة أقسام الكلمة مِن جهود غيره، هو موقفُه العلميّ المُعتدل تجاه النظريّة النحويّة العربيّة، إذ تجدُه وهو ينقد مسالك القدامى في مواطن، يُثنّي على وجاهة آرائهم في مواطن أخرى، مِن دون رفض مُطلق لتلك المسالك، إنّما وفاؤه لأداته المنهجيّة الناضجة هو ما كان يحتكم إليه في الغالب العامّ مِنْ إعادة القراءة تلك للمُنجَز النحويّ العربيّ القديم، ثمّ إنّه لم يكتفِ بنقده ذلك المُنجزَ، كالذي صنعه غيرُه، إنّما تجدُه يقترح مِن الحلول والبدائل ما يراه حقيقًا بوضع حدّ لاضطراب منهجيّ في تقسيم النحاة الأقدَمين.

واهتمّ د. تمام حسان بقضايا الكلمة اهتماما خاصّا في مشروعه البنويّ[*] الشهير، لمقاربة نظام العربيّة وفقًا لثنائيّة الدلّ والمدلول (المعنى والمبنى) في مقابل ما اختطّه النحويّون القدامى من ثنائيّة الشكل والوظيفة فقال: « وأوّل ما نبدأ به أنّنا نجد التقسيم الذي جاء به النحاة بحاجة إلى إعادة النظر ومحاولة التعديل بإنشاء تقسيم آخر جديد مبنيّ على استخدام أكثر دقة لاعتباريّ المبنى والمعنى.»[2] فكانت إشارتُه إلى (مباني التقسيم)[**] من حيث هي مبنًى أكبر (الاسميّة والفعليّة

1- سيبويه، الكتاب، 109/1

*- ذهب أحد الدارسين إلى أنّ آراء د.تمّام حسان في تقسيم الكلمة أقرب إلى فرضيّات هيلمسليف، لأنّ تضامن المبنى والمعنى يشابه تضامن التعبير والمضمون لتشريع إجراء الاستبدال، كونه عمليّا، إذ يُمكّن مِن تعيين ثوابت التعبير والمضمون. **يُنظر:** عزّالدين مجدوب، المنوال النحويّ العربيّ، ص221.

2- تمام حسان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص88. وكان قد دعا إلى ضرورة الاعتماد على الاعتبارَين معا (المباني والمعاني) فشملت المباني أسس: الصورة الإعرابيّة، الرتبة، الصيغة، الإلصاق، التضامّ، الرسم الإملائيّ. أمّا المعاني فتَستغرقها الأسس التاليّة: التسمية، الحدث، الزمن، التعليق، المعنى الجُمليّ.

- مِن الاصطلاحات التي اشتقّها د.تمّام حسان في إطار نظريّته حول أنظمة اللغة العربيّة القائمة على أساسيّ المعنى والمبنى. **يُنظر: تمام حسان، اللغة العربية معناه ومبناها، ص123.

والوصفيّة) تعبيرا عن مختلف المعاني الفرعيّة التي تنحدر منها الصيغ الفرعيّة المختلفة. ورأى في أحد كتبه أسُسًا أخرى كان قد بنى عليها تقسيمه الكلمَ وهي[1]:

- الشكل الإملائيّ المكتوب.
- التوزيع الصّرفي.
- الأسُس السياقيّة.
- المعنى الأعمّ أو المعنى الوظيفيّ.
- الوظيفة الاجتماعيّة.

وتكون مباني التصريف ما يُعبّر عنه بواسطة اللواصق والزوائد ممّا يشمُل التكلم والغيبة والخطاب في الأفعال، والإفراد والتثنية والجمع في الأسماء والأفعال، وإنّ أكثر ما اتّسم به تصوّرُه البِنويّ هذا الشموليّة والوفاء للمنهج المَركون إليه، وهو المنهج الوصفيّ القاضي باستبعاد جملةٍ مِن عناصر النظريّة النحويّة العربيّة التقليديّة، مِن تقدير وإعراب ومنطق. وبهذين الاعتبارَين قسّم د.تمّام حسان الكلام إلى سبعة أقسام، وهي: الاسم، والصفة، والفعل، والضمير، والخالفة، والظرف، والأداة.[2]

- **الاسم:** ويشتمل عنده على خمسة أقسام:

- **الاسم المعيّن:** وهو ما يُسمّى طائفة مِن المُسميّات الواقعة في نطاق التجربة نحو (الأعلام والأجسام، والأعراض).
- **اسم الحدث:** ويشمل (المصدر، واسم المصدر، واسم المرّة، واسم الهيئة.)
- **اسم الجنس:** وهو (اسم الجنس الجمعيّ نحوُ "عَرَبٌ"، واسم الجمع نحوُ "إبل ونساء".)

1- يُنظر: تمّام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص196.

2- يُنظر: تمّام حسان، اللغة العربية معناه ومبناها، ص90 وما يليها. وإنْ كان د. تمام حسان قد ذكر عرَضًا في مؤلّف آخر أربعة أقسام، الاسم والفعل والضمير والأداة. **يُنظر:** تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص203.

- **المِيمَاتُ:** وهي عنده مجموعة من الأسماء ذات صيغ مشتقّة مبدوءة بالميم الزائدة، وتشمُل اسمَيّ الزّمان والمكان واسم الآلة، واستثنى منها المصدر الميمي، لأنّه يتّفق مع المصدر من جهة الدلالة.

- **الاسم المُبهم:** وهو ما يَشمل طائفة مِن الأسماء التي لا تدلّ على معيّن، وإنّما تدل على الجهات، والأوقات والموازين والمكاييل والمقاييس والأعداد وسواها، نحو: (فوق، وتحت، وقبل.)

- **الصفة:** وتختلف الصفة بنظر د.تمّام حسان[1] عن الاسم وتفترق عنه، لأنّ الصفة لا تدلّ على مُسمّى، وإنّما تدلّ على موصوف، وتشمل صفة الفاعل، وصفة المفعول، وصفة المبالغة، والصفة المشبهة، وصفة التفضيل.

- **الفعل:** ذهب د. تمّام حسان في تحديده لخصائص الفعل مذهبَ جمهور النحاة القدامى، من حيث أقسامُه الزمنيّة الثلاثة (الماضي والحال والاستقبال)

- **الضمير:** جعل د.تمّام حسان الضمائر قسمًا مُستقلاّ، فهي ليست بأسماء، وليست صفاتٍ، وليستْ أفعالا، لأنّ دلالة الضمير بنظره تتّجه إلى المعاني الصرفيّة التي أطلق عليها مُصطلح (معاني التصريف)[*]، وهي دلالة وظيفيّة على مُطلق غائب أو حاضر، فالضمير إمّا ضمير حضور أو غيبة، ويشمل المتّصل والمنفصل، ولا يدلّ هذا الضمير إلاّ بضميمة المرجع المتقدّم لفظا ورُتبة، قسّمَ الضمائر إلى أقسام ثلاثة: **ضمائر الشخص،** نحو: (أنا، أنت، هو) **وضمائر الإشارة،** حيث تقبل هذه الضمائر الألف والنون أو الياء والنون للتثنية، وتنفصل ها التنبيه إذا ذُكر ضمير الشخص المُشار إليه حشوا، نحو (هأنتما ذانِ) **وضمائر الموصول،** إذ إنّ الضمير قرينتُه جملة الصلة التي توضّح دلالته، ويصف اسما ظاهرا متقدّم الرتبة واللفظ.

1- يُنظر: تمّام حسان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص95.

*- معاني التصريف هي مجال للقيم الخلافيّة المتّصلة بالعلامة، تلك القيَم ما تفترق به الصيغ وتتباين على أساسها. **يُنظر:** نفسُـــه، ص82 - 84

- **الخوالف:** والخوالف كلمات تستعمل في أساليب إفصاحيّة، مثل تلك التي تُستعمل للكشف عن موقف انفعاليّ، وهو عنده أربعة أنواع:

- **خالفة الإخالة:** وهي ما يُسميها النحاة[1] (اسم الفعل)، نحو: صه وهيهات وغيرها.

- **خالفة الصوت:** وهي ما يسمّيها النّحاة[2] (اسم الصّوت)، مثل ما يُستعمل لدعوة الحيوان أو زجره نحو (هلّا) لحثّ الإبل، وحكاية الأصوات مثل (الهأهأة) لحكاية الضحك.

- **خالفة التعجّب:** وهي ما يُسمّيه النحاة بـ (صيغة التعجّب)، ويزعُم د. تمّام حسان أنّ صيغة التعجّب هي صيغة تفضيل منقولة إلى معنى جديد، ولا سبيل لدخولها في جدول إسناديّ ولا في جدول تصريفيّ مثلما تدخل الأفعال.

- **خالفة المدح أو الذم:** وهي ما يُسمّيهِ النحاة (فِعلا المدح والذمّ)، ويرى د. تمّام حسان أنّ معنيَيهما ليسا من معنى الفعل الماضي، إنّما معناهما الإفصاح عن تأثّر وانفعال دعا على مدحٍ أو إلى ذمّ.

- **الظرف:** يرى أنه يقع في المبنيّات غير المتصرّفة، ومثَّل له بـ:

- ظروف الزمان: إذْ، إذا، ولمَّا، وأيَّان، ومتى.

- ظروف المكان: أيْن، وأنَّى، وحيث.

ونفى ما نَسبَه النحاة مِن مبانٍ ومعانٍ مُختلفة إلى الظرف مِن حيث التقسيم، من مثل المصادر (آتيك طلوعَ الشمس) إذ إنّ المصادر أسماء لا ظروفٌ وكذا صيغتيّ اسميّ الزمان والمكان، وبعض حروف الجرّ، وبعض ضمائر الإشارة، وبعض

1- فمثلا يقول المبرّد: «هذا باب ما جرى مجرى الفعل وليس بفعل ولا مصدر، ولكنّها أسماء وضعت للفعل تدلّ عليه، فأجرِيتْ مجراه ما كانت في مواضعها (...) وذلك قولك : صَهْ ومَهْ، فهذا إنّما معناه: أُسكتْ واكفُفْ.»- المبرّد، المقتضب، تح: محمّد عبد الخالق عصيمة، ط3.القاهرة، مصر، 1994. 3/ 202.

2- يُنظر: أبو حيّان الأندلسيّ، ارتشاف الضرب مِن لسان العرب، تح: رجب عثمان محمّد، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 1998. 2312/5. وَ الأستراباذيّ، شرح الكافية، 3/ 117.

الأشياء المُبهمة مثل "كمْ"، وبعض المُسميّات الزمانيّة المعيّنة مثل "ليلة" و"عشية"، وغيرها.[1]

- **الأداة:** هي مبْنًى تقسيميّ يؤدي معنى التعليق، والعلاقة التي تعبّر عنها الأداة إنّما تكون بالضرورة بين الأجزاء المختلفة مِن الجملة، إذ تشترك الأدوات جميعا في أنّ لا معانيَ مُعجميّة تدلّ عليها، ولكنّا تحوز معانيَ وظيفيّة، عمادُها التعليق، والأداة عنده قسمان:

- **أصيلة:** وهي الحروف ذات المعاني، كحروف الجرّ، والنسخ، والعطف، وسواها.
- **مُحوّلة:** نحو: كمْ، وكيف، والشرط، وكان وأخواتها، وكاد وأخواتها، ومن، وما، وأيّ، وهي تُشير إلى تحويل استعمالات بعض المباني مثل الظرف أو الاسم أو الفعل أو الضمير في تعليق جُمل الشرط والاستفهام وغيرها، فإنّ التعليق بالأداة أشهر أنواع التعليق في اللغة العربيّة الفصحى.

هذا، وإنّ ما برّر به د. تمّام حسان جدوى تجاوز التقسيم العربيّ التقليديّ للكلمة هو أنّ بهذا التقسيم كثيرا من آثار المنطق اليونانيّ، فقال: « أمّا النحوُ العربيّ فإنّ أثر المنطق فيه يبدو من جانبين اثنين؛ أوّلهما جانب المقولات وتطبيقها في التفكير النحويّ العامّ، وثانيهما الأقيِسة والتّعليلات في المسائل النحويّة الخاصّة مع ما يُساير ذلك من محاكاة التقسيمات اللغويّة التي جاء بها أرسطو في دراساته، والتي ذكرنا أنه خُلط فيها بين النحو والمنطق.»[2]

إنّ الناظر في قضيّة تأثر النحو العربيّ بالمنطق والفلسفة اليونانيَّين يُدرك أنّ المسألة نسبيّة جدّا، ولا يُمكن تعميم ذلك على مجموع مكوّنات التراث النحويّ العربيّ، إذ إنّه « ليس لدينا ما يثبت أنّ مؤلّفاتٍ يونانيّة مُعيّنة، كانت تُدرَّس فيها خلال القرنَين الأوّل والثاني من الهجرة دراسة تُمكّن اقتباس مُعطياتها وتوظيفها في المؤلّفات العربيّة، والذي يبدو هنا ثابتا هو أنّ أقدم ما تُرجم من مؤلفات أرسطو لم يُنقل إلى العربية قبل منتصف

1- يُنظر: تمّام حسان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص119-122.

2- تمّام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 17-18.

القرن الثاني الهجري، وأنّ المترجم ليس عبدَ الله بنَ المقفع، وإنمّا اِبنُه محمّد المتوفّى بعدَه، سنة 150 من الهجرة.»[1]

وفضلا عن ذلك إنّه لمْ تتوافر لدينا بعدُ المادّة النحويّة التي تنتشر على هذا المدى الزمني الطويل، لكثرة ما ضاع من أعمال النحاة، وكثرة ما لا يزال في خزائن المخطوطات، ويُردف أحد الدارسين مُبيّنا خطورة التسليم بهذا التأثّر المزعوم قائلا: «لكنّي كلما حاولتُ النظر في هذا النحو، قَوِيَ اعتقادي أنّ القضية لا ينبغي أنْ (يُعطى فيها باليد)، ولا ينبغي أنْ يُتوقّف فيها هذا التوقّف، لأنّها تَتّصل بصُلب المنهج.»[2]

ومن جهة أخرى ألا تبدو علاقة ما للّغة بالمنطق كونُها أرقى الأنظمة الدالّة تعبيرًا عن المعنى؟ هذا الذي يعكس الفكرَ الإنسانيّ وينعكس به، لِما يُحقّقه من خصّيصة الاستيعاب، ومن هنا تنسجمُ اللغة والمنطقَ، حيث يظلّ المنطق ينتظم قوانين الفكر الّذي يُعبَّر عنه باللغة، «بل إنّ مِن مؤرّخي الفلسفة مَن يرجّح أن المنطق- باعتباره علما- إنّما نشأ في كنف النحو المُعبِّر عن نظام اللغة، وأنّ أرسطو تأثر بأبحاث النحويّين الإغريق في وضع المنطق.»[3]

وبالعودة إلى الأقسام التي ذكرها د. تمام حسان، يجدها الدارس جميعها متضمّنة في المؤلفات النحويّة، إلاّ ما يُرى من مُصطلحات جديدة وتبويبٍ مختلف لهذه الأقسام، ومِن ذلك إلحاق بعضها ببعض، أو جعل بعضها قسمًا مستقلا وهو فصيلة واحدة. وذلك لا يعدو أنْ يكون قضيّة منهجيّة لا غير، تختلف باختلاف المنهج الذي يطبع خلفيّة الدارسين مِن مرحلة إلى أخرى ومِن جغرافيّة إلى أخرى.

إنّه لمّا كان دَيدَنُ القدامى تأصيل ما بدا مُختلفا مِن الكلم بناءً ودلالة ووظيفة في أنماط مقاليّة مُجرّدة مِن سياقاتها، رأوها تفي بكل استعمال، لجأوا إلى تبرير ذلك التأصيل بمنهج توسّل أكثر مِن مبدأ وأساس، لكنّ المُحدثين جمعوا في دراستهم أقسامَ الكلمة بين

1- عبد القادر المهيريّ، نظرات في التراث اللغويّ العربيّ، ص90.

2- عبده الراجحيّ، النحو العربيّ والدرس الحديث، ص62.

3- منى إلياس، القياس في النحو، ص119.

الأصول الأولى (الأنماط) ومُختلف الفروع المُنحدرة منها، استعمالا حاصلا بالكلام وما يلفّ عمليّة الكلام مِنْ أحكام طارئة، تبدأ من السياق اللغويّ الذي تندرج فيه الكلمة المفردة، لتنتهي إلى ما هو غير لغويّ من ظروف مقاليّة ومُلابسات، «غير أنّ الأُستاذ تمّام ذكر أسسًا عديدة في مجال آخر، فأبقى على بعض الأسس التي تناولها في كتابه "مناهج البحث في اللغة" وأضاف أسسا أخرى استند عليها في عملية التقسيم الجديد منطلقا في ذلك ممّا جاء به النحاة.»[1]

وإنْ كان د. تمام حسان شقّق للكلمة أقسامًا مُستقلّة عن الاسم هي الصفة والضمير، والظرف وخالفة الصوت، ومستقلة عن الفعل هي خالفة التعجّب وخوالف المدح والذم، فإنّ ذلك لا يعدو أنْ يكون تفصيلاً لِما أجمله القُدامى. فبالعودة إلى المدوّنة النحويّة التراثيّة، يظهر التبرير اللغويّ لتصنيف كلمات الإشارة والضمائر ضمن الأسماء، حيث إنّ كلاًّ منها يقع موقعَ الاسم الأصليّ، ويؤدّي وظيفتَه التركيبيّة والدلاليّة، ويُمثّل سيبويه[2] لذلك بالأمثلة التالية:

- هذا عبدُ الله معروفًا.
- هو زيدٌ معروفًا.
- أخوك عبدُ الله معروفًا.

ويُرى بذلك أنّ سيبويه قد وَجد خوالف الصوت من نحو ما جاء على صيغة "فَعَالِ"، تحلّ محلّ الأفعال، وتدلّ على ما تدلّ عليه صيغ الأفعال الماضية، أو الحاليّة أو المُستقبَلة، لكنّها لا تُسنَد إلى الضمائر إسناد الأفعال المُتمكّنة، وهي تحلّ مع ذلك محلّ الاسم في بعض السياقات اللغويّة الأخرى، فعدّها أسماء للفعل، أيْ "علامة" عليه، فهذا الصنف من الكلمة «لا تَظهر فيها علامة المُضمَر، وذلك أنّها أسماءُ وليستْ على الأمثلة التي أخذتْ من الفعل الحادث فيما مضى و فيما يُستقبل في يومك، ولكنّ المأمور والمنهيَّ مُضمران في النيّة، وإنّما كان أصل هذا الأمر والنهي، وكان أوْلى به لأنّهما لا يكونان إلا بفعل، فكان

1- يُنظر: فاضل الساقي، أقسام الكلام العربيّ، ص138.

2- يُنظر: سيبويه، الكتاب، 78/2- 80.

الموضع الذي لا يكون إلا فعلا أغلب عليه، وهي أسماء الفعل، وأجريتْ مجرى ما فيه الألف واللام.»[1]

أمّا فيما تعلّق بتفريق د. تمام بين الاسم مُطلقا، والمصدر بوصفه اسمَ حدث، فإنّ هذا ممّا كان يدور بخَلَد سيبوَيه وهو يؤصّل المصادر في قسم الأسماء، حيث رأى أنّ «الأسماء لا تجري مجرى المصادر. ألا ترى أنّك تقول: هذا الرجلُ عِلمًا وفِقهًا. ولا تقول: هو الرجل خيلا وإبِلاً.»[2] فهو يُفرّق بين اسم الحدث "المصدر- عِلم وفِقه" و "اسم الجنس - خيلٌ وإبِل"، بالنظر لصلاحيّتها التركيبيّة الدلاليّة للتمييز، فهذا دليلٌ على أنّ سيبويه مُدركٌ للفرق ما بين الاسم على إطلاقه، والمصدر توزيعًا تركيبيّا ودلاليّا، فالرجل يُشير هنا إلى ما عبّر عنه اللغويّون المُحدَثون[3] بالتوزيع المتقاطع.

هذا، وإنْ كان د. تمام حسان قد اعتدّ بالصفة قسمًا قائما برأسه من أقسام الكلمة، لأنّها مبنى تقسيميّ يختلف عن الاسميّة وعن الفعليّة، لتجرّد دلالتها مِن الدلالتَين التعيينيّة والحَدَثيّة، فإنّ المتأمّل في فلسفة التقسيم النحويّ العربيّ القديم، يُدرك بوضوح تفريق النحاة[4] بين صفة أصليّة لها خصائص صرفيّة، وتشمل المشتقّات من اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبّهة، وأخرى نحويّة وظيفيّة تأتي في باب النعت أو الصفة[*]، تؤثّر في التركيب النحويّ، ولَم يجعلوها قسما مستقلا مْن أقسام الكلام، ذلك أنّهم وجدوها تقع في عدد من السياقات اللغويّة من الأسماء، حيث إنّها تحمل دلالة على موصوف بحدث (ذات)[5]

1- سيبويه، الكتاب،242/1. **ويُنظر:** ابن يعيش، شرح المفصّل، تح: إميل بديع يعقوب، ط1. دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، 2001. 46/3

2- نفسُــه،388/1

3- يُنظر: محمود أحمد نحلة، الاسم والصفة في النحو العربيّ والدراسات الأوربيّة، ص24.

4- يُنظر: سيبويه، الكتاب،388/1

*- ذهب ابن يعيش إلى أنّ الصفة والنعت واحد، وقد ذهب بعضهم إلى أنّ النعت يكون بالحلية، نحو طويل وقصير، والصفة تكون بالأفعال، نحو ضارِب وخارِج. **يُنظر:** ابن يعيش، شرح المفصّل، طبعة المُنيريّة، 47/3

5- يُنظر: الأستراباذيّ، شرح الكافية، 284/2

أو حال، فضلا عن القيمة الوصفيّة التي تشير إليها، «ويكون الوصف في ذلك كالاسم.»[1] فتقع خبرا للمبتدأ، ومفعولا ثانيّا لـ"ظنّ"، وظرفا وحالا وغيرَه.

وقد أجمل الأستراباذيّ حديثًا علميّا دقيقا في ذلك، حيث يقول: «الصّفة تُطلق على اعتبارَين: عامّ، وخاصّ، والمُراد بالعامّ كلّ لفظ فيه معنى الوصفيّة، جرى تابعًا أو لا، فيدخلُ فيه المبتدأ والحال، في نحو "زيدٌ قائمٌ." وَ "جاءني زيدٌ راكِبًا." إذ يُقالُ هما وصفان، ونعني بالخاصّ، ما فيه معنى الوصفيّة إذا جرى تابعا، نحوُ جاءني رجُلٌ ضارِبٌ.»[2] ولعلّ ما أشار إليه سيبويه تحت فصل وَسَمه بِـ «هذا باب ما تُقلبُ فيه الياءُ واوًا ليُفصل بين الاسم والصّفة.»[3] مِن قبيل ذلك التفريق التركيبيّ الدلاليّ ما بين مبنيَيّ الصفة والاسم.

* * *

1- المبرّد، المقتضب،2 /208.

2- الأستراباذيّ، شرح الكافية، 283/2.

3- سيبويه، الكتاب، 389/4.

III. بنية الكلمة وفكرة الزمن

الزّمنُ اللغويّ فصيلة من الفصائل النحويّة الأساسيّة[1] ويُعدّ من أكثر الظواهر اللغويّة تعقيدا وأكثرها استعصاءً على الدرس الواصف، فإنْ لم يُخصّص نحاة العربيّة القُدامى بابًا مُستقلا للحديث عن الزمن، فإنّ ملاحظاتِهم عنه جاءت متفرّقة في مضانّ مختلفة، حيث توزَّع مبحثُ الزّمن على مباحث عدّة، كالأفعال والمشتقّات والنّواسخ وظروفِ الزَّمان وسوى ذلك.

وقد انبرى اللغوّيون وفلاسفة اللغة والمناطقة في عصرنا هذا، يُفصّلون الحديث حول قضيّة الزمن[*] بوصفها مُعطى تشترك فيه حقول معرفيّة شتّى، لِما يُرى على الزمن من امتداد طبعيّ فيزيائيّ، ومُجتمعيّ تاريخيّ، وتنظيميّ سياسيّ، وأدبيّ إبداعيّ وسوى الزمن ذلك، فكانت الأنظار إلى الزمن تَبعا لزوايا تمظهره في الحقل المعرفيّ الواحد، وبذلك نُظر إلى الزمن بوصفه:

- ✓ **الزمن الفلسفيّ:** حيث لا يعدّ هذا الصنف في جوهره زمنا بقدر ما يُعدّ نظرا عقليّا في الزمن، فتارةً يكون مثالا ذهنيّا، وتارةً يكون حقيقة تكاد تتشخّص، بمعنى أنّه يتأرجح بين الوجود والعَدم، وهذا ما ذهب إليه الفلاسفة، حين انتهوا إلى أنّ الزمن اختراع، أو هو لا شيء.[2]
- ✓ **الزمن الفلكيّ:** وهو آلة قياس الإنسان الأحداثَ والخبراتِ، ويشمل الظواهر المحيطة به، من إدراك الأعمار، والتاريخ والتقويم وكذا السنينَ والحساب[3]، وقد

1- يُنظر: فندريس، اللغة، ص128

*- للزمن أصناف عدّة، لكنّ هذين الصنفين يبدوان الأقرب إلى فكرة الزمن اللغويّ ومنه الزمن الصرفيّ، الذي تُعنى به الدراسة وتستهدفه. وهذا ما أشار إليه د. مالك المطلبيّ. **يُنظر:** مالك المطلبيّ، الزمن واللغة، د/ط. الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، القاهرة، مصر، 1986. مِن الحاشية، ص 10.

2- يُنظر: نفسُــه، ص 10. وَ عبد الجبّار توامة، زمن الفعل في اللغة العربيّة، قرائنه وجهاتُه (دراسات في النحو العربيّ)، د/ط. ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، د/ت. ص1 -2. وَ كمال رشيد، الزمن النحويّ في اللغة العربيّة، د/ط. دار عالم الثقافة، عمّان، الأردن، 2008. ص12.

3- يُنظر: نفسُــه، ص 10 -11.

فرّق أحد الدارسين[1] بين مفهوميّ "الزّمن" وَ "الزّمان"، ذلك أنّ الزمان كميّة رياضيّة من كميّات التوقيت تُقاس بأطوال معيّنة كالثواني والدقائق، والساعات والليل والنهار، والحقب والعصور، فلا يدخل في تحديد معنى الصيغ في السياق ولا يرتبط بالحدث، ويدخل الزمن اللغويّ النحويّ في كلّ ذلك.

- ✓ **الزمن اللغويّ:**

لَمح نحاة العربيّة القدامى المُعطى الزمنيّ في عدد من الوَحدات الإفراديّة، مِن مثل الظروف وبعض الأدوات، لكنّهم وجدوا في صيغ الأفعال وما يعتريها من تحويل بِنويّ في الاستعمال، ما يُعبّر بدقّة عن مُعطى الزمن اللغويّ في الكلام، وفق معايير تنضبط من خلالها دلالة الزمن، إذ إنّه «لمّا كانت الأفعال مساوقة للزمان، والزمانُ مِن مقوّمات الأفعال، توجد عند وجوده، وتنعدم عند عدمه، انقسمتْ بأقسام الزمان.»[2]

واللغة تعكس في تشكيل أنظمتها الدالّة العالَم الخارجيّ، فتغيّر أنظمة الصيغ بما يعرض لها من عوارض علامة على تغيّر الأزمنة، ولعل فحوى ذلك ما أشار إليه ابن جنيّ حين قال: «حُكمُ الأفعال أنْ تأتي كلّها بلفظ واحد لأنّها لمعنى واحد، غير أنّه لمّا كان العُرف في صناعتها أنْ تُفيد أزمنتها خُولف بين مُثُلِها، ليكون ذلك دليلا على المُراد فيها.»[3] فيبدو من كلام ابن جنيّ أنّ القيَم الزمنيّة كامنة بالضرورة في شكل الصيغ، فهذا التصوّر يؤول إلى جعل الزمن مُكوّنا صرفيّا بصرف النظر عن السياقات التركيبيّة التي يُمكن للصيغة أنْ تأتي فيها.[4]

1- يُنظر: تمّام حسان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص242.

2- ابن يعيش، شرح المفصل، طبعة المنيريّة، 4/7.

3- ابن جنيّ، الخصائص، 331/3.

4- يُنظر: امحمد الملاخ، الزمن في اللغة العربيّة (بنياته التركيبيّة والدلاليّة)، ط1. منشورات الاختلاف، الجزائر العاصمة، الجزائر، 2009. ص35.

وفرّق أحد الدارسين[1] بين الزمن الدلاليّ والزمن اللغويّ، بأنْ نبّه إلى ذلك التوافق الذي يُقيمه المتكلمون بين المقولات النحويّة التي تُمثّلها أزمنة الأفعال، ماضٍ وحاضرٌ ومستقبلٌ، ومفاهيم الماضي والحاضر والمستقبل، فالزمن ليس مقولة لغويّة في حدّ ذاته، إنّما هو كذلك في صلته بالحدث اللغويّ ومختلف الاستعمالات اللغويّة الإنجازيّة، فإنْ دلّت الكلمة بالمطابقة على الزمان فقط، فهي ظرف زمان.[2] حيث لا يرتبط هذا الزمن بالحدث كما يرتبط الزمن النحويّ، « إذ يُعتبر الزمن النحويّ جزءًا من معنى الفعل، فزمان الظرف (...) هو زمان حدثَـيّ فعلَيْن لا فعل واحد. وزمان ما نقل إلى استعمال الظرف من الأسماء هو مفهوم الاسم على طريق المطابقة، وليس مفهوم الفعل على طريق التضمّن.»[3]

1- الزمن النحويّ والزمن الصرفيّ

يفرّق الدرس اللغويّ العربيّ الحديث بين نوعين للزمن اللغويّ، زمنٌ نحويّ وزمن صرفيّ، فالزمن الصرفيّ زمن الصيغة المفردة للفعل، أما الزمن النحويّ فمجاله الجملة بمختلف أنواعها، وانتهى د.تمام حسان في خلاصة مبحث خصّصه للزمنَين النحويّ والصرفيّ إلى « أنّ النحاة لم يُحسنوا النظر في تقسيمات الزمن في السياق العربي، إذ كان عليهم أن يدركوا طبيعة الفرق بين مقرّرات النظام ومطالب السياق، ثم أنْ ينسبوا الزمن الصرفيّ إلى النظام الصرفيّ، وينسبوا الزمن النحويّ إلى مطالب السياق، وهذه المطالب هي التي اصطلحنا على تسميتها بالظواهر الموقعيّة، وما دام الزمن النحويّ وظيفة في السياق يؤديها الفعل والصفة. »[4]

ويُردف بالقول أيضا إنّه « إذا كان النحو هو نظام العلاقات في السياق، فمجال النظر في الزمن النحوي هو السياق وليس الصيغة المنعزلة، وحيث يكون الصّرف هو نظام

1- يُنظر: عبد المجيد جحفة، دلالة الزمن في العربيّة، دراسة النسق الزمنيّ للأفعال، ط1. دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، 2006. ص 26.

2- يُنظر: الزجّاجيّ، الإيضاح في علل النحو، ص53.

3- تمّام حسان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص242.

4- نفسُــه، ص243.

المباني والصّيغ، يكون الزمن الصرفي قاصرًا على معنى الصيغة يبدأ بها وينتهي بها، ولا يكون لها عندما تدخل في علاقات السياق. فلا مفرَّ إذًا من النظر إلى الزمن في السياق نظرة تختلف عمَّا يكون للزمن في الصيغة، لأنّ معنى الزمن النحويّ يختلف عن معنى الزمن الصرفيّ من حيث إنَّ الزمن الصرفيّ وظيفة الصيغة، وإنّ الزمن النحويّ وظيفة السياق تحدّدُها الضمائم والقرائن. » [1]

والناظر المُنصف في جهود النحاة، ما تقاطع منها في دراسة الكلمة بفكرة الزمن، يُدرك أنّ الزمن النحويّ لم يكن لديهم بحدّ ذاته الغاية الأوليّة، إنّما زاحمتْ حديثَـهم عن أقسام الكلم فكرةُ الزمن، فتناولوا الزّمن أكثر ما تناولوه، متعلّقا بالفعل بحال الإفراد، بل إنّ تقسيمهم للفعل جاء متأثرا بفكرة الزمن، التي رأوها مُستوعَبة في الصيغ الفعليّة التي تشقّق إليها الفعل، وما من شكّ في أنّ اهتمام النحاة بالزمن الصرفيّ في تأصيل الزمن اللغويّ، لمْ يُغطِّ لديْهم على تصرّفه النحويّ في السياقات التركيبيّة المختلفة، حيث كانوا يَسعَون إلى ضبط أقسام الكلم مِن خلال الدليل الزمنيّ، منشغلين بخصائص الكلمة وعوارضها.

وكان تقسيمهم الفعلَ بعد ذلك إلى ماض ومضارع وأمر، لاعتبارات مختلفة، منها ما هو زمنيّ خالص (الماضي)، وما هو شكليّ إعرابيّ (المضارع) لمشابهته الأسماءَ، وما هو تخاطبيّ طلبيّ (الأمر)، وإن كانت الأنماط الثلاثة لا تخلو أصالة من زمن، فإنّ تناوُلهم فكرة الزمنَ لمْ يكن غاية في ذاتها، بقدر ما كانت سبيلا لعقلنة ما يبدو فوضويّا، وتنميط ما يظهرُ مختلفا من الكلم بحال الإفراد. هذا ما دفع أحد الدّارسين[2]، إلى التنبيه لضرورة الاحتراز في الحكم على مسعى النحويّين القدامى، وعلى مستويات جهاز النحو العربيّ، وما أقرّه مِن فصل منهجيّ بين زمن الصيغة المفردة وزمنها في السياق، بوصف السياق مرحلة تاليّة تُبتعث فيه دلالات زمنيّة ثانية، هي بغاية الدقّة والتعقيد.

هذا، وإنّ الزمن النحويّ السياقيّ لا يرتبط بالصيغة الفعلية ذاتها، إنّما يعقد علاقاته التركيبيّة بمختلف القرائن الزمنيّة الطارئة على صيغة الزمن الفعليّ النواة، من نحو "إذا" الشرطيّة الطارئة على الماضي و"قد" الطارئة على المضارع، حيث تظلّ صيغة الفعل

1- تمام حسان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص242. **ويُنظر:** فاضل مصطفى، أقسام الكلام العربيّ، ص235.

2- يُنظر: امحمد الملاخ، الزمن في اللغة العربيّة، ص81.

الماضي المجرّدة مُعبّرة عن الزمن الماضي المُطلق، وصيغة الفعل المضارع دالّة على الحال مُطلقا؛ فالفروق الزمنيّة تُنسب إلى القرائن السياقيّة لا إلى الصيغة الفعليّة[1] وليس مقام الحديث هنا عن جهود النحاة في الزمن النحويّ السياقيّ، لأنّ زمن الكلمة صرفيّ بالأساس، وله في النسوج التركيبّة سياقيّا أحكامٌ أخَر.

2- الدلالة الزمنيّة وبنية الفعل

ارتبط لدى نحاة العربيّة القدامى مفهوم الزمن بخصائص الفعل ومقوّمات صيغه وأقسامه، بل إنّهم رأوا في التعبير الفعليّ الزمنيّ كفاية دلاليّة لمحاكاة الزمن الفلَكيّ، إذْ إنّه « لمّا كان الزمن ثلاثة، ماضٍ وحاضر ومُستَقبل، وذلك مِن قِبل أنّ الأزمنة حركات الفلَك، فمنها حرَكة مضتْ، ومنها حرَكة لمْ تأتِ بعدُ، ومنها حركة تفصِل بين الماضيّة والآتية، كانتِ الأفعال كذلك، ماضٍ ومُستَقبَل وحاضر»[2]، فلم ينفصل تعريف الفعل[*] عند النحاة الأوائل عن مُحتواه الزمنيّ وشكله الصرفيّ، هذا ما يُشير إلى توحّد عضويّ بين المعاني الزمنيّة المختلفة وصيغة الفعل، حيث باتت تلك المعاني جزءا بنائيّا من الفعل ودليلا عليه في آنٍ معا.

وعلى الرغم من النقد، الشديد أحيانا، الموجّه من بعض المُحدثين[3] نحو جهود نحويّي العربيّة القُدامى، فيما رأوْه من فلسفةٍ للزمن اللغويّ في النظر النحويّ التراثيّ، إلا أنّ المتأمّل في القضيّة الدلاليّة يُدرك أنّ اللغة بوصفها أكثر الأنظمة السيميولوجيّة دقّة واستيعابا للواقع، مُطالبة بالتعبير عن ذلك الواقع في تجليّاته الزمانيّة والزمنيّة، وحركة الفلك أحد معطيات العالم الخارجيّ، التي لا مناص مِن الاعتداد بها، لِما لها من بليغ أثر في ضبط النظم والمواقيت في حيوات الإنسان، وما يطوّعه منها في ممارسته مختلفَ الأنشطة الحياتيّة وما يَحياه أيضا من فكر وأدب وسياسة وغيره في مستوى التجريد العقليّ.

1- عبد الله بوخلخال، التعبير الزمنيّ عند النحاة العرب - منذ نشأة النحو العربيّ حتّى نهاية القرن الثالث الهجريّ- (دراسة في مقاييس الدلالة على الزمن في اللغة العربيّة وأساليبها)، د/ط. ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، 1987. 44/1.

2- ابن يعيش، شرح المفصّل، طبعة المنيريّة، 4/7. و**يُنظر:** سيبويه، الكتاب، 12/1

*- سبقت الإشارة إلى "الكلمة الفعل" وخصائصها، **يُنظر:** ص40 من الدراسة.

3- يُنظر في ذلك مثلا: فاضل مصطفى، أقسام الكلام العربيّ، ص230 وما بعدها.

إنّ في ربط النحويّين الزمنَ بـ "الفعل"، من حيث دلالتُه الإفراديّة، لا يعني أنّ الزمن اللغويّ هو صيغة أو شكل صرفيّ مجرّد، « إنّه أوّلا وقبل كلّ شيء قيمة ومُحتوًى دلاليّا،»[1] ذلك أنّ صيغة الزمن الفعليّ في العربيّة مبنيّة على نظام قبْليّ، ولو كان الزمن حرفا مثل سائر الحروف لأفاد "قبل" أو "بعد" أو "أثناء"[2]، فكانت الخصّيصة الزمنية أداةً بحدّ ذاتها في تحديد فعليّة الكلم، إذ إنّ الزمن المرتبط بالأفعال ليس من طبيعة الزمن المرتبط بالظروف، فهو في الأولى مقولة تركيبيّة لبناء الجملة، وفي الثانيّة مقولة معجميّة، حيث يكون الزمن جزءًا من دلالة الظروف المعجميّة.[3]

لم يَكن هدف النحاة القدامى من تقسيمهم الأفعالَ تقسيما زمنيّا إقامةَ محتوى زمنيّ ثابت للصيغ، وإنّما كان التقسيم مُراعيا لمقتضيات التخصيص الصرفيّ والفصل التصنيفيّ بين أجزاء الكلام. « فالزمان خاصُّهُ وعامُّه يتّصل به الفعلُ. وذلك أنّ الفعل إنّما بُني لِما مضى من الزمان ولِما لمْ يمضِ.»[4] وقد رأى د. عبد الله بوخلخال في سياق دراسته للتعبير الزمنيّ عند أوائل النحاة العرب القدامى « أنّ النحاة العرب لمّا قسّموا صيغ الأفعال مِن وجهة النظر الصّرفيّة على أقسام الزمن الثلاثة، كانوا يُريدون مِن ذلك الأصلَ الذي وُضعتْ له هذه الصّيغة، وهو الغالب في أساليب اللغة العربيّة التي رواها الأعرابُ.»[5]

ولعلّ المنهج النحويّ آنئذ القائم على الأداة التحليليّة هو ما حدا بالنحاة إلى معالجة فكرة الزمن في نواتها الفعليّة الأولى، ما يُشير إلى الزمن البسيط لا المُركّب، إذ نظروا إلى القدرة الفعليّة في التعبيرات الزمنية الذاتيّة، كون الفعل كلمة تجمع خصائص شكليّة وأخرى دلاليّة، فإذا كانت الصيغة الصرفيّة المجرّدة ضابطا مبنويّا، فإنّ الدلالة الزمنيّة محدّد معنويّ، يُسهم بقدْر إحاليّ معيّن في تخليص الدلالة، وتحرير المعاني.

1- عبد المجيد جحفة، دلالة الزمن في العربيّة، دراسة النسق الزمني للأفعال، ص 49.

2- يُنظر: عبد القادر الفاسيّ الفهريّ، البنى الزمنيّة وأشكالها، منشورات معهد الدراسات والأبحاث والتعريب وجمعيّة اللسانيّات بالمغرب، ماي 2000. ص 29 .

3- يُنظر: عبد المجيد جحفة، دلالة الزمن في العربيّة، ص 26.

4- المبرد، المقتضب، 274/2

5- عبد الله بوخلخال، التعبير الزمنيّ عند النحاة العرب، 1/ 38.

لهذا، فإنّ ارتباط الزمن في أدبيّات النظريّة النحويّة العربيّة بـ "الكلمة الفعل"، كان مِن ورائه ذلك التصوُّر المزدوَج، (الحدث ـ الزمن)، إذ إنّ «الحدث لا يكون إلاّ في زمان.»[1] إذ يستند هذا الطرح إلى تزمين الفعل، ولعّل هذا ما جعل سيبويه وفريقَه مِن البصريّين ينصّون على أنّ المصدر واسم الحدث أصل لاشتقاق الفعل، أيّ أنّ الزمن مُعطى عارض على الكلمة في أصولها الأولى، لأنّ الفرق بين المصدر والفعل ـ المُتصرّف[*] منه بخاصّة ـ يكمن في بِنية كلّ منهما؛ فمثلا، "أَخَذَ" بناؤه "فَعَلَ" و "أَخْذٌ" بناؤه "فَعْلٌ"، فالتغيير في الصيغة عماده الزمن، ومِن أقوالهم في ذلك ما نقله السيوطيّ عن (أبو حيّان) مِن أنّ الفعل «يدلّ على الحدث بلفظه وعلى الزمن في بنيته، أي كونُه على شكل مخصوص، لذلك تختلف الدلالة على الزمان باختلاف الصيغ، ولا تختلف الدلالة على الحدث باختلافها.»[2]

ويورد سيبَويه[3]، في سياق حديثه عن الكلمة الفعل، ثلاثة معاني زمنيّة يُعبّر عنها الفعل، إفادة ما مضى (الماضي)، وإفادة ما هو كائن لَم ينقطع (الحاضر)، وإفادة ما يكون ولمْ يَقعْ (المستقبَل)، ويبّر هذا الاختلاف في إفادة المعاني بتناوُبات[4] الصيغة، ومنه يكون التناوُب الدلاليّ الزمنيّ انعكاسا للتناوُب الصيغيّ، وتكون الصيغة الزمنيّة لدى سيبويه ثلاثا (فَعَلَ و يَفْعَلُ و افعلْ)، ومعنى ذلك أنّ الوسيلة الأصليّة المُعبّرة عنِ الزّمن في اللغة العربيّة على المستوى الصرفيّ إنّما هي الصيغة الفعليّة[5]، فيقوم بناء "فَعَلَ" بإزّاء الدلالة على

1- ابن يعيش، شرح المفصّل، طبعة دار الكتب العلميّة، 204/4

*- وتأصيلا للمعيار الزمنيّ في نماذج فعليّة لا يظهر فيها المعطى الزمني واضحا، فإنّ النحويّين القدامى « حكموا بأنّ (نِعم) منقول عن (نَعِم)، و(بِئْس) منقول عن (بَئِس)، و(حبّذا) منقول عن قولك حبّ الشيءُ، وحبُب الشيء، إذا صار محبوبا (...) وإنْ تجرّدتْ عن معنى الزمان لعروض التجرّد، (...) لأنّ عروض تجرّد الزمان في هذه كعروض حصول الزمان في اسم الفاعل.» ابن الحاجب، شرح المقدّمة الكافية، تح: جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، ط1. مكتبة نزار مصطفى الباز، مكّة المكرّمة، الرياض، 1997. 228/1 - 229

2-السيوطيّ، الاقتراح، ص46.

3- يُنظر: سيبويه، الكتاب، 12/1. وَ ابن يعيش، شرح المفصل، طبعة المنيريّة، 4/7. - أوردتِ الدراسة نصّ سيبويه كاملا في تحديده مفهوم الفعل في مبحث أقسام الكلمة. يُراجع الفصل الأوّل، ص 41

4- يُنظر: عبد المجيد جحفة، دلالة الزمن في العربيّة، ص 46.

5- يُنظر مثلا: - المبرّد، المقتضب، 2/2. وَ - ابن السراج، الأصول في النحو، 38/1. وَ - ابن جنيّ، الخصائص، 99/3.

الماضي، وبناءُ "افعَلْ" بإزّاء الدلالة على المستقبل، وَيشترك بناء "يَفْعَلُ" في الدلالتَين الزمانيّتَين الحاضر والمستقبل.

ومن النحويّين[1] مَن ذهب في تأكيد ثلاثيّة البعد الزمنيّ للكلمة الفعل إلى إقحام زوائد تُفيد معنى الزمن مُعجميّا، لتنسجم دلاليّا مع الفعل، فرأوا أنّ الماضي ما حسُن فيه الظرف "أمس"، وأنّ المستقبَل ما حسُن فيه الظرف "غدا"، وأنّ الحال ما حسُن فيه الظرف "الآن"، وفرّق المبرّد بين المصدرَين الصّريح والمُؤوَّل بمثال، إذ إنّ الفرق بين « الضّرب والقتل وبين أنْ يضرب وأنْ يقتل، في المعنى أنّ الضّرب اسمٌ للفعل يقع على أحواله الثلاث: الماضي والموجود والمنتظر، وقولك: أنْ تفعل. لا يكون إلّا لِما يأتي.» [2]

- **المُضيّ والحال والاستقبال:**

إذا كانت دلالة الفعل الماضي الزمنيّة متضمّنة في صيغته الأحاديّة، ما لم تُخلّصها قرائن السياق إلى دلالات زمنية أخرى، فإنّ الدلالة الزمنيّة في المضارع بَدتْ على درجة من اللّبس الزمنيّ الحاصل من اشتراك زَمَنين في صيغة "يفعل" هما الحال والاستقبال، فلم يُشر سيبويه في كتابه إلى أنّ الفعل المضارع وُضع أصلا للحال، أو الاستقبال، إنّما يبدو من حديثه عن البناء لما يكون ولم يقعْ، وما هو كائنٌ لم يَنقطع[3]، أنّه يدلّ على الحدث الغير التامّ[*]، سواءٌ كان هذا الحدث مُتّصلا بزمن الحال أو مُمتدّا أو واقعًا في الاستقبال، فإذا «قلتَ: هو يأكل ـ جاز أنْ تعنيَ ما هو فيه، وجاز أنْ تُريد هو يأكل غدا.» [4] ويرى آخرون[5]

1- يُنظر: الزجاجيّ، الجُمل في النحو، تح: عليّ توفيق الحَمد، ط1. مؤسّسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1984. ص 46. **ويُنظر:** الأستراباذيّ، شرح الكافية، 231/2. ولعلّ شيئا يقترب من ذلك ما أشار إليه سيبويه في حديثه عن الاستقامة والإحالة. **يُنظر:** سيبويه، الكتاب، 25/1. فوجهُ الإحالة في جملة "أتيتُك غدا" أنّ تناقضا دلاليّا وقع بين التعبير الزمنيّ الفعليّ والدلالة الزمنيّة المُعجميّة المُقحَمة التي عبّر عنها الظرف "غدا".

2- المبرّد، المقتضب، 214/3.

3- يُنظر: سيبويه، الكتاب، 12/1.

*- أورد فندريس مصطلحيّ "التامّ" و"غير التامّ" في سياق حديث عن الزمن بين اللغة الساميّة واللغات الهنديّة الأوربيّة، حيث رأى أنّ الساميّة لا تتضمّن سوى هذين الزمنين التامّ وغير التامّ، في حين رأى أن للفرنسيّة مثلا سُلّما من الأزمان المتنوّعة. **يُنظر:** فندريس، اللغة، ص135- 136.

4- المبرد، المقتضب، 274/2

5- يُنظر: السيوطيّ، همع الهوامع، 17/1 وَ الزجّاجيّ، الإيضاح في علل النحو، ص86-87.

أنّها تدلّ على الاستقبال دون الحال. ورأى آخرُ[1] أنّ هذه الصيغة موضوعة أصالة للتعبير عن زمن الحال، إذ هي حقيقة في الحال مجازٌ في الاستقبال.

ولعلّ ما قاد النحاة[*] إلى إدراج صيغة الأمر بوصفها صيغة تُفيد الزمن، ما لاحظوه من شَبَه صرفيّ بين المضارع والأمر، وافترضوا[2] أنّ الأمر من المضارع بعد نزع حرف المضارَعة، وذهب أحد شُرّاح الكتاب في تحديده الزمنَ المستقبل، إلى أنّ «الفعل المستقبل هو الذي يُحدّث عن وجوده في زمان لمْ يكنْ فيه ولا قبله.»[3] وواضحٌ أنّ السيرافيّ يُحاول أنْ يضبط قيمة الزمن التأويليّة مِن خلال اعتماد زمانَين اثنيْن، زمانِ الإخبار وزمان الوجود أو الحدوث، ومن خلال الرّبط بينهما بعلاقة السبق أو علاقة التواقُت، ما يُشير إلى ترتيبيّة الزمن التي هي قوام تحقّق مفهومه.[4]

هذا، وقد ذهب بعضُهم رادّا على قِسمة جمهور البصريّين الثلاثيّة، إلى إنكار زمن الحال، والاستغناء عنه بزمنيّ المُضيّ والاستقبال، ذلك «أنّه لمْ ينفكّ فعل الحال مِن أنْ يكون في حيّز الماضي أو الاستقبال.»[5] ولا يخلو هذا التبرير من مسحة فلسفيّة، قوامُها خصائص الزمن وصيرورته، حيث عُدّ المستقبَل أوّل الوقت، «ففعل الحال مستقبل، لأنّه يكون أوّلا أو لا، فكلّ جزء خرج منه على الوجود صار في حيّز الماضي.»[6]

- **الزمن الدائم:**

إنّ ارتباط فكرة الزمن في النظريّة النحويّة بالعنصر الفعليّ، لمْ يَعدم نظر بعضهم إلى ملمح الزمن في المشتقّات من الأسماء، حيث كان تحليل النحاة الصرفيُّ للمشتقّات لا

1- يُنظر: الأستراباذيّ، شرح الكافية، 39/1

*- تجدر الإشارة إلى أنّ اختلاف النحاة، كوفيّين وبصريّين في أصالة فعل الأمر وفي صيغه، لم يَؤلْ بهم على الاختلاف في دلالته الزمنيّة التي هي الاستقبال.

2- يُنظر مثلا: ابن يعيش، شرح المفصل، طبعة المنيريّة، 58/7

3- السيرافيّ، شرح كتاب سيبويه، تحّ: رمضان عبد التوّاب وآخرون، د/ط. الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، القاهرة، مصر، 1986. 58/1

4- يُنظر: عبد المجيد جحفة، دلالة الزمن في العربيّة، ص 53.

5- الزجّاجيّ، الإيضاح في علل النحو، ص86. وَ الفراء معاني القرآن، 2/ 202

6- نفسُــه، ص87.

ينفكّ عن تحديد صلتها بالفعل، فهي تحتفظ بدلالته على الحدث، وإنْ افتقرتْ للدلالة على الزمن الصرفيّ، ويضطلع السياق اللغويّ في أحايين كثيرة بشحنها دلالات زمنيّة، فيدلّ مثلاً المصدر على حدث في زمن مطلق، «إذ الحدث لا يكون إلا في زمان، لكنّ زمانه غير متعيّن وجوده، وإنّما الزمان مِن لوازمه وليس مِن مقوّماته بخلاف الفعل، فصارت دلالة المصدر على الزمان التزاما.»[1]

ويعدّ اسمُ الفاعل بوصفه قِسمًا مِن المشتقّات ممّا اختلِف في دلالته على الزمن بين الكوفيّين والبصريّين، وحتى بين نحاة المذهب النحويّ الواحد في بعض تفصيلاته، فهو يُشبه الفعل المضارع في حركاته وسَكَناته وفي عدد حروفه الأصليّة، ويعمل عمله ويدلّ على معناه، إذا كان نكرة منوّنا، ذلك أنّ «"ضاربٌ" يعمل عمل يضربُ، كما أنّ "يَضربُ" أعربَ لأنّه ضارَعَه، فكذلك "ضاربٌ" يعمل عمله لِمُضارَعته إيّاه.»[2]

أمّا من حيث كونُه فعلا، فقد علّل الكوفيّون[3] فعليّته بأنّه يحمل ما حمله الفعل من معنى الحدث والزمن، وإنْ كان معنى الحدث ليس ممّا يجعله فعلا، فغيرُه من المشتقّات يحمل معنى الحدث المعجميّ مِن جذر الكلمة، أمّا دلالته الزمنيّة فهي من قبيل الدلالة الاستلزاميّة[4] المُحصّلة ذهنيّا، إنّما بناء اسم الفاعل هذا تحصّلتْ له الدلالة على زمن داخل النّصوص والخطابات، وممّا أُستدِلّ به على مخالفة مذهب الكوفيّين انعدام المؤشر الزمنيّ لهذه الصيغة الإفراديّة، «لأنّ الحركة لا تُبقي وقتَين، بَطُل مِن ذلك أنْ يكون فِعلٌ دائم.»[5]

* * *

1- ابن يعيش، شرح المفصّل، طبعة المنيرية، 7/ 2. **ويُنظر:** ابن جنيّ، اللمّع في العربيّة، ص28.

2- الزجّاجيّ، الإيضاح في علل النحو، ص135.

3- ذهب الفراء إلى أنّ اسم الفاعل فعلٌ مثل بقيّة الأفعال، وإنّ دلالته الزمنيّة مُطلقة، فأطلق عليه اسم "الفعل الدائم." **يُنظر** في ذلك: الفرّاء، معاني القرآن، 82/2 . وَ ثعلب، مجالس ثعلب، تح: عبد السلام محمّد هارون، د/ط. دار المعارف، مصر، 1960. ص395. وَ إبراهيم السامرّائيّ، المدارس النحويّة أسطورة وواقع، ط1. دار الفكر، عمّان، الأردن، 1987. ص114. والراجح أنّ اسم الفاعل (الفعل الدائم) بحال الإفراد هو اسم مجرّد من الفعليّة، فهو بذلك مجرّد من الزمان، أمّا من جهة وظيفيّته التركيبيّة في الجملة العربيّة، فيقع موقع الوصف والحال، وكذلك موقع الفعل بقرائن سياقيّة مخصوصة.

4- يُنظر: كمال رشيد، الزمن النحويّ في اللغة العربيّة، ص51 - 52

5- الزجّاجيّ، الإيضاح في علل النحو، ص53.

ثانيا: عوارض الكلمة وخصائصها

أثمر اشتغال النحاة القدامى بالكلمة جملةً من المصطلحات المتّصلة بحقول عدّة، مِن مثل المُعجم والتركيبيّة (النحو) وكذا التصريف، إذ إنّ مصطلح التصريف يرتبط بمفاهيم مجاورة، من حيث دلالة العموم والخصوص، أو الكل والجزء، فضلا عن التداخل في إطلاق مصطلحَيَّ الصرف والتصريف، «فالصرف والتصريف عند المتأخّرين مترادفان، والتصريف على ما حكى سيبويه عنهم جزءٌ من الصّرف الذي هو جزء من أجزاء من النحو.»[1]

أما مدلول هذين المصطلحَين من حيث الإجراء، فيُرى مِن خلال تناول الصرفيّين الكلمة المُفرَدةَ وِحدةً للدراسة ومَجالا لها، حيث بّينوا ضبطها وعدد حروفها وترتيبها، وكشفوا عن الزيادة فيها مقارنة مع الأصل الذي وضعوه ضابطا لها، كما بحثوا التغيّرات التي طرأت من إعلال أو إبدال أو إدغام وتحوّلاته، التي تردُّ لاشتقاق الكلمات بعضها من بعض أو لتصريف الكلمات على مختلف الأوجه، التي تكون للكلمة من تذكير أو تأنيث، ومن إفراد إلى تثنية إلى جمع بأنواعه إضافة إلى دراسة الأبنية وتصنيفها ومعالجتها وفق التصوّر الذي يقدّمه (الميزان الصرفيّ)، وهو ما أطلق القدماء مصطلح (التمثيل) الذي يشمل البناء والصيغة.[2]

ولعلّ مفهوم كلّ من مصطلحَيّ (الصرف وَ التصريف) يدور حول مدار واحد، بالرغم مِن أنّ الاثنين يختلفان، هُو التغيير والتحوّل. ويتّخذ مدلول التغيير الذي هو جوهر مصطلح التصريف شكلَين، أوّلهما ما يؤول إلى تغيير في المبنى وذلك بتغيّر الكلمة عن أصيل حروفها المؤسِّسة، على نحو الإعلال والإبدال والحذف، ومن نحوِ تغيير "قَوَلَ" إلى "قال"، و"بَيَعَ" إلى "باع". أمّا الشكل الثاني، فهو ما يُفضي إلى تغيير في المعنى، ويتمّ بجعل حروف الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني الفرعيّة، من نحو التثنية والجمع، والتصغير، والنسب، ومُختلف مسالك المشتقّات، من اسميّ الفاعل والمفعول وغيرهما.

1- التهانويّ، كشاف اصطلاحات الفنون، ص23.

2- يُنظر: ابن جنيّ، الخصائص، 96/3.

وتستغني الدراسة في هذه الحال، ببحث ظاهرتيّ الجنس (التذكير والتأنيث)، والعدد (التثنية والجمع) عن بقيّة الظواهر التصريفيّة، لما تتوفّر عليه هاتان الظاهرتان من صلات وطيدة مَبنويّة ومَعنويّة، بالنحوية التركيبيّة وما تستتبعه في الوقت ذاته، من ضوابط دلالية وسياقيّة هي من صلب مقاليّة المعنى.

I. علاميّة ظاهرتيّ التذكير والتأنيث

يُعدّ التذكير والتأنيث من الظواهر اللغويّة التي شُغل بها الفلاسفة والمناطقة منذ القِدم وعُنوا بها عناية كبيرة، لارتباطها الوثيق بالفكر الإنسانيّ عامّةً واللغويّ منه بخاصّة، حيث تكشف هذه الظاهرة عن العلاقة بين الفكر واللغة، واللغة ألفاظ يُعبَّر بها عن المعاني. ومن المعاني المدلول عليها بتلك الألفاظ معاني الجنس، إذ إنّ من تلك الألفاظ ما يدلّ على ما به حياة، أو على ما هو مِن الجمادات، واختصّ الأوّل دون الثاني في أنّه ذو جنس إمّا مذكر أو مؤنّث.

ولمّا كانت اللغة انعكاسا للإنسان، ظاهرِه وباطنِه، «أثّرتْ قضيّة الجنس فيها تأثيرا شامِلا، ويبدو ذلك جليّا في كلّ لغات العالم، بالرغم من الاختلاف بينها في النظرة إلى تنويع كثيرٍ مِن المسميّات تحت نوع المذكّر والمؤنّث أو الخروج عنهما.»[1]

وإنّ مبحث التذكير والتأنيث ممّا أقرّتهُ الدراسات اللغويّة المعاصرة واهتمّت به، لأهميّته في اللغات الهنديّة الأوروبيّة، ولأنّ ظواهر التذكير والتأنيث مصاحبة لتلك اللغات منذ أقدم عصورها، فغالبا ما يكون الجنس هو المميّز الوحيد للاسم في بعض تلك اللغات كما في اللغة الفرنسيّة، حيث إنّه بواسطة الجنس وحده يكون التميّيز بين دالّين مُتّحدَين نُطقًا، نحوُ (Le livre) تعني "الكتاب"، وَ (La livre) وتعني "الرطل" (وحدة قياس). ولعل ما يؤكد أهميّة الجنس في تلك اللغات أنّ عدم مراعاته في الكلام يؤدي إلى انغلاق المعنى، كما أنّ ذلك يُعدّ من علامات العُجمة.[2]

وتختلف الألسُن البشريّة في التعبير عن الجنس وتتمايَز في ذلك بين دقّة وافتقار، فتشكو بعض اللغات الأوروبيّة افتقارًا لعلاميّة الجنس النحويّة، بخاصّة منها (اللواحق)

1- إبراهيم بركات، التأنيث في اللغة العربيّة، ط1. دار الوفاء للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1988. ص18.

2- يُنظر: فندريس، اللغة، ص 126-127.

الدالّة على الجنس، وفي بيان ذلك في الفرنسيّة مَثلا، يقول (فنْدرِيس- J.Vendryes): «الجنس النحويّ عندنا قليل الصلاحيّة للتعبير عن الجنس الطبيعيّ حتى إنّنا لا نجد في أغلب الوقت أيّة وسيلة في الفرنسيّة للتعبير بواسطة الجنس النحويّ عن الفرق بين الجنسَين الحقيقيَّين، فالكلمتان: (médicin- الطبيب) و(professeur - الأستاذ) لا مؤنّث لهما، ونجد أنفسنا في غاية الارتباك لتطبيقهما على المؤنّث(...) فيُضطرّ الفرنسيّ المُهذب إلى أن يقول: (La femme médicin - المرأة الطبيب)، و(La femme professeur - المرأة الأستاذ) مُعتبرا (Femme - امرأة) دالّة نسبة تشير إلى الجنس.»[1]

هذا، وقد ارتبط مبحثُ المُذكّر[2] والمؤنّث بالدراسات اللغويّة ارتباطا قويّاً، ما جعل النحاة يُولون لهذه الظاهرة أهميّة تُضاهي أهميّة مسائل الإعراب في أحايين كثيرة، فقد عدّوا أوّل الفصاحة معرفة التأنيث والتذكير في الأسماء والأفعال والنعت قياسًا وحكاية، بل إنّهم عدّوا معرفة المُذكّر والمؤنّث من تمام معرفة النّحو والإعراب، لأن مَنْ ذَكَّر مُؤنثا أو أنّث مُذكّرا، كان العيب لازما له كلزومه مَن نَصب مَرفوعا، أو خَفض منصوبا، أو نَصب مخفوضًا، لأنّ الخطأ في التمييز بين المذكّر والمؤنث قبيح جدًّا.[3]

وِمن هذه الأهميّة التي أوْلاها النحاة لقضيّة المذكّر والمؤنّث في العربيّة ما دفعهم إلى مضاعفة الجهود في دراستها واستقرائها، إذ إنّه لا يكاد يَستحضر العقل اسمًا، حتى يبدوَ هذا الاسمُ مزوّدا أمامه بجنسه الذي يميّزه بجلاء[4]، يُسهم بقدر ما في تشكيل أولى

1- فندريس، اللغة، ص128.

2- جاء في معاجم اللغة: « الذَّكَرُ خلاف الأُنْثَى، والجمع: ذُكور، وذُكُورَة، وذِكار، وذِكارة، وذُكْرَان، وذَكَرَة (...) ورَجُل ذَكَر إذا كان قويّا شجاعا أنفا أبيّا، ومَطرٌ ذكر: شديد وابل.» لسان العرب، تح: عبد السلام محمّد هارون، ط1. دار صادر، بيروت، لبنان، د/ت. مادّة (ذ ك ر)، مجلد 309/4.

3- يُنظر: ابن فارس، المذكّر والمؤنّث، تح: رمضان عبد التوّاب، ط1. دار الكتب، القاهرة، مصر، 1969. ص46. وَ ابن الأنباريّ، المُذكّر والمؤنّث، تح: محمّد عبد الخالق عُظيمة، مطابع الأهرام، القاهرة، مصر،1981. 51/1.

4- ومع ذلك، ظلّتْ اللغات الهنديّة الأوروبيّة - إلى حينٍ - تحتفظ بقسم ثالث هو ما يُسمّى بـ"المُبهم" أو "المُحايد" (Neutre). **يُنظر:** إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص161. ويُدعى هذا الصنف من الجنس بـ "الخُنثى"، وهو ما « لا يخلُص لذكر ولا لأنثى.» - ابن منظور، لسان العرب، مادّة (خ ن ث) مجلد 145/2. وقد ألحقتْ به العربيّة الألف المقصورة، وهي إحدى علامات تأنيث الاسم. فإنْ بدا هذا القِسم متفرّدا في الطبيعة والمعنى، فإنّه في اللغة من الناحية الشكليّة لم يتميّز بمعاملة تخصّه، من حيث هو جنسٌ ثالث. **يُنظر:** اسماعيل أحمد عمايرة، ظاهرة التأنيث في اللّغـــــة =

معالم الدلالة بل كثيرا ما تكون علامة الجنس هي المميّز الوحيد الذي يملكه الاسم، بحيث إنْ سقطتْ هذه العلامة فقَدَ الاسم معناه تماما، أو تحوّل إلى معنىً آخر، نحوُ ما آلت إليه دلالة الكلمة في الأمثلة التالية: (داهية، مُصيبة، نازِلة، نائِبة)، ثمّ إنّهم تجاوزوا[1] ذلك إلى أنْ جمعوا بين اللفظ والعلامة لتوكيد الفرق وحرصا على البيان، فقالوا: "كبش، ونعجة" و"جمَل وناقة" و"بَلد ومدينة". لأنّ « غَلَط الأجنبيّ في الجنس من أشنع الأغلاط التي يُمكن أن يرتكبها، ونحسّ من ذلك بنفور ما بعده نفور، بل إنّ التفاهم بيننا وبينه قد يصل إلى درجة الانقطاع، إذا ما تكرّرتْ أخطاؤه في موضوع الجنس النحويّ.»[2]

1- ظاهرتا التذكير والتأنيث (الأصالة والفرعيّة)

أجمعَ النحاة على أنّ التذكير أصل للتأنيث في اللسان العربيّ، والمؤنّث هو كلّ ما بدتْ عليه علامة التأنيث ظاهرة أو مُقدّرة، سواء أكان التأنيث حقيقيًّا أم لا، والمُذكر ما خلا من تلك العلامة.[3] وعلّل سيبويه ذلك مِنْ جهة تمكّن الكلمة وقبولها التنوين، حيث يقول: «اعلمْ أن المذكّر أخفّ عليهم من المؤنّث، لأنّ المذكّر أوّلٌ، وهو أشدّ تمكّنا، وإنّما يَخرج التأنيث مِن التذكير. ألاَ ترى أن "الشيء" يقع على كلّ ما أخبِر عنه من قبل أنْ يُعلم أذكَرٌ هو أو أنثى، و"الشيء" ذكَر؛ فالتنوين علامة للأمكن عندهم والأخف عليهم.»[4] وفي المعنى نفسه يُردفُ ابن جنيّ: «وتذكير المؤنث واسع جدًّا، لأنّه ردّ فرع إلى أصل.»[5]

إنّ ممّا يدلّ على فرعيّة التأنيث، أنّه لا بدّ من علامة ظاهرة أو مقدّرة تلحق بالمؤنث؛ لتميّزه من المذكر الذي لا يفتقر إلى علامة يُدرك معناه بها، ويكون التأنيث بالأسماء أخصّ، لأنّ ما يتّصل بالأفعال من علامات التأنيث إنّما هو للدلالة على تأنيث

= العربيّة واللغات الساميّة، (دراسة لغويّة تأصيليّة)، ط2. دار حنين، عمّان، الأردن، 1993. ص17. **ويُنظر:** إبراهيم بركات، التأنيث في اللغة العربية، ص20 -25.

1- يُنظر: السيوطيّ، الأشباه والنظائر، 72/1

2- محمّد الأنطاكيّ، دراسات في فقه اللغة، ط4. دار الشرق العربيّ، بيروت، لبنان، د/ت. ص275.

3- الأستراباذيّ، شرح الكافية، 131/1.

4- سيبويه، الكتاب، 22/1.

5- ابن جنيّ: - الخصائص، 415/2. **ويُنظر:** 202/2. وَ244/3. وَ - سرّ صناعة الإعراب، 614/2. **ويُنظر:** -السيوطيّ: همع الهوامع 61/6، وَ - الأشباه والنظائر، 293/2.

الفاعل أو ما ناب عنه[1]، «فالفاعل كجزء مِن الفعل.»[2] ذو معنى مركّب إنْ لم يكنْ معناه معنى الجملة برمّتها، «والجملة لا يُمكن تذكيرُها أو تأنيثها.»[3] ولمّا كانت العلامة تسبق أو تلحق مدلول المؤنّث، أو ما أسند إليه، أو ما تبِعه من صفة أوحال، أو ما تَعلّق به في المعنى كان بذلك فرعًا، شأنُه في ذلك شأنُ المعرفة كونها فرعًا للنكرة، لافتقار المعرفة إلى علامة مميّزة، ومعلوم أنّ الافتقار دليل الفرعيّة والتبعيّة، وما جاء على أصله لم يحتج إلى مميّز. ولا يندرج "الحرفُ" تحت فكرة التذكير والتأنيث لأنّ معناه في غيره لا في نفسه.

2- أقسام المُذكّر والمؤنّث

إنّه بالعودة إلى المدوّنة النحويّة العربيّة، يُلحظ أنّ أقسام المذكّر والمؤنّث تنحصر أساسًا في ثلاثة أقسام، حقيقيّ، ومجازيّ، ولفظيّ[4]:

- **الجنس الحقيقيّ:** وهو ما كان له فرَجُ ذكَر أو فرَجُ أُنثى إنسانًا أو حيوانا[5]، ويُسمّى[6] الأوّل بـ"المذكّر الحقيقيّ"، والثاني بـ "المؤنث الحقيقي"، «وإنّما قيل له حقيقيّ، لأنّه لا يختلف باختلاف الأوضاع والاصطلاحات.»[7] وهو على أربعة أنواع:

- ما ظهرتْ فيه علامة التأنيث، نحوُ: (فاطمة، حُبلى، حَسْناء).

1- وفي هذا الاتّجاه نَظَمَ ابنُ معطي: القولُ في التأنيث والتذكيرْ ** تذكيرُ الاسمِ الأصلُ كالتنكيرْ . **يُنظر:** ابن القوّاس، شرح ألفية ابن مُعطي، تح: علي موسى الشومليّ، ط1. مكتبة الخاريجيّ، الرياض، المملكة العربيّة السعوديّة، 1985. 1222/2.

2- ابن يعيش، شرح المفصّل، طبعة المنيريّة، 89/5.

3- إبراهيم بركات، التأنيث في اللغة العربيّة، ص37.

4- يُنظر: ابن القوّاس، شرح ألفيّة ابن معطي، 2/ 1223.

5- يُنظر: الأستراباذيّ، شرح الكافية، 132/1، وَ السيوطيّ، الأشباه والنظائر، 294/2، وَ ابن القوّاس، شرح ألفيّة ابن معطي، 2 /1223.

6- يُنظر: المبرّد، المذكر والمؤنث، تح: رمضان عبد التوّاب وصلاح الدين الهادي، د/ط. دار الكتب، القاهرة، مصر، 1970. ص87.

7- ابن الأنباريّ، المذكّر والمؤنث، 52/1-57.

- ما استُغني فيه عن العلامة لقيام معنى التأنيث فيه، نحوُ: (زينب، هند، حائض.) ذلك أنّ « العرب قالت: « امرأة حائض.» و "طاهر" و "طامث" (...)، فلم يُدخلوا فيهنّ الهاء، وإنّما دعاهم إلى ذلك أنّ هذا الوصف لا حظّ فيه للذكَر.»[1]
- ما استُغنِيَ فيه عن العلامة لمخالفة لفظه لفظ مُذكّره، فكان تأنيثه حينذاك معروفا لا يحتاج إلى مميّز، نحوُ: (الخيل، الغنم، العَناق)[2]
- ما ظهرتْ فيه علامة وهو مُشترك بين المذكّر والمؤنّث، نحوُ: (نعامة، جرادة) للذكر والأنثى.

ومنه كان فهم النحاة القدامى للجنس الحقيقيّ على أنّه ما ارتبط بالطبيعة البيولوجيّة لكل من الإنسان والحيوان، فالمذكّر الحقيقيّ ما دلّ على حيٍّ يحمل خصائص الذكورة، كما أنّهم تمكنوا عن طريق الاستقراء أن يبيّنوا أنّ الأصل فيه ألاَّ يقترن بإحدى علامات التأنيث المشهورة. وأمّا المؤنّث الحقيقيّ فهو الذي دلّ على حيٍّ يحمل خصائص الأُنوثة، وبيّنوا أنَّه في الغالب يقع في أشكال متعددة؛ فقد يكون مُحلىً بإحدى علامات التأنيث، وقد يُستغنى عنها بسبب أمن اللبس، لتجلّي معنى التأنيث الحقيقيّ فيه دون علامة لعلّة اختصاصه الدلاليّة.

- **الجنس المجازيّ[*]:**

وهو ما لم يدلّ على جنس حقيقي، وخلا من علامات التأنيث، وأكثر ما يتعلّق به هو الوضع والاصطلاح، ولا ضابط صرفيّا يحكمُه، إنّما يرتدّ شكله ومعناه إلى الاستعمال الخاص بكلّ لسان وبكلّ جماعة لسانيّة. فلا يُمكن التخلّص مِن تلك الصلة بين مُسميّات المجتمعات اللغويّة وتصنيفها إلى مُذكّر ومؤنّث وبين مُعتقداتها الفكريّة والعَقَديّة الخياليّة،

1- الفرّاء، المُذكّر والمؤنّث، تح: رمضان عبد التواب، ط2. مكتبة دار التراث، القاهرة، مصر، د/ت. ص 52 -57.

2- يُنظر: نفسُــه، ص78- 79.

*- وهذا ما سيأتي بيانُه مُفصّلا في الباب الثاني من هذا البحث، لاتّصاله بخلفيّة المعنى المقاميّة. **يُنظر:** من الباب الثاني، ص 215 وما بعدها.

مِن حيث نشأة الكون واستمرار الحياة الدنيويّة عن طريق التزاوُج بين الذكَر والأنثى، سواءٌ أكانا مِن حيوان، أمْ مِن ظواهر طبيعيّة أخرى.[1]

- **الجنس اللّفظيّ:** وهو ما اقترنتْ بلفظه علامة التأنيث دون معناه[2]، نحوُ (غرفة، بشرى صحراء.) حيث يكون تأنيثه في اللفظ فقط، فقد تقترن العلامة بالمذكّر الحقيقيّ، نحوُ (طلحة، ومعاوية) ، حيث إنّ ما شابه لفظه لفظ المذكّر من حيث خلوُّه من علامات التأنيث سُميّ بالمذكر اللفظيّ، وما اقترن لفظه بإحدى علامات التأنيث ألحق بالمؤنّث.

وهذا النوع مبنيّ على القياس اللفظيّ، إذ لا يُحصّل معنى الذكورة أو الأُنوثة إلاَّ مِن اللفظ، والأصل أنْ يرتبط بالجمادات، أمّا الأحياء فإن ما دل على المذكر فهو مذكّر وإن اتصل بإحدى علامات التأنيث، وما دلّ على المؤنث مؤنثٌ وإن خلا من علامات التأنيث، نحوُ "زينب" وَ "سعاد"، ما يُؤكّد أنّ جنس المدلول عليه هو أساس عمليّة التفريق في الجنس، ويكون اللفظ حينذاك ثانويّا في عملية التمييز، ولعلّه مِمّا يُجازُ تذكيرُه ذلك المؤنّث تأنيثًا لفظيّا في ما جاءت به العرب في كلامها، نحوُ ما في قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ رَحمَتَ اللَّـهِ قَرِيبٌ مِنَ المُحسِنِينَ**﴾ [الأعراف/56]

يَعكس ذلك التفريق المنهجيّ بين التذكير والتأنيث من عوارض الكلمة العربيّة ذلك الفارق المائز بين معاني الذكورة ومعاني الأُنوثة بوصفهما قيَمًا خلافيّة مفتاحيّة في طريق الدلالة اللغويّة، ويتمثل ذلك الفرق في الخصائص والسّمات الطبيعيّة والأوصاف والهيئات، وهذا الذي أدّى في الأصل إلى التمييز بين الألفاظ الدالّة على المُذكّر وعلى المؤنّث، فالتمييز بين الجنسَين ينبغي ألاّ ينحصر في الشكل فحسب، إنّما يتجاوزهُ إلى الإحالات الدلاليّة على ما هو في الطبيعة وفي المُجتمعات وفي العادات القوليّة المُختلفة.

1- يُنظر: إبراهيم بركات، التأنيث في اللغة العربيّة، ص26.

2- يُنظر: المبرد، المقتضب، 349/3.

3- علامات التأنيث:

يُقصد بعلامات التأنيث، تلك اللواحق التي تُنضاف إلى بنية الكلمة الأساسيّة، لتُفيد دلالة على معنى التأنيث، مثل (التاء) في قائمة وكاتبة وشاعرة، ومنطلقات. ومِن علامات التأنيث ما يختصّ بالأسماء ومنها بالأفعال وأخرى بالحروف، لكنّها في الأسماء أرسخ، ذلك أنّ ما يدخل منها على الأفعال والحروف يكون لوظيفة نحويّة تركيبيّة، تتجاوز بنية الكلمة الأصليّة مُفردة، ومن تلك العلامات، "الهاء" ويقصد به التاء (قائمة)، "الألف المقصورة" (ليلى)، و"الممدودة" (حمراء)، و"الألف والتاء" في الجمع (المُسْلمات)، و"النون" (هنّ)، و"الكسرة" (أنتِ).

- **العلامةُ التاءُ:**

التاء أكثر علامات التأنيث شيوعا، وأظهرها دلالة، لأنّها لا تلتبس بغيرها بخلاف الألف التي تلتبس بالإلحاق، وتكثير حروف الكلمة، وتُقلب التاء هاءً في الوقف، نحوُ "عائشه"، وبذلك قال المُبرد: «وأمّا الهاء فتُبدل من التاء الداخلة للتأنيث؛ نحو: نخله وتمره، إنّما الأصل التاء والهاء بدل منها في الوقف.»[1]

هذا، ولا تدخل علامة التأنيث على الكلمة مُطلقًا، إنّما هناك أوزان لا تقترن بها التاء علامة لتأنيثها، وحَصروها[2] في:

- ما كان على وزن **فَاعِل** أو **مُفْعِل** وصفا خاصّا لمؤنّث، فلا تدخل عليه العلامة غالبا نحو "حائض"، و"طامث" و"مرضع"، وذلك لعدم الافتقار إليها في أمن اللبس، ولأنّها في الأصل وصف للمذكر، كأنّه قيل: شخص حائض وطالق، ولأنّها تؤدي معنى النَّسب، أي

1- المُبرد، المقتضب،201/1. وعادة ما يُعبّر عن تاء التأنيث بالهاء، وهذا من قبيل الوقف (هاء السكت). واختلف النحاة في أيّهما الأصل؛ التاء أم الهاء، **يُنظر:** ابن يعيش، شرح المفصل، طبعة المنيريّة، 89/5. **وَ يُنظر:** ابن جنيّ، المُنصِف (شرح الإمام أبي الفتح عثمان ابن جنيّ النحويّ لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازنيّ النحويّ البصريّ)، تح: إبراهيم مصطفى وَ عبد الله أمين، ط1. إدارة إحياء التراث القديم، القاهرة، مصر، 1954. 161/1. **وَ** عدّ الهاءَ سيبويه بَدَلا من التاء. حيث قال: « وأمّا الهاء فتكون بدلا من التاء التي تؤنث بها الاسم في الوقف؛ كقولك: هذه طلحه.». سيبويه، الكتاب، 238/4. **ويُنظر** ما قبلها.

2- يُنظر: السيوطيّ، همع الهوامع، 63/6.

ذات حيض وذات طلاق. وهذا إنْ لم يُقصد منها الحدوث، أمّا إذا كانت الصفة حادثة، أي ذات زمن محدّد، كأنْ يكون مَبنيّا على الفعل، فالرّاجح دخول التاء، كما في قوله تعالى: ﴿ **يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا**﴾ [الحجّ /02] وهذا خلافا للكوفيّين.[1]

- فَعُول بمعنى فَاعِل، نحوُ صَبور، شَكور، ضَروب.
- مِفْعال، نحوُ مِذكار، مِعطار، مِكسال، ميقات.
- مِفْعِيل، نحوُ مِعطير، منطيق.
- مِفْعَل، نحوُ مِغشم، مِهذر.
- فَعِيل، بمعنى مَفعول، نحوُ امرأة جريح، وقتيل، إذا كان وصفا قد ذكِر قبله أنثاه، فإنْ أفرِد أو أضيف لزمتِ التاء، فيُقال مررتُ بقتيلة، أو رأيتُ قتيلة بني فلان.[2]

- **العلامةُ ألفُ التأنيث المقصورة:**

تتميّز ألف التأنيث المقصورة بأنّها لا يلحقها التنوين،[3] ولا تدخل عليها تاء التأنيث، لأنّه لا يدخل التأنيث على تأنيث.[4] وإنّ ثمّة أوزانًا لا تكون ألفُها إلاّ للتأنيث،[5] وهي:

- فُعْلى مُطلقا، سواء كان اسما (أُنثى)، أو صفة (حُبْلى)، أو مصدرًا (بُشْرى).
- فَعْلى، صفة (سَكْرى)، أو مَصدرا (دعوى)، أو جمعًا (جَرْحى)
- فُعَالى، اسمًا (حُبارى)، أو جمعًا (سُكارى).

1- يُنظر: سيبويه، الكتاب 3/383-384. وَ المبرّد، المقتضب، 3/163-165. وَ الأستراباذيّ، شرح الكافية، 136/1

2- يُنظر: الفرّاء، المُذكّر والمؤنّث، ص54.

3- يُنظر: المبرّد، المقتضب، 3/ 338، وَ الأستراباذيّ، شرح الكافية، 133/1. وَ ابن عصفور، شرح الجمل، 2/ 328 وما بعدها.

4- يُنظر: نفسُــه، 3/ 335.

5- يُنظر: السيوطيّ، همع الهوامع: 6/68- 72. وَ الأستراباذيّ، شرح الكافية، 169/1. وَ ابن عصفور، الممتع في التصريف، تح: أحمد عزّ عناية وَ عليّ محمّد مصطفى، ط1. دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، لبنان، 2011. 332/2 وما بعدها.

- فـعَلَى، اسمًا (بَرَدى)، أو مصدرا (مَرَطى) أو صفة (حَيَدَى).
- فُعَّلَى، نحو: سُمَّهَى (الباطل).
- فِعَلَّى، نحو سبطرى (نوع من المشي).
- فِعْلى مصدرًا (ذِكرى)، أو جمعا (ظربى) جمع ظربان، و(حجلى).
- فُعُلَّى، نحوُ كـفُرَّى، وحُذُرَّى، (من الحذر) وبُذُرَّى (من التبذير)
- فُعَّالَـى، نحوُ سُقَّارى، وحُوَّارى، وخُضَّارى.
- فِعِّيلَـى، نحوُ حِثِّيثَى (الحث).
- فـعَّيْلى، نحو، خُلَّيْطَى (للاختلاط)

- **العلامة ألِفُ التأنيث الممدودة:**

هي الألف التي في نحو حمراء وصحراء، وحسناء. واختلف النحاة[1] في النظر إليها، فسيبويه وجمهورُ نحاة البصرة، ومعهم ابنُ جنيّ وابنُ عصفور، يَرون أن الألف الممدودة بدل من المقصورة، وهو ما جعله سيبويه عنوانا لأحد أبواب كتابه، « هذا باب ما لحقته ألف التأنيث بعد ألف، فمنعه ذلك من الانصراف في النكرة والمعرفة، وذلك نحو: حمراء، وصفراء، وخضراء، وصحراء، وطرفاء، ونـُفَساء، (...) فقد جاءت في الأبنية كلـّها للتأنيث، والألف إذا كانت بعد ألف مثلـُها، إذا كانت وحدها، إلا أنّك همزتَ الآخِرة للتحريك، لأنّه لا ينجزم حرفان، فصارتِ الهمزة التي هي بدل من الألف بمنزلة الألف لو لم تـُبدل، وجرى عليها إذا كانت ثابتة. (...) واعلمْ أنّ الألفين لا تـُزادان أبدا إلاّ في التأنيث.»[2]

وبمثل ذلك قال المبرّد: «واعلمْ أن ألف "حمراء" وأخواتها التي أبدِلت منها الهمزة هي الألف التي في "حُبلى" و"سَكرى"، إلاّ أنّ قبل تلك ألفًا، فلو حذفتَها لالتقاء الساكنين

1- يُنظر: سيبويه، الكتاب، 3/210- 215 ، 596. وَ 4/235. وَ السيوطيّ همع الهوامع، 6/61. وَ الفرّاء، المذكر والمؤنث، ص57. وَ المبرّد، المذكر والمؤنث، ص85. وَ ابن جنيّ: - المنصف، 1/154، - اللمع في العربيّة، ص105- 106. وَ ابن يعيش، شرح المفصل، طبعة المنيريّة، 5/90-91. وَ أبو حيان التوحيديّ، ارتشاف الضرب، 2/513.

2- نفسُــه، 3/ 213- 214.

لـَذهبتِ العلامة، وصار الممدود مقصورًا، ولكنّك لمّا حركتـَها صارت همزة.» [1] وفصّل ابن يعيش هذا المذهب غاية التفصيل.[2]

وتبدو آليّة القياس حاضرة في استجلاء النحاة خصائصَ الكلمة من التذكير والتأنيث، وذلك من خلال تحديدهم أقسامَ المؤنّث من حيث التذكير والتأنيث الحقيقيَين، فالاسم المؤنث الحقيقيّ ما كان يحمل علامة التأنيث، نحو: (فاطمة)، أو كان وصفا خاصًا لمؤنّث خاليًا من العلامة، نحو: (حائض)، وكذلك المؤنّث اللفظيّ، أي ذلك المختوم بتاء دالّة على تأنيث اللفظ أو تأكيد تأنيثه، نحو: (سيّارة)، اللهمّ ما دلّ منه على مُذكـّر حقيقيّ، نحوُ: طلحة، ومعاوية، وعلامة، وعلاّمة، فإنّ للتاء حينذاك معنًى آخرَ غير التأنيث.

وليست كل مظاهر التذكير والتأنيث خاضعة للقياس الشكليّ، فلو كانت المطابقة الشكليّة هي الأساس، لـَمَا اهتـُدي إلى سبيلٍ في معرفة الجنس في نماذج لا تميّز بين الجنس بصيغة مُعينة، كما في قولهم: "امرأة حائض"، "وامرأة صبور"، فلا مناص مِن الاعتداد بالمعنى أساسًا أوَّليّا في ذلك.

هذا، وظلـّتْ قضيّة "الجنس" من مغاليق الدرس اللغويّ الغربيّ، لِما اقتصر عليه في دراساتهم من اللـّغات الهندية الأوروبيّة أو التركيز عليها بالدرجة الأولى[3] ما أدّى إلى فشل محقـّق في السعي إلى صياغة نظريّة شاملة لظاهرة "الجنس"، ولا يختلف عن ذلك الفشل فشلُ المُستشرقين في محاولتهم دراسة ظاهرة التذكير والتأنيث في اللغة العربيّة والساميّة بشكل عامّ، فلم يكن المَوْصل إلى نتيجة مُرضية، أقرّ بذلك المُستشرقون أنفسُهم، إذ يقول أحدُ كبارهم: «والتأنيث والتذكير من أغمض أبواب النحو، ومسائلُهما عديدة مُشكلة، ولم يُوفّق المستشرقون إلى حَلـّها حلاًّ جازما، مع صرف الجَهد الشديد.» [4]

* * *

1- المبرّد، المذكر والمؤنث، ص94.

2- يُنظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، طبعة المنيريّة، 9/10.

3- يُنظر: فندرِيس، اللغة، ص130 وما بعدها.

4- برجشتراسر، التطوّر النحويّ للغة العربيّة، تر: رمضان عبد التوّاب، ط2. مكتبة الخانجيّ، القاهرة، مصر، 1994. ص 112.

II. علاميّة الإفراد والتثنيّة والجَمع

انقسم العددُ اللغويّ في العرف النحويّ إلى ثلاثة أقسام(*)، مُفرد ومُثنًّى وجمع، ومُبتدأ القسمة ذي هو المُفرد، كونُه مَرجعَ المُثنّى والجمعِ في ما يلحق بهما من زيادة وإلحاق، ما يُنْبئ عن دلالة ما فوق الواحد إلى الاثنين، فما فوقه. إذ تعدُّ ظاهرة التثنية من المقوّمات الدلاليّة التي تحوزها الكلمة، لتنعكس بذلك القيمُ العدديّة العينيّة التي تواكبها اللغة مُمَوقلة إيّاها في اللفظ المعبّر الدالّ على العَدد، لذلك ألفَينا النحاة لم يفصّلوا حديثا عن المفرد ولمْ يُفردوا له الأبواب في مؤلفاتهم النحويّة، فهو لديهم بَيّنٌ واضح، ويؤكّد سيبويه ذلك بقوله: « اعلمْ أنّ الواحد أشدّ تمكنًا من الجميع، لأنّ الواحدَ الأوّلُ، ومِن ثمّ لم يَصْرِفُوا ما جاء من الجميع ما جاء على مثال ليس يكون للواحد، نحوُ مساجدَ ومفاتيحَ.» [1] فكان النحاة يعبّرون بمصطلح (المفرد) عمّا يُقابل المثنى والجمع، فكانت حقيقتُه ما دلّ على الواحد من الإنسان أو الحيوان أو الجماد.[2]

وفرّق النحاة[3] بين القِيَم العدديّة التي تلحق الأسماء، وهي محلّ الحديث ومناط الفائدة ههنا، وبين تلك القيم التي تلحق الأفعال، إذ إنّ التثنية مَثلاً التي « لحقتِ الأفعال المُضارَعة علامةٌ للفاعلَيْن لحِقتْها ألفٌ ونونٌ (...) لأنّك لمْ تـُردْ أنْ تُثنيَّ "يَفعلُ" هذا البناءَ فتضمَّ إليه "يفعلُ" آخرَ.» [4]

* * *

---

*- تُنبّه الدراسة إلى أنّ اللغات الهنديّة الأوروبيّة تفتقر إلى ثلاثيّة التعبير العدديّ، خلافَ ما في العربيّة والساميّات بوجه عام، إذ تُعبّر الفرنسيّة مثلا عن كل ما فاق الواحد بالجمع. فضلا عن إشكاليّة ما يُعرف بـ "الجمع" و"الجمعيّ" ومدى الخلط بينهما، **يُنظر:** اللغة، فندريس، ص234- 235.

1- سيبويه، الكتاب، 22/1.

2- يُنظر: المبرّد، المقتضب: 153/2.

3- "الفعل لا يُثنّى". **يُنظر:** السيوطيّ، الأشباه والنظائر، 563/1.- و "الفعل والحرف لا يُثنيّان". **يُنظر:** ابن عصفور، شرح جمل الزجّاجيّ، 68/1.

4- سيبويه، الكتاب، 19/1.

1- عَلاميّة المثنّى

تَحمل التثنية في العربيّة قيَما خلافيّة تتمايز بها من المُفرد، حيث تكون دلالة التثنية مُضاعفة المُفرد عددًا، مُحاكيةً بذلك الاثنين؛ فالواحد وواحدٌ غيرُه، ممّا يُشكّل قيمة التثنية العدديّة، وفي ذلك اختزال بالمنطق الرياضيّ للّفظ المُضاعَف، ليكون بذلك المعنى مُضاعفًا لعلامة في اللفظ دون تكرار، وبذلك قال سيبويه: «اعلمْ أنّك إذا ثَنَّيْتَ الواحدَ لحقتْهُ زيادتان: الأولى منهما حرفُ المدّ واللّين (...) وتكونُ الزيادة الثانية نونًا كأنّها عَوَض لِما مُنع مِن الحركة والتنوين (...) وذلك قولُك: هما الرّجُلان، ورأيتُ الرّجُلَين، وَمررْتُ بالرّجُلَين.»[1] ويذهب المبرّد[2] في ذلك المذهبَ نفسَه، وكذلك ابنُ جني إذ يقول: « اعلمْ أنّ التثنية للأسماء دون الأفعال، فإذا ثنّيتَ الاسمَ المرفوعَ، زدْتَ في آخره ألفا ونونا(...) فإذا جررتَ أو نصبت جعلتَ مكانَ الألف ياءً مفتوحًا ما قبلَها.»[3]

- **المُثنّى:**

عَرّف المثنّى الأنباريُّ بأنّه « صيغة مَبنيّة للدلالة على الاثنين، وأصل التثنية العطفُ، تقول: "قامَ الزيدانِ" و"ذهب العُمَران"، والأصل قام زيدٌ وزيد، وذهبَ عمروٌ وعمرو، إلا أنّهم حذفوا أحدَهما، وزادوا على الآخر زيادة دالّة على التثنية، للإيجاز والاختصار.»[4] وعرّفه ابنُ الحاجب بأنّه: «ما ألْحِق بآخره ألف ونون ليدلّ على أنّ معه مِثلَه من جنسه.»[5] وعرّفه ابنُ عصفور بأنّه: «ضمّ اسم إلى مثله بشرط اتفاق اللفظيْن والمعنيَين، أو كونُ المعنى المُوجب للتسمية فيها واحدًا.»[6] وعرّف ابن مالك التثنية بأنّها «جعلُ الاسمِ القابلِ[*] دليلَ اثنين مُتّفقيْن في اللفظ غالبًا، وفي المعنى على رأيٍ، بزيادة ألفٍ

1- سيبويه، الكتاب، 1/17- 18.

2- يُنظر: المبرّد، المقتضب، 2/151.

3- ابن جنيّ، اللمع في العربيّة، ص24.

4- الأنباريّ، أسرار العربيّة، ص47.

5- ابن الحاجب، شرح المقدّمة الكافيّة، 3/ 810.

6- ابن عصفور، شرح جمل الزجّاجيّ، 1/68.

*- بمعنى، القابل للتثنية، وهو خمسة:

- الاسم الصحيح: وهو ما ليس في آخره حرف علّة. =

في آخره رفعًا، وياءٍ مفتوحٌ ما قبلها جرًّا ونصبًا، تليهِما نونٌ مكسورة.»[1] ولعلّه يُفهم من قول ابن مالك "جعل الاسم" تصرّف الناطق به، حيث يُشير[2] إلى ذلك التحوّل الذي يطرأ على "الكلمة الاسم" لغايات المتكلّم الدلاليّة المختلفة.

ويحذو ابن هشام في تعريفه المثنّى حذوَ سابقيه فيقول: « هو ما وُضع لاثنين، وأغنى عن المتعاطفَين كـ "الزيدان" و"الهندان".» [3] وذهب (ابنُ عقيل - 769 هـ) إلى أنّه «لفظ دالّ على اثنين، بزيادة في آخره، صالح للتجريد، وعطفِ مثلِه عليه.» [4]

- **شروطُه:**

بيّنَ النحاة[5] أنّه لا بدّ للّفظ المراد تثنيته مِنْ أنْ يتوفّر على جملة من الشروط المقاليّة، فجمعوها في:

أ- أنْ يَكون اسمًا، وأمّا الفعل والحرف فلا يُثنّيان، وقد بيّن النحاة أسباب عدم تثنية كل من الفعل والحرف، فذكروا أنّ الفعل لا يثنى لأوجه عدّة، منها كون لفظ الفعل جنسًا يقع بلفظه على كلّ أنواعه، والغرض من التثنية تعدُّد المُسمّيات، والجنس لا تعدّد فيه، ثمّ إنّ الفعل لا بدّ له من فاعل، فيكون جملةً، وتثنية الجمل محال. ولهذا لا يثنّى المركّب الإسناديّ والمزجيّ، وأمّا الحرف فلا يُثنَّى في

= - الاسم المنزل منزلة الصحيح: وهو ما كان آخره ياءً أو واوًا، قبلها سكون، نحو "ظبْيٌ" وَ"دلْوٌ."

- المعتل المنقوص، نحوُ "القاضي"

- المعتل المقصور، نحوُ " حُبْلى" وَ "مَلْهى"

- الممدود، نحوُ "وضّاء" وَ "قرّاء." - **يُنظر:** عبد الله الفوزان، دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، د/ط. دار المسلم للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربيّة السعوديّة، د/ت. 148/3.

1- ابن مالك، شرح التسهيل، 59/1.

2- يُنظر: نفسُـه، 59/1.

3- ابن هشام، أوضح المسالك،50/1.

4- ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 56/1.

5- يُنظر: ابن هشام، أوضح المسالك،50/1. وَ العكبريّ، اللباب في علل البناء والإعراب، تح: غازي محمّد طليمات، ط1. دار الفكر، دمشق، سوريا، 1995. 96/2-97. وَ المبرّد، المقتضب، 38/4- 39. وَ ابن جنيّ، اللّمع في العربيّة، ص24. وَ ابن عصفور، شرح جمل الزجّاجيّ، 68/1، 75.

الكلام لأنّ معنى الحرف في غيره، فلو ثنّيت الحرفَ، لأثبتَّ له معنيَين فيما معناه فيه، وذلك ممتنع، فمعنى الحرف غير متعدّد.

ب- أن يكون مُفردا، فلا يثنّى في كلام العرب التثنية ولا الجمع، لأنّ التثنية لا تزيد على دلالتهما، إذ إنّهما لا يُعطيان بعد التثنية إلا ما كان يُعطيان قبلها.

ج- أنْ يكون مُعربًا، وأمّا الأسماء المبنيّة المُوغلة في البناء، فلا تُثنّى نحوُ (كم، مَن) لأنّ البناء من خصائص الحروف، والحروف لا تُثنى. وأمّا "هذان" وَ"هاتان" فلا يدخلان في هذا الباب، لأنّهما وُضعتا مِن أوّل الأمر هكذا.

د- ألاّ يكون مُركّبًا، فلا يجوز تثنية المُركّب المزجيّ نحوُ: "بعلبك"، ولا المركّب الإسناديّ نحوُ "تأبّط شرّا"، بخلاف المركّب الإضافيّ فإنّه يُثنّى صدره.

ه- ألاَّ يكون من الأسماء المختصة بالنفي؛ نحو: "أحد" في قولهم: ما جاءنا أحد، «لأنّها وُضعتْ للعموم، والتثنية تُخرجُها عمّا وُضعتْ له مِن العموم.» [1]

و- ألا يكون عَلَما، فلا يُثنى العَلَم إلا إذا قُدِّر فيه الشيوع بأنْ يُنَوَّن، وحينئذ تدخل عليه "ألـ" التعريف.

ز- أنْ يكون الشيئان المرادُ تثنيتُهما متّفقين في اللفظ، وأمّا قولهم أبوان (الأب والأمّ) والقمران (الشمس والقمر) فهو من باب التغليب.

ح- أنْ يكونا مُتّفقين في المعنى، فلا يجوز تثنية المشترك اللفظيّ، ولا الحقيقة مع المجاز. وأجازوا[2] استثناءً كوْنَ المعنى المُوجب للتسمية واحدًا، نحوُ "الأحمرَين" في اللحم والخمر، و"الأصفرَين" في الذهب والزعفَران.

ط- ألاَّ يُستغنى عن تثنيته بغيره، نحو "أجمع" و"جمعاء"، و "سواء"، فلا تُثنّى هذه الكلمات، لأنّه استغني عن تثنية الأُوليَّين بـ"كلا" و"كلتا" وعن الأخيرة بـ"سيّان"، وكذا أسماء العدد فإنّ بعضها يُغني عن تثنية بعض، نحوُ "ستة" التي تعني ثلاثَتَيْن؛ ثلاثة وثلاثة.

1- ابن عصفور، شرح جمل الزجّاجيّ، 74/1.

2- يُنظر: نفسُــه، 70/1.

ي- أنْ يكون له ثانٍ في الوجود، أمّا الشمس والقمر الحقيقيّان فلا يُثَنَيان.

- **أقسامـُه:**

وبناءً على ما اشترطه النحاة[1] في تثنية الكلمة، نظروا في أقسامها، فوَجدوا ظاهرة التثنية في كلام العرب تسلك ثلاثة مسالك:

أ- تثنية في اللفظ والمعنى، نحوُ "الزيدان" وَ "العُمَران".

ب- تثنية في اللفظ دون المعنى، نحوُ "مِقَصَيْن" وَ "جَلَمَيْن"[*]

ج- تثنية في المعنى دون اللفظ ، نحوُ « قطعتُ رُؤوس الكبشَيْن، ألا ترى أنّ اللفظ لفظ الجمع والمعنى على التثنية؟»[2]

هذا، وتُشير التثنية في حضورها الدلاليّ إلى شيء مع شيء آخر شبيه به، مثل ما في أعضاء البدن، فاليدان معناهما الأصليّ اليدّ الواحدة مع نظيرتها الأخرى، واليدان هنا متماثلتان، ويكون ترابط المعنيَين مسلكا للتثنية أيضا حقيقة أو فكرا، نحو ما في قول العرب "القمَران"، بمعنى الشمس والقمر. ولـَربّما استعاروا التثنية في معنى العدد المجرّد من الزوجيّة. وقد يكون المعنى مُجرّدًا من الارتباط، كما في قولهم: "يومان"، إذ لا ارتباط بينهما دون غيرهما، ذلك أنّ أيام الدنيا لا تقتصر عليهما.[3]

وبذلك بات لصيغة المثنّى أثرٌ بالغ في الدلالة على المعنى الإفراديّ للكلمة العربيّة، حيث إنّ لها بذلك إحالة ذاتيّة مِن دون إضافة كلمة أخرى، وهذا ما تلجأ إليه عادة اللغات الهنديّة الأوروبيّة، إذ ذهب أحد المُستشرقين إلى أنّهُ « يَجب أنْ نعتقد أن استعمال المُثنّى

1- يُنظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجّاجيّ، 72/1.

*- "الجلمان" من الجَلْم، وهو آلة يُجزّ بها الصّوف. يُنظر: الفراهيديّ، كتاب العين، مادّة (ج ل م)، 138/6.

2- ابن عصفور، شرح جمل الزجّاجيّ، 72/1. وإنّ هذا اللون من التثنيّة، مرتبط أكثر ارتباطه بالخلفية المقاميّة وبما سُمع من العرب في مناسبات مخصوصة، وسيأتي بيانُه في الباب الثاني من الدراسة.

3- يُنظر: براجستراسر، التطور النحويّ، ص 112.

كان يسدّ حاجة أخرى غير الحاجات التي يُمكن أن توحي بها عوائد تفكيرنا الحديثة، فنحن لا نرى اليوم أيّة علة لمقابلة التثنية بالجمع.» [1]

2- علاميّة الجمع:

الجمعُ « صيغة مبنيّة للدلالة على العدد الزائد على الاثنين، والأصل فيه أيضا العطف كالتثنية، إلاّ أنّهم لما عَدلوا عن التكرار في التثنية طلبًا للاختصار، كان ذلك في الجمع أولى.» [2] وقدْ بيّن القيمة الدلاليّة وأثر المعنى في ظاهرة الجمع ابنُ عصفور بقوله: «الجمعُ ضمّ اسم إلى أكثر منه، بشرط اتفاق الألفاظ والمعاني، أو كونُ المُوجِب للتسمية فيهما واحدًا.» [3] واعتمد النحويّون في الكلمة المُعّبرة عن الجمع في اللغة العربيّة أربعة أصناف،[4] لِما توحي به بُناها الصّرفيّة من دلالة على العدد في تصرّفه اللغويّ، وهي: جمع السّلامة، جمع التكسير، اسمُ الجنس الجمعيّ، واسم الجمع.

- **جمعُ السّلامة:**

هو ما سَلِمَ فيه بناء الواحد، ويُسمّى "الجمع الصحيح"، ذلك أنّه إذا ذُكِر الواحد (المُفرد)، ثمّ جُمعَ أدّى بناؤه كما هو دون تغيير، فزيدَ عليه بواوٍ أو ياء، ونونٍ، ويُسمّى أيضا "الجمع الذي على هجائين"، لأنّه مرّة بالواو ومرّة بالياء، و"الجمع الذي على حدّ التثنية"، لأنّ هذا الجمع لا يكون إلاّ فيما يجوز تنكيرُ معرفته وتعريفُ نكرته كالتثنية تمامًا، ولأنّه على طريقة المُثنّى في عدم تغيير لفظ الواحد. ذلك أنّ مراد النحاة من التغيير هنا، هو تغيير هيئة البنية الأصيلة للكلمة من حيث الحركات والسكنات، ومعلومٌ أن الزيادة أو الإلحاق لا تتغيّر به بِنية الكلمة الأساسيّة.

1- فندريس، اللغة، ص134.

2- الأنباريّ، أسرار العربيّة، ص47.

3- ابن عصفور، شرح جمل الزجّاجيّ، 81/1.

4- يُنظر: نفسُـه، 83/1- 92. وَ سيبويه، الكتاب، 18/1، 390/3، 395، 491، 578- 579. وَ المبرّد، المقتضب، 143/1- 145. وَ العكبريّ، اللباب، 178/2.

وبيّن النحاة أنّه يشترط في كل ما يُجمع جمعًا مُذكّرا سالما أربعة شروط:[1]

- ✓ أنْ يكون خاليا من التاء، فلا يجمع طلحة وعلاّمة هذا الجمع عند بعض العلماء[2]
- ✓ أنْ يكون لمذكر عـَلَما كان أو وصفا.
- ✓ أنْ يكون لعاقل.
- ✓ ألاَّ يكون مركـّبا تركيبا إسناديّا أو مزجيًّا.

وأمّا جمع المؤنّث السالم فاشتـُرط فيه:[3]

- ✓ كلّ اسم مؤنث، نحو: هند، وفاطمة، وزينب.
- ✓ كلّ اسم مختوم بتاء، سواء كان لمذكر أو لمؤنث، عدا الأسماء التي على وزن فَعْلى، وفَعْلان، وفعْلاء وأفـْعَل.
- ✓ كلّ اسم مُصغّر لما لا يعقل، نحوُ دُرَيْهِمات، ودُنَيْنيرات.
- ✓ كلّ اسم مؤنّث بألف التأنيث المقصورة أو الممدودة، نحو حُبلى وعذراء.
- ✓ كل اسم لغير عاقل؛ نحوُ اصطبل - اصطبلات.

- **جَمعُ التّكسير:**

هو ما تغيّر فيه صيغة الواحد ونظمُه، والتغيير يكون باختلاف الحركة وزيادة الحرف، أو بتغيّر الحركة فقط[4] وتقاربتْ أقوال النحاة ومذاهبُهم في تعريف هذا النوع

1- يُنظر: المبرّد، المقتضب، 220/2-223. **وَ** ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 60/1-61. **وَ** ابن هشام، أوضح المسالك، 51/1.

2- وهذا هو مذهب البصريّين، وأمّا الكوفيّون ومَن تبعهم من البغداديّين، فإنهم لا يشترطون الخلوّ من التاء فيجمعون طلحة وحمزة بالواو والنون. **يُنظر:** ابن عصفور، شرح جمل الزجّاجيّ، 82/1. **وَ** ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 60/1.

3- يُنظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجّاجيّ، 85/1، **وَ** ابن هشام، أوضح المسالك، 68/1.

4- يُنظر: العكبريّ، اللباب، 178/2. **وَ** ابن جنيّ، اللـّمع في العربيّة، ص27. **وَ** ابن عصفور، شرح جمل الزجّاجيّ،83/1.

تقاربًا يكاد أن يكون واحدا، وسمّوا هذا النوع بجمع التكسير تشبيها بتكسير الآنية، لأنّ تكسيرها إنّما هو إزالة اِلْتِئَام أجزائها في هذا الجمع.[1]

لكنّ آراءَهم افترقتْ حول قياسيّة هذا الصنف من الجمع مِن عدمها، وإنْ كان جمهور النحاة ذهب إلى أنَّه قياسيّ حيث تطرقوا جميعًا إلى ذكر أوزان الكثرة والقلة، وضابط كل وزن، وقد بيَّن ابن يعيش المرادَ بقياسية هذا النوع عند النحاة قائلا: «والمرادُ بقولنا: "إنه القياس" أنّه لو وَردَ اسم لم يُعرف كيف جمعُه لكان القياس أن يُجمع على المنهاج المذكور.»[2] وهو ينقسم باعتبارَين: اعتبار اللفظ، واعتبار الدلالة.

- ✓ **باعتبار اللفظ**[3]**:**

أ- ما لفظ الجمع أكثر من الواحد، نحوُ "رَجُل" وَ "رجال" . "درهم" وَ "دراهم".

ب- ما لفظ الواحد أكثر من لفظ الجمع، نحوُ "كتاب" وَ "كتُب". "إزار" وَ"أُزُر".

ج- ما لفظ الجمع مُساوٍ للفظ الواحد في الحروف دون الحركات، نحو: "أَسَدٌ" وَ"أسْدٌ". "وَثَنٌ" وَ "وُثْنٌ".

د- ما لفظ الجمع مساوٍ للفظ الواحد في الحروف والحركات، نحوُ ما في قوله تعالى: ﴿ **وَآيَةٌ لَّهُمُ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّاتِهُمْ فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ** ﴾ [يس/41].

وقوله: ﴿ **حَتّى إذا كُنتُم فِي الفُلكِ وَجَرَينَ بِهِم** ﴾ [يونس/22]. فالمراد بالأوّل المُفرد، وبالثاني الجمع.[4]

1- يُنظر: الأنباريّ، أسرار العربيّة، ص63. وَ ابن يعيش، شرح المفصل، طبعة المنيريّة، 6/5. وَ العكبريّ، اللباب، 178/2.

2- ابن يعيش، شرح المفصّل، طبعة المنيريّة، 15/5.

3- يُنظر: الأنباريّ، أسرار العربيّة، ص63-65. وَ السيوطيّ، الأشباه والنظائر، 2/ 303- 304.

4- يُنظر: السيوطيّ، الأشباه والنظائر، 304/2. وَ الأنباريّ، أسرار العربيّة، ص64.

✓ **باعتبار الدلالة**[1]**:**

أ- **جمع القلة:** هو ما وُضع للعدد القليل من الثلاثة إلى العشرة[2]، وله أربع[3] صيغ:

- أَفْعُل، نحوُ أَكْلُب، وأَكْعُب، وأَفْلُس.
- أَفْعَال، نحوُ أَجْمَال، وأَعْدَال، وأَحْمَال.
- أَفْعِلَة، نحوُ أَجْرِبَة، وأَنْصِبَة، وأَغْرِبَة، وأَرْغِفَة.
- فِعْلَة، نحوُ غِلْمَة، وصِبْيَة، وفِتْيَة، وإِخْوَة، ووِلْدَة.

هذا، وإنّ مِن النحويّين مَنْ لم يعتدَّ بهذا النوع من الجموع، أصلا في الجمع، فيقول الأستراباذيّ: « واعلمْ أنّ جمع القلة ليس بأصل في الجمع، لأنّه لا يُذكر إلاّ حيث يُراد به بيان القلة، ولا يُستعمل لمجرد الجمعيّة والجنسيّة لما يستعمل له جمع الكثرة. يقال "فلان حَسَنُ الثياب"، في معنى حَسَن الثوب، ولا يَحسُن "حَسن الأثواب". »[4]

ب- **جمع الكثرة:** وهو ما وُضع للعدد الكثير ممّا يتجاوز العَشَرة[5] وصِيَغُه هي ما عدا صيغ القلّة، وقد فاق عددها العشرين صيغة:

فُعَّال (قُوَّام) - فَعْلى (جَرْحى) - فِعْلان (غِلْمان) - أَفْعِلاء (أَشِدّاء) - فعَالِي (صَحَارِي) - فَعَالِل (سَفَارِج) - فُعَلَة (رُمَاة) - فُعُل (غُفُر) - فِعَلَة (قِرَطَة) - فَوَاعِل (كَوَاثِر) - فُعْلان (رُغْفَان) - فَعَالَى (صَحَارَى) - فُعَّل (ضُرَّب) - فُعُول (كُبُود) - فُعَلاء (ظُرَفَاء) - فَعَلة

1- يُنظر: سيبويه، الكتاب،494/3، 570، 571 وَ العكبريّ، اللباب، 179/2، وَ ابن يعيش، شرح المفصّل، طبعة المنيريّة، 11/5،3. وَ الأستراباذيّ، شرح الكافيّة، 397/3. وَ السيوطيّ، الأشباه والنظائر، 306/2.

2- يُنظر: الأستراباذيّ، شرح الكافيّة، 397/3.

3- وزاد الفرّاء وزنا خامسا، وهو (فَعَلَة) نحو قولهم: "أكلة رأس"، أي قليلون يَكفيهم ويُشبعهم رأسٌ واحد. وردّ الأستراباذيّ ذلك بأنّ القلة هنا مفهومة من قرينة شبعهم بأكل رأس واحد لا من إطلاق (فعلة). **يُنظر:** الأستراباذيّ، شرح الكافيّة، 397/3.

4- الأستراباذيّ، شرح شافية ابن الحاجب، تح: محمد نور الحسن وآخرون، د/ط. دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، 1982. 92/2.

5- يُنظر: سيبويه، الكتاب، 570/3 وما بعدها. وَ الأستراباذيّ، شرح الكافيّة، 397/3- 398.

(كـفَرة) - فَعَائِل (سَحَائِب) -فَعَالِيّ (كَرَاسيّ) - فُعَل (غُرَف) - فُعْل (حُمْر) - فِعَل (حِجَج) - فِعَال (ذِئَاب)

- **اسم الجنس الجمعيّ:**

هو ما يُفرّق بينه وبين واحده بالتاء أو بالياء، وذلك بأن يكون المفرد متّصلا بالتاء، والجمع خاليا منها،[1] نحو: شجرة وشجر، وتمرة وتمر، ورومي ورُوم، و يقع اسم الجنس على القليل والكثير ممّا فاق الواحد والاثنين، وقد تتّصل التاء بالجمع دون المفرد على قلة، نحو: كَمْءٌ (مفرد) وكَمْأَة (جمع)، وجعل الخليل هذا من قبيل اسم الجمع، ذلك أنّ "كمأة" لم يُكسَّر على كمء، كما أنّ السَّفْر لم يُكسر عليه "مسافر" و"القوم" لم يكسَّر عليه واحد[2] وأجازوا[3] جمع هذا النوع في كلام العرب، حيث قالوا في جمع كمأة: "أكْمَة" و"إكام" و"أكم"، وقالوا في جذْب "جَذَبَة" و"جِذَاب" و"جَذَب"، وفي حصى "حَصَيَات"، ورأوا أنّه ليس جمعًا في اللفظ بدليل أنّه يقال: هذا تمر دون تأنيث، بخلاف جمع التكسير، فإنّه يقال فيه: هذه رجال، وهؤلاء رجال.[4] ويقول المُبرّد: « واعلمْ أنّ كل جمع ليس بينه وبين واحده إلاّ الهاء، فإنه جارٍ على سُنّة الواحد، وإنْ عنيتَ به جمع الشيء، لأنّه جنس.»[5]

- **اسم الجمع:**

هو ما لا واحد له من لفظه، وهو مفرد في اللفظ موضوع للجمع، نحوُ نفر، وقوم، ورهط، وبشر.[6] وقد أُلحق بهذا النوع أسماءُ جمعٍ، لها مفرد من لفظه لكنّ جمعها لم يكن

1- يُنظر: سيبويه، الكتاب، 582/3- 583، 585، 595. وَ العكبريّ، اللباب، 180/2. وَ الأستراباذي، شرح الكافية، 365/3.

2- يُنظر: نفسُــه، 624/3.

3- يُنظر: نفسُــه، 583/3.

4- يُنظر: العكبريّ، اللباب، 180/2.

5- المبرّد، المقتضب، 346/3. وَ 222/2. - وزاد الأستراباذيّ أنّ هذا النوع من الأسماء لم يدلّ المفرد منه على الآحاد دلالة المقابلة بالجمع، وإنّما « وُضع لما فيه ماهيّة.» الأستراباذيّ، شرح الكافية، 366/3.

6- يُنظر: سيبويه، الكتاب، 624/3- 626، وَ المبرد، المقتضب، 291/2، 347/3، وَ العكبريّ، اللباب، 180/2. وَ ابن عصفور، شرح جمل الزجّاجيّ، 92/1.

بناءً على ذلك المفرد، نحوُ رَكْب، وسَفْر، فالرّكب لمْ يكسَّر عليه الرّاكب، وكذلك سَفْر لمْ يُكسّر على مسافر، بدليل[1] إمكانيّة التصغير فيهما، حيث يقال في تصغيرهما رُكَيْب وسُفَيْر، فلو كانا مأخوذيْن من لفظ مفرديْهما، لَرُدَّا إلى لفظيْهما هذا مِن جهة. ولِأنّ "فَعْل" ليس من أوزان الجمع مِن جهة ثانية.

هذا، وإنّ ممّا تميّز به النظرُ النحويّ لَدى القدامى، أنّهم لم يقتصروا فيه على الوصف فحسب، إنّما كانوا حريصين على استنباط الأحكام من مجموع المُعطيات اللغويّة المُستمدّة من كلام العرب، متوسّلين في ذلك المنهج الاستنباطي انتهاءً إلى صوغ جملة المعايير الضابطة لتلك الظواهر في إطار اللغة المثاليّة المقيسة، تلك التي كانوا يَتمثّلونها في نظرهم النحويّ. وإنّ تلك العلامات (اللواحق) التي رصدوها في تغيّر بُنى الكلم العربيّ للدلالة على قيمة الجمع الدلاليّة، تُعدّ لدى الوظيفيّين مِن المونيمات النحويّة، لأنّها تفيد خبرا دلاليّا، ولأنّها مَبنية على اختيار مُستقلّ من المتكلم[2]

* * *

1- يُنظر: سيبويه، الكتاب، 624/3.

2- يُنظر مثلا: مارتيني، مبادئ في اللسانيّات العامّة، تر: سعدي زبير، د/ط. دار الأفاق، الجزائر، د/ت. ص 64.

الفصل الثاني: التراكيب النحويّة ومظاهرُها الدلاليّة

أوّلا: الجُملة، حدُّها وحُدودُها

I. الأساس التركيبيّ (التأصيليّ)

II. الأساس المعنويّ (الدلاليّ)

ثانيّا: فكرة العامل وظاهرة الإعراب

I. فكرة العامل

II. أثر ظاهرة الإعراب في المعنى

III. العامل بين المتكلم والكلام

ثالـِثا: القرائن المقاليّة على المعنى النحويّ

I. القرائن المعنويّة

II. القرائن اللفظيّة

الفصل الثاني: التراكيب النحويّة ومظاهرُها الدلاليّة

تكون أوليّة المعنى في ذهن المتكلم علاقة معنويّة ورمزًا من رموز النظام اللغويّ المختزن في الأذهان، ليتولـّى الكلام الحيّ التطبيق المباشر لتلك العلاقة الذهنيّة، وفي بيان ذلك يقول د.محمود السّعران: « إنّ المتكلّم العربيّ عندما يريد أنْ يُعبِّر عن إزهار الشجرة يَقوم في ذهنه بعمليات عقليّة ترتدّ إلى عمليتين أساسيّتين، عملية تحليليّة وعمليّة تركيبيّة؛ أمّا العمليّة التحليليّة فهي تلك التي يميّز بها العقل بين مجموعة من العناصر التي تنشأ بينها علاقة معيّنة، وأمّا عمليّة التركيب أو التأليف، فهي تلك التي يركـّب بها العقـل أو ينظـّم أو يؤلـّف بين هذه العناصر المختلفة، لتكوين ما يسمّى في الاصطلاح الصورة اللفظية.» [1] وما من شكّ في أنّ ما يقصد إليه د.محمود السّعران بالصورة اللفظية ههنا إنّما الجملة، ما دام حديثه من البداية بعنوان (نحنُ نفكر بجمل.) [2]

وهذا ما يُشير إلى أصالة المعاني في النفس فيما يُعبّر عنها، فينعكس في اللفظ المركـّب مطلقًا، إذ إنّ كلاّ من الاسم والفعل مُنفردًا، يمتلك حقيقة تُسند معنيَيْهما أو حقيقة معنيَيْهِما، ولكنْ إذا دخلا في حركة التركيب ونظام الجملة؛ فالمعنى قارّ في قلب هذه الحركة النفسية التي تكاد لا يُشعر بها على المستوى اللغويّ الأول، من نقل صورة الشيء إلى اللفظ لنحصل على معناه.

* * *

1- محمود السّعران، علم اللغة، ص170.

2- يُنظر: نفسُــه، ص170.

أوّلا: الجُملة، حدُّها وحُدودُها

تُعدّ الجملة[1] من المكوّنات الأساسيّة للغة، بل إنّها تكاد تكون اللّبنة التي قام عليها عددٌ من الأنظار اللسانيّة الحديثة، إذ تشكّل الوحدة التركيبيّة الأولى القابلة للوصف والدراسة، ومنها تنسلّ بقيّة الأنماط الجزئيّة، وما يرتبط بكلّ نمط من دلالات وضوابط تتحكّم في الأبنية المكوّنة وشبكة الوظائف الموصولة داخل ذلك النسيج.

وبالعودة إلى بواكير المدوّنة النحويّة العربيّة التراثيّة، فلن يَجد العائد أثرا لمصطلح "الجملة"، لا عند سيبويه ولا عند من سبقه من النحاة، لكنّ سيبويه استعمل مصطلح "الكلام" للتعبير عن موضوعات نحويّة متعددة، ومنها ما يتّحد مع مفهوم "الجملة"[2] ولعلّ إدراكًا واضحا منه بمبدأ استقلاليّة التركيب الجملة، نلمسه حين انتبه إلى أنّ الجملة تكون مُستغنية بنفسها، حيث يُمكن أن ينقطع الكلام عندها، دون الحاجة إلى استزادة، لا من جهة الإسناد، ولا من جانب المعنى، ذلك « أنّ الكلام عنده ما كان من الألفاظ قائمًا برأسه مستقلاً بمعناه.»[3]

وَإنّه يُمكن للباحث في النحو العربيّ، أنْ يتمثّل تصوّرا متكاملا لبنية الجملة العربيّة، مُستحضرا مجموع الأصول والضوابط التي أقرّها النّحاة، أو تلك الموزّعة في سياقات المعالجة والتحليل، التي تَشي بأبعادِ النظريّة، على أنّ البحث في تلك الأبعاد «يتطلّب دفع مقولات النحاة إلى نهايتها، وتجاوز أمثلتهم التطبيقيّة، وخلافاتهم الجزئيّة إلى ما يثوي وراءها من أصول نظريّة عامّة.» [4] ولعلّ في ذلك ما يوحي بتصوّر تركيبيّ دلاليّ لمفهوم الجملة بالنظر إليها بأكثر من أساس وزاويةٍ.

1- ذكرَ ابنُ فارس: «الجيم والميم واللام أصلان؛ أحدهما: تجمُّع وعِظَم الخَلْق، والآخر: حُسْنٌ» - ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، مادّة (ج م ل)، مجلد 1/ 481. وَ ذكرَ ابن منظور: « والجملة واحدة الجمل، والجملة : جماعة الشيء، وأجملَ الشيءَ: جمَعه عن تفرقة.» - ابن منظور، لسان العرب، مادّة (ج م ل)، مجلد 220/3.

2- يُنظر: مثلا استعمالات سيبويه هذه، سيبويه، الكتاب، 12/1، 13، 25، 122، وَ 216/4.

3- ابن جنيّ، الخصائص،19/1.

4- عبد الحميد السيّد، دراسات في اللسانيّات العربيّة، (بنية الجملة العربيّة، التراكيب النحويّة والتداوليّة، علم النحو وعلم المعاني)، ط1. دار ومكتبة الحامد، عمان، الأردن، 2004. ص23.

I. الأساس التركيبيّ (التأصيليّ)

1- مبدأ التأصيل:

إنّ نشاط التأصيل، كونه أداة تحليليّة وتنظيميّة تُعنى بالأنساق اللّغويّة في صورتها المجرّدة، هو «ذلك السَّعي إلى تجاوز ظاهر الأمور وواقع الاستعمال بحثا عن اندراجهما في نظام، متكاملٌ رغم اختلاف معطياته، متماسكٌ رغم تنوّع مكوّناته، أو محاولة لوضع جهاز تفسيريّ يُعقلِن ما قد يبدو فوضويا، ويُرجِع ما هو في واقعه استعمالاتٌ فرديّة في مقامات متباينة ولأغراض مختلفة، إلى نمط موحّد يفي بكلّ كلام، مهما كانت دواعيه وغاياتُه، ومهما كان مجال تصرّف المتكلم فيه.»[1]

وإنّ الأصل عند العرب هو ما يُبنى عليه ولم يُبنَ على غيره، وهو أيضًا ما يستقلّ بنفسه أي يمكن أن يوجد في الكلام وحده، ولا يحتاج إلى علامة ليتمايز عن فروعه، فله (العلامة العَدَمية Marque Zéro) على حدّ تعبير اللّسانيّات الحديثة.[2] وإنّ هناك تصوّرا لإمكانيّة وجود مقولة ثابتة خاصّة بالمعنى الحرفيّ بوصفه درجة صفر في علاقاتها بالسياقات الممكن بناؤُها اصطناعيًا. «ودرجة الصّفر هاته يجب أنْ تُطابَق مع الدّلالة المُتداولة في السياقات التّقنيّة والعلميّة.»[3]

وقد ظلّت ثنائية الأصل والفرع تجري في النحو جريان الدم في الإنسان، ونحاة العربيّة - على التمثيل- بَنَوا قواعدهم على الأكثر، ثمّ جرّدوا أصولا نظريّة شدّوا فيها من أزر القواعد، فجعلوا لكل باب نحويّ أصلاً عامًّا ينتظم ظواهرَه كافّة. وإذا وجدوا للباب عدّة أدوات متشابهة العمل جعلوا واحدة منها أصلاً تتفرّع منه سائر أدوات الباب.[4]

1- عبد القادر المهيريّ، نظرات في التراث اللغويّ العربيّ، ص131.

2- يُنظر: عبد الرحمان الحاج صالح، نقلا عن: خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، محاضرة بالحاشية، ص141.

3- أمبرتو إيكو، التأويل بين السميائيّات والتفكيكيّة، تر: سعيد بنكراد، ط1. المركز الثقافيّ العربيّ، المغرب، د/ت. ص141.

4- يُنظر: حسن خميس الملخ، نظريّة الأصل والفرع في النحو العربيّ، ط1. دار الشروق للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 2001. ص25.

ويذهب أحد الدارسين إلى أنّ « النحاة جعلوا النظام اللغويّ كلّه أصولاً وفروعًا، فالتحويل عند النّحاة هو شبيه بالتحويل الذي أشار إليه "تشومسكي" في كتابه (البنى التركيبيّة - Syntactic Structures)، فالجملة المبنيّة للفاعل هي أصل للمبنيّة للمفعول، وتعتبر(نواة - Kernel) »[1]، فالأصل يرتبط دوما مع الفرع بعلاقة الاحتياج والافتقار، فالفرع مفتقر إلى الأصل افتقارَ غصن الشجرة إلى جذرها، كما نلمح في الأصل دلالة الثبوت والرسوخ في حين يتجدّد الفرع ويتعدّد ويتغيّر.[2]

وذهبَ د.عبد الرحمان الحاج صالح[3] إلى أنّ "الفرع" هو الأصل مع زيادة شيء من التحويل، فالانتقال من الأصل إلى الفروع هو تحويل يخضع لنظام من القواعد، ولا بدّ من التّنبيه إلى أنّ التفريع له مقابل، وهي الحركة العكسية للتفريع، وهو عند النحاة (ردّ الشيء إلى أصله). فالتحويل - ههنا- طرديّ وعكسيّ؛ وإنّ مجموع العمليّات التحويليّة التي تُؤدّي إلى نتيجة معيّنة تكون دائمًا على شاكلة ما يُسمّى عند الرياضيّين المُحدَثين بـ (الزمرة Groupe).

إنّ أهمّ ما يستخلص من مذهب د.الحاج صالح هو مقابلته العملية النحويّة بتلك العمليّة الذهنيّة في الرياضيّات؛ حيث إنّ فرضيّات العمليّة النحويّة متوازنة في إقامة علاقات تشكيليّة، تدور في ضمائر المتكلمين، حتى تتولّد النماذج المقبولة في سياق الإبلاغ العام.

يتّضح ممّا سبق أنّ هنالك سعيًا من النحاة لتحديد أصل الكلام من خلال اشتغالهم بموضوع الإسناد وما يتّصل به من معنى يرتدُّ إلى تركيب أصيل؛ بوصف هذا المعنى الخطوط الأولى في هندسة الكلام، وما حملُهم الفعل بعد ذلك على الاسم إلاّ دليل على تصوّرهم الأُحاديّ لأصل الجملة بعدّهم الإسنادَ نفسَه في كليهما، ولعلّ تمييزهم أيضا بين

1- عبد الرحمان الحاج صالح، نقلا عن: خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيّات، محاضرة بالحاشية، ص141.

2- يُنظر: حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص75.

3- يُنظر: عبد الرحمان الحاج صالح. نقلا عن: خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، محاضرة بالحاشية، ص141.

إسناد أصليّ وإسناد غير أصليّ دليلٌ آخر، «فإسناد المصدر واسميّ الفاعل والمفعول والصفة المشبّهة والظرف، لأنها مع ما أسندت إليه ليست بكلام.» [1]

وتبرز في كلّ هذا جليّة الأداة القياسيّة التي استند إليها الفكر النحويّ، إذ إنّ النشاط التأصيليّ برز في جهود نحاة العربيّة القدامى مستأنسين بأصل "القياس"، كونُه آلية مباشرة ترتدُّ بها النماذج المختلفة استعمالا إلى أصل موحّد لها، وفي هذا الأصل الأصيل من النظريّة النحويّة العربيّة وتبيانا لأركانه يقول السيوطيّ: « للقياس أربعة أركان: أصلٌ، وهو المقيس عليه، وفرع، وهو المقيس؛ وحُكمٌ، وعلّة جامعة.» [2] وينقل عن ابن الأنباريّ تعليلَه رفع نائب الفاعل: « وذلك أنْ تُركّبَ قياسًا في الدلالة على رفع ما لم يُسمّ فاعله، (...) والأصل في الرفع أنْ يكون للأصل الذي هو الفاعل، إنّما أجريَ على الفرع الذي هو ما لمْ يُسمّ فاعلُه بالعِلّة الجامعة التي هي الإسناد.» [3]

2- هيئة الجُمْلة التركيبيّةُ:

اشترط النحاة في الجملة العربيّة أن تكون مُركّبة من عناصر متعدّدة متباينة، وقد بيّنوا أنّ تركّبَها يكون إمّا من اسمين، وإمّا من فعل واسم. وهذا ما يُحقّق دلالة تركيبيّة تنبثق من تضامّ عنصريّ الإسناد[4]، حيث إنّ مصطلح الإسناد في حدّ ذاته ـ بوصفه مفتاحًا دلاليّا جمليّا ـ يكتنز قيمة تركيبيّة من خلال نسبة عنصر إلى آخر.

وأقلّ ما تتكون منه الجملة لَدى النحاة هو المسند والمسند إليه، فهذان هما نواة الجملة، وهذا ما يُمكن عدّه ـ تركيبيّا ـ المكوّنَ الإجباريّ، حيث يقول سيبويه: « هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يُغني واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يَجد المتكلم منهما بُدًّا فمن

1- سيبويه، الكتاب، ج1، ص08.

2- السيوطيّ، الاقتراح، ص208.

3- نفسُــه، ص208.

4- جاء في "اللسان": « سَنَدَ: السَّنْدُ: ما ارتفع من الأرض في قِبَل الجبل أو الوادي (...) وكلُّ شيء أسندت إليه شيئا، فهو مُسنَد وقد سُنِدَ إلى الشيء يُسْنَدُ سُنُودًا وإِستَنَدَ وَاسَّنَدَ غيرُه (...) وأسْند في العدوّ، اشتدّ وجمّد، وَأسْند الحديثَ رفعه الأزهريّ، والمُسنَد من الحديث ما اِتّصل إسنادُه حتّى يُسند إلى النبيّ صلى الله عليه وسلم (...) والإسنادُ في الحديث َرفْعهُ إلى قائله» ـ ابن منظور، لسان العرب، مادّة (س ن د)، مجلد 3/ 220-221.

ذلك الاسم المبتدأ والمبنيّ عليه وهو قولك: عبدُ الله أخوك، وهذا أخوك، ومثل ذلك: يذهب عبد الله، فلا بُدّ للفعل من الاسم كما لمْ يكنْ للاسم الأوّل بُدٌّ منه الآخرُ في الابتداء.»[1]

وإنّ في مثل هذا التعريف تصوّرا ثاقبًا لهذه العلاقة التركيبيّة العماد، «لأنّ في هذا التعبير دلالة على فهم سيبويه المُبكّر لهذا القانون اللغويّ؛ لأنّ الذي يُبني على الشيء لابدّ أن يكون هذا الشيء أساسًا له.»[2] فكان "الإسناد" المُنطلَقَ الذي انبثقتْ منه الأبعاد الجُمليّة عند النحاة القدامى، إذ هو يعني التأليف والارتباط أيضا[3]، ثم إنّ اهتمام النحاة بالإسناد مكنهم من معرفة تلك العلاقة الشبيهة بفكرة الإسناد الموجودة بين المفعولين في قوله تعالى: ﴿ **يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ**﴾ [البقرة /269] إذ يقال: (مَنْ) هي الآخذ و(الحكمة) هي المأخوذ ومراعاة الآخذيّة والمأخوذيّة [4] من قبيل قرينة الإسناد تلك، ما يدلّ على أنّ الإسناد عند النحاة كان أداة تحليليّة لعناصر التركيب.

ولعلّ اشتغالهم بالقياس بوصفه أداة تأصيليّة في تنميط الجملة العربيّة ما أوحى لهم بجعل إسناد اسم إلى آخر أصلاً لإسناد الفعل إلى الاسم، إذ يقول المبرّد في باب الفاعل: «فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر، إذا قلت: (قام زيدٌ) بمنزلة: (القائمُ زيدٌ).»[5] فكان البُعد التركيبيّ لـديهم أكثر هيمنة من البُعدين الدلاليّ والتداوليّ.[*]

هذا، وإنّ القول بالبنية الأساسيّة[6] في الفكر النّحويّ العربيّ هو محاولة لفهم التفسير الذي قدّمه نحويّو العربيّة لنظامها النحويّ بوجه مخصوص، وكانت هذه البنية سببًا في

1- سيبويه، الكتاب، 23/1.

2- عبده الراجحيّ، دروس في المذاهب النحويّة، ط 2. دار النهضة العربيّة، بيروت، لبنان، 1911. ص33.

3- يُنظر: الأشمونيّ، شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك، تح: محمّد محي الدّين عبد الحميد، ط2. مطبعة مصطفى البابيّ الحلبيّ وأولاده، مصر، 1939. 9/1. **وَ** الصبّان، حاشية الصبان(شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك)، تح: طه عبد الرؤوف سعيد، د/ط. المكتبة التوفيقيّة، القاهرة، مصر، د/ت. 59/1.

4- يُنظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص194. **وَ يُنظر:** مراد قُـفّي، المعنى الإسناديّ في الجملة العربيّة بين التأصيل والفنيّة، رسالة ماجستير، ص41.

5- المبرّد، المقتضب، 146/1. **وَ يُنظر:** محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابيّة في الجملة بين القديم والحديث، د/ط. دار الفكر العربيّ، القاهرة، مصر، 1983. ص19.

*- تُركّز الدراسة ههنا الحديث في البعد التركيبيّ للمعنى، أمّا في البعد التداوُليّ، فتُرجِئُه إلى الباب الثاني.

6- يُنظر: مراد قُـفّي، المعنى الإسناديّ في الجملة العربيّة بين التأصيل والفنيّة، رسالة ماجستير، ص41.

التفريق بين العديد من الظواهر المتشابهة في بناء الجملة؛ مثلُ التفريق بين الحال والمفعول الثاني في الجملة المحتوية على فعل يَنصب مفعولَين أصلهما المبتدأ والخبر، وبين الجمل التي لها محلّ من الإعراب وما يُعرف بالمصدر المؤوّل.[1]

وفي هذا السياق عَقد د.أحمد حسّاني مقارنة بين نظرة النحاة القدامى ومبادئ التحليل التركيبيّ عند "أندريه مارتيني" فيما يتعلق بالنواة الإسناديّة، فخلص إلى «أنّ (الركن الإسناديّ - Syntagme prédicatif) هو النواة التي يُبنى عليها الملفوظ، وتَعقد العناصر اللسانيّة روابطها به بطريقة مباشرة أو غير مباشرة (...) وإنّ كلّ ما يضاف إلى النواة الإسناديّة هو من الناحية التركيبيّة (إلحاق - Expansion)، وهذا المفهوم للإلحاق يضارع مفهوم النحاة العرب للفضلة، أي كلّ ما يضاف إلى العمدة في الكلام (المسند والمسند إليه) يُعدّ فضلة، يستقيم الكلام من دونه من الناحية الوظيفية فحسب.»[2] ذلك أنّ "الفضْلة" تمثّل عنصرا تكميليّا للمعنى الأساسيّ لا للبنية الأساسيّة.

1- يُنظر: محمد حماسة عبد الطيف، بناء الجملة العربيّة، د/ط. دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2003. ص12.

2- أحمد حسّاني، مباحث في اللسانيّات، د/ط. ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر،1999. ص115- 116.

- وينسجم تصور النحاة هذا مع ما ذهب "بلومفيلد"، وتبعه فيه "سابير"، في أنّ الجملة إنّما هي « وحدات لغويّة مكوّنة من مبتدأ (Sujet) ، وخبر (Prédicat) » **- يُنظر** في ذلك: عبده الراجحيّ، النحو العربيّ والدرس الحديث، ص34- 36.

II. الأساس المعنويّ (الدلاليّ)

سار النحاة على هَدي سيبويه بعد ذلك مُستبعدين مصطلح "الجملة"، فيُعبّر الفرّاء عن ذلك بقوله: «وقد وقعَ الفعل في أوّل الكلام.»[1] ويُكرّر هذا في مواضعَ كثيرةٍ.[2] والأمر نفسُه لـدى (ثعلب -291هـ). لكنّه يُطلق مُصطلح "الكلام" تارة ومصطلح "العربيّة" تارة أخرى.[3] ولعلّ أوّل من وظّف هذا المصطلح هو المبرّد، فيذكر في سياق حديثه عن علّة رفع الفاعل: « وإنّما كان الفاعل رفعًا؛ لأنّه هو والفعل جملة، يَحسُن السكوت عليها، وتَجب بها الفائدة للمخاطَب.»[4] وكان ابن هشام[5] قد اشترط في الكلام الإفادة والقصد، وقرَنَ الإفادة بالدلالة على معنًى يحسُن السكوت عليه، فالغرض التواصليّ واضح ههنا، إذ لا يَحسُن سكوتٌ إلاّ عند تمام المعنى بحصول الفائدة.

وقد سلك النحويّون القدامى بالجملة طريقَين اثنَين، جملة المبتدأ والخبر، وجملة الفعل والفاعل، ما يؤكّدُ نظرَهم الدلاليّ في هذا، أنّ الجملة الاسميّة موضوعة للإخبار، بثبوت المُسند للمسند إليه، مِن دون الدلالة على تجدّد ولا على استمرار، في حين تكون الجملة الفعلية للإخبار عن الحدث في الماضي أو الحال، مع الدلالة على تجدّد سابق أو حاضر،[6] فعلى هذين الأساسَين فرّق النحاة بين "قام زيد" و"زيد قام"، فالأولى (الفعليّة)، لأنّها مُصدّرةٌ بفعل ودالّة على تجدّد سابق أو حاضر، وأمّا الثانية فهي (الاسميّة)؛ لأنّها مُصدّرةٌ باسم دالةً على الدوام واستمرار إلى لحظة التلفّظ.

وما من شكٍّ في أنّ حاجة هذا المتكلم التعبيريّة هي التي تحدِّد اختيارَه نمطاً جُمليّاً بذاته، (الاسميّ أو الفعليّ) ولا يَحسُن أن يُستعاض عن أيٍّ منهما بالآخر، رغم أنّ المعنى التركيبيّ هو نفسُه في كليهما؛ إذ إنّ «طريقة العرب تـدبيجُ الكلام وتلوينه، ومجيء الفعلية

1- الفرّاء ، معاني القرآن، 10/2.

2- يُنظر: نفسُــه، 15/2، 24، 26، 41. وَ 293/3.

3- يُنظر: ثعلب، مجالس ثعلب، 133.

4- المبرّد، المقتضب، 146/1. وسيأتي بيان ما انفرد به تعريف المبرّد، من أبعاد تداوليّة في الباب الثاني من الدراسة.

5- ابن هشام، مغني اللبيب، 431/2.

6- يُنظر: الكفويّ، الكليّات، تح: عدنان درويش، ط2. مؤسّسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1998. ص341.

تارةً والاسمية أخرى، من غير تكلف لما ذكروه، ولقد رأينا الفعليّة تصدر من الأقوياء الخُلّص، اعتمادا على أنّ المقصود الحاصل بدون التأكيد.»[1]

1- أقسامُ الجملة العربيّة:

- **جملة المبتدأ والخبر** (الاِسميّة)**:**

اصطلح النحاة على تسميّتها بجملة المبتدأ والخبر، فهي التي صَدرُها اسمٌ،[2] ابتدأتْ به (مُسنَدٌ إليه) يَليه اسمٌ أو فعل (مُسنَدٌ)، نحوُ زيدٌ منطلق، زيدٌ قام. وما يُميّزها أنّ بنيتها تتألّف من عنصرَين، منفصلٌ أحدُهما عن الآخر، بحيث يكون الاسم المسند إليه مبتدأ، والاسم أو الفعل خبرًا، وتقوم على ركنَين اثنَين:

- ✓ **المُسند إليه** (**المبتدأ**)**:** والمبتدأ ما يُبنى عليه الكلام، « فهو كلّ اسم ابتدأتَه وعرَّيتَه من العوامل اللفظيّة وَعرّضتَه لها، وجعلتَه أوّلا لثانٍ.»[3] فالاسم جنس يشمل - الصّريح، نحو "زيد" في قولهم: (زيدٌ قائم). و- المُؤوَّل، نحوُ "أَنْ تَصُومُوا" في قوله تعالى: ﴿ **وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُم**﴾ [البقرة/184]. وفي هذا نَظمَ ابنُ مالك[4]:

مُبتدأ زَيدٌ وَعَاذرٌ خَبَرْ ** إنْ قلتَ زَيدٌ عَاذرٌ مَنِ اِعْتَذَرْ.

- ✓ **المسند** (**الخبر**)**:** هو الاسم المرفوع المُسند إلى المبتدأ، ليتمّم معناه في الحكم الذهنيّ، وهو «ما يستفيدُه السامع ويصير به المبتدأ كلاما، وبالخبر يقع التصديق والتكذيب، ألا ترى أنك إذا قلت: عبد الله جالسٌ، فإنّما الصدق

1- الزركشيّ، البرهان في علوم القرآن ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط4. دار المعرفة، بيروت، لبنان، د/ت. 66/4.

2- ابن هشام، مغني اللبيب، 433/2.

3- ابن جنيّ، اللمّع، ص29. **وَ يُنظر:** ابن هشام، شرح قطر الندى، تح: محمّد مُحي الدين عبد الحميد، ط1. المكتبة العصريّة، بيروت، لبنان، 1994. ص201.

4- ابن الناظم، شرح ألفيّة ابن مالك، ص105.

والكذب وقع في جلوس عبد الله، لا في عبد الله (...) وإنّما ذكرتَ عبد الله لتُسند إليه جالسًا. »[1]

- **جملة الفعل والفاعل** (الفعليّة)**:**

هي ما كان صدرُها فعلا[2]، وأُصطُلح على تسميّتها بجملة (الفعل والفاعل)، وهي الجملة التي تبتدئ بفعل (المُسنَد) يليه اسمٌ (المسند إليه)، وتتميّز الجملة الفعليّة بأنّها تتألّف من جزئيين غير مُنفصلين، وهما الفعل والفاعل الذي يليه. والفعل يقابل الخبر في التركيب الإسناديّ الاسميّ، والفاعل يقابل المبتدأ.

- ✓ **المُسنَد** (**العنصر الفعليّ**)[*]**:** وهو «ما دلّ على معنى في نفسه دلالة مقترنة بزمن معيّن. »[3] وهو ركن أساس في معظم لغات البشر وتكمن قيمته في إفادة الإسناد، والزمن هو جزء من دلالته.

- ✓ **المسند إليه** (**الفاعل أو نائب الفاعل**)**:**

أ- **الفاعل:** هو الاسم المرفوع المذكور قبله فعله، فهو الذي فَعَل الفعل، أو قام واتصف به.

ب- **نائب الفاعل:** ويُدعى المفعول الذي لمْ يُسمّ فاعله[4]، وهو«اسم يحلّ محل الفاعل المحذوف ويأخذ أحكامه، ويصير عمدة لا يصلح الاستغناء عنه، وحكمه الرفع. »[5] ويترتّب على حذف الفاعل تحوّل المركّب الفعليّ من البناء للمعلوم إلى البناء للمجهول، حيث تتغيّر البنية الصرفيّة والصوتيّة للفعل (المُسنَد).

1- ابن السرّاج، الأصول في النحو، 62/1.

2- يُنظر: ابن هشام، مغني اللبيب، 433/2.

*- وقد سبق حديث عن الفعل في مبحث الكلمة في الفصل الأول من البحث، يُنظر ص40.

3- أبو السعود حسنين الشاذلي، العناصر الأساسيّة للمُركّب الفعليّ وأنماطها من خلال القرآن الكريم، د/ط. دار المعرفة الجامعية، الإسكندريّة، مصر،1991. ص16.

4- عبده الراجحيّ، التطبيق النحويّ، د/ط. دار النهضة العربيّة، بيروت، لبنان، 1998. ص189.

5- يُنظر: الأنباريّ، أسرار العربيّة، ص88.

وإنّ انتقال الفعل من حال معلومة إلى أخرى مجهولة لا يخلو من أبعاد تركيبيّة ودلاليّة، إذ إنّ ثمّة حركة للعناصر الوظيفيّة بالامتداد والتقلّص باحثةً عن اكتمال المعنى، بالإضافة إلى ما يؤول إليه الإسناد، حيث زال المُسنَد الأصليّ، وحلّ محلّه مُتمّمُ الجملة.

وما يبدو جديرا بالتعقيب هو أنّ ثَمّة أفعالا لا فاعل لها، حيث إنّ ما ذكره الصّرفيّون، يرتبط عندهم بمسألة الأصل والفرع في البناء للمفعول والبناء للفاعل، ويُؤكّد البطليوسيّ: «إنّا نَجدُ أفعالا مَصوغة للمفعول ومخصوصة به، لا حَظّ للفاعل فيها كقولهم: بُهتَ الرّجلُ ونُفسَت المرأةُ ولدًا، كما نَجد أفعالا مَصُوغَة للفاعل لا حَظَّ فيها للمفعول، كقولهم: جَلَسَ زيدٌ وظَرُفَ عمرو، فدلَّ على أنّ باب المفعول الّذي لم يُسمَّ فاعله أصلٌ قائمٌ بنفسه.»[1] وقد قامتْ دراسة سيبويه والنحاة ومن بعده لبابيّ الفاعل ونائبه، على أساس الوصف التركيبيّ والمقارنة بين التراكيب، من حيث الإسناد ومتعلّقات المُسند، فبيّنوا أحكام العناصر التركيبيّة من رفع وتعدية وسواهما.

وزاد بعضهم قسمًا ثالثًا، وهو الظرفيّة، ويُقصد بها الجملة المصدَّرة بظرف أو جارٍّ ومجرور، نحوُ "أعندك زيدٌ"، و"في الدار زيدٌ"، إذا قُدِّر "زيدا" متعلقًا بالجارّ والمجرور لا بالاستقرار المحذوف.[2] وزاد الزمخشريّ قِسمًا رابعا، وهو الشرطية، نحوُ قولهم: "زيدٌ إنْ يقمْ أقمْ"[3] ، ونَسبَه ابنُ يعيش إلى أبي علي الفارسيّ.[4] وإنْ كان جمهور النحويّين يرى هذا النوع جملة فعليّة، ذلك أنّ أصل الجملة مُركّب من جُملتَين فعليّتين[5]

2- أثر المعنى في تحديد مفهوم الجملة العربيّة:

لعلّ اختلاف النحويّين في التفريق ما بين مفاهيم الجملة والكلام، وتبايُن مذاهبهم فيه، كان مِن وراء مبدأ مُقتضيات التركيب ومُقتضيات الدلالة، ومُقتضى التلفّظ كأنْ يكون

1- ابن السيّد البطليوسيّ، الحلل في إصلاح الخلل، ص211. نقلا عن شرف الدين الراجحيّ، المبنيّ للمجهول وتراكيبه ودلالته في القرآن الكريم، د/ط. دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندرية، مصر، 1999. ص16.

2- يُنظر: ابن هشام، مغني اللبيب، 433/2. وَ السيوطيّ، همع الهوامع،37/1.

3- يُنظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، طبعة المنيريّة، 88/1، وَ ابن هشام، مغني اللبيب، 433/2. وَ السيوطيّ، همع الهوامع، 38/1.

4- يُنظر: نفسُـه، 89/1.

5- نفسُـه، 89/1. **ويُنظر:** ابن هشام، مغني اللبيب، 433/2، وَ السيوطيّ، همع الهوامع، 38/1.

للجملة لفظ مسموعٌ، فعُدّت الجملة بذلك كلاما، وقولا، ولفظا، وقد بدتْ بذلك « تنميطا متعدّد الأبعاد، لأنّه يُراعي في تصنيف الجمل خصائصها الدلاليّة والتركيبيّة والتداوُليّة»[1] فقد قدّر الأستراباذيّ الفرق بين مُصطلحيّ (الجملة والكلام) أنْ عَدّ « الجملة ما تضمّن الإسنادَ الأصليّ، سواءٌ كانت مقصودة لذاتها أو لا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ، أو سائر ما ذكِر من الجمل، (...) والكلام ما تضمّن الإسنادَ الأصليّ، وكان مقصودا لذاته فكلّ كلامٍ جملة ولا ينعكس.»[2]

وذهب ابنُ هشام الأنصاريّ إلى تخطئة الأستراباذيّ في ما ذهب إليه، حيث عدّ الجملة أعمَّ من الكلام، إذ يقول: «والصوابُ أنّها أعمُّ منه؛ إذ شرطهُ الإفادة بخلافها؛ ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصِّلة، وكلّ ذلك ليس مُفيدًا فليس بكلام.»[3] وتبعه في ذلك السيوطيّ،[4] أنْ حدّ الجملة بعبارة « القول المُركّب» واختاره الأشمونيّ.[5]

ومنهم مَن رأى أنّ المصطلحَين مترادفان، وهو مَذهب الزمخشريّ، إذ يقول: « والكلام هو المُركّب من كلمتين أُسندت إحداهما إلى الأخرى (...) ويسمى الجملة.»[6] وتبعه ابن يعيش[7] في شرحه "المفصّلَ". وعلّل "ناظر الجيش"[*] (محمّد بن يوسف- 778هـ) لمذهب الزمخشريّ بأنّ «إطلاق الجملة على ما ذكر من الواقعة شرطًا، أو جوابًا، أو صلة فإطلاقٌ مجازيّ؛ لأنّ كلاً منهما كان جملة قبلُ، فأطلقت الجملة عليه باعتبار ما كان، كإطلاق اليتامى على البالغين نظرًا إلى أنّهم كانوا كذلك.»[8]

1- أحمد المتوكّل، الوظائف التداوُليّة في اللغة العربيّة، ط1. دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1985. ص182.

2- الأستراباذيّ، شرح الكافية، 33/1.

3- ابن هشام، مغني اللبيب، 431/2.

4- يُنظر: السيوطيّ، همع الهوامع، 37/1.

5- يُنظر: الأشمونيّ، شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك،8/1.

6- ابن يعيش، شرح المفصّل، طبعة المنيريّة، 18/1.

7- نفسُــه، 20/1.

*- هو محمّد مُحبّ الدين بن يوسف، لازَم "أبو حيّان" وغيره، مِن مؤلّفاته شرح التسهيل (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد.)

8- السيوطيّ، همع الهوامع، 1 /37.

وواضحٌ مِن كلّ تلك الآراء، أنّه لم تكن الجملة هي نقطة البدء في الدرس النحويّ العربيّ القديم، إذ إنّ نحاة العربيّة الأوائل لم يحدّدوا الصور الشكليّة للجملة العربية تحديدا دقيقا، بالرغم من تناولهم الدقيق للأبواب النحويّة، ما يوحي بتصوّر ذهنيّ عامّ لَديهم تدور في إطاره الجملة العربيّة، لذلك عمدوا إلى منهج تحليليٍّ كان نتيجة نشاط استقرائيّ[1] تحليليّ، ومن هذا الأساس المنهجيّ ارتسمت أولى مبادئ وأصول المنهج النحويّ لبناء النظريّة، فقد بُحث أصل التركيب بناءً على أنّ التركيب جملة، وجرّدوا للجملة أصلا يتكوّن من رُكنين؛ مسند، ومسند إليه. وما زاد عليهما سمَّوه فضلة، وعَدُّوه غير أساسيّ في أصل الوضع المجرّد للجملة.[2]

ذلك أنّ الجملة تكون في بداية مراحل تكوّنها "جملة مطلقة" تتضمّن ركنيّ الإسناد، وقد تتضمّن إلى جانب هذين الركنين عناصر جديدة، تكوّن بها علاقات نحوية جديدة، تمدّ في بناء الجملة من خلال معان وظيفيّة مخصوصة وروابط تركيبيّة محدّدة، وهذا ما يُمكن عدّه مكوّنا اختياريّا، ويُسمّيه النحاة بـ "المتعلّقات"، فهي ما يتعلق بالمُسند إنْ كان فعلاً أو ما في حكم الفعل.

ولعلّ هذا ما وضّحه كلام (عبد القاهر الجرجانيّ - 471 هـ) حين يقول في المتعلّقات: «خبرٌ ليس بجزء من الجملة، ولكنّه زيادة في خبر سابق له، (...) هو الحال.»[3] إذ إنّ مدى هذا التشكيل المجرّد لنمطيّ هذا البناء الجمليّ يبدأ بالاتّساع يمينًا ويسارا، فتستطيل الجملة وفق الإمكانات التركيبيّة المتاحة القائمة على مبدأ التعلّق، من خلال تناسق الدلالة وتلاقي المعاني، على الوجه الذي يقتضيه العقل، فهكذا تتحوّل الجملة المطلقة إلى جملة مقيّدة. وهذا ما يؤكّد انتباه النحاة إلى الوظائف الدلاليّة للأبواب النحويّة.

أما تقسيمُهم الثنائيّ للجملة الأصوليّة فقد تنازعتْهُ رؤيتان؛ الأولى تمثلت في المعيار الشكليّ، فقد احتكم النظر النحويّ إلى صدر الكلام؛ فما كان صدره فعلا سُمّي جملة

1- يُنظر: تمام حسان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص13.

2- يُنظر: حسن خميس الملخ، نظريّة الأصل والفرع، ص112 - 113.

3- عبد القاهر الجرجانيّ، دلائل الإعجاز، تح: محمود محمّد شاكر، د/ط. مكتبة الخانجيّ، القاهرة، مصر، د/ت. ص173. وسيأتي تفصيل ذلك في مبحث تالٍ لهذا المبحث، في موضوع "قرائن التعليق."

فعليّة، وما كان صدره اسمًا سُمّي جملة اسميّة، فهذا التقسيم الوصفيّ هو في الوقت ذاته، وهي النزعة الثانيّة، «عقليّ لأنّه يفرض صُوَرا عقلية على بعض التراكيب يجعلونها موازية- ذهنيا- لتعبير كان ينبغي أنْ يكون.»[1] و تكون الجملة أصوليّةً حين لا تنحرف عن أيَّة قاعدة من القواعد، أي حين تراعي الجملةُ القواعدَ التي تُعيّن بناء العناصر اللغويّة وترتيبها وتوافقها في كلّ مستويات اللغة.[2]

* * *

1- محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابيّة في الجملة بين القديم والحديث، ص58.

2- يُنظر: ميشال زكريا، بحوث ألسنيّة عربيّة، ط1. المؤسسة الجامعيّة للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1992. ص49.

ثانيّا: فكرة العامل وظاهرة الإعراب

اهتمّ الدرس النحويّ العربيّ قديمُه، ويهتمّ حديثُه، بالجملة العربيّة في سماتها التركيبيّة المُختلفة، فقد أطال النحاة القدامى النظرَ في تراكيب العربيّة ووجدوا فيها ما يُمثّل المسوّغ لبحث طرائقَ تضبط مختلف التغيّرات التي تطرأ على الجملة مِن حين إلى آخر، فتربط مكوّناتها وتُفسّر نظامَها، وتُعين على إدراك العلاقات بين عناصرها، وما يَنجُم عن تلكمُ العلاقات من آثار مَعنويّة ومبنويّة، ولعلّ من فحوى هذه الغاية انبثقتْ فكرة "العَمَل"، وهي ثنائيّة بنويّة تقوم على عُنصريّ "العامل" و"المعمول"، حيث إنّ الكلمة إذا كانت طالبة لغيرها فهي عامِلة فيه، وإذا كانتْ مَطلوبة مِن غيرها، فهي مَعمولة له، فاستقرّ ذلك لديهم عُرفًا لُغويّا.

* * *

I. فكرة العامل

1- العامل:

قام النحوُ العربيّ على أساسٍ مِن نظريّة العامل، واستحكمتْ هذه النظريّة على أصول النحو وأبوابه وتقسيماته، فلا تكاد تخلو من فكرة العامل وتصوُّرِها مسألةٌ نحويّة واحدة، وإنْ بدتْ هذه النظريّة في أوّليّات الدرس النحويّ العربيّ محض حدس فكريّ غير مكتملة الأصول، ولا واضحة المعالم والملامح، إلّا أنّ تطوّر الدرس النحويّ واغتناءَه بروافد معرفيّة أخرى حقّق تصوّرا مكتمل الأركان مهّد لنظريّة العامل.

هذا، وقد عرّف الجرجانيّ العامل في عوامله المئة بأنّه «ما أوجبَ كونَ آخر الكلمة مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا أو ساكنًا»[1] وهذا باعتبارٍ مِن العلاقة بين العامل واللفظ. وعرّفه (ابن الحاجب 646 هـ) بقوله: «ما به يَتَقَوَّم المعنى المُقتضى.»[2] وهذا باعتبارٍ من العلاقة بين العامل والمعنى، ويفسّر الأستراباذيّ بعد ذلك مفهوم "التقوّم" بأنّ «العامل في الاسم ما يَحصل بوساطته في ذلك الاسم المعنى المُقتضي للإعراب، وذلك المعنى كونُ الاسم عمدةً أو فضلة أو مُضافا إليه العمدة أو الفضلة.»[3] فواضحٌ أنّ العامل مقوّم والمعاني المُقتضية هي الوظائف النحويّة، مِن مبتدإٍ وخبر وفاعليّة ومفعوليّة ومن كلّ ما يتحقّق بالعلاقة تلك بين العامل والمعمول.

2- أقسامُه:

وبناءً على طبيعة تلك العلاقة بين العامل والأثر الذي يرتبط به، انقسم العامل لدى النحاة[4] إلى قسمَين اثنين، لفظيّ ومعنَويّ:

1- عبد القاهر الجرجانيّ، العوامل المئة النحويّة في أصول علم العربيّة، تح: البدراوي زهران، ط2. دار المعارف، القاهرة، مصر، د/ت. ص73.

2- الأستراباذيّ، شرح الكافية، 72/1.

3- نَفسُــه، 72/1.

4- ابن جنيّ، الخصائص، 109/1، وَ الأنباريّ، أسرار العربيّة، ص66.

- **العامل اللفظيّ:** وهو اللفظ المؤثر فيما بعده،[1] وهو الأصل في الإعمال، ومنه الفعل الذي يعمل الرفع في الفاعل، والنصب في المفعول به، ومنه كذلك "كان" وأخواتها، و"إنّ" وأخواتها، و"ظنّ" وأخواتها، وحروف الجرّ، والنّصب، والجزم.
- **العامل المعنويّ:** وهو الذي يدرك بالعقل دون أن يُلفظ به، وهو عند جمهور البصريّين محصور في موضعين:

✓ **الابتداء:** هو التّعرية عن العوامل[2]، إذ يكون الابتداء بذاته عاملا، وفي فحوى ذلك يذكرُ سيبويه: « اعلمْ أنّ الاسم أوّل أحواله الابتداءُ، وإنّما يدخل النّاصبُ والرافع، سوى الابتداء، والجارّ على المبتدإ. ألا ترى أنّ ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء، حتى يكون غير مبتدإ، ولا تصل إلى الابتداء، ما دام مع ما ذكرتُ لك، إلاّ أن تدعَه، وذلك أنّك إذا قلت: "عبد الله منطلق" إن شئتَ أدخلتَ "رأيتُ" عليه فقلتَ: "رأيتُ عبدَ الله منطلقًا" أو قلتَ: "كان عبدُ الله منطلقًا" أو "مررتُ بعبدِ الله منطلقًا" فالابتداء أوّل جزء كما كان الواحد أوّل عدد والنّكرة قبل المُعرّف.»[3]

فيبدو مِن حديث سيبويه، أنّ الابتداء عاملٌ معنويّ ما لمْ يتحوّل المبتدأ في الجملة إلى وظيفة نحويّة أخرى، كأنْ يرتبط بناسخ أو بأحد الأحرف المشبّهة بالفعل، فيتحوّل إلى معمول بها لا بالابتداء. وممّن تبيّنوا هذا الأمر الأنباريّ، فالعوامل اللفظيّة عنده ليست مؤثّرة في معمولاتها حقيقة، وقد أفاض في هذا بحديثه عن رافع المبتدأ حيث تساءل ثمّ أجاب: « فلمَ جعلتُم التعرّي عاملا وهو عبارة عن عدم العوامل؟ قيل: لأنّ العوامل اللفظيّة ليستْ مُؤثّرة في المعمول حقيقة، وإنّما أماراتٌ وعلاماتٌ، فإذا ثبت أنّ العوامل في محلّ الإجماع إنّما هي أمارات وعلامات، فالعلامة تكون بعَدَم التي كما تكون بوجود الشيء.»[4]

1- يُنظر: سيبويه، الكتاب،1/23- 24، 2/122-123، وَ المبرّد، المقتضب، 4/126.

2- يُنظر: نفسُــه، 4/126.

3- نفسُــه، 1/23- 24، **ويُنظر:** المبرّد، المقتضب، 4/126. وَ ابن جنيّ، الخصائص، 1/109.

4- الأنباريّ، أسرار العربيّة، ص68.

- ✓ **وقوع الفعل المضارع موقع الاسم:** نحوُ مررتُ برَجل يكتب. فارتفع "يكتب" لوقوعه موقع كاتب.[1] وقد أضاف الأخفش[2] إليهما موضعًا ثالثا، عامل الصّفة، حيث يرى أنّ الصفة ترتفع كونُها صفة لمرفوع، وتنتصب كونُها صفة لمنصوب، وتنجرّ لكونها صفة لمجرور، وخالف جمهورُ البصريّين ذلك.[3]

إنّ الناظر في جهود النحاة تلك يُدرك -لا شكّ- تصوّرا شاملا لقضيّة العامل، لا يقف عند مُقتضى حركة الإعراب بوصفها علامة دالّة، إنّما يتجاوزها إلى مفهوم التضامّ والنّسبة بين الكلمات في النسيج التركيبيّ، وهذا ما يُؤكّد أنّ مفهوم العامل عندهم ارتبط بجانب منهجيّ كانوا يقصدون من ورائه إلى تشخيص وافٍ لظاهرة الإعراب، واستنباط أحكامها وسبر أنظمتها وقوانينها، ومسوّغاتها وعِللها.

وبالعودة إلى كتاب سيبويه، لا يظهر للدارس العاملُ مُصطلحًا، إنّما يعبّر سيبويه[4] عن مفهومه بمادّة "بنى"، (بناء، مبنيّ، بنيتَ، انبنى، يبني)، ما يُشير إلى البعد التركيبيّ الذي طبع حديثه عن العامل، فالعامل عنصرُ بناء تتعالق به عناصر الجملة مُشكّلة أحدَ أنظمة اللغة، لذا فهو مِن داخل الجملة لا من خارجها، لذا جاز القول« بأنّ جوهر نظريّة العامل هو ما يُسمّى بالقرائن النحويّة، وأنّ العامل في نقائه الفطريّ فهمٌ صحيح لعلائق التركيب.»[5]

1- يُنظر: الأنباريّ، أسرار العربيّة، ص66.

2- يُنظر: نفسُــه، ص66.

3- يُنظر: نفسُــه، ص67.

4- يُنظر: سيبويه، الكتاب، الصفحات التالية: 80/1 - 81، 137، 126/2- 127.

5- محمّد حماسة، العلامة الإعرابيّة في الجملة بين القديم والحديث، ص171.

II. أثر ظاهرة الإعراب في المعنى

1- ظاهرة الإعراب:

تتمثّل حركاتُ الإعراب[1] في أصوات المدّ القصيرة تلك، التي تلحق أواخر الكلمات، لتدل على وظيفة الكلمة في العبارة وعلاقتها بما عداها مِن عناصر الجملة، فحركات الإعراب الأصول في طبيعتها الصوتيّة أصواتُ لين قصيرة تلحق أواخر الكلِم المُعربة، وتتغيّر تَبعاً لمواقعها في تركيب الكلام، وهي الضمّة والفتحة والكسرة والسكون، وقد ظلّت اللغة العربيّة، ولا تزال، محتفظة بظاهرة الإعراب، إذ تعدّ من خصائصها الموغلة في القِدَم.

ومن هذا، فالحديث عن العامل يقترن، ضرورةً، بالحديث عن ظاهرة الإعراب، فهُما صنوان، ولا بدّ لاستيضاح أمر الأوّل من بيانٍ لحقيقة الثاني، انتهاءً لاستجلاء ملامح التصوّر النحويّ من جهود النحاة في اشتغالهم بالعامل واهتمامهم الكبير له. فيومئ سيبويه إلى ظاهرة الإعراب بحديث عن مجاري أواخر الكلِم ويقول: « وهي تجري على ثمانية مجارٍ: على النصب، والجرّ، والرفع، والجزم، والفتح، والضمّ، والكسر، والوقف. وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب: فالنصب والفتح ضرب واحد، والجرّ والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضمّ، والجزم والوقف. وإنما ذكرتُ لك ثمانية مجار لأفْرُق بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحدث فيه العامل، وليس شيء منها إلاَّ وهو يزول عنه، وبين ما يُبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضربٌ من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب.»[2]

وبذلك يجعل سيبويه الإعراب وتصرّفه، مُقابلا للبناء بوصفه لزوم الكلمة حالا ثابتة مِن الحركة التي تختتم بناءَها، وتبدو الأداة الوصفيّة ناضجة لدى سيبويه في هذا النصّ المركّز، الذي لخّص مِن خلاله مسالك الإعراب وأحكامَه. وبالعود إلى نصوص المدوّنة النحويّة ما بعد سيبويه، يقف الدارس على اختلافات ما بين النحاة والدارسين، قدامى

1- يُنظر: علي عبد الواحد وافي، فقه اللغة، ط7. دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، مصر، د/ت. ص210.

2- سيبويه، الكتاب، 13/1.

ومُحدَثين، حول أثر الإعراب في تحديد الدلالة اللغويّة؛ فذهب ابنُ جنيّ بالإعراب إلى أنّه «الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنّك إذا سمعتَ: أكرمَ سعيدٌ أباه، وشكر سعيداً أبوه، علِمتَ برفْع أحدهما ونصْب الآخر الفاعل من المفعول، ولوْ كان الكلامُ شرجا(*) واحد لاسْتَبْهَمَ أحدُهم مِن صاحبه.»[1] وعدّه ابن هشام أنّه « أثرٌ ظاهر أو مقدّر يجلبُه العامل في آخر الكلمة.»[2]

وكان النحاة قد اختلفوا في حقيقة الإعراب، هل هو مرتبط باللفظ أم بالمعنى؟ ولعلّ مَرجعَ هذا الخلاف تأوّلـُهم لكلام سيبويه السالف الذكر، عند حديثه عن مجرى الكلم في العربيّة، لِذا كان الإعراب من جهةٍ، « ما جيء به لبيان مُقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف.»[3] وقيل هو « أثرٌ ظاهر أو مقدّر يَجلبه العامل في محلّ الإعراب، والمُراد بـ (الأثر) الحركة والحرف والسكون والحذف، والمراد بـ (المُقدّر) ما كان مقصورًا ونحوَه.»[4] وقيل: الإعراب هو « اختلاف آخر الكلمة لاختلاف العوامل فيها لفظا أو تقديرا.»[5] وهو مذهب ابن مالك وابن الحاجب[6] وسائر المتأخّرين. وذهب آخرون مِن جهة ثانيّة، إلى أنّ الإعراب معنويّ، وإنّما الحركات هي دلائلُ عليه،[7] وهذا ما رجَّحه الأنباريّ[8] ، والعكبريّ[9] ، فكان قولَ أكثر أهل العربيّة.[10]

---

*- بمعنى: نوعًا.

1- ابن جنيّ، الخصائص، 35/1.

2- ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، 39/1.

3- ابن مالك، شرح التسهيل، 33/1. **وَ** السيوطيّ، الأشباه والنظائر، 514/1.

4- السيوطيّ، همع الهوامع، 41/1. - **وَ** الإعراب التقديريّ فرع من الإعراب الظاهر، يلحق كلَّ منتهٍ بألف مقصورة أو ياء مدّ، يقول في ذلك الأستراباذيّ: « اعلمْ أن تقدير الإعراب لأحد شيئين، إما تعذر النطق به واستحالته، و إمّا تعسّره واستثقاله.» الأستراباذيّ، شرح الكافية، 97/1.

5- العكبريّ، اللباب، 52/1. **وَ يُنظر:** الأنباريّ، أسرار العربيّة، ص 19.

6- يُنظر: السيوطيّ، - همع الهوامع، 40/1-41، - الأشباه والنظائر، 514/1.

7- يُنظر: نفسُــه، 41/1، **وَ** - الأشباه والنظائر: 516/1.

8- يُنظر: الأنباريّ، أسرار العربيّة، ص 24- 25.

9- يُنظر: العكبريّ، اللباب، 53/1.

10- يُنظر: السيوطيّ، الأشباه والنظائر، 516/1. وانفرد قطرب (محمّد بن المستنير - 206 هـ) من أوائل القدماء، بالاتجاه الرافض لدلاليّة الإعراب، حيث ذهب إلى أن الحركات الإعرابيّة وُجدت في الكلام لوصل الكلمات بعضها ببعض في=

وكانت دالّتُهم على ذلك جملة من المعطيات[1] أهمّها:

- ✓ تضاف الحركات إلى الإعراب، فيقال "حركات الإعراب"، ولو كانت الحركات نفسُها هي الإعراب لمّا جاز أن يضاف إليه، لأنّ الشيءَ لا يضاف إلى نفسه.
- ✓ يكون الحرف والحركة في المبنيّ، فلو كانت الحركة بعض الإعراب لم يكونا فيه.
- ✓ قد تزول الحركة في الوقف، مثلما السكون قد يكون إعرابًا، والسكون لا أثر له.

هذا، ورأى النّحاة للإعراب أربعة مظاهر[2] الرفع، والنصب، والجرّ، والجزم، وأصل الرّفع الضمّة، والنصبِ الفتحة، والجرّ الكسرة، وفي الجزم السكون، وقد تنوب عن هذه الحركات حروفٌ، على نحوِ ما في الأسماء الخمسة، وكذا الأفعال الخمسة، والمثنى والجمع. وتشترك الأسماء والأفعال في الرفع والنصب، في حين يختص الجرُّ بالأسماء، والجزمُ بالأفعال.

2- دلاليّة الإعراب على المعاني:

إنّ فكرة دخول الإعرابِ الكلامَ، للفصل بين المعاني المتكافئة، هي فكرة استقرّتْ لدى كثير من القدامى، حيث يرى (ابن فارس - 395 هـ) أنّ الإعراب « هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يُعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما مُيّز فاعلٌ من مفعول، ولا مضافٌ من منعوت، ولا تعجّبٌ من استفهام ، ولا صدرٌ من مصدر ولا نَعت من تأكيد.»[3]

=الكلام. **يُنظر:** الزجاجيّ، الإيضاح في علل النحو، ص70-71. - وَ انسجم مع تصوّره ذا ابنُ مضاء القرطبيّ (أحمد بن عبد الرحمن 592- هـ) مِن نحاة الأندلس، مِن خلال كتابه الشهير "الردّ على النحاة".

1- يُنظر: الأنباريّ، أسرار العربيّة، ص 24- 25. العكبريّ، اللباب، 53/1- 54. السيوطيّ: - الأشباه والنظائر، 516/1، - همع الهوامع، 42/1.

2- يُنظر مثلا: سيبويه، الكتاب، 13/1-23. وَ الأستراباذيّ، شرح الكافية، 69/1 وما بعدها. وَ ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 43/1 وما بعدها. وَ الزّبيديّ، الواضح، ص47.

3- ابن فارس، الصاحبيّ، ص 43.

ويؤكد مذهبَه هذا في موضع آخر،[1] حيث يكون الإعراب ـ برأيه ـ الفارقَ الحاسمَ بين المعاني، فإذا قيل: ما أحسن زيد، لم يفرّق بين التعجّب والاستفهام والذمّ إلا بالإعراب، وكذلك إذا قيل: ضرَبَ أخوك أخانا، و"وجهُك وجهُ حُرٍّ"، و"وجهك وجهٌ حُرٌّ. " وذهب (الزجاجيّ - 237 هـ) إلى أنّ « الأسماء لمّا كانت تعتورُها المعاني، فتكون فاعلة ومفعولة، ومضافة، ومضافاً إليها، ولمْ تكنْ في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة جُعلت حركة الإعراب تنبئ عن هذه المعاني ، فقالوا: ضَرَبَ زَيْدٌ عمرًا ، فدلّوا برفع زيد على أنّ الفعل له،(...) وقالوا ضُرِبَ زَيْدٌ، فدلّوا بتغيير أوّل الفعل ورفعِ زيد، على أنّ الفعل لِما لم يُسَمَّ فاعله، وأنّ المفعول قد ناب مَنابه ، وقالوا هذا غلامُ زيدٍ، فدلّوا بخفض زيد على إضافة الغلام إليه، وكذلك سائرُ المعاني، جعلوا هذه الحركات دلائلَ عليها.»[2]

وما يبدو واضحا، ممّا سبق، أنّ النحاة حين جعلوا الإعراب دوالَّ على المعاني، كانوا يَرمون إلى بيان الوظائف النحويّة[3] في تراكيب المقال، ومدى التفاعل الناجز بين عناصره، أمّا في إطار الشكليّة، فالإعراب قيمة صوتية تطرأ على أواخر الألفاظ مركّبةً، وعلى هذا الأساس، فالإعراب "معنىً" و"لفظ"، في آن معًا، وفي عمق هذه الجدليّة استقرّ النظر النحويّ، وهي إلى حدّ ما، تنسجم مع مفهوم العلامة اللغويّة في اللسانيّات الحديثة البنويّة منها تحديدا. إذ استنبط النحاة قواعد الإعراب من خلال ظواهر لغويّة مطّردة أو شبه مطّردة، فلمّا اطَّرد مجيء الفاعل في كلامهم مرفوعًا، والمفعولِ منصوبًا، كانت قاعدتهم أنّ الفاعل يُرفع والمفعول ينصب، إلا في ما نَدَر مِن أمثلة، يجيء فيها الفاعل منصوبًا، والمفعول مرفوعًا، ولتلك المُقتضيات أحكامٌ أخرى، تتجاوز أحكام تركيبيّة المقال، إلى أحكام مُقتضيات المقام.

إنّ وجود هذه الأنظمة، بالإضافة إلى غيرها، يدلّ على أنّ اللغة نظام أعلى، أو هي نظام الأنظمة.[4] وإنّ اندراج الإعراب ضمن نظام أنظمة اللغة، يُترجَم في مجموعة الحركات المعبّرة عن الوظائف اللغويّة، ولذا كان إعطاؤها صفة النظام أقرب إلى حقيقتها،

1- ابن فارس، الصاحبيّ، ص 35- 143.

2- الزجاجيّ، الإيضاح فى علل النحو، ص 69.

3- يُنظر: الأستراباذيّ، شرح الكافية، 70/1.

4- يُنظر: منذر عيّاشي، قضايا لسانيّة وحضاريّة، د/ط. دار طلاس، دمشق، سوريا، 1990، ص108.

وهي تظهر في العربيّة منفصلة عن دالِّ الكلمة تارة، فتأخذ في هذه الحالة شكل الكسرة، والضمة، والفتحة، والسكون، أي تعتمد أساسا النظامَ الصوتيّ (المورفولوجيّ)، وتظهر تارة أخرى مُتّصلة بدالّ الكلمة، فتأخذ في هذه الحال شكل الألف والنون، والواو والنون، وسواه، أي تعتمد أساسا النظامَ المُعبِّر بالحروف عن صيغ الكلمات، ومادامت تلك الحرَكاتُ تُشكّل نظاما ضمن الكائن اللغويّ، « فإنّ وظائفها تتجلى عبر المُكوّنات اللغويّة الثلاثة، الصوتيّة، النحويّة، الدلاليّة، وهذا يعني أنّها جزء أصيل، أو جزء لا يتجزّأ من النظام اللغويّ، أو من الكائن اللغويّ نفسه.»[1]

III. العامل بين المتكلم والكلام

دعا تيّارٌ من المُحدثين[2] إلى إحياء النحو العربيّ، انطلاقا من تجاوز نظريّة العامل وتجاهلها، بحجّة أنّها قائمة على نظر لفظيّ، وبذلك بدتْ - بِحسبهم- قاصرةً عن الدلالة على المعاني، إذ إنّها ناشئة من تأثر النحاة بالفلسفة الكلاميّة،[3] فهُم « في سبيلهم متأثرون كلّ التأثر بالفلسفة التي كانت شائعة بينهم، غالبة على تفكيرهم، آخذةً حكمَ الحقائق المُقرّرة لديهم. رأوا أنّ الإعراب بالحركات وغيرِها عوارضُ الكلام، تتبدّل بتبدّل التّركيب، على نظامٍ فيه شيء من الاضطراد؛ فقالوا عَرَضٌ حادث لا بدّ له من مُحْدث، وأثر لا بدّ له من مُؤَثِّر، ولم يقبلوا أن يكون المتكلم مُحدثَ هذا الأثر.»[4]

1- منذر عيّاشي، قضايا لسانيّة وحضاريّة، ص108- 109.

2- موقف (الإبراهيمَين)، إبراهيم مصطفى وإبراهيم أنيس، مِن ظاهرة الإعراب، أكثر المواقف حِدّة وجَراءَة تُجاه أصول النظريّة النحويّة العربيّة في العصر الحديث. وتجدُر الإشارة ههنا إلى موقف الدكتور تمام حسان، فإنْ كان - شأنه شأنَ الوصفيّين- يرفض العلّة ونظرية العامل والإعراب التقديريّ، وعددًا من الأصول والمفاهيم التراثيّة، فيُعدّ موقفه منها أكثر مواقف المُحدَثين اعتدالا وتوسّطا، حيث أفاد مِن جهود القدامى، فبلوَر نظريّة "تضافر القرائن"، التي يُعدّ الإعراب أحد مُقوّماتها الدلاليّة، بمفهوم اللسانيّات الوصفيّة المعاصرة. يظهر ذلك في مُعظم كتبه. ولعلّ أشهرَها كتاباه "اللغة بين المعياريّة والوصفيّة"، وَ "اللغة العربيّة معناها ومبناها" وللدراسة وقفة مع جهود الرّجُل في نظريّة تضافر القرائن، في المبحث الموالي مُباشرةً.

3- يُنظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ط2. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة، القاهرة، مصر، 1992. ص22 وما بعدها.

4- نفسُــه، ص31.

ومنهم مَن وصف حديث النحاة في الإعراب بـ "القصّة"، في إشارة إلى الجوانب غير الموضوعيّة التي نُظر بها إلى نظريّة العامل النحويّة، حيث يُردف أحدهم قائلا: «ما أروعها قصة! لقد استمدّت خيوطها من ظواهر لغويّة متناثرة بين قبائل الجزيرة العربيّة، ثمّ حيكت وتمّ نسجُها حياكة مُحكمة في أواخر القرن الأوّل الهجريّ، أو أوائل القرن الثاني الهجريّ على يد قوم من صُنّاع الكلام نشأوا، مُعظمَ حياتهم، في البيئة العراقيّة، ثمّ لمْ يكدْ ينتهي القرن الثاني الهجريّ حتى أصبح حصنًا منيعًا، امتنع حتى على الكُتّاب والخطباء والشعراء من فصحاء العربيّة، وشقّ اقتحامُه إلاّ على قوم سُمُّوا فيما بعد بالنحاةَ.»[1]

هذا وقد نفى د. إبراهيم أنيس أنْ تكون من وراء الإعراب دلالة، ذلك أنّ الحركات الإعرابيّة ليست رموزًا لغويّة تشير إلى الفاعليّة والمفعوليّة، لكنْ جُعلت لسهولة النطق، إذ «لمْ تكُنْ تلك الحركاتُ الإعرابيّة تحدّد المعاني في أذهان العرب، (...) بل لا تعدو أنْ تكون حركاتٍ، يُحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بَعضِها ببعض.»[2]

ولقيَ هذا التوجّه الحديث ردًّا قويّا من بعض الدارسين، فقد ردّ الأستاذ محمّد عرفة[3] على د.إبراهيم مصطفى، وتتبّعه في كلّ ما رآه، مُحاولا تفنيد جملة الأدلة التي أوردها في كتابه "إحياء النّحو". ذلك أنّ تقدير النحاة لعدد مِن المكوّنات غير الملفوظة، لم يكن لتكملة نظريّة العامل، وإنّما كان لتحصيل المعنى؛ فالتقدير في قولهم مَثلا: "إيّاك والأسدَ" ضروريّ للمعنى، لأنّ (إيّاك) ضمير يدلّ وضعًا على المخاطب المُفرد المذكّر، ويدلّ (الأسد) وضعًا على ذلك الحيوان المفترس، وليس فيهما دلالة على المعاني التركيبيّة، إذ لا يُفهم منهما المعنى التركيبيّ (وهو التحذير من الأسد) إلاّ بتقدير لفظ "احذرْ" و"احذرْ" فيرتبطان بهما ارتباطًا على جهة الوقوع عليهما، ولولا ذلك لمّا دلّ التركيب على معنى. فالمعنى إذن هو المُقتضِي للتقدير وليس نظريّة العامل.

1- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 198.

2- نفسُه، ص237. وهذا ما ذهب إليه الخليل الفراهيديّ تحديدا من «أن الفتحة والكسرة والضمة زوائد، وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به.» سيبويه، الكتاب، 241/4ـ 242.

3- يُنظر: محمد عرفة، النحو والنحاة، (بين الأزهر والجامعة)، ط1. مطبعة السعادة، القاهرة، مصر، د/ت. ص 93.

إنّه لا يُمكن بحال نفي الحركات، كما لا يمكن اختراعُها، «لأنّ هذا يقتضي نفي النظام اللغويّ بعد أنْ كان، أو اختراعه بعد أنْ لمْ يكن»[1] كما يقتضي الوقت نفسه نفي المجتمع أو اختراعه، وهذا محال. والسبب في ذلك، أنّ اللغة نظامٌ يقوم يستند إلى نظام المجتمع الذي يُعبّر به عن أغراضه وحاجاته، وأنّ حركات الإعراب، من حيث هي نظام، ترتبط قاعديّا بأداة تعبير المجتمع، وهي بهذا المعنى جزء من النظام المُجتمعيّ بوصفه المؤسّسة الوحيدة التي تصطلح على استعمال أدواتها الإيصاليّة وطرق تشكيلها.[2] وإنّ إقرار الشيءِ أو نفيَه، إذا لم يأتِ من الداخل، أيْ من النظام ذاته، فهو ممّا يَستحيل على النظامَين اللغويّ والمُجتمعيّ قبوله. وإنّ نفي الحركات أو اختراعها، مذهبٌ يُخالف منطق النظام اللغويّ والمجتمعيّ على حدّ سواء.

وناقش د. علي عبد الواحد وافي[3] بإسهاب آراء المُنكرين لأصالة ظاهرة الإعراب من لُغويّين مُحدَثين ومُستشرقين، حين زعموا أنّ حركات الإعراب لم تكن مراعاة إلا في لغة الآداب، فلم تكن لغة الحديث اليوميّ مُعربة، أو إنها بقايا للواحق اندثرت، وبقي بعضها؛ مُستدَلّين في ذلك بمقارنةٍ بين أصول حركات الإعراب في اللغات الساميّة، فذهب بعضهم إلى حدّ أنّها من اختلاق النحاة أنفسهم.[4]

فقد تبيّن د. عبد الواحد وافي فسادَ هذه المذاهب، داحضًا بالواقع اللغويّ كلّ تخمين وافترض، إذ إنّ عدم وجود هذه القواعد في اللهجات العاميّة لا ينهض دليلا على عدم تحقّقها في العربيّة الأولى، فضَعفُ الأصوات الأخيرة في الكلمة وانقراضها تطوّر صوتيّ يشمل اللغات الإنسانيّة جميعًا، بل إنّ هناك عددا مِن اللهجات العربيّة المعاصرة مَا لا يزال محتفظا بالملامح الإعرابيّة، «فيُقال مثلا في عاميّة المصريّين (أبوك، أخوك) (...) ويُنطق بجمع المذكّر السالم مع الياء والنون (الطيّبين، المؤمنين)، وفي معظم لهجات العراق ونَجْدٍ

1- منذر عيّاشي، قضايا لسانيّة وحضاريّة، ص 108- 109.

2- يُنظر: منذر عيّاشي، قضايا لسانيّة وحضاريّة، ص108- 109.

3- يُنظر: علي عبد الواحد وافي، فقه اللغة، ص210 - 211 - 212 - 213 - 114.

4- يُنظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص42، 45. وَ إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص213- 214.

والحجاز في العصر الحاضر، ويُنطق بالأفعال الخمسة مُثبتة فيها نون الإعراب، (يِمشون، تِمشين، تِمشون).» [1]

ولعلّ من باب الإنصاف العلميّ أنْ يُقوَّم التراث بالتراث أوّلا، إذ إنّ نظريّة النحو العربيّ لا ترتبط بأعلام مخصوصة، ولا بفترة محدّدة، إنّما تُقاس جدوى النظريّات بمدى وفائها للأصول والمبادئ الأولى التي اختطّتْها، إذ هي «بناء عقليّ يتوق إلى ربط أكبر عدد من الظواهر المُلاحظة بقوانين خاصّة، تُكوّن مجموعة مُتّسقة يحكمُها مبدأ عامّ، هو مبدأ التفسير.»[2] وإنّ ثمّة تفسيرًا دقيقًا مِن ابن جنيّ لتصوّر النحاة للعامل والعمل التركيبيَين، يُسوّغ ما رأوه يرقى إلى مصافّ النظريّة الشاملة، حيث نبّه إلى أن ابتكار نحاة العربية لنظريّة العامل وتقسيمَهم إيّاه إلى لفظيّ ومعنويّ، لم يكن إلاّ «ليُروك أن بعض العمل يأتي مُسبّبا عن لفظ يصحبه؛ كـ "مررت بزيد" و"لقيتُ عمرًا قائمًا" وبعضه يأتي عاريًا من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم (...) فالعمل من الرفع والنصب والجرّ والجزم، إنّما هو المتكلم نفسُه لا لشيء غيره. وإنّما قالوا لفظيّ ومعنويّ لمَّا ظهرتْ آثار فعل المتكلم بمضامّة اللفظ للفظ، أو باشتماله المعنى على اللفظ.» [3]

والنظر عينُه ما ذهب إليه الأستراباذيّ في شرحه كافية ابن الحاجب قائلا: «فالمُوجِدُ (...) لهذه المعاني هو المتكلم، والآلة العاملُ، ومَحلّها الاسم، وكذا المُوجد لعلامات هذه المعاني هو المُتكلم، لكنّ النحاة جعلوا الآلة كأنّها هي الموجدة للمعاني ولعلاماتها، (...) ولهذا سُمِّيتْ الآلاتُ عواملَ.» [4] وأردف مُفسّرا كلامًا لابن الحاجب: «وذلك المعنى كونُ الاسم عُمدة أو فضْلة، أو مُضافًا إليه العمدة أو الفضْلة.» [5]

وما مِن شكّ في أنّ نسبة العمل إلى أمرٍ ظاهر جليّ هو العامل، يُعين على إدراك العلائق بين العناصر التي تُشكّل التركيب، ويُسهم في توضيح مدى الارتباط بين أجزاء

1- علي عبد الواحد وافي، فقه اللغة، ص212.

2- عبد القادر الفاسيّ الفهريّ، اللسانيّات واللغة العربيّة، ص13.

3- ابن جنيّ، الخصائص، 1/109- 110 . وسيأتي تفصيل الحديث في موضوع "المتكلّم" و"المقام"، في الباب الثاني من الدراسة.

4- الأستراباذيّ، شرح الكافية، 1/ 72.

5- نفسُــه، 1/ 72.

الكلام،[1] إذ يَقترن وُجود العامل بوجود آثار في العناصر الأخرى (المعمولات)، تحدّد درجة الانتظام تقديمًا وتأخيرًا، و ذكرًا أو حذفًا، وبهذا تَتجلّى القيم الدلاليّة التركيبيّة الثاوِية في سلاسل الكلام.

وإنّ المتتبّع للسياق الثقافيّ والمجتمعيّ الذي واكب نشأة النحو العربيّ والغاية التي أوجدتْهُ أو سرّعتْ بوجوده، يُدرك لا محالة، البعد التعليميّ الذي طبع حديث النحاة القدامى، سعيا منهم لتقريب الظاهرة من الأفهام وللإلمام بشتاتها؛ فسعيُهم في هذا المنحى بذلك "مَنهجيّ" ابتداءً؛ وقَوْلا ابنِ جنيّ والأستراباذيّ ـ وهما من المتأخّرين ـ السالفيّ الذكر، يشرحان ذلك البعد المنهجيّ، ثمّ إنّ مسألة العامل الحقيقيّ الذي هو الإنسان ـ وقد ذهب بها المُحدَثون حدّ دعوتهم الصريحة إلى هدم نظرية العامل التراثيّة ـ سرعان ما تُتَجاوز في حديثهم عن الرابط من أقسام الكلمة.

ويُعرّف حينها الرّابط بأنّه ما يَربط بين عناصر الكلمة داخل الجملة، ولا يكون ساعتها الرابط الحقيقيّ هو المتكلم أو الإنسان، فيُنسب إلى الرابط من باب السببيّة، على نحو نسبة الربح إلى التجارة، مع أنّ التاجر هو الرابح حقيقة، ولعلّ شيئا من هذا المذهب السّببيّ ما ذهب إليه الأوائل في نظريّة العامل، ثمّ إنّ توسّل الطرائق التمثيليّة الاستدلاليّة اليوم بات أكثر انسجامًا مع أسس التربيّة الحديثة في تعليميّة اللغة العربية وتقريب أصولها.[*] ووجود الفاعل يقتضي تبيين أنّه فاعل، وطريقة البيان قد تكون بكلمات كثيرة أو قليلة، أو برمز يُغني عن هذه وتلك، كالضمّة التي اختارها النحاة، واصطلحوا على أنّها الرمز الدال على الفاعلية، فصارتْ عَلَما عليه.

هذا، وإنّ أهمّ ما قامتْ عليه مدرسة "النحو التوليديّ التحويليّ" لـ (نُوام تشومسكي- N. Chomsky) من الأنحاء الغربيّة المعاصرة، هو مبدأ العامل (العامل والرابط)، إذ إنّ مفهوم البنية العميقة يشمل العملية العقليّة، وأنّ دراسة هذه البنية تقتضي فهْمَ العلاقات،

1- يُنظر: لطيفة النجّار، منزلة المعنى في نظريّة النحو العربيّ، أطروحة دكتوراه في اللغة العربيّة وآدابها، إشراف أ.د. نهاد موسى، مِن الحاشيّة، ص185.

*- اغتنتْ المكتبات العربيّة في عصرنا الحاليّ بعدد من كتب نحو اللغة العربية التعليميّ، تحمل عناوين محفّزة تعليميّا، على غرار "قصّة الإعراب" لأحمد الخوص، وكذا "قصّة الإعراب" لأستاذنا د.إبراهيم قلاتي، وكثير من البرامج التلفزيونية القصَصيّة التمثيليّة، على شاكلة "مدينة القواعد" وقد ثبت أثرها التعليميّ والتربويّ الكبير.

بوصفها علاقات تأثرٍ وتأثيرٍ في التصوّرات العميقة، ولذلك، تَبتَعِث نظرية النحو التوليديّ التحويليّ جهودَ النحاة القدامى في قضيّة العامل من جديد، وتجعل نظريّتهم فيه، محلَّ نظر وتأمّل مُلحّين من جديد[1]

هذا، وتوصّل أحد المستشرقين الألمان من خلال الدراسات المقارنة إلى أصالة ظاهرة الإعراب في اللغات الساميّة؛ حيث إنّ «الإعراب ساميّ الأصل، تشترك فيه الأكديّة، وفي بعضه الحبشيّة، ونجد آثارًا منه في غيرها أيضًا.»[2] ويرى أنّه أصيلٌ في العربيّة، على أنّ اللغة العربيّة استطاعتْ أن تُبْدِع في أمرَين اثنَين، إعرابُ الخبر والمضاف، اللّذين لم يكن لهما وجودٌ في الساميّة الأمّ، وأورد على ذلك مجموعة من الأدلّة.[3] والثاني منعُ صرف بعض الأسماء، مِن نحو "يغوث"، و"عمر"، و"طلحة"، إذ إنّ عدم الصرف مُفتقَرٌ إليه في اللغة الساميّة الأمّ، إنمّا العربيّة ابتدعتها ابتداعًا.

* * *

1- يُنظر: عبده الراجحيّ، النحو العربيّ والدرس الحديث، ص148.

2- برجشتراسر، التطوّر النحويّ، ص116.

3- يُنظر: نفسُــه، ص116- 118.

ثالِثا: القرائن المقاليّة على المعنى النحويّ

تكشفُ اللغة العربيّة عن نظام تركيبيّ مخصوص إذا ما قورنَت بغيرها من اللغات، ذلك أنّ هذا النظام يبدو أكثر ثباتا وأقلّ تطوّرا. « فإذا كان من المُمكن في لغات أخرى كالإنكليزيّة أو الفرنسيّة أو الروسيّة مثلا أنْ تُقسّم إلى مراحل تختلف صوتيّا وتركيبيّا ودلاليّا، وتصوّر كل مرحلة منها عصرا مُحدّدا بخصائصه الفكريّة والثقافيّة المنعكسة من واقعه الاجتماعيّ المتّصل بنوع روابطه وعلاقاته الاقتصاديّة، فإنّ العربيّة الفصحى يَجب أنْ تظلّ أكثر ثباتا من كلّ تطوُّر سياسيٍّ واجتماعيٍّ في مجال التركيب بخاصّة، حتى يُمكن الاطمئنان إلى بقاء النصّ القرآنيّ كما أُرِيدَ، نصّا لغويّا معبّرا عن القيم الكليّة للعقيدة الدينيّة.» [1]

وفي الوقت نفسِه ما كان ينبغي أنْ يَقفَ الدرس النّحويّ العربيّ اليوم بعيدا عن ساحة الدرس المعاصر فساير بعض علمائه الرّكب مُستلهمين التراث في اعتزاز، مُستشرفين الآفاق الجديدة في حذر. فإذا كانت الجملة نقطة بداية الدراسة اللغويّة الحديثة فإنّ هناك دراسات عربيّة حديثة شُغلت بموقف القدماء من درس الجملة، فقد ثبُت في تحليل الجملة أهميّة المعنيَين المعجميّ والوظيفيّ في التّعويل على المعنى وصحّة واستقامة الشكل النمطيّ المحدّد.

فكانت دراسة د. تمام حسان لِما أسماه تضافر القرائن[2] خلاصة تأمّل عميق ونظر دقيق في بطون المدوّنة النحويّة التراثيّة، ونتاجَ مقاربة وصفيّة كان اختارها منهجًا لمشروعه الهامّ، استطاع فيها تلخيص وتفريع القرائن المعنويّة تحت ما أسماه اصطلاحا بـ (العلاقات السياقيّة)[*] إذ إنّ « هذه العلاقات وأمثالها ما يتوخّاها المتكلم ويحرص على أنْ يُعبّر من خلالها عن المعاني، والأفكار المجرّدة، لتتحوّل إلى معانٍ نحويّة تصل إلى

1- عليّ أبو المكارم، تقويم الفكر النحويّ، د/ط. دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2005. ص170.

2- يُنظر: تمام حسان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص194 و198.

*- العلاقات السياقيّة هي قرائنُ مَعنويّة، تُفيد في تحديد المعنى النحويّ (الباب الخاصّ كالفاعليّة مثلا)، **يُنظر:** تمام حسان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص191. - أفادت الدراسة في عرض هذه القرائن بهذا التفريع، بشكل أساسيّ، من كتاب اللغة العربيّة معناها ومبناها، للدكتور تمّام حسّان، الصفحات/ 191 إلى غاية 230. من الدراسة.

المُتلقي، فيدرك من هذه المعاني النحويّة الكامنة في هذه العلاقات المعانيَ والأفكار المجرّدة التي أراد المتكلم توصيلها.» [1]

ولعلّ العمليّة الثانية، وهي عمليّة تحليل بنية المعنى في شبكته العلائقيّة، أشقّ وأكثر استعصاءً على الوصف اللغويّ، ذلك أنّ «القفز العقليّ من المبنى إلى المعنى يحتاج إلى قرائنَ معنويّة وأخرى لـفظيّة، ويصدُق على كليْهما اصطلاح "القرائن المقاليّة"، لأنّ هذين النوعَين مِن القرائن يُؤخَذان مِن "المقال" لا من المقام.» [2]

فقد أقام د. تمام حسان منهجه على فكرة التعليق أو العلاقات السياقيّة، وهي فكرة النحو العربيّ المركزيّة، وقد استلهمَها مِن اللغويّ البلاغيّ العربيّ الشهير عبد القاهر الجرجانيّ،[3] ومُقتفيًا أثرَ أستاذه الإنكليزيّ (فيرث) الذي أقام نظريّته على فكرة السياق،[4] وجعلها محور كتبه ودراساته اللغويّة، مُحاولا تفسيرَ العلاقات النحويّة التي تعتمد القرائن المعنويّة واللفظيّة لتوضيح المعنى النحويّ والدلاليّ، فذكر أنّ «فهم التعليق على وجهه كافٍ وحده للقضاء على (خرافة) العمل النحويّ والعوامل النحويّة؛ لأنّ التعليق يُحدِّد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق، ويفسّر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعا في التحليل اللغوي لهذه المعاني الوظيفيّة النّحويّة.» [5]

* * *

1- إبراهيم عبادة، الجملة العربيّة، د/ط. منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1988. ص15.

2- تمّام حسان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص191.

3- جعل الجرجانيّ التعليق مدارَ نظريته في النظم، إذ يقول مثلاً: « لا يُتصوّر أنْ يتعلق الفكر بمعاني الكلم أفرادا ومجرّدة من معاني النحو، فلا يقوم في وهم ولا يصحّ في عقل، أنْ يتفكر مُتفكّر في معنى فعل من غير أن يريد إعماله في اسم، ولا أنْ يتفكر في معنى اسم من غير أنْ يريد إعمال فعل فيه وجعله فاعلا له أو مفعولا، أو يُريد منه حكما سوى ذلك من الأحكام مثل أنْ يريد جعله مبتدأ أو خبرا أو صفة أو حالا.» - عبد القاهر الجرجانيّ، دلائل الإعجاز، ص 314.

4- يُنظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص251.

5- تمام حسان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص189.

I. القرائن المعنويّة

القرينة المعنويّة، بتقدير د.تمام حسان، هي العلاقة التي تربط بين عناصر الجملة، وذلك كعلاقة الإسناد التي هي نسبة عنصر الحدث الذي في معنى الفعل أو الوصف إلى فاعله، أو واسطة وقوعه أو محلّ وقوعه، وذلك كالذي في: قام زيد، ومات عمرو، وانكسر الإناء، وزيد قائم، وعمروٌ هلك، والإناء متحطم أو مكسور، وعلاقة التعدية تقوم بين الفعل ومفعوله الذي وقع عليه الحدث[1]، فالقرائن المعنويّة هي التي يُحكم بدلالتها المعنى وصحّتُه[2].

1- الإسناد

إنّ "الإسناد" بالمفهوم الذي استقرّ عليه أمرُ النحاة،[*] يُعدّ الشكل المجرَّد للمعنى النحويّ الأوّل، فهو بِنية نحويّة مُنجزة وانعكاسٌ مجسِّمٌ لانعقاد المعنى بمقتضى التركيب. لهذا فإنّ قرينة الإسناد- ومع أهميّتها في التحليل النحويّ- تظلّ علاقة مفتوحة (مطلقة)، تعمل الأبواب النحويّة في الجملة على تقييدها وتوجيهها وفق النمط النحويّ المقصود. ويُميَّز د.تمام حسان في تلك القرائن المعنويّة بين علاقتين سياقيّتين مُتَّصلتين مباشرة بعلاقة الإسناد؛ أولاهما قرينة التخصيص وثانيهما قرينة النّسبة.

2- التخصيص

هو علاقة سياقيّة كبرى تتفرّع عنها علاقات معنوية أخصّ منها «وإنّما سُمّيت هذه القرينة الكبرى قرينة التخصيص، لأنّ كلّ ما تفرّع عنها من القرائن قيودٌ على علاقة الإسناد، بمعنى أنّ هذه القرائن المعنويّة المتفرِّعة عن التخصيص يعبّر كلّ منها عن جهة خاصّة في فهم معنى الحدث الذي يشير إليه الفعل والصفة.»[3] فتتفرّع من علاقة التخصيص علاقاتُ:

1- تمّام حسان، البيان في روائع القرآن، ط1. عالم الكتب، القاهرة، مصر، 1993. ص8-9.

2- فاضل السامرائيّ، الجملة العربيّة والمعنى، ط1. دار ابن حزم، بيروت، لبنان، 2000. ص61.

*- **يُنظر:** من الدراسة الفصل الأوّل، ص 95.

3- تمّام حسان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص195.

- ✓ **التَّعدية:** هي تخصيص للمعنى التركيبيّ، نحو: ضرب زيدٌ عمرًا، إذ إنّ إسناد الضرب إلى زيد كان مخصّصا بوقوعه على عَمروٍ، أيْ إنّ وقوعه على (عمرو) كان قيدا في إسناده إلى زيد.

- ✓ **الغائية:** هي تخصيص لعلاقة الإسناد أيضا، فنحو: أتيتُ رغبةً في لقائك، فإنّ فعل الإتيان أسند مُقيَّدا بسبب خاصّ، وهذا القيد هو الغائية. وتكون الغائية ـ كما سلف ـ قرينة معنوية دالّة على المفعول لأجله، أو على معنى المضارع إذا سُبق بأدوات منها "اللام"، أو "كي"، أو "حتى".

- ✓ **المعية:** فهي قرينة معنوية يُفاد منها المصاحبة على غير طريق العطف، فهي اصطلاح مقصود على قرينة المفعول معه والمضارع بعد الواو، ومن هنا يتّضح أنّ نصب المضارع بعد الواو على المعية من قبيل نصب المفعول معه بعد الواو ذاتها.

- ✓ **الظرفيّة:** تُعدّ قرينة معنويّة على إرادة معنى المفعول فيه، بَيد أنّ الظرفيّة في هذا الصدد غير الظرفية التي يفيدها حرف الجرّ (في) أو ما يأتي في معناه، لأنّ الظرفيّة للتخصيص أيْ لتقييد زمن الإسناد أو مكانه.

- ✓ **التَّحديد والتوكيد:** قرينة دالة على المفعول المطلق، من حيث تعزيز المعنى الإسناديّ وذلك لإيراد المصدر المشترك مع الفعل في مادته، لأنّ المصدر هو اسم الحدث، وتكونُ التقوية بواسطة ذكره مفردًا منوّنًا على سبيل التأكيد أو مضافًا لمُعيّن لإفادة النوع أيضـا أو مميزا لعدد، فيكون العدد نفسُه مفعولا مطلقا والمصدر تمييزًا.

- ✓ **الملابسة:** فهي قرينة معنوية على إفادة معنى الحال بواسطة الاسم المنصوب أو الجملة مع الواو، أو من دونها، فإذا قلنا: جاء زيدٌ راكبًا. فالمعنى جاء زيدٌ

ملابسًا لحال الركوب وكذلك إذا قلنا: جاء زيدٌ وهو يركبُ، فالحال هنا عُبّر عنه بالجملة والواو، وتُسمّى هذه الواوُ واوَ الحال، وواوَ الابتداء.[1]

- ✓ **التفسير:** فهو قرينة معنوية ويأتي في باب التمييز، والتفسير يكون لإيضاح أمر ما، قد يكون لإيضاح المعنى الإسناديّ، نحوُ طابَ محمدٌ نفسًا. وقد يأتي لمعنى التعدية مثل: زرعتُ الأرضَ شجرًا، وقد يأتي لإيضاح مقدار مُبهم، نحوُ اشتريت مترين حريرًا، لذا كان التمييز تخصيصا لعلاقة الإسناد أخيرًا.

- ✓ **الإخراج:** من القرائن المعنويّة أيضا فتجده يَرِد في باب الاستثناء، فالمستثنى يَخرج من علاقة الإسناد ومن دائرة المعنى الإسناديّ، حيث تستفاد هذه القرينة من السياق اللغويّ فإذا قيل: جاء القوم إلاّ زيدًا. فإنّه تمّ إسناد فعل المجيء إلى القوم وأُخرج زيد من هذا النطاق الإسناديّ، ويكون المستثنى مُقيّدا بأداة الإخراج (إلاّ)، وفي الإخراج تقييد لعلاقة الإسناد وتخصيص له.

- ✓ **المخالفة:** يجعلها النحاة في باب الاختصاص، وهي أن تجدَ اسما منصوبا سبقه ضمير(أنا) أو(نحن)، حيث قدّروا الاسم مفعولاً به لعامل محذوف، وهو فعل تقديره أخصّ، كقولنا: نحنُ العربَ نُكرم الضيف. والمخالفة من قبيل القيم الخلافية إذْ تُعدّ قرينة معنوية دقيقة على الإعرابات المختلفة. وفيما يلي جدول يجمع علاقات قرينة التخصيص.

1- ينظر: تمام حسان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص198.

ويُمكن تلخيص مجموع القرائن المعنويّة في الجدول التالي:

القرائن المعنويّة	ما تدلّ عليه من معنى نحوي	نموذج جُمليّ
التعدية	المفعول به	ضربَ زيدٌ عمرًا.
الغائية	المفعول لأجله والمضارع بعد اللام	أتيتُ رغبةً في لقائكَ / ...لألقاكَ .
المعية	المفعول معه والمضارع بعد الواو	سرتُ والجبلَ. / لا تأكلِ السمك وَتشربَ اللبن.
الظرفية	المفعول فيه	أصحو متى تطلع الشمس.
التحديد والتوكيد	المفعول المطلق	أقدَم الرجلُ إقدامًا.
الملابسة	الحال	جاء الرجلُ راكبًا.
التفسير	التمييز	زرعتُ الأرضَ شجرًا.
الإخراج	الاستثناء	جاء القومُ إلا زيدًا.
المخالفة	الاختصاص	نحنُ العربَ نكرمُ الضيف.

3- النِّسبة:

يَعدُّ د. تمّام حسّان[1] النسبة قرينة كبرى، تنضوي تحتها قرائنُ معنويّة فرعيّة أخصّ، إذ هي قيدُ عام على علاقة الإسناد، أو ما وقع في نطاقها، ممّا يجعل علاقة الإسناد نسبيّة، وفرّق ما بين النسبة والتخصيص من حيث إنّ التخصيص يتّجه إلى تضييق المعنى وتدقيقه، في حين أنّ معنى النسبة إلحاق، ويدخل في دائرتها معاني حروف الجرّ ومعنى الإضافة.

وأصَّل د. تمّام حسان لقرينة النّسبة في التراث النحويّ العربيّ بفكرة تعليق الجارّ والمجرور في السياق النحويّ، إذ إنّ عناية النحاة بما تحقّقه تلك الحروف من معاني تركيبيّة في السياقات المتعدّدة إلاّ دليل على قيمة تلك الحروف في ضبط معاني الجمل والتراكيب، في حين تبلغ درجة التعليق في الإضافة إلى حدّ، يُعدّ فيه المتضايفان كلمة واحدة، ويبقى الفرق ما بين نسبة الحرف ونسبة الإضافة، في كون الأولى تجعل علاقة

1- يُنظر: تمام حسان، اللغة العربيّة معناها ومبناها ، ص201.

الإسناد نسبيّة، أمّا الثانية فإنّها تكون بين المضاف والمضاف إليه تحديدا، لُتحقّق توليفا تركيبيّا بينهما.

II. القرائن اللفظيّة

تُمثل القرائن اللفظيّة عناصر استدلاليّة ذات طبيعة لفظيّة، يُستدلّ بها على الوظائف النحويّة المختلفة، انتهاءً إلى تحصيلٍ لِمعنى الجُمَل النحويِّ والدلاليِّ، وقد أحصاها د.تمّام حسان في ثماني قرائن:

1- العلامة الإعرابيّة:

الإعراب مِن قرائن المعنى النحويّ على المعنى الدلاليّ، ويُهتدى إلى هذا المعنى بواسطة الإعراب مِن وِجهتين[1]: العلامة الإعرابيّة، والمعاقبة، والمعاقبة هي صلاحيّة العنصر اللغويّ أنْ يحلّ محلّ عنصر آخر ويشمل الإعرابَين التقديريّ والمحليّ. وقد قال د. تمّام حسان وأعاد كثيرا « إنّ العلامة الإعرابيّة بمفردها لا تُعين على تحديد المعنى، فلا قيمة لها بدون تضافر القرائن، وهذا القول صادقٌ في كلّ قرينة أخرى بمفردها، سواءٌ أكانتْ معنويّة أمْ لَفظيّة.» [2] وأشار إلى جهود النحويّ "قطرُب"[*] في إنكار أنْ تكون العربيّة قد اعتمدتْ حقيقة هذه العلامات ـ حصرًا واختصاصًا ـ في تعيين المعاني النحويّة.

2- الرُّتبة:

الرُّتبة قرينة نحويّة، تُعنى بموقع الكلمة في ترتيب الكلام، للدلالة على وظيفتها النحويّة[3]، حيث « إنّها علاقة بين جزأين مُرتّبَين مِن أجزاء السياق يدلّ موقع كلّ منهما مِن الآخر على مَعناه.» [4] كما أنّها وسيلة أسلوبيّة ووسيلة إبداع، وتقليب

1- تمّام حسان، الخلاصة النّحويّة، ط1. عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2000. ص34.

2- تمّام حسان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص207.

*- سبقتْ الإشارة إلى هذا النحويّ في موضوع العامل النحويّ. **يُنظر:** ص 109 من الدراسة.

3- يُنظر: فاضل الساقي، أقسام الكلام العربيّ، ص186.

4- تمّام حسان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص209.

عبارة، واستجلاب معنى أدبيّ،[1] وقد لقيت اهتمام النحويّين ـ قدماءَ ومُحدثين ـ إذ جعلَ النحويّون لمواقع الكلام رُتبا، بعضها أسبق من بعض، فتحدّثوا عن رتبة الموصول وصلته، ورتبة المضاف والمضاف إليه، فذكروا[2] أنّ مرتبة العامل قبل المعمول فيه، ملفوظا به أو مُقدّرا، وبيّنوا أنّ مرتبة العمدة قبل مرتبة الفضلة، ورتبة المبتدإ قبل رتبة الخبر، وهي بذلك تُعين على بيان المعنى.

وتُعد الرّتبة عَوضا من الإعراب في حال انعدامه، مع المبنيّات أو مع الألفاظ التي تُقدّر عليها الحركة.[3] وذكر د. تمام حسان أنّ الرّتبة تتجاذب مع المبنيّات أكثر ممّا تتجاذب مع المُعرَبات، وإنّه يُوجد في المُعربات ما هو خفيّ القرينة، فيُعمد إلى الرتبة لبيان المعنى المقصود كالمقصور والمنقوص والمضاف إلى ياء المتكلم. وفي بيان ذلك يُضطرُّ د. تمّام إلى محاكاة القدامى مُستعيرا أداة التعليل، فيُصرّح: « ومع أنّي أنفُرُ من التصدّي لتعليل الظواهر اللغويّة، أجدُني مدفوعًا هنا إلى مُلاحظة أنّ عدم وجود قرينة العلامة الإعرابيّة في المبنيّات، قد جنح بها إلى قرينة الرّتبة.»[4] وقد يُحتاج إلى قرينة الرّتبة مع وجود الإعراب، مثلما هي الحال مع الجملة الاسميّة إذا ما كان المسند والمسند إليه مَعرفتَين، إذ تكون الرتبة الحاسمَ في معرفة المبتدإ مِن الخبر.

3- الصيغة:

يكون مبنى الصيغة قرينة لفظيّة على الباب النحويّ المناسب، « فلا يصلُح للفاعل ولا للمبتدإ ولا لنائب الفاعل، أنْ يكون غيرَ اسم، ولو جاء فعل في هذا الموقع لكان بالنقل اسمًا مَحكيًّا.»[5] على أنّ معاني الصيغ الصّرفيّة تكون وثيقة الصّلة بالعلاقات السياقية، فالفعل اللازم لا يصل إلى المفعول به بغير واسطة، إذ إنّ بعض الصيغ

1- يُنظر: تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ص91.

2- يُنظر مَثلا: ابن السرّاج، الأصول في النحو، 93/1.

3- يُنظر: تمام حسان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص206. وَ محمّد عليّ، المعنى وظلال المعنى، (أنظمة الدلالة في العربيّة)، ط2. دار المدار الإسلاميّ، بيروت، لبنان، 2007. ص330.

4- نفسُــه، ص 208.

5- نفسُــه، ص 210.

معناها اللزوم، كالمطاوع[1] والمبنيّ للمجهول من المتعدي لواحد، وأفعال السجايا مثل فعل- يفعُل بضم العين ـ فمعنى الصيغة الصّرفية ينبئ عن علاقاتها السياقيّة، ومثله المتعدّي من الأفعال ما وصل إلى المفعول به بلا واسطة، وكذا صيغة الثلاثيّ اللازم الذي يُهمز أو يضعَّف فيصير متعديًّا، ومنه تصير الصيغة ودلالتها ذواتيّ أثر نحويّ يتمثل في علاقاتها السياقيّة، ومن قبيل ذلك أنَّ الأفعال التي تدلّ بصيغتها الصّرفية[2] على المشاركة تتطلب فاعلًا غير مفرد أو مفردين متعاطفَين بالواو، ومن هنا تكون الصّيغة قرينة دالة على نوع الفاعل.

وقد عدّ د. تمّام حسان[3] الصيغ فروعًا على مباني التقسيم،[*] فللأسماء صيغها، كما للصفات والأفعال صيغها كذلك، وللمصادر صلاحيّة أنْ تكون مفعولًا مُطلقًا ومفعولًا لأجله، وتنقل إلى معنى الفعل أيضًا، والمطلوب في الخبر والحال والنّعت المُفرد ـ أصالةـ أن تكون صفاتٍ، والمطلوب في التمييز أن يكون اسمًا نكرة جامدًا، وسوى ذلك.

وقد أشار د. تمّام حسان[4] إلى دلالة صيغ الأفعال السياقيّة، فلو جاء الفاعل مفردًا ليس بعده معطوف بالواو لأحسَّ السامع في نفسه ترقبًا لهذا المعطوف؛ لأنّ ما دلّت عليه القرينة لم يتحقّق. ومن قبيل ذلك أنّ التوكيد اللفظيّ يكون بترديد المؤكّد

1- يُنظر: المبرد، المقتضب، 102/2. ومثل ذلك ما ذهب إليه سيبويه في دلالة صيغة المصادر على المعنى بقوله: « وقد جاءوا بالفعَلان في أشياء تقاربت. وذلك: الطوَفَان، والدّوَران، والجَوَلان. شبّهوا هذا حيث كان تقلّباً وتصرّفاً بالغليان والغثيان، لأنّ الغليان أيضاً تقلّب ما في القدر وتصرّفه.» - سيبويه، الكتاب، 15/4.

2- تشير الدراسة ـ في هذا ـ إلى جهود ابن جنيّ المصطلحيّة، من خلال حديثه المَفرّق بين الدلالات، (اللفظيّة، والصناعيّة، والمعنويّة). حيث أفرد بابا بعنوان "باب في الدلالة اللفظيّة والصناعيّة والمعنويّة". يقول في بعض فِقره: « ألا ترى إلى قام، ودلالة لفظه على مصدره، ودلالة بنائه على زمانه، ودلالة معناه على فاعله. فهذه ثلاث دلائل من لفظه وصيغته ومعناه. وإنّما كانت الدلالة الصناعيّة أقوى من المعنويّة من قِبل أنّها وإن لم تكن لفظًا، فإنّها صورة يحملها اللفظ. ويخرج عليها ويستقرّ على المثال المعتزم بها. فلمّا كانت كذلك لحقت بحكمه وجرتْ مجرى اللفظ المنطوق به فدخلا بذلك في باب المعلوم بالمشاهدة. » - ابن جنيّ، الخصائص، 98/3.

3- يُنظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص210.

*- سبقتْ الإشارة إلى هذا المصطلح، ضمن الحديث عن جهود تمّام حسان في أقسام الكلمة من الفصل الأول من هذا الباب. **يُنظر:** ص 48-49 من الدراسة

4- يُنظر: تمام حسان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص210.

بصيغته ولفظه، وأن التوكيد المعنويّ يكون بصيغ وألفاظ بعينها، فلو أكّدِ بغير ذلك لم يكن توكيدًا.

4- المطابقة:

ويُراد بها التوافق[1] بين الكلمتَين في الجملة مِن حيث العلامة الإعرابيّة، والشخص (التكلّم أو الخطاب أو الغَيبة)، والعَدد (الإفراد أو التثنية أو الجمع)، والنوع (التذكير والتأنيث)، والتعيِين (التعريف والتنكير)، ويكون التوافق بعنصر منها أو أكثر.[2] وأشار د.تمام حسان[3] إلى أنّ مسرح المطابقة هو الصّيغ الصّرفيّة والضمائر، فلا مطابقة في الأدوات ولا في الظروف مثلًا إلّا النواسخ المنقولة عن الفعليّة، فإنّ علاقتها السياقيّة تعتمد على قرينة المطابقة، وأمّا الخوالف فلا مطابقة فيها إلّا ما يلحق "نِعم" من تاء التأنيث.

5- الربط:

وهي قرينة لفظية تدلّ على اتّصال أحد المترابطيْن بالآخر، وتُعدّ هذه القرينة السّمة الغالبة في التركيب النحويّ، ويُعوّل عليها في مُستوى التحليل، فهي التي تربط أجزاء السياق، وتجعله متماسكا في وحدة مترابطة، وذا جمل مُحكمة الصياغة،[4] فللرّبط أهمية بالغة في توضيح المعنى النحويّ، وأيّ إخلال به أو إهماله يُؤدّي إلى شكل نحويّ مفكّك العُرى، سيّء السّبك، غير مقبول من الناحيتيْن النحويّة والدلاليّة.[5]

1- يُنظر: محمّد عليّ، المعنى وظلال المعنى، ص336.

2- أشار إلى ذلك سيبويه، بأنّ « المبتدأ لابدّ له من أنْ يكون المبنيَّ عليه شيئا هُوَ هُو.» - سيبويه، الكتاب، 127/2. وعبّر أيضا عن معنى المطابقة بقوله: « فقد يوافق الشيءُ الشيءَ، ثم يخالفه لأنّه ليس مثله.» - نفسُــه، 128/2. وقال أيضًا ابن السرّاج: « المبهم اسم وصفته اسم، فهما اسمان بين أحدهما الآخر، فقاما مقام اسم واحد ولا يجوز أن يفرقا، لا يُثنى أحدهما ويفرد الآخر، بل يجب أن يكون مناسبا له في توحيده وتثنيته و جمعه، ليكون مطابقا له، لا يفصل أحد منهما عن الآخر.» - ابن السراج، الأصول في النحو 33/2.

3- يُنظر: تمّام حسان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص211.

4- تمّام حسان، الخلاصة النّحويّة، ص88.

5- يُنظر: نفسُــه، ص88. وَ محمّد عليّ، المعنى وظلال المعنى، ص337

وتعمل هذه قرينة الرّبط على إنعاش الذاكرة،[1] لاستعادة مذكور سابق بوساطة إحدى الوسائل اللفظيّة، التي تُعين على الوصول إلى هذه الغاية. ومن مظاهر هذه القرينة، بنظر د.تمام حسان،[2] ما يكون بين الموصول وصلته، والمبتدإ وخبره، والحالِ وصاحبه، والمنعوتِ ونعته، والقسمِ وجوابه، والشرطِ وجوابه وغير ذلك. ويتمّ الربط بالضمير العائد الذي تبدو فيه المطابقة مثلما يفهم منه الربط، أو بالحرف أو بإعادة اللفظ، أو بإعادة المعنى، أو باسم الإشارة، أو بِـ "ألْ"، أو بدخول أحد المترابطيْن في عموم الآخر.

6- التضامّ:

لخّص د.تمام حسان [3] مفهوم التضام في وجهَين، الأول: رصف جملة ما، فتختلف طريقة منها عن الأخرى تقديمًا وتأخيرًا، وفصلًا ووصلًا وسواه، وأطلق على هذا الفرع من التضامّ اصطلاح "التوارد" وهو بهذا المعنى أقرب إلى اهتمام دراسة الأساليب التركيبيّة البلاغيّة الجماليّة منه إلى دراسة العلاقات النحويّة والقرائن اللفظيّة. أمّا الوجه الثاني: فهو أنْ يَستلزم أحد العنصرين التحليليّيْن النَّحويّيْن عنصرًا آخر، فيسمَّى التضام حينذاك "التلازم"، أو يتنافى معه فلا يلتقي به، ويسمَّى هذا "التنافي". والملاحظ أنّ الأكثر في أمن اللبس أن يكون نتيجة الذكر، فيكون الذكر قرينة على المعنى المراد، ويتمّ ذلك الذكر على طريق الافتقار أحيانًا كما في تلازم الموصول صلته، وتطلب كلا وكلتا مضافًا إليه معرفة مثنى، ويطلب العائد مرجعًا، والتلازم بين حرف الجر ومجروره، والمبهم وتمييزه، وواو الحال وجملة الحال، وحرف العطف والمعطوف، والنواصب والجوازم والفعل المضارع، والجواب الذي لا يصلح شرطًا، والحرف الرابط وسواه.

والذكر والحذف يكونان فيما عدا ذلك من الضمائر وغيرها من أقسام الكلم جميعًا، على أنْ يكون الحذف دائمًا مع وجود القرينة الدالّة على المحذوف؛ فالمضاف

1- يُنظر: تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ص109.

2- ينظر: تمام حسان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص213.

3- يُنظر: نفسُــه، ص216.

والمضاف إليه يتطلب أحدهما الآخر، ويحذف كل منهما مع وجود القرينة، والمبتدأ والخبر متلازمان، ويحذف كل منهما بالقرينة.

فالذكر قرينة لفظيّة، والحذف إنّما يكون بقرينة لفظيّة أيضًا، ولا يكون تقدير المحذوف إلّا بمعونة هذه القرينة، وأهمّ القرائن الدالة على المحذوف هي الاستلزام وكلاهما من القرائن اللفظية الداخلة في مفهوم التضام. والتنافي عكس التضامِّ، بوصفه قسيمًا للتلازم، وهذا التنافي قرينة سلبيّة على المعنى يمكن بواسطتها أن يُستبعد من المعنى أحد المتنافيَين عند وجود الآخر، فإذا وُجدتْ "ألْ" استُبعد معنى الإضافة المحضة، وإذا وُجد التنوين استُبعد معنى الإضافة بقسمَيها، وإذا وُجد المُضمَر استبعُد نعته.

7- الأداة:

تُعدّ من القرائن الهامّة في الاستعمال العربيّ المُستخدمة في التعليق، وكونُ الأدوات في عمومها من المبنيّات فلا تظهر عليها العلامة الإعرابيّة، ومن ثَمَّ أصبحت كلها ذات رتبة شأنها في ذلك شأن المبنيّات الأخرى التي تعينها الرتبة على الاستغناء عن الإعراب، وهذه الأدوات بتقدير د.تمام حسان[1] على نوعَين، أحدهما الأدوات الدّاخلة على الجُمَل، والثاني الأدواتُ الدّاخلة على المُفردات.

فأمّا الداخلة منها على الجُمَل فرتبتها على وجه العموم الصدارة، وأمّا الدّاخلة على المفردات فرتبتها دائمًا التّقدم، نحوُ أدوات الجمل النواسخ جميعًا، وأدوات النفي، والتأكيد والاستفهام والنهي، والتمنّي والترجّي، والعرض والتحضيض، والقسم والشرط، والتعجّب والنداء، والأدوات الدّاخلة على المفردات نحوُ حروف الجرّ، والعطف والاستثناء والمعية، والتنفيس والتحقيق، والتعجّب والتقليل والابتداء، والنواصب والجوازم التي تجزم فعلًا واحدًا، ولكلّ أداة من هذه الأدوات ضمائمُها الخاصة، فهي تتطلّب بعدها شيئًا بعينه، فتكون قرينة متعدّدة الجوانب الدلاليّة، حيث تدلّ بمعناها الوظيفيّ وبموقعها وبتضامّها مع الكلمات الأخرى.

وهذا التعدّد في جوانب الدلالة بقرينة الأداة، يجعلها في التعليق النحويّ قرينة لفظية هامَّة جدًا. ومن أمثلة التعليق بقرينة الأداة نحوُ ما يُستفاد مثلًا من واو المعية من

1- يُنظر: تمام حسان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص224.

التّفريق بين المفعول به الذي تدلّ عليه أساسًا قرينة التعدية، وبين المفعول معه وهو ما تدلّ عليه أساسًا قرينتان، المعية، والواو.

8- النغمة:

التنغيم من قرائن التعليق اللفظيّة في السياق، وهو الإطار الصوتيّ الذي تقال به الجملة في السياق، إذ إنّ الكلمات العربيّة تأتي على أمثلة صيغ مُحدّدة بمثابة القوالب المنطبقة بها. ولعلّ ثمّة شبهًا بين صيغ الكلمات الصّرفية وصِيَغ أخرى تنغيمية، تتَّصل بمعاني الجملة النحويّةِ. «فالجمل العربيّة تقع في صيغ وموازين تنغيميّة هي هياكل من الأنساق النغمية ذات أشكال مُحدَّدة.»[1] فالهكيل التنغيميّ الذي تأتي به الجملة الاستفهاميّة وجملة العرض غير الهيكل التنغيميّ لجملة الإثبات، وهنَّ يختلفن من حيث التنغيم عن الجملة المؤكّدة.

إنّ الصيغة التنغيميّة مُنحنىً نغميّ خاصّ بالجملة يُسهم في الكشف عن معناها النحويّ إسهامَ الصّيغة الصّرفية على بيان المعنى الصرفيّ للفعل المثال، وماثل د.تمّام بين وظيفة التنغيم في الكلام بوظيفة الترقيم في الكتابة، غير أنّ التنغيم أوضح من الترقيم في الدّلالة على المعنى الوظيفيّ للجملة.

* * *

1- تمّام حسان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص226.

الباب الثاني: مقاميّة المعنى في النحو العـربيّ

الفصل الأول: تداوُليّة المخاطِب (المتكلّم)، وتداوُليّة المخاطَب

الفصل الثاني: تداوليّة الخطاب في ذاته

الفصل الأول: تداوُليّة المخاطِب (المتكلّم)، وتداوُليّة المخاطَب

أوّلا: المقام اللغويّ وعناصرُه

I. المقام

II. كيف يتحدد المقام؟ (عناصرُه)

III. إرهاصات المعنى المقاميّ في التراث النحويّ العربيّ

ثانيا: تداوُليّة المخاطِب (المتكلّم)

I. مقام المتكلّم

II. المعنى والوظائف التداوليّة

ثالثا: تداوليّة المخاطَب

I. الكفاءة التواصليّة

II. مقام المُخاطَب

الفصل الأول: تداوُليّة المخاطِب وتداوُليّة المخاطَب

أوْلتِ التداوُليّات الحديثة[1] عناية كبيرة لعنصريّ المتكلم والمخاطب، ذلك أنّ الخطاب لا يكون ولا يتحقّق إلّا في علاقة بين هذين العنصرين، بالنظر في طبيعة التفاعل اللسانيّ وغير اللسانيّ الذي يُوجّه الكلام ويُحدّد مساره.

وقدْ وقف نحاة العربيّة القدامى على جملة من القوانين الهامّة، وبخاصّة تلك العوارض التي تطال الملفوظ وهيئاته التركيبيّة، ممّا تستتْبعُه الظاهرة الدلاليّة في إشاريّتها إلى المعاني المعبّر عنها في أغراض المتكلّمين وقصودهم، أو تلك التي استقرّتْ في أذهان المخاطَبين ومداركهم، فمثّلت نظريّة المقام بذلك دليلا إضافيّا في هيكلة نظريّة المعنى، يُسهم في وصف المُنجَز اللغويّ وفي الوقت نفسه يضبط عناصر الملفوظ، ويتحكّم في صوغ بنياته الدلاليّة والتركيبيّة.

* * *

1- يُنظر: إدريس مقبول، الأسس الابستمولوجيّة والتداوليّة للنظر النحويّ عند سيبويه، ط1. عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، 2008، ص330.

أوّلا: المقام اللغويّ وعناصرُه

تختلف زوايا النظر إلى اللّغة تبعا لتعدّد الاتّجاهات والاهتمامات والغايات التي تميّز كل نَظر أو دراسة، فإنْ كان اللغويّون قد اهتمّوا باللغة مُحاولين تفسير نُظمها وقوانين اشتغالها، فإنّ هناك فروعًا شتّى من المعرفة شُغلتْ بها أيضًا، فيَعُدّ الإناسيّون اللغة سمتاً للسلوك الثقافيّ، ويعدّها علماءُ الاجتماع تفاعلاً بين أفراد الجماعة اللغويّة، ونُقّاد الشعر أداةً فنيّة، واللغة لدى الفلاسفة وسيلة لتفسير الخبرة البشريّة، وهي لدى مُعلّمي اللغة جملةُ مهارات.

لذلك، فإنّ اللغة مليئة بالعناصر اللغويّة التي لا تنفكّ من امتدادات خارجيّة، إذ لا يُمكن لفهم هذه العناصر، أن نفصل اللغة عن بعدها الخارجيّ الذي تمثله وترتبط به؛ فأسماء الإشارة مثلا، تمثّل نمطا خاصّا من عناصر اللغة؛ ترتبط استخداماتها بما تشير إليه في العالم الخارجيّ، ولا يمكن للتحليل اللغويّ أنْ يتجاهل مثل هذه العناصر وما تتميز به من خصائص. فعلى الرغم من تركيز الاتّجاهات الوظيفيّة في دراسة اللغة على دراسة المعنى بوصفه مادّة، إذ سعتْ لتحليله ضمن أبعاد تراعي الطبيعة التواصليّة للغة، بَيْد أنّ النتائج التي انتهتْ إليها هذه الاتّجاهات لَمْ تتمكّن مِن كفاية تفسيريّة للظاهرة الدلاليّة، ما لفتَ أنظار الباحثين إلى مواقع أعمق للأبعاد الخارجيّة للغة في بنية الظاهرة الدلاليّة.

* * *

I. المقام(*):

ذهب أحد الدارسين[1] بعد عرضه لاتّجاهيّ الدراسة اللغويّة الشهيرَين عند الغربيّين، الاتّجاه الشكليّ البِنويّ والتوليديّ، والاتّجاه الوظيفيّ التواصليّ، ذهب إلى أنّ دراسة اللغة تظلّ دراسة تكامُليّة، حيث لا يستطيع الدارسُ الاستغناء عن أحدهما، كعدم استطاعة مستعمل اللغة الاستغناءَ عن كفاءة لغويّة ما وخبرته التواصليّة، إذ إنّ التفسيرات النحويّة هي شكليّة ابتداءً، في حين تكون التفسيرات التداوُليّة وظيفيّة انتهاءً.

ويعبّر د. تمام حسان(**) في إطار نظريّته اللغويّة القائمة على تشقيق المعنى الدلاليّ عن أهميّة البعد التداوُليّ في دراسة اللغة بخروج مسار الدرس من دائرة الصمت اللغويّ إلى دائرة النطق الكلاميّ، ومن حيّز السكون إلى حيّز الحركة، ومن حّيز الإمكان إلى حيّز التطبيق، إذ إنّ حاصل جمع "المعنى الوظيفيّ" التحليليّ، و"المعنى المعجميّ" الذي للكلمات، لا يساوي أكثر من معنى المقال أو "المعنى اللفظيّ" للسياق، أو معنى ظاهر النصّ، فلا يزال السياق، وإنّ الوصول إلى هذا المعنى اللفظيّ، بحاجة إلى "معنى المقام" وهو المعنى المجتمعيّ الذي يضمّ القرائن الحاليّة إلى ما في السياق من قرائن مقاليّة، وبهذا يتمّ الوصول إلى (المعنى الدلاليّ).

---

*- يَستحسن د.تمام حسان صلاحية المصطلح التراثيّ "المقام" مُعادلا مُصطلحيّا لِـ "Context of situation". بدلا من مصطلح "سياق الحال" أو "سياق الموقف". يُنظر: تمام حسان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص 39.

1- عبد الهادي الشهريّ، استراتيجيّات الخطاب، ص11.

**- يُنظر: تمام حسان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص41. وما تلاحظه الدراسة في جهود د. تمام حسان مِن خلال نظره اللغويّ المتميّز والمتكامل لنظام اللغة العربيّة لِما أقرّه مِن أدوات منهجيّة تجديديّة، أنّه كان وفيًّا جدّا للمقاربة الوصفيّة التي تبناها منهجًا في تشييد صرح نظريّته في تضافر القرائن ومراجعةِ التراث النحويّ وتحيين أفكاره، وتأصيل أفكار المعاصرين فيه، وإنْ بدا في كلّ ذلك تداوُليّ الأداة، وهو الملمّ بالاتّجاه التداوُليّ وخلفيّاته الفلسفيّة، فقد آثر أنْ يتجنّب هذا المنهج في الشقّ المقاميّ من نظريّته، والمانع بظنّ الباحث منهجيّ بحت، ذلك أنّ ما طرحتْهُ المقاربة التداوُليّة مِن إمكانات منطقيّة وفلسفيّة تتّصل بالعقل وفاعليّاته الذهنيّة المختلفة، يتعارض مِن حيث المبدأ مع "الوصف" المُحايِد الذي افتقده د.تمّام حسان في الدرس النحويّ القديم، مُنتصرا للمنهج الوصفيّ كونُه الملاذ المنهجيّ الوحيد بتقديره الأنسب لتفسير الأنظمة اللغويّة وآليّات اشتغالها. وذاك موطنُ العتب الكبير الذي ما فتئ الدكتور يُذكّر به الدارسين، ذلك أنّ المعياريّة والتقدير والتخريج وتحكيم المنطق العقليّ ما شاب النظريّة النحويّة العربيّة وأرهق كاهلها بنظره.

فما مِن شكّ إذاً في أنّ عزل المتن اللغويّ عن سياقه هو بمنزلة فصله عن ماء حياته، فلا يقف السياق عند حدود اللغة، إنّما يتجاوزها إلى مستوى أكبر هو السياق المقاميّ، حيث إنّ فكرة المقام هذه هي المركز الذي يدور حوله "علم الدلالة الوصفيّة"، وكذا التداوُليّات في الوقت الحاضر، وهو الأساس الذي يتأسّس عليه الشقّ الاجتماعيّ من وجوه المعنى، وهو الذي تتمثّل فيه العلاقات والأحداث والظروف الاجتماعيّة التي تسود ساعة أداء المقال.[1]

فالمقام هو الوضعيّة الملموسة، وتبرز أهميّتُه الدلاليّة حين تُنقل المقاصد عبر وسيط مَعزولةً عن سياقاتها، ويشمل ذلك مثلا اللغة العلميّة واللغة القانونيّة، حيث أجهدتْ هاتان اللغتان نفسَيهما في إيجاد مقاصدهما، التي هي عبارة عن نصوص مكتوبة في الغالب، لتمرير الأخبار السياقيّة الضروريّة للفهم الجيّد عمّا يُعبّر عنه من معاني.[2]

هذا، وتنظر المدرسة الوصفية السياقية[*] - مُمثّلة في جهود (فيرث - Firth) إلى المعنى من زاوية أنّه علاقة بين العناصر اللغويّة والسياق الاجتماعيّ، فتتحدّد معاني تلك العناصر وفقا لاستعمالاتها المتباينة في المواقف الاجتماعيّة المختلفة، فقد يكون لكلمة أو لجملة معنى لا يلبث أن يتغيّر بالنسبة إلى الموقف المتغيّر الذي استعملتْ فيه، وقد أشار علماء هذه المدرسة إلى مجموعة من العناصر ينبغي أن يُهتمّ لها مثل العنصر البشريّ، وبذلك يتحدّد السياق من خلال أنماطه التالية[3]:

- سياق لغويّ - linguistics context -
- سياق عاطفيّ - Emotional context -
- سياق ثقافيّ - Cultural context -
- سياق الموقف - Situational context -

1- يُنظر: إدريس مقبول، البعد التداوُليّ عند سيبويه، مجلة عالم الفكر، العدد1، المجلد 33، 2004. ص 257.

2- يُنظر: فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ص13.

*- يُنظر في تفصيل ذلك أيضا: مراد قُـفّي، المعنى الإسناديّ في الجملة العربيّة بين التأصيل والفنيّة، رسالة ماجستير ص110 - 111.

3- يُنظر: حليمة أحمد عمايرة، الاتجاهات النّحوية لدى القدماء في ضوء المناهج المعاصرة، ط1. دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006. ص190.

وأشار د. تمام حسان إلى ضرورة توسيع مفهوم المقام، ليتجاوز به النظرة البلاغيّة التقليديّة التقعيديّة، تلك التي حصرتْ تصوّرها له في وضعيّات نموذجيّة معياريّة مُسبقة، حيث قال: « فالذي أقصده بالمقام ليس إطارا ولا قالبا، وإنّما هو جملة الموقف المتحرّك الاجتماعيّ الذي يُعتبر المتكلم جُزْءا منه كما يُعتبر السّامعُ والكلام نفسُه، وغير ذلك ممّا له اتّصال بالتكلم (Speech eveent) وذلك أمر يتخطّى مُجرّد التفكير في موقف نموذجيّ ليشمل كل جوانب عمليّة الاتصال، من الإنسان، والمجتمع، والتاريخ، والجغرافيا، والغايات والمقاصد.»[1]

فإذا كانت لسانيّات الجملة - كما أرسى دعائمَها دي سوسير- قد تمكّنت من حصر مجال اشتغالها وضبط حدوده في (اللغة - La langue) من حيث هي نسق قائم بذاته، فإنّ ما ظلّ بالنسبة إلى (باختين - M. Bakhtine)[*] عرضة للمساءلة هو الكيف المعرفيّ الذي تمّ به هذا الحصر، فاعتماد إجراءات تجريديّة لعزل اللغة عن محيط الممارسة الحيّة يقود إلى التعامل مع (شيء) مجرّد فاقد لطبيعته ومحتواه الحقيقيَيْن، وذلك أنّ الوقوف على الطبيعة الحيّة للممارسة اللغويّة لن يتمّ إلاّ بإدراجها في محيط العلاقات الاجتماعيّة والأيديولوجيّة، وكلّما كان السعي إلى اختزال اللغة إلى بُعد من الأبعاد المتّصلة بعملية إنتاج الأصوات وتلقيها (البعد الفيزيائيّ أو الفيزيولوجيّ أو النفسيّ)، يَضيع جوهر الموضوع المدروس أيْ طبيعته السميائيّة والإيديولوجيّة.

1- تمام حسان، الأصول، ص304.

*- هو: ميخائيل باختين، مفكّر وناقد روسيّ، عُرف بنظريّاته في مجال الأدب وأسلوبيّة الرواية، من مؤلفاته: (الماركسيّة وفلسفة اللغة). وله جهود في بلورة مفاهيم المنهج التداوليّ الحديث. **يُنظر:** محمّد الحيرش، تداوليّات الخطاب عند باختين، مجلة كلية الآداب بتطوان، العدد9، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة 1999. ص161.

II. كيف يتحدد المقام؟ (عناصرُه)(*)

للإجابة عن هذا السؤال، لجأ باختين[1] إلى فحص بعض المخاطَبات اليوميّة من مثل (هذا كذب)، (إنّها حقيقة)، (هذه كلمات بليغة)، (لم يكن يجوز قول هذا)، (ها هو ذا). فانتهى إلى أنّ هذا النوع من التقويمات، ومهما كان المعيار الذي يوجِّهها أخلاقيًّا أو معرفيًّا أو سياسيّا، تشتمل على أكثر ممّا يحتويه المظهر اللغويّ الصِّرف للمخاطبة؛ إنّها تجتمع في المخاطَبة بين الكلمات والمقام الخارجيّ ذاته، وإنّ مخاطبة يوميّة بسيطة مثل (ها هو ذا) إنْ أُخِذتْ مستقلة عن مقام إنجازها فإنها لن تكون إلا فارغة وخالية من المعنى، وإنّها ليست كذلك، لأنّ ما هو غائب حقّاً هو المقام الذي كانت من خلاله تلك المخاطبة ذات معنى بالنسبة إلى المستمع.

ويتفرّع هذا المقام بنظر باختين[2] إلى ثلاثة مظاهر:

- الفضاء المكانيّ المشترك بين المتخاطبين: وهذا ما يراه د.عبد القاهر الفاسيّ الفهريّ- في تقديره-[3] التأويلات المختلفة لكلامنا؛ فعندما نقول (هنا أرى الدفتر)، ويقول آخر هذه الجملة مع وجوده في مسافة مختلفة، فما يقوله الثاني عكس ذلك تماما، رغم تأكيد الأستاذ الفهريّ أنّ معنى الجملة واحدٌ.
- معرفة المقام و فهمُه المُشترَك (وحدة الزمان).
- التقويم المشترك (الحكم على المقام).

ويمكن تحديد العناصر التي يشتمل عليها كل مقام تلفظيّ متمثلة في:

---

*- يُنظر: مراد قُـفّي، المعنى الإسناديّ في الجملة العربيّة بين التأصيل والفنيّة، رسالة ماجستير في علوم اللسان العربيّ. ص111 - 112.

1- يُنظر: محمد الحيرش، تداوليّات الخطاب عند باختين، مجلة كلية الآداب بتطوان، ص 164- 165.

2- يُنظر في تفصيل ذلك أيضا: مراد قُـفّي، المعنى الإسناديّ في الجملة العربيّة بين التأصيل والفنيّة، رسالة ماجستير، ص110 - 111.

3- يُنظر: عبد القادر الفاسيّ الفهريّ، اللسانيّات واللغة العربيّة، ص112.

- المخاطَبون (بفتح الطاء) والمخاطِبون (بكسر الطاء) وهم المتحدِّثون والمستمعون.
- سياق التلفظ: وينطوي على الجوانب الفيزيائيّة والمجتمعيّة، ذات الصلة بالتلفظ.
- هدف التلفظ: ويشتمل على المعنى المقصود أو الغرض.
- الفعل الإنجازيّ: ويشمل الصيغ اللفظيّة أو الأداء الذي يحصل في مواقف معيّنة.
- التلفظ بوصفه مُنتَجا: ويشير إلى القدرة الإنجازيّة للملفوظ، حيث يشمل سياق الموقف[1] كل ما يقوله المشاركون في عمليّة الكلام، وما يسلكونه، كما يُشكّل الخلفيّة الثقافيّة، بما تقتضيه من سياقات وخبرات المشاركين، فكلّ إنسان لا ينفكّ يحمل معه ثقافته، وكثيرا من واقعه المجتمعيّ أينما حلّ.

وبناءً على هذا التحول المشهود في الدراسة اللغويّة، يرى د.محمد الحيرش[2] أنّ اللغة - بتقدير باختين- ليست شيئا ثابتا ومجرّدا يُحْتكم في دراسته إلى نسق من القواعد القارّة، بل هي نتاج الحياة المجتمعيّة، أو بالأحرى إنّها صيرورة من الديناميّة المُسايِرة لديناميّة الحياة وتطوّرها، وهكذا فهي لا تتجسّد من حيث إنّها ممارسة واقعيّة ومحسوسة، في علاقات مجرّدة ومعزولة، وإنّما تتجسّد في علاقات التواصل المجتمعيّ التي يبنيها كلّ فرد مع أمثاله.

إنّ كل مخاطَبة توجد مرتبطة بنمط من أنماط التواصل المجتمعيّ الحيّ، الأمر الذي يسمح ببيان الكيف الذي يتحقق من خلاله تطوّر الصيغ اللغوية وتغيّرها، وفقا لسلّمات العلاقات القائمة بين المخاطَبات والمحيط عامّة، ويُمكن تلخيص هذه العلاقات في[3]:

- التنظيم الاقتصاديّ للمجتمع.
- علاقات التواصل المجتمعيّ.
- التفاعل اللغويّ.
- الملفوظات.
- الصيغ النحويّة للغة.

1- يُنظر: محمّد عليّ، المعنى وظلال المعنى، ص120.

2- يُنظر:محمّد الحيرش، تداوليّات الخطاب عند باختين، مجلة كلية الآداب بتطوان، ص168. **و يُنظر:** مراد قُـفّي، المعنى الإسناديّ في الجملة العربيّة بين التأصيل والفنيّة، رسالة ماجستير في علوم اللسان العربيّ. ص108.

3- يُنظر: هادي نهر، علم اللغة الاجتماعيّ عند العرب، د/ط. دار الغصون، بيروت، لبنان، 1988. ص190 وما بعدها.

فإضافة إلى السياق بمعناه العامّ، تُعوّل تداوليّات الخطاب على وحدات التواصل بوصفها كلا دلاليّا تنبني وتنجز في سياق تفاعل لغويّ محددّ، تولده علاقاتُ التواصل المجتمعيّ المحدّدة، كما أنّ كلّ نمط من أنماط التواصل المذكورة أعلاه يُنظّم على نحو نوعيٍّ الصيغة النحويّة والأسلوبيّة للمخاطبة، ويُسهم في بنائها وإنهائها بصورة تسمح بمعرفة نوعها اليوميّ، أو العلميّ، أو الأدبيّ الذي تنتسب إليه.

وذهب التداوليُّون في تناولهم المعنى مذهبًا مُخالفا للاتجاهات البنويّة، التي سلكت سبيل الجملة بحثا عن تجلّي هذا المعنى في عناصرها التركيبيّة، ومؤدّى هذا المذهب أنّ الاختلاف في المعنى هو- أساسا- سيرورة جذرية من استحالة التكرار؛ حيث إنّ الأمر ليس بحاجة- في تقديرهم - إلى تصوّر وحدة عليا تكون بالنسبة إليها مجموع المخاطَبات مجرّد تنويعات أو بحاجة إلى معانٍ أصليّة وأخرى فرعيّة مُشتقّة منها، وإنّما تُعدّ كلّ مخاطَبة من هذه الجهة أصلا في بابها.[1]

ومنه، نُظر إلى المعنى مِن منظارَين؛[2] أحدهما خاصّ باللغة من حيث هي نسق قارّ من الدلائل، والثاني لصيق بالممارسة التخاطبيّة التاريخيّة التي ينتمي إليها التخاطب. وأما المعاني المعجميّة فلا تشكّل- بالنسبة إلى ثيمة التخاطب- سوى جهاز تقنيٍّ تتّحقق من خلاله، إذ إنّ المعنى لا يتحقّق إلا بوصفه بنية، ضمن شبكة من العلاقات الداخليّة والخارجيّة، حيث إنّ تمظهره في السياق اللغويّ يظلّ محدودا، فمعرفة نوع الجملة وخصائص بنائها لا يُغني في دراسة المعنى من استحضار جملة العناصر المقاميّة المواكبة للحدث اللغويّ.

1- يُنظر: مراد قُـفّي، المعنى الإسناديّ في الجملة العربيّة بين التأصيل والفنيّة، رسالة ماجستير ، ص 112.

2- يُنظر: محمّد الحيرش، تداوليّات الخطاب عند باختين، مجلة كلية الآداب بتطوان، ص168.

III. إرهاصات المعنى المقاميّ في التراث النحويّ العربيّ:

شاع بين اللغويّين من دارسيّ العربيّة تعريف ابن جنيّ الشهير للظاهرة اللغويّة، حين قال في اللغة: «أمّا حدّها، فإنّها أصواتٌ يُعبّر بها كلّ قوم عن أغراضهم.»[1] حيث إنّ أوّل ما يُلاحظ في كلام ابن جنيّ ذا، هو تحديده الدقيق للطبيعة الصوتيّة للغة التي تتشكّل في سلسلة الملفوظ وبها يتحقّق وجودها الطبيعيّ، أمّا أهمّ ما جاء في هذا التعريف على الإطلاق، فهو البعد الغرضيّ التواصليّ؛ إذ إنّ كلمة "الأغراض" تشير إلى مفهوم عامّ يشمل كلّ ما يرمي إليه المتكلّم، بتوسّله اللغة سبيلا لذلك، وإنّ هذا التعميم تنضوي تحته جميع وظائف اللغة، ولعلّ هذا ما يؤكّد صعوبة حصر تلك الوظائف لارتباطها بالأغراض المتعدّدة إلى ما لا يُحاط به حصرا، وممّا يُحمد لهذا التعريف أنّه «ألمح إلى سمة (المواضعة - convention) التي يمكن أن نستنتجها من قوله « كل قوم» ولو قال "كلّ فرد" لَما كان له أنْ يظفر بهذه الميزة، كما يمكن أنْ نلمح فيه أيضا الوظيفة الاجتماعيّة للغة.»[2]

وعُرّف النحو قديما بأنّه « انتحاء سمتِ كلام العرب، في تصرّفه، مِن إعراب وغيره؛ كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك، ليلحق مَن ليس من أهل العربيّة بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإنْ لم يكن منهم، وإنْ شذّ بعضهم عنها رُدّ به إليها.»[3] حيث يكشف هذا النصّ عن البعد المطلق الذي يحوزه النحو العربيّ؛ في علاقته الوطيدة باللغة العربيّة (كلام العرب)، وأخطر ما جاء في هذا التعريف إشارة صاحبه إلى الغاية المتحققة من هذا العلم المتمثلة في البُعد التعليميّ الذي يتوسّله المتكلّم بالعربية، سواءٌ أكان من الناطقين بغيرها، أم مِن الناطقين بها ممّن انحدرتْ ملكتُه اللغويّة وتقهقرتْ، فكأنّي بابن جنيّ يشيرُ إلى أنّ هناك مستوى لغويًّا يُمثّل العرف الكلاميّ التداوليّ، الذي لا مناص من مراعاته لنجاح مختلف عمليّات التواصل.

1- ابن جنّي، الخصائص،33/1.

2- محمّد عليّ، المعنى وظلال المعنى، ص31.

3- ابن جنّي، الخصائص، 34/1. وذهب السكاكيّ إلى كلام قريب من كلام ابن جنيّ هذا، في تعريف علم النحو فقال: «أنْ تنحوَ معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقا بمقاييس، مستنبطة من كلام العرب وقوانين مبنيّة عليها، لِيُحترز بها عن الخطأ في التركيب من حيث تلك الكيفيّة.» السكاكيّ، مفتاح العلوم، تح: عبد الحميد هنداوي، ط1. دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، 2000. ص125.

وبالرغم من اشتغال النحاة بالمقال وأصوله التركيبيّة، فإنّهم لم يُغفلوا السياق الخارجيّ وما يحيط بالتراكيب من ملابسات تكتنفها، فتلك الملابسات منها ما يتّصل بالمتكلم، ومنها ما يتّصل بالمخاطَب، ومنها ما يتّصل بظروف الكلام أو بكليهما معاً، بما يخدم درسهم ولا يتعارض مع ملاحظ أخرى، اعتدوا بها في تشكيل تصوّراتهم النظريّة؛ ما يثبتُ أنّ هذه التصوّر تجريديّ، يتّسم بصيغة الشمول وبالتجدّد في الوقت ذاته، وليس ذا طابع شكليّ صارم.

وممّا يَتبيّن للمطّلع على مدوّنات النحو العربيّ التراثيّة أنّ أغلب الشواهد التي سيقتْ ذات طبيعة حواريّة تخاطُبيّة، بدْءًا مِن آيِ القرآن الكريم وما بها مِن خطابات مباشرة وغير مباشرة، ووصولا إلى الشعر الصادر مِن مُلقٍ إلى جمهور مُستمع يملك عُرفًا ذوقيّا جماعيّا، وانتهاءً إلى تلكم العبارات المُلتقطة مِن أفواه العرب، فلم يقتصر النحو عند هؤلاء على منظومة القواعد المجرّدة، إنّما كان المعنى اللغويّ الدلاليّ مُوزّعًا بين عناصر مقاميّة شتّى، فكانوا ينظرون إلى الكلام - أكثر ما ينظرون- على أساسٍ مِن أنّه شكلٌ مِن أشكال السلوك المجتمعيّ يخضع للوصف والملاحظة والنمذجة.

هذا، وإنّ كتاب سيبويه نفسَه لم يكن نحوا خالصا بمعناه الاصطلاحيّ اللسانيّ، «بل يشتمل على مختلف علوم العربية (...) وحديث عن القراءات، والنحو والصرف والبلاغة، ومخارج الحروف.»[1] وقد ذهب أحد الدارسين في سياق تحليله لعبارة الجرميّ[2] الشهيرة: «أنا مُذ ثلاثون سنة أفتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه» إلى أنّ سيبويه، «وإنْ تكلّم في النحو، فقد نبّه في كلامه على مقاصد العرب وأنحاء تصرّفاتها في ألفاظها ومعانيها، ولم يقتصر فيه على بيان الفاعل مرفوع والمفعول به منصوب، ونحو ذلك، بل بيّن في كلّ باب ما يليق به، حتّى إنّه احتوى على علم المعاني والبيان ووجوه تصرّفات الألفاظ والمعاني.»[3]

1- صالح بلعيد، التراكيب النحويّة وسياقاتها المختلفة عند الإمام عبد القاهر الجرجانيّ، د/ط. ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر 1994. ص70.

2- سيبويه، الكتاب، مِن التقديم، ص64.

3- عبد الهادي الشهريّ، استراتيجيّات الخطاب، تعليق بالحاشية رقم 06، ص569.

وإنّه يبدو واضحًا أنّ النحاة حين فرغوا مِن تأصيل فروع التركيب اللغويّ وضبط قوانين أبنيته في آليّات قيّاسيّة نموذجيّة، فزعوا لمناقشة ما بدا مُختلفًا ومتعدّدًا مِن نماذج تركيبيّة في حركيّتها الخطابيّة التحقّقيّة.

* * *

ثانيا: تداوُليّة المخاطِب (المتكلّم)

إنّ للمتكلّم المخاطِب في نظريّة النحو العربيّ عناية خاصّة، حيث نُظر إليه من جهة إحداث الكلام وإنشائه، فكان بذلك مدار بحثهم وغاية نَحوِهم، ولأجله استُقريت اللغة، وقعّدت لصيانة لسانه من اللّحن، ولفهم مراده ومقصوده في كلامه، فقد راعى النحاة المتكلم في مسائل نحويّة كثيرة، وعلى أساسه فسّروا مختلف ظواهرها التركيبيّة وأساليبها التعبيريّة، حيث إنّ غرض المتكلم أو قصدَه هو يُمثّل الغاية التواصليّة التي يريد تحقيقها من الخطاب[1]، وكان اختلاف خصائص الخطاب تبعا لاختلاف خصائص المتكلّم، من حيث كونُه ذكَرا أو أنثى، واحدا أو اثنين أو جماعة أو جمهورا، وما يتّسمُ به من خصائص نفسيّة ذاتيّة، وشكليّة خارجيّة، ومجتمعيّة ثقافيّة، ونبرة الصّوت إلى غير ذلك من الصّفات التي تُميّزه مِن غيره.

* * *

1- يُنظر: مسعود صحراوي، التداوليّة عند العلماء العرب، ص 200 - 201. وَ أسعد العوّاديّ، سياق الحال في كتاب سيبويه، (دراسة في النّحو والدّلالة)، ط1. دار الحامد للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 2011. ص64

I. مقام المتكلّم

لعلّ أكثر ما ظهر به المخاطب المتكلم في أدبيّات الخطاب النحويّ العربيّ يتركّز في ثلاثة جوانب عامّة، كانت غيرَ غائبة عن تصوّر النحاة القدامى في وصف تراكيب الملفوظات وُصولا إلى تخليص الدلالة بضبط آليّة الاستعمال.

1- مراعاة قصد المتكلم:

اشترط النحاة في تحقّق الكلام مبدأ "القصد"[1] فلا يُسمّى ما يلفظ به النائم السّاهي كلامًا، ولا مَا اشترك فيه أكثر مِن متكلم، وقد وظّف د. مسعود صحراوي[*] مصطلح "الغرض" عانيًا به مفهوم "القصد" ورآه مكافئا في القيمة التداوليّة لمبدإ مراعاة الإفادة، حيث يكون الغرض متعلّقا بالمتكلم، وتكون الإفادةُ ألصق بالمخاطَب، بوصف المتكلم والمخاطَب طرفيّ عملية التواصل الأساسَين.

وقد ذهب الخليل بن أحمد الفراهيديّ في إجابة منه عن سؤال حول علل النحويّين؛ أعَنِ العرب أخذها أم اخترعَها من نفسه؟ ذهب إلى أنّ « العرب نطقت على سجيّتها وطباعها، وعرفتْ مواقع كلامها، وقام في عقولها عللُه، وإنْ لم يُنقل ذلك عنها، واعتللتُ أنا بما عندي أنّه علّة لما عللته منه، فإنْ أكن أصبتُ العلّة، فهو الذي التمستُ، وإنْ تكن هناك علة له، فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارًا محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحّتْ عنده حكمة بانيها، بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلّما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: « إنّما فُعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا» سنحتْ له وخطرتْ بباله، محتملة لذلك، فجائز أنْ يكون الحكيم الباني للدّار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائزٌ أنْ يكون فعله لغير تلك العلة، إلاّ أنّ ذلك

1- يُنظر: السيوطيّ، همع الهوامع، 1/ 30

*- يُنظر: مسعود صحراوي، التداوليّة عند العلماء العرب، ص186. وتبدو مناسبة مصطلح "القصد" ـ ههنا ـ أعدل، لأنّ "الغرض" مصطلح بلاغيّ لا نحويّ ـ فيما أعلم ـ يختصّ بالأساليب وتنوّع استعمالاتها.

ممّا ذكره هذا الرجل مُحتمَلٌ أنْ يكون علة لذلك، فإن سنح لغيري علة لِما عللتُه من النحو هو أليق ممّا ذكرتُه بالمعاول فليأتِ بها.»[1]

يُميز هذا النصّ التراثيّ العميق بين القصد الذي تَستكنُ في خفاياه نواة المعاني المتحدّث عنها، ومقاربة هذه القصود في مجال الدرس والبحث فيها ضمن أشكال الملفوظ اللغويّ، بِنيّة التفسير الاستدلاليّ وُصولا إلى جملة القوانين التي تنتظم الحدثَ اللغويّ، ما يُشير إلى أنّ نحاة العربيّة، وبخاصّة الأوائل منهم، كانوا على وعي كبير بأثر المتكلّم في توجيه مقاصده، بوصفه منتجَ الخطاب ومبدعَه، ثمّ يأتي بعده الدارس بعدّه مؤوّلا ومعلّلا بالاستدلال المنهجيّ لذلك الخطاب.

وتروي المدوّنة النحويّة أيضا موقفا تداوليّا دقيقا، كان في حضرة "أبو الأسود الدُّؤليّ"، وهو من أوائل مؤسّسيّ الدرس النحويّ العربيّ؛ إذ «يُقال إنّ ابنته قالت له يومًا: «يا أبَتِ، ما أحسنُ السماءِ» قال: «أي بُنيَّه، نجومُها» قالت: «إنّي لم أُرِدْ أي شيء منها أحسن، إنّما تعجّبتُ مِن حُسنها» قال: «إذاً فقولي: «ما أحسنَ السماءَ!»»[2] ولعلّ هذا ما يُؤكّد أنّ اللحن الذي استشرى في البيئة الإسلاميّة المجتمعيّة بُعيد الإسلام، لم يكنْ متعلّقا بقصود المتكلّمين اللاّحنين، ولا بغموضٍ بأغراضهم، إنّما كان على جهة سوء المطابقة بين علل الكلام في مستوى النشاط الذهنيّ ـ وهو ما كشف عنه نصُّ الخليل السالفُ الذكْر ـ والشكلِ اللغويّ المناسب للموقف الكلاميّ الخاصّ، وهو ما عبّر عنه موقف الفتاة في إبداء شعورها من جمال السماء باستفهام بدلا من التعجّب.

ويرى أحد الدّارسين[3] أنّ الدلالة تتوقّف على أمر خارجيّ، غير لغويّ، يَرجع إلى قصد المتكلم من إعلام السامع؛ إذ يدلّ صدقًا على وجود المعنى المُخبَر به من المُخبَر عنه أو فيه، وجلّ الدراسات الدلاليّة والألسنيّة الحديثة أضحتْ ترتكز في رصدها للعمليّة الإبلاغيّة والتواصليّة على الباثّ، حتى صارت طبيعة الدلالة

1- الزجاجيّ، الإيضاح في علل النحو، ص 65 - 66.

2- السيرافيّ، أخبار النحويّين البصريّين، ص 36.

3- يُنظر: منقور عبد الجليل، علم الدلالة، ص155.

المحمولة في الكلام مَوقُوفة على قصد المتكلم في إعلامه المتلقّيَ بالخبر، وذلك أمام صعوبة تحديد المعنى تحديدًا كاملاً، من خلال سلسلة الكلام وحدها.

وقد كان عبد القاهر الجرجانيّ[1] قد وضّح أنّه عند القول (خرج زيد)، ليس القصد من ذلك أنْ يُفهم معنى (الخروج) ومعنى (زيد)، لأنّ ذلك يكون مفهومًا أصلا، ولا يمكن أن يُكلّم أحدٌ من الناس بالقول (خرج زيدٌ) إلاّ أنْ يُنقل إليه هذا الخبر، فالذي يَعرف معنى (الخروج) ومعنى (زيدٌ) يَفهم معنى، ويُحصّل فائدة من نسبة الخروج إلى زيد.

وإنّ المتأمّل في نظرية الجرجانيّ اللغويّة يَجدُ الرّجُل يُميّز بوضوح وبيان، بين معنى الخبر ودلالة جزأيْه على معنيَيْهما؛ المُخبَر به والمُخبَر عنه، فالخَبرُ هو نقل الفائدة الجديدة إلى السّامع، وهو أهمّ معاني الكلام؛ فهذا المعنى إنّما هو نَتاج عملية تركيبيّة تتجاوز دلالة الأوضاع منفردة، وهو يقيم وزنا كبيرًا للنواة الإسناديّة التركيبية من حيث هي جماعُ الفائدة الإبلاغيّة، وعلاقةٌ تركيبيّة لا مناص منها في أيّ كلام.

هذا، وإنّ سيبويه يستأنس كثيرا لقصد المتكلم في تفسير بعض الظواهر اللغويّة كالذِّكر والحذف مَثلا، إذ يكون قصد المتكلم مرجعيّةَ المنادى التداوليّة، «وذلك أنّه إذا قال: يا رجلُ، يا فاسقُ، فمعناه كمعنى يا أيّها الفاسق، ويا أيّها الرجل، وصار معرفة؛ لأنّك أشرتَ إليه وقصدْتَ قصده.»[2] فالنكرة المقصودة تتحوّل إلى معرفة في كيان المتكلّم المنادي على مقصود معيّن من النكِرات.

1- يُنظر: عبد القاهر الجرجانيّ، دلائل الإعجاز، ص531. **ويُنظر:** أحمد شاميّة، خصائص العربيّة والإعجاز القرآني في نظريّة عبد القاهر الجرجانيّ اللغويّة، د/ط. ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، 1995. ص131. **وَ** يَجدر التنبيه إلى أنّ جهود عبد القاهر الجرجانيّ نحويّة بالأساس، وأنّ مباحثه في "الدلائل" المشكّلة لما يُسمّى بِـ "نظريّة النظم"، هي مباحث نحويّة بالأصالة، وهو الذي يُشيد في أكثر من مناسبة بِـ "معاني النحو".

2- سيبويه، الكتاب، 2/ 197.

2- مراعاة حال المتكلم:

يجعل سيبويه من حال المتكلم مرجعيّة لتسويغ الحكم على بعض التراكيب اللغويّة، فتتغير تبعا لحاله من ظنٍّ وعِلمٍ وغفلة، على نحو ما في استعمال أحرف النداء تبعا لحال المتكلم، فالمستغيث غير النادب، وغير المنادي المُجهَد. ومن ذلك أيضا تفسيره إعمالَ المتكلم الأفعالَ أو إلغاءَها، «فإذا ابتدأ كلامَه على ما في نيّته من الشكّ، أعمل الفعل قُدّم أو أخّر، كما قال: زيدًا رأيتُ، ورأيتُ زيدا، وكلّما طال الكلام ضعُف التأخير إذا أعملت، وذلك قولك: زيدًا أخاك أظنّ، فهذا ضعيف كما يضعُف زيدًا قائما ضربتُ؛ لأنّ الحدّ أنْ يكون الفعل مبتدأ إذا عَمِل.»[1]

ولعلّ مذهب سيبويه هذا في الإلغاء يؤكّد ارتباط الحكم الإعرابيّ بحال المتكلم مُتمثّلا في ذهنيّة الشكّ واليقين، «لأنّه يَجيء بالشكّ بعدما يمضي كلامُه على اليقين، أو بعدما يبتدئ وهو يُريد اليقين ثمّ يُدركه الشكّ، (...) وإنّما خرج كلامُه على اليقين عند السامعين، وقد بناه في نيّته على الشكّ، لأنّ الشكّ إرادتُه.»[2] ذلك ما يؤكّد أنّ مُسلّمة التعبير، تقتضي أنّ اللغة تعبيرٌ عن الفكر، من حيث هو «جملة من الأفعال الذهنيّة أو النفسيّة، مثل أفعال الاعتقاد، والظنّ والرجاء والشكّ، وهي أفعال تكون على رأس قضايا نعتقد في صدقها، أو نرجو تحقّقها، أو نشكّ في صدقها.»[3]

ويعرض سيبويه في سياق حديثه عن العطف بالواو، مسألة دقيقة، تنمُّ عن مدى وعيه بحال المخاطِب المتكلم، في تعبيره عن فعل المرور بشخصيْن اثنين، فيقول: «إذا سمعتَ المتكلّم يتكلّم بهذا، أجبتَه على أيّها شئتَ؛ لأنّها قد جمعتْ هذه الأشياء، وقد تقول: مررْتُ بزيد وعمروٍ، على أنّك مررتَ بهما مُرورَيْن، وليس

1- سيبويه، الكتاب، 120/1.

2- ابن ولّاد التميميّ، الانتصار لسيبويه على المبرّد، تح: زهير عبد المحسن سلطان، ط1، مؤسّسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1996. ص84.

3- يُنظر: عزّ العرب لحكيم بنان، اللغة والدلالة، والصيغة الذهنيّة في فلسفة أنطون مارتي، مجلة الكليّات والوسائط (ندوة)، ط1. مطبعة النجاح الجديدة، المغرب، 1994، ص119- 120.

في ذلك دليل على المرور المبدوء به، كأنّك قلتَ: ومررتُ أيضا بعمروٍ، فنَفيُ هذا: ما مررتُ بزيد وما مررتُ بعمروٍ.»[1]

ومثل ذلك ما تناوله ابن هشام الأنصاريّ، ممّا يحتمل الحاليّة والتمييز في "كرُم زيدٌ ضيفًا" بمعنى، « إنْ قدّرتَ أنّ الضيف غير زيد، فهو تمييز محوّل من الفاعل، يمتنع أنْ تدخل عليه (مِن)، وإنْ قدّر نفسَه احتمل الحال والتمييز.» [2] فابن هشام يوجّه المنصوب إلى كونه تمييزًا في ضوء حدّ التمييز الذي وضعه النحاة، واحتماله أن يكون حالا وتمييزا بدلالتين؛ إنْ كان المتكلم يعني بالقصد أنّ "زيدا" هو الذي كرُم، كان (ضيفا) تمييزا، و إنْ كان يعني أنّ "زيدا" كرُم حين صار ضيفا، كان (ضيفا) حالا. ولعلّ مِن مظاهر عنايتهم[3] بقصود المتكلّمين تعليلَهم اللّامَ المُبتَدأة المتّصلة بالمضارع الملحوق بنون في عبارة "لـيَفعلنّ"، بنيّة المتكلم بها القسمَ.

3- مراعاة استعمال المتكلم، وتوجيهُه:

يظهرُ المتكلّم في تقدير النحاة بمستوى المتكلّم المتعلّم في أحايين كثيرة، فيبدو النحويّ حينذاك مُوجّها مرشدًا، وناصحًا، آخذا بيده إلى مستوى التلفّظ الناجح تداوُليّا، وفقا لضوابط التركيب وقوانين الدلالة، فمثلا في عبارة: رأيتُ زيدا أباه، تحسُن وتقبُح تبعا لاختيارات المتكلم؛ فهي غير جائزة إذا كان «الأب غير زيد لأنك لا تُبيّنه بغيره ولا بشيء ليس منه» [4]، وهي مَقبولة إذا كان المتكلم يُريد: « رأيتُ زيدًا عمرا، أنْ يكون أراد أنْ يقول: رأيتُ عمرًا أو رأيتُ أبا زيد، فغلِط أو نسي، ثم استدرك كلامَه بعد، وإمّا أنْ يكون أضربَ عن ذلك فنحّاه، وجعل عمرًا مكانه.»[5]

وكثيرا ما تتكاثر في نصوص سيبويه عبارة تخصّ المتكلّم بالأساس؛ "لا يجوز لك أنْ تقول" وَ "ينبغي أنْ تقول"، ومنه قوله: «ولا يجوز أن تخلط مَنْ تعلم

1- سيبويه، الكتاب، 438/1.

2- ابن هشام، مغني اللبيب، 2/ 212- 222.

3- يُنظر: ابن جنيّ، سرّ صناعة الإعراب، 2/ 396.

4- سيبويه، الكتاب، 151/1.

5- نفسُــه، 152/1.

ومَن لا تعلم، فتجعلهما بمنزلة واحدة، وإنّما الصفة عـَلـَمٌ فيمن قـَد علِمتـَه.»[1] وقوله: «وإنّما منع "أخاك" أنْ يكون صفة للطويل، أنّ "الأخ"، إذا أضيف كان أخصّ، لأنه مُضاف إلى الخاصّ وإلى إضماره، فإنّما ينبغي لك أنْ تبدأ به، وإنْ لم تكتفِ بذلك زدتَ من المعرفة ما تزدادُ به معرفة.»[2]

إنّه يتبيّن لكلّ ذي عين أنّ اهتمام سيبويه بمتكلـّمه يكون في أحايين كثيرة على التوجيه، فيكون مرشدا إيـّاه لتحري سلامة الملفوظ في إنجازيّته، بُغية الوصول به إلى الهدف المنشود، وهو الإفهام بعد الفهم، انتهاءً إلى تحقيق فعل تواصليّ ناجح دلاليّا وتداوليّا.

هذا، وقد جعل ابن جنيّ غرضَ المتكلم يُصلح الكلام ويُفسده، وذلك عند حديثه عن الحذف في سياق جملة التمييز بقوله: «وقد حُذف المُميّز، وذلك إذا عُلم من الحال حكم ما كان يعلم منها به وذلك قولك: عندي عشرون، واشتريت ثلاثين، وملكتُ خمسة وأربعين، فإنْ لم يُعلم المراد لزِم التمييز، إذا قصد المتكلم الإبانة، فإن لم يُردْ ذلك وأراد الإلغاز، وحذفِ جانبِ البيان، لمْ يوجب على نفسه ذكر التمييز، وهذا إنّما يُصلحه ويُفسده غرض المتكلم، وعليه مدارُ الكلام.»[3]

وقد وضّح الرضيّ الأستراباذيّ أحكام معاني رفع المضارع ونصبه بعد حتّى، فقال: «ثمّ إذا أردنا أن نبيّن متى يرفع المضارع بعد حتى، ومتى ينصب قلنا: ذلك إلى قصد المتكلم.»[4] إذ يكون الفعل بعد "حتّى" مرفوعا بحال الإخبار أو في الزمن المتقدّم عليه ظنًّا أو يقينًا، ويكون مَنصوبًا إذا كان ما قبل "حتّى" سبَبًا لحصول ما بعدها، ذلك أنّ السبب مُنتفٍ وغير مَحكوم بثبوته.

1- سيبويه، الكتاب، 60/2.

2- نفسُـــه، 7/2.

3- ابن جنيّ، الخصائص، 378/2.

4- الأستراباذيّ، شرح الكافية، 57/4.

ويُذكر في الموضوع أيضا ما قدّمه سيبويه في نظرته إلى المعنى وعلاقته بالبنية، إلى جانب ربط ذلك بمدى صحّته في الاستعمال ومطابقة الكلام للواقع؛ حيث جعل المعنى في العربيّة خمسة أقسام[1]

- **مُستقيم حَسن:** أتيتك أمس، سآتيك غدا .
- **مُحال:** أتيتُك غدا، وسآتيك أمس.
- **مُستقيم كذب:** حملت الجبل، شربت ماء البحر.
- **مُستقيم قبيح:** قد زيدا رأيتُ.
- **مُحال كذب:** سوف أشرب ماء البحر أمس.

تبدو أمثلة سيبويه تلك جميعا على جهة المتكلّم، متضمَّنا في الضمير "أنا"، ولعلّ في حكم سيبويه على نمط من أنماط الكلام تلك بصفة "المستقيم الكذب"، هو ما يمكن عدّه ممّا يُعرف بـ "اللّحن التداوليّ"[2]، توسيعًا لمفهوم اللّحن اللغويّ، الذي كان يقتصر على الجوانب الصرفيّة والتركيبيّة، وإنّ اختراق شروط المطابقة بين النسبة الكلاميّة والنسبة الواقعيّة الخارجيّة من جهة، والنسبة العقليّة من جهة أخرى، يُعد بحقّ من اللحن في الكلام.

فالكلام المستقيم الكذب تركيب انتظمتْ عناصرُه وفقًا لقوانين السياق اللغويّ المقبول، مُراعًى فيه الرّتَبَ والمحلاّتِ وآثارَ الإعراب، بَيْد أنّ اللحن قد أتاه من جهة دلالة ملفوظه، في علاقته بالاعتقاد والتداوُل، إذ « هو إمّا صادقٌ وإمّا كاذبٌ، بناءً على المنطق الثنائيّ القيمة، كما هو معروفٌ عند بعض التداوُليّين المناطقة.»[3]

ولعلّ مفهوميّ الاستقامة والكذب ههنا جهتان متغايرتان، لا متلازمتان، شأنهما شأن الاستقامة والصدق، إذ لا تَعارض بينهما، فالقبح والحُسن قيمتان داخليّتان تختصّان بالأنماط المثاليّة في بنية التركيب ونظم الكلام، أمّا مرجعيّة

1- يُنظر: سيبويه، الكتاب، 25/1 - 26.

2- يُنظر: إدريس مقبول، البعد التداوُليّ عند سيبويه، مجلة عالم الفكر، ص246.

3- نفسُــه، ص247.

الإحالة فهو المُعتقد والمنظومة المنطقيّة ككلّ، وأمّا الكذب[*] فهو ما خالف الواقع وخبرات المتكلّمين الحياتيّة، وما خالف المقام وتصوّرات المخاطبين إزاء الكلام في ذاته، وهو ممّا يشمل المبالغة والمجاز ومختلف الأشكال التعبيريّة الأدبيّة، ممّا يسمّى بالمُمتنع، «والمُمتنع قولُنا: حملتُ الجبل.»[1] وهناك مَن عزا مبدأ الاستقامة السيبويهيّ في المثاليْن السالفيّ الذِّكر من المجموعة الرابعة، إلى استقامة الدلالة، إذ لم تتأثر بالخلل النحويّ الذي طرأ على بناء الجملة.[2]

وأجاز سيبويه قولَهُم (المحالَ) "أنا عبد الله منطلقا"، لو أنّ رَجلا «كان خلف حائط أو في موضع تجهله فيه فقلتَ: مَنْ أنت؟ فقال: أنا عبد الله منطلقا في حاجتك كان حسنا.»[3] لأنّ عامل المقام ههنا وملابسات الموقف وقرائن الأحوال أجازتْ ذلك، لبعد المخاطب وانعدام رؤيته لانحجابه خلف حائل.

هذا، وقد أشار د. إدريس مقبول[4] في هذا السياق، إلى فهم أحد المستشرقين ممّنْ دَرَسوا كتاب سيبويه، وهو (كارتر - M. Carter)، إذ توقّف هذا الدارس المستشرق مليّا عند مصطلحات سيبويه، ليربطها بعلم الكلام والسلوك والأخلاق الإسلاميّة، ورأى أنّ مفاهيم النحو، إنْ لزِم أنّ لها جذورا وأصولا، ينبغي البحث عنها في حقول المعرفة العربيّة والإسلاميّة، وليس خارجَها، نظرا لتفاعلها، الطبيعيّ المُدهش داخل البنية المركّبة للعقل العربيّ والمسلم.

---

*- يُعدّ ذلك في التداوليّات من مسلّمة (الكيف Qualité) حيث ينمّط غرايس العبارة اللغويّة بحسب الحمولة الدلاليّة، ونصّها: "لا تقل ما تعتقد أنّه كاذب." **يُنظر:** مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص34. وَ ذهب د. حماسة عبد اللطيف إلى أنّ الكذب، ههنا، كذبٌ دلاليّ لا أخلاقيّ، وليس هو في النحو ولا في دلالة المفردات في ذاتها، ولكنّه في العلاقة المتفاعلة بين الكلمات المختارة في الجملة، مع وظائفها النحويّة. **يُنظر:** حماسة عبد اللطيف، النّحو والدلالة، ص.72، وفي هامش ص73.

1- ابن فارس، الصاحبيّ في فقه اللغة، ص133.

2- يُنظر: حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة، ص70. وَ ذكر أحد شُرّاح الكتاب أنّ الاستقامة تعني السلامة من اللحن النحويّ التي تكون بالقصد، وهذا لا يُخرج الكلام من صفة القبح، إنْ وُضع في غير موضعه؛ فكأنّما مرجع الاستقامة نحويّ، ومرجع القبح دلاليّ تداوُليّ. **يُنظر:** الشنتمريّ، النّكت في تفسير كتاب سيبويه، 1/ 34.

3- سيبويه، الكتاب، 81/2.

4- إدريس مقبول، البعد التداوُليّ عند سيبويه، مجلة عالم الفكر، ص249.

إنّ المظانّ التداوليّة التي تخصّ المتكلم وتتفاعل به في المدوّنة النحويّة كثيرة جدّا، لكنّ مَركز التركيز في هذه الدراسة كان يستهدف منها تلك التي تراعي المتكلم في محيطه الخارجيّ لتحليل النّصوص اللغويّة وتفسير ظواهرها المختلفة، فكثُرَ ما كان سيبويه ـ مثلا ـ يعوّل على المتكلم، ويعدّه في صميم المقاربة التداوُليّة، ليُجردّ في مراحل معيّنة من النظر النحويّ الدلاليّ التداوليّ متكلّماً افتراضيّا، مُستندا إليه في ربط الملفوظات (الكلام) بمحيط الحدث التلفّظيّ، انتهاءً إلى استنتاج جملة الأحكام الاستعماليّة التي تُشكّل بالأساس منظومة قواعد الاستعمال الناجح.

* * *

II. المعنى والوظائف التداوليّة

حظيَ مفهوم الجملة بعناية خاصّة من النحاة، قدمائهم ومُحدَثيهم، فتدارسوا أنماطها وطرائق بنائها، وضوابط تشكيلها ورسم بنياتها التركيبيّة والدلاليّة، بل إنّهم ربطوا بين مظاهر مخصوصة في نظامها وضوابط خارجيّة تحكمها وتسوّغها، من زيادة في بنيتها، أو حذف وسواه، «ولئن اشتمل المخزون العربيّ على استقراءات عديدة تُبرِزُ الطاقة الدلاليّة المباشرة في اللغة، ممّا يجعل وظيفتها الأساسيّة متطابقة مع مبدإ الإفصاح والإبانة فإنّه يَحوي استطرادات كثيرة تُبرز كلُّها كيف إنّ مِن مميّزات الخطاب اعتمادَه على الطاقات الإيحائيّة إلى جانب طاقته التصريحيّة.»[1]

ولئن جاءت هذه الدراسة في الدرس النحويّ القديم موزّعة على الأبواب المختلفة، التي تمثل الوظائف النحويّة، فإنّ إشاراتٍ ذكيّة، كانت تَنِمّ عن انشغال النحاة بتجليّات المعاني في سياق الوظائف، من حيث تأصيلُها في الأنماط المختلفة، وهذا ما يبدو مُنسجما مع منهجهم العام، وهو منهج تحليليّ غايته تفسير القوانين التركيبية التي تجري على أصولها مختلف النماذج الكلاميّة، تلك الأصول والمبادئ ما كان النحاة في تحليلاتهم حريصين على تكاملها وانسجامها، وفق مبدأ عدم التناقض، وصولا إلى تحديد أسس النظريّة وضوابطها المنهجيّة.

* * *

1- المسديّ، التفكير اللسانيّ في الحضارة العربيّة، ص321.

1- النحوُ العربيّ والنحوُ الوظيفيّ

أقام النحو الوظيفيّ[*] في عصرنا الحديث في تحليله للظاهرة اللغويّة عدّة منطلقات، وأرسى جملة من المفاهيم، تتّصل بمفهوم الوظيفة في الدرس اللغويّ، ولعلّ أهمَّها الوظيفة التبليغيّة أو التواصليّة، وهي الوظيفة الأساسيّة للغات الطبيعيّة، وعكفتِ النظريّات الوظيفيّة على عدم فصل البنى اللغويّة عن وظيفتها التواصليّة، وبالتالي أضحتْ تعتمد في وصفها للجمل منظومة مُصطلحيّة، ترتبط فيها البنيات التركيبيّة بالسياقات التبليغيّة التي بها تَرِدُ.

ويرى كثير من الدارسين أنّ النظرية الوظيفيّة لم تُصقل مبادؤها، ولم يتمّ اكتمال بنائها إلا في فرنسا مع اللّغويّ (أندريه مارتيني)،[1] وبما عُرف لديه بتقطيع اللغة إلى وحدات دنيا صوتيّة ولفظيّة، هذا التقطيع الذي ينبغي أنْ يلتزم فيه بتحديد وظيفة كلّ وحدة، بل إنّ الوحدة اللغويّة لا حقيقة لها إلاّ إذا ثبت أنّ لها وظيفة، أي أنّها تُسهم بنصيبها في تبليغ المعنى. ومنه يتسنّى للمتكلم أنْ يستعمل العلامة نفسَها في سياقات مختلفة وخطابات متنوعة، فالعلامة اللغوية ليست رهينة تجربة واحدة في ظرف واحد لا تصلح إلاّ له ولا يمكن أنْ تُقيَّد إلا فيه، بل هي مستقلة عنه تُستعمل فيه وفي غيره.[2]

ومن ناحية أخرى تقتضي ازدواجيّة التقطيع من المتكلم، أن يختار من اللغة ما به يُعبّر ويُبلغ، ولا مبرِّر لاختياره علامة من دون أخرى إلا لأنها تستجيب لغايته، ولا يُقيم بينها وبين غيرها علاقات معينة في خطابه، إلا لأنّها تساهم معها في أداء (الرِّسالة Message) التي يُبلغها الخطاب، وهذا ما يدعو اللسانيّ إلى البحث عن وظيفة كل واحدة

---

*- يُعد النحو الوظيفيّ مجالا تداوليّا مُهمّا، مهّد لبلورة كثير من المفاهيم المتّصلة بنظرية الاستعمال اللغويّ، ويُعدّ رائدَه الأوّل "سيمون ديك"، ومن مبادئ هذا النحو، الاعتداد بوظيفة التواصل في دراسة اللغات، كون التواصل الوظيفة الأساسيّة للغات الطبيعيّة، والمبدأ الآخر هو أنّ النحو الوظيفيّ هو نظريّة للتركيب والدلالة منظورا إليهما من وجهة نظر تداولية. **يُنظر** في ذلك مثلاً: أحمد المتوكّل، الوظائف التداوليّة في اللغة العربيّة، ص10. - ويُعدّ رائدَ هذا الاتّجاه في العالم العربيّ بلا منازع، البروفسور أحمد المتوكّل لسببَين؛ الأوّل: مواكبته الحثيثة لتطوّر أنماط النظرية الوظيفيّة لعقود طويلة من الزمن، والثاني، لأنّ الرجل يحمل مشروعا متكاملا لدراسة نحو العربيّة دراسة وظيفيّة، تتجنّب التجريب العقيم، من جهة، وتنأى بنفسها عن كيل الأحكام القيميّة تُجاه التراث النحويّ العربيّ، في الوقت نفسه.

1- يُنظر: أندريه ماريتني، مبادئ في اللسانيّات العامّة، ص116.

2- يُنظر: عبد القادر المهيريّ، أهمّ المدارس اللسانيّة، ص42.

منها، ولا يتسنّى له تفهُّم نظــام اللغة، إلا بالتعرّف على الوظيفة أو جملة الوظائف التي يقوم بها كل صنف من العلامات.[1]

وإنّ قدرة المتكلم حسب منظور النحو الوظيفيّ "قدرة تواصليّة"، بمعنى أنّها معرفة القواعد التداوليّة (بالإضافة إلى القواعد التركيبيّة، والقواعد الدلاليّة والصوتيّة) التي تمكّن من مقدرة الإنجاز في طبقات مقاميّة معيّنة، قصد تحقيق أهداف تواصليّة[2] وتعني الكفاية التداوليّة أنّ النحو الوظيفيّ لا يقتصر على القواعد التي تضمن سلامة بناء الجمل، أو النصوص فحسب، بل تُعنى بالقدر نفسه، برصد القواعد والشروط اللازمة لجعل تلك الجمل أو النّصوص مقبولة وناجحة، وملائمة للموقف التبليغيّ الذي تكون مَسرحاً له،[3] وتعني الكفاية النفسيّة، أنْ يُحاول النحوُ الوظيفيّ مطابقة النماذج النفسيّة، التي تنقسم إلى نماذجَ إنتاج، والتي تحدّد كيف يبني المتكلم العبارات اللغويّة وينطقها، وإلى نماذجَ فهم وهي التي تحدّد كيفيّة تحليل المخاطَب للعبارات اللغويّة وتأويلها.[4]

وقد قام منهج النحاة في وصف تراكيب العربيّة وتفسير قوانينها وتحديد العلاقات بين أركانها من خلال إفراد باب لكل وظيفة، فوظيفة الفاعل هي الفاعليّة، ووظيفة المفعول هي المفعوليّة، لكنّهم لم يستعملوا مصطلح "وظيفة"، وعبّروا عنه بمصطلح عامّ هو لفظ "المعنى"؛ فقالوا معنى الفاعليّة، ومعنى المفعوليّة، وفي هذه المسألة يلتقي رأي د. أحمد المتوكّل برأي النّحاة العرب القدامى، فهو يَعدّ - في إطار مشروعه في نحو العربية الوظيفيّ - أنّ كلاًّ من الفاعل والمفعول به وظيفة تركيبيّة أساسيّة، ففي إطار النموذج الوظيفيّ،

1- يُنظر: عبد القادر المهيريّ، أهمّ المدارس اللسانيّة، ص42.

2- يُنظر: أحمد المتوكّل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفيّ، ص10.

3- يُنظر: نفسُــه، ص9. وَ يحي بعيطيش، نَحو نظريّة وظيفيّة للنحو العربيّ، أطروحة دكتوراه دولة في اللسانيّات الوظيفيّة الحديثة، إشراف أ.د. عبد الله بوخلخال، نوقشت وأُجيزتْ بقسم اللغة العربية وآدابها، كليّة الآداب واللغات، جامعة منتوري بقسنطينة، 2005- 2006. ص84.

4- يُنظر: أحمد المتوكل، المنحى الوظيفيّ في الفكر اللغويّ العربيّ، ص66.

تتضافر الوظائف المختلفة لتحدّد خصائص مكوّن ما، ويُمكن تحديد، وَلوْ بصورة أوليّة وظائفه الثلاث على النحو التالي[1]:

- الوظائف التركيبيّة: (الفاعل، المفعول)، وهما أدنى ما يُمكن أنْ تُقلّص إليه الوظائف التركيبيّة.
- الوظائف التداوليّة: (البؤرة، المحور) وهما الوظيفتان الداخليّتان.
- الوظائف الدلاليّة: (المُنفّذ، المُتقبّل، المُستقبل، المُستفيد).

وفصّل النحاة في الأبعاد التي تدلّ عليها كلّ وظيفة نحويّة، ويكشف هذا التفصيل عن وظائف يَبرُز فيها المعنى الوظيفيّ (النحويّ)، وأخرى الملحظ الدلاليّ، وثالثة يقوم تصوّرها على البعد التداوليّ (المعنى الاجتماعيّ الخارجيّ)، وكثيرا ما تجمع الوظيفة الواحدة بين بُعدَين من تلك الأبعاد، بخاصّة الدلاليّ منها والتداوُليّ[2]، ويلتقي تصنيف الوظائف النحويّة هذا، في جانب كبير منه، بتقسيم النحو الوظيفيّ مع فارق منهجيّ، هو أنّ النحو الوظيفيّ يتخذ البعد التداوليّ للغة ضابطا أساسيّا في تحديد الوظائف، إذ تقترح نظريّة النّحو الوظيفيّ وتسعى إلى « استقلاليّة الوظائف التداوُليّة في بنية النحو.»[3] في حين تحكم فكرة العمل في النحو العربيّ العلاقاتِ التركيبيّةَ في الجملة، حيث توجّه تلك العلاقات بضوابط دلالية وتداوليّة مختلفة، مع توزّع تلك الضوابط على أبواب النحو المختلفة.[4]

1- وأكد د. المتوكل أنّ النظرية الثاوية خلف مختلف العلوم اللغويّة العربيّة (النحو، اللغة، البلاغة، فقه اللغة...) نظريّة تداوُليّة، وإنّها بالتالي قابلة للتحاور (بمعنى القرض والاقتراض) مع النظريّات التداوليّة الحديثة، بما فيه نظريّة النحو الوظيفيّ، ما مِن شأنه أنْ ينشّط حوارا فكريّا بين الفكر اللغويّ العربيّ القديم والنحو الوظيفيّ، فضلا عن تمحيص مشروعيّته، من تحقيق هدفين اثنين:

- اغتناء النحو الوظيفي بتحليلات ومفاهيم يستلزمها وصف الوظائف الخمس في اللغة العربية خاصة، دون أن يمسّ اقتراض هذه التحليلات والمفاهيم بالمبادئ المنهجيّة المعتمة في النحو الوظيفي ولا ببنية النحو المقترحة.

- وتقويم مجموعة من الأوصاف المقترحة في النحو العربيّ أو البلاغة العربيّة بالنسبة لوظيفة المبتدأ، ووظيفة البدل (والتابع بصفة أعمّ)، وظواهر "التخصيص"، و "الحصر العناية"، و "التوكيد" وغيرها. **يُنظر**: أحمد المتوكل، الوظائف التداوليّة في اللغة العربيّة، ص10.

2- يُنظر: لطيفة النجّار، منزلة المعنى في نظريّة النحو العربيّ، ص57.

3- يُنظر: أحمد المتوكّل، دراسات في نحو اللغة العربيّة الوظيفيّ، ص10.

4- يُنظر: عبد الحميد السيّد، دراسات في اللسانيّات العربيّة، ص31.

2- الوظائف التداوليّة:

يذهب الوظيفيّون في تعداد الوظائف التداوُليّة إلى تحديد خمس وظائف، اثنتان داخليّتان، هما المحور والبؤرة، وثلاث خارجيّة هي المبتدأ والذيل والمنادى[*] وتفصيلها فيما يلي[1]:

- **البؤرة:** تسند البؤرة إلى المكون الحامل للمعلومة الأكثر أهميّة أو الأكثر بروزاً في الجملة، وتنقسم البؤرة إلى قسمين:

✓ **بؤرة جديد:** وهي البؤرة المُسنَدة إلى المكون الحامل للمعلومة التي يجهلها المخاطب، المعلومة التي لا تدخل في القاسم الإخباري المشترك بين المتكلم والمخاطب، فتدخل "هل" الاستفهاميّة التي هي للتصديق- بالمفهوم البلاغيّ العربيّ القديم- على هذه البؤرة.

✓ **بؤرة المقابلة:** وهي البؤرة التي تسند إلى المكون الحامل للمعلومة التي يشك المخاطب في ورودها أو المعلومة التي يُنكر المخاطب وُرودَها[2]، وهذا ما يكون عادة في الاستفهام الذي يكون بالهمزة للتصوّر.

- **إسناد الحالات الإعرابيّة**[3]

ومن الموضوعات المهمّة التي عالجها المتوكّل قواعد إسناد الحالات الإعرابيّة، على أساس الوظائف الثلاثة، التركيبيّة، والدلاليّة، والتداوليّة، ومُفادُها:

---

*- يقترح "سيمون ديك" أربع وظائف تداوُليّة للمستوى الوظيفيّ الثالث؛ (المبتدأ Thème) - وَ (الذيل -Tail) و (البؤرة - Focus) وَ (المحور -Topic)، وقد اقترح المتوكّل إضافة وظيفة خامسة هي وظيفة "المنادى"، **يُنظر:** أحمد المتوكّل، دراسات في نحو اللغة العربيّة الوظيفيّ، ص16

1- يُنظر: أحمد المتوكّل، الوظائف التداوليّة في اللغة العربيّة، ص28.

2- يُنظر: نفسُــه، ص29.

3- يُنظر: نفسُــه، ص19 وما بعدها.

- إذا كان المُكوّن حاملاً لوظيفة دلالية فقط، تُسند إليه الحالة الإعرابيّة "النصب" أو الحالة الإعرابية الجرّ، إذا كان مَسبوقا بحرف جرّ؛ نحوُ (صباحا) في الجملة: شرِب زيدٌ شايًا صباحًا (أو في الصباح).
- إذا كان المُكوّن حاملا لوظيفة تركيبيّة، بالإضافة إلى وظيفته الدلاليّة تُسند إليه الحالة الإعرابيّة " الرفع" إذا كان فاعلا، و" النصب" إذا كان مفعولا؛ نحوُ: (زيد) و(شاي) في المثال السابق.
- إذا كان المكوّن حاملا لوظيفة تداوليّة تُسند إليه الحالة الإعرابيّة بمقتضى نوع الوظيفة نفسها، فإنْ كانت وظيفة تداوليّة داخليّة مثل وظيفتَيّ: " البؤرة" و"المحور" أسنِدت إليه الحالة الإعرابيّة، بمقتضى وظيفته الدلاليّة أو بمقتضى وظيفته التركيبيّة، إنْ كانت له وظيفة تركيبية، فضلا عن وظيفته الدلالية ؛ نحوُ:
  - أغدًا ألقاك؟ (غدا): بؤرة، زمان.
  - ما رأيتُ البارحةَ إلاّ زيدًا. (زيدا): بؤرة، مفعول، مُتقبّل.
  - رَجعَ البارحة زيدٌ. (البارحة): محور، زمان.
  - رَجعَ زيدٌ البارحة. (زيد): محور، فاعل، مُنفذ.

وإنْ كانت خارجيّة مثل وظائف (المبتدأ، والمنادى، والذيل)، فالمبتدأ " الرفع"، والمنادى " النصب"، أو ما مَحلُّه النصب، والذيل وفقا لمتبوعه، نحوُ:

- زيدٌ أبوه مريض. مبتدأ.
- يا سائقًا تمهّلْ. منادى
- سَاءني زيدٌ سلوكُه. ذيل
- قابلتُ زيدًا بل خالدًا. ذيل

وتقومُ الوظيفة التداوليّة بتحديد وظيفة كلِّ مكوّن بحسب الطبقات المقاميّة، التي تُنجَز فيها، ولعلّ من أهمّ الوظائف التداوليّة (المحور)، و(البؤرة)، ويُعدّ المحور المكوّن الدالّ على ما يشكّل موضوع الحديث أو المحدَّث عنه؛ بحيث يكون معروفا مُسْبقا لدى كلٍّ

من الباثّ والمتلقي. وتُعد البؤرة المكوّنَ الحامل للمعلومة الجديدة، التي يجهلها المتلقي أو يشكّ في ورودها أو يُنكرها.[1]

لذا، ارتبط تحديد وظيفتَيّ البؤرة والمحور، ارتباطا وثيقا بالسياق أو مقام التخاطب، ولا يُمكن أنْ تتحدّدا خارجَه، إذْ لا يُمكن أن يُحدِّد محورٌ وبؤرة جملة ما، إلا باستحضار الطبقات المقاميّة الموالية، وتوضِّح الأمثلة بالجدول أدناه، جملة المقامات المتباينة ملخَّصة فيما يلي:[2]

المقام	س(*)	ج	المحور	البؤرة
- مقام1	- مَنْ شرب الشايَ في مقهى الجامعة صباحا؟	- شرب خالدٌ الشاي في مقهى الجامعة صباحا	- هو الشاي الذي شُرب في مقهى الجامعة صباحا.	- خالد
- مقام2	- ماذا شَرب خالد ؟	- شرب خالد الشاي في مقهى الجامعة.	- خالد شرب في مقهى الجامعة.	- الشاي
- مقام3	- أين شَرب خالد الشاي ؟	- شرب خالد الشاي في مقهى الجامعة.	- شرب خالد الشاي صباحا.	- في مقهى الجامعة
- مقام4	- متى شَرب خالد الشاي ؟	- شرب خالد الشاي صباحا.	- شرب خالد الشاي في مقهى الجامعة	- صباحا
- مقام5	- ماذا حدث؟ أو ما حدث؟	- شرب خالد شايا في الجامعة.	- الحدث غير المعين.	- الجملة برمّتها

1- يُنظر: يحي بعيطيش، مفاتيح مدخلية للنحو الوظيفيّ، مجلة الدراسات اللغويّة، العدد01، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2002. ص115.

*- (س): سؤال، ويقابلها، (ج): جواب.

2- يُنظر: نفسُــه، ص116.

وعالج النحوُ الوظيفيّ قضيّة الرّتبة في الجملة الفعليّة، فدرس الأنماط التي تَرِد بها بنية الجملة الفعليّة في العربيّة، وبيّن خصوصيّة كل نمط منها تداوليّا، فالجملتان:

- جاء عمروٌ باسمًا.
- جاء باسمًا عمروٌ.

لا تختلفان دلاليًّا، إلاّ أنّ هناك فرقًا تداوليًّا ما بينهما؛ إذ يُميّز النحو الوظيفيّ بين البنية الدلاليّة للجملة، و(بنيتها الإخباريّة - Informational structure)، حيث إنّ البنية الإخباريّة هي « التي تحدّد العلاقات القائمة بين المكوّنات الجملة حسب (المقام)، كعلاقتيّ المحور والبؤرة.» [1] وعليه فالجملة "جاء باسمًا عمروٌ". يحمل فيها العنصر (باسمًا) وظيفة المحور، تُمثّل محطّ اهتمام المتكلم والمخاطب، وقد استأنس المتوكّل، في هذا، بما طرحه عبد القاهر الجرجانيّ[2] في "الدلائل"، عند معالجته جملة "قتلَ الخارجيَّ زيدٌ"، التي توسّط فيها المفعولُ ما بين الفعل والفاعل، بقصد العناية والاهتمام، إذ إنّ الذي يستخدم هذه العبارة يكون همُّه وقوع القتل بالخارجيّ.

وما مِن شك في أنّ ثمة فرقا أساسيّا بين مفهوم الأهميّة والعناية الأولى ومفهومها الثاني، في قول سيبويه: «كأنّهم إنّما يُقدّمون الذي بِيانه أهمّ لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يُهمانهم ويَعنيانهم.» [3] حيث إنّ القول بأنّه لا فرق، يزيد العبارة غموضا، ويصير الجزء الأخير منها مناقضا للجزء الأوّل؛ إذ يرى د. سعيد بحيريّ[4] أنّ العناية الأولى **عناية خطابيّة تداوليّة**، تتشكل من السياق ورغبة المتكلم ودور المستمع، وأمّا الثانية فتتعلق بالعناية الدلاليّة، وهي المتحقّقة من ضرورة حصول الإفادة أو وقوع الفهم، بتضافر كل مدلولات العناصر المشكلة للجملة لتكوين المعنى الكليّ لها، وفي هذه الحال تكون كل العناصر مُهمّة.

1- يُنظر: أحمد المتوكّل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفيّ، ص71. ويُنظر: عبد الحميد السيّد، دراسات في اللسانيّات العربيّة، ص101.

2- يُنظر: عبد القاهر الجرجانيّ، دلائل الإعجاز، ص 108.

3- سيبويه، الكتاب، 34/1.

4- يُنظر: سعيد حسن بحيري، عناصر النظريّة النحوية في كتاب سيبويه (محاولة لإعادة التشكيل في ضوء الاتّجاه المعجميّ الوظيفيّ)، ط1. مكتبة الأنجلو المصريّة، 1989. ص144.

وإنّ النحاة[1] لمْ يتصوّروا التحوّل مِن جملة جاءتْ فيها الفضلة إلى جملة بلا فضلة، بل أرادوا فقط بيان الحُكم اللازم للجمل، وهو وُرودُها بالعُمَد، وأنّ وُرود الفَضْلات، ليس شرطا لصحّتها النحويّة[2]، في حين يكون شرطا في دلالتها الخاصّة، بالنظر إلى وظيفتها التداوليّة، وهذا ما دعا سيبويه إلى الإبقاء، في جملة الفعل الذي لمْ يُسمَّ فاعله، على مصطلح "المفعول"، بالرغم من وصفه بالرفع، وشغله وظيفة "الفاعل" تركيبًّا، إذ ما تزال الوظيفة التي يقوم بها العنصر "المفعول" من جهة الدلالة واحدة، «لأنّ المعنى واحدٌ، وإنْ كان لفظُه لفظ الفاعل.» [3]

وغيرُ بعيد عن هذا التفريق الوظيفيّ، يوُرد ابنُ جني كلامًا بغاية الدقّة، رادّا به على من اعتقد فساد علل النحويّين، هذا نصّه: «ألا تَرانا نقول: ضُرب زيدٌ، فترفعه، وإنْ كان مفعولا به، ونقول : إنّ زيدًا قام، فتنصبَه وإنْ كان فاعلا، ونقول: عجبتُ من قيام زيد فنجرّه وإنْ كان فاعلاً.» [4] والدالّةُ في قول ابن جنيّ هذا، أنّ هناك اختلافا بين الفاعل المعنويّ(الدلاليّ) والفاعل النحـويّ، إذ إنّ الفاعل كونُه مُحِدثا للفعل دلاليّا في الواقع، قد يأخذ أكثر من وظيفة في نحو الخطاب والملفوظيّة، حيث تتعالق الوظائف النحويّة بالوظائف الدلاليّة في تفاعل بالوظائف التداوُليّة.

ولعلّ هذا ما يبرّر به د.أحمد المتوكّل[5] وجود الجمل، "المبنيّة للمفعول" بجانب تلك "المبنيّة للفاعل"، حيث إنّ وظيفة الفاعل يُمكن أن تُسند إلى الحد الحامل للدّور الدلاليّ "المنفّذ"، وهو الدور المركزيّ لهذه الوظيفة كما يمكن أنْ تُستند إلى حدود تحمل أدوارا دلاليّة أخرى، كوظائف: (المُستقبِل وَ المُتقبِّل وَ المُستفيد).

وفي الوقت نفسه نجده (ابن جنيّ) ينوّه في موضع آخر، بأثر الوظيفة التركيبيّة للفاعل في إنتاج الدلالة وتحقيقها، فيقول: «ولو ذهبتَ تحذف الفاعل، وتُقيم مَقامه غير اسم،

1- يُنظر مثلا: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 155/2- 156.

2- يُنظر: محمّد عبد العزيز عبد الدايم، المفاهيم النحويّة بين الدرسين العربيّ التراثيّ والغربيّ المعاصر، ص66

3- سيبويه، الكتاب، 43/1. **وَ يُنظر:** سعيد بحيري، عناصر النظريّة النحويّة في كتاب سيبويه، ص143.

4- ابن جنيّ، الخصائص، 1/ 184. وَ ذهب الأستراباذيّ في تفريقه بين وظيفتيّ الفاعل الدلاليّة والتركيبيّة إلى أنّ الفاعل عند النحويّين «ليس مَن فَعَل شيئا.» - الأستراباذيّ، شرح الكافية، 1/ 237.

5- أحمد المتوكّل، دراسات في نحو اللغة العربيّة الوظيفيّ، ص37.

لَبقيتْ الجملة معقودة، بلا اسم، وهذا لفظ يناقض ما عُقدتْ عليه الجُمل في أوّل تركيبها، فلذلك رُفض ذلك، فلم يوجد في الكلام.» [1]

وقد أثار د. عبد القادر المهيريّ[2] في هذا، مسألة الجملة المبدوءة باسم مُردَف بفعل ففي المثال (**الزائرُ أخذتُ حقيبتَه**)، يرى الدكتور أنّ "الزائرُ" ليس عنصرا إسناديّا أصيلا، فلا يُعرب مبتدأ، إنّما هو في أصل الكلام مضاف إليه، مُمثّلا في الجملة (أُخذت حقيبةُ الزائرِ)، فلمّا كان حُكم المضاف إليه الجـرَّ (معيارا) لمْ يكنْ كذلك لمّا صار حكمَه الرفعُ، ويُعرب د.المهيريّ الجملة السالفة الذكر إعرابًا هذا نصُّه:

الزائرُ: مضافٌ إليه أُبتدئ به.

أخذتُ: فعلٌ مُسنَد إلى المتكلم.

حقيبتَه: مفعولٌ به، والهاء للربط.

والملاحظ على ما أورده الدكتور المهيريّ مِن انتفاء العلاقة الحمليّة الإسناديّة بين العنصرَين "الزائر" وَ "الأخذ"، أنّ الزائر "المبتدأ" ـ على الاصطلاح النحويّ التقليديّ ـ بات عنصرا خارجا عن البنية الحمليّة للجملة، حيث إنّ هناك فرقا في نظريّة النحو الوظيفيّ[3] بين مصطلحيّ "العماد" و"المحور"؛ فالعماد عنصرٌ داخليّ، من عناصر الجملة ذاتها، في حين أنّ المحور عنصر خارجيّ، حيث يمكنُ فهمُ، أنّ موضوع الحديث هو "الزائر"، في حين يكون حدث أخذ حقيبته هو البنية الحمليّة النواة. فيُمكن عدّ جملة "أخذتُ حقيبتَه" فيما سلف من مثال وظيفيّا بؤرةً.

ومنه، يكون مذهب النحاة القدامى في إعرابهم الجملة "أخذتُ حقيبتَه" خبرا ذا بُعد وظيفيّ، بالنظر إلى قيمة الخبر الإعلاميّة التخاطبيّة. و"الزائر" يكون مبتدأ، ذلك أنّ الوظيفة التداوليّة "المبتدأ" في النحو الوظيفيّ، هي الوظيفة التركيبيّة المبتدأ في النحو العربيّ الذي

1- ابن جنيّ، سرّ صناعة الإعراب،288/1.

2- يُنظر: عبد القادر المهيريّ، نظرات في التراث اللغويّ العربيّ، ص51.

3- يُنظر: يحي بعيطيش، نحو نظريّة وظيفيّة للنحو العربيّ، ص67 -68.

يكون خبره جملة اسميّة أو فعليّة، أما إذا كان خبر المبتدأ في النحو العربيّ مفرداً أو شبه جملة، فإنّه يحمل الوظيفة التركيبيّة الفاعل في النحو الوظيفيّ.

هذا، وإنّ الأمر مختلف عنه، في الجملة المبدوءة باسم مُردَف بفعل لازم، لأنّ نحاة العربيّة القدامى حين أطلقوا على الاسم المسند إليه تسمية (المبتدأ)، لا لأنّه منطوق به أوّلا فقط، بل لأنّه مُعرًّى من العوامل من أجل إسناد خبرٍ إليه، والفرق ما بين النمط (قام زيد) والنمط (زيد قام) هو ما جعلهم ينتبهون إلى أنّ المسند إليهما (الفاعل) (المبتدأ) متمايزان تداوُليّا؛ فالأوّل يتّحد نحويّا مع الفعل الذي يسبقه، لأنّ الفعل المسند يُذكر أمام السّامع لأوّل مرّة، ويُمكن أنْ يكون الفاعل هو الشخص الأوّل (المتكلم) أو الشخص الثاني (المخاطَب) أو الشخص الثالث (غيرُ المتكلم وغيرُ المخاطَب).

* * *

ثالثا: تداوليّة المخاطَب

يَحيَ الإنسان في محيط يشتمل على أشياء من عالمه الذي يحيا عصرَه ومختلف ملابساته، ابتداءً من دائرته العائليّة، وانتهاءً بعالم أبعد، إذ إنّ عالم المحيط المجتمعيّ يُعدّ الحلقة الأولى التي يتلقّي بها من هذا المحيط منبّهات وإرساليّات ينفعل لها، ويغيّر بعض سلوكيّاته تبَعا لما تلقّاه، ولربّما استطاع هو نفسُه التأثير في هذا المحيط، حيث يتلقّى الفرد في وسطه البيئيّ الخاصّ إرساليّات، تتشارك في تأسيس الجزء الأكبر من هذا التأثيث لدماغه، الذي أُصطلح عليه (ثقافة فكريّة - Culture intellectuelle)[1]. وتنسجم مختلف الإرساليّات في صنفَين كبيرَين[2]، مُنبّهات طبيعيّة أو ظواهر ماديّة أصلها من أشياء العالم الطبيعيّ، ومُنبّهات مُجتمعيّة وإشارات آتية من أناس آخرين.

ويُعدّ المخاطَب (مُستمعًا أو مُتلقيًّا) القطبَ الثاني للعمليّة التواصليّة، فما مِن شكّ في أنّ مراعاته ومراعاة مختلف ما يشمله مِن ظروف وملابسات وخصائص، ممّا يدفع إلى شدّ انتباهه والتأثير فيه، وذلك كلّه يؤثر في تركيب الجمل وينعكس في الأشكال المقاليّة المستعمَلة، ولعلّ عدم مراعاة ذلك المخاطب يؤدّي إلى خلق حال من التواصل غير الفاعل، إنْ لم يكن فاشلا، حيث لا يتمكّن المخاطب مِن هدف المتكلم الذي يسعى إليه، ذلك أنّ من مهام المتكلم أنْ يبلغ من السامع مقصدَه الخاصّ.

* * *

1- يُنظر: زيلتمان، في التداوُلية المعاصرة والتواصل (نصوص مختارة)، تر: محمّد نظيف، د/ط. أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 2014. ص 7 وما بعدها.

2- يُنظر: نفسُــه، ص 7.

I. الكفاءة التواصليّة

عُرّف التواصل في الدرس[1] السيميائيّ التداوُليّ المعاصر، بأنّه إشراك شخص (أو هيأة - Organisme) مُمَوضع في فترة ما، في نقطة معينة، في تجارب منشّطة لمحيط شخص آخر، أو نسق آخر، مُموضع في فترة أخرى، ومكان آخر عن طريق استعمال عناصر المعرفة المشتركة بينهما (تجربة عَوضية). فهو حسابيّا إقامة اتّصال مشارك بين كون فضائيّ زمانيّ مُرسِل "أ"، وكونٍ فضائيّ زمانيّ مُستقبِل "ب".

ذلك أنّ الاتّصال مِن أهمّ وظائف اللغة، ونقل المعنى اللغويّ مِن المُلقي إلى المتلقّي أهمّ وظائف الاتّصال،[2] لذا اضطلعتْ فروع اللسانيّات في الأساس بالبحث في أنواع المعاني مِن طبيعيّة إلى وظيفيّة عقليّة إلى مُجتمعيّة، وبالبحث في وسائل الوصول إلى كلّ نوع بتوسّل فروع علم اللسانيّات مِن صوتيّات وصرف ونحوٍ ومِن خلال النصّ بظواهره المختلفة.

ويتميّز الإنسان عن الأنظمة البيولوجيّة الأخرى بامتداد مَلَكته التواصليّة، إذ استطاع إيجاد عدد وافر من الطرق التواصليّة، على نحوِ اللغة القديمة للعلامات التي استكملها الصم البُكم، (الشفرة مُورس - Code Morse)، رموز من نقط وقواطع تستخدم لتوجيه الرسائل البرقيّة، لغة الشعارات والإشارات الهادية للسفن والطائرات، وكذا قانون السير، وسواها. واستطاع الإنسان بفضل اللغة واستعدادِه الفطريّ المجتمعيّ، أنْ يتحول شيئا فشيئا إلى نظام مجتمعيّ، يَمُوج بتفاعلات جماعيّة، ثقافيّة، واقتصاديّة، وسياسيّة وغيرها.

واعتمادا على ذلك فإنّ كل سَعيٍ لسانيّ إلى دراسة الظواهر الدلاليّة في اللغة لا مناص مِن أنْ يقفَ على القدرة التواصليّة بين طرفيّ العمليّة التواصليّة (المتكلم والمخاطب)، فلابدّ لِأيّ نظريّة لسانيّة مِن وصف القدرة التواصليّة، آخذةً بأهميّة طاقات

1- يُنظر مثلا: زيلتمان، في التداوُلية المعاصرة والتواصل، ص 7.

2- يُنظر: تمّام حسان، اجتهادات لغويّة، ط1. عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2007. ص285.

الفعل التواصليّ والمعارف الأخرى، إضافة إلى الكفاءة والمعرفة اللغويّتَين (النّحويّة)[1] وذلك من خلال نموذج مستعمِل اللغة الطبيعيّة، إذ إنّ مستعمليّ اللغة الطبيعيّة لا يتواصلون فيما بينهم إلا بخطابات، تعكس قدرة تواصليّة متكاملة من مجموع المَلَكات، المعرفيّة، واللغويّة، والإدراكيّة، والمنطقيّة والمجتمعيّة، ولا تصل النظريّة حدّ التكامل والكفاءة الشاملة إلا إذا رُصدت هذه الملكات كلَّها، ولم تقِفْ عند حدود الملكة اللغويّة مُنفردة، لهذا جعل الدارسون[2] القدرة التواصليّة ضمن القدرة الاستراتيجيّة للفعل التواصليّ، اللفظيّ وغير اللفظيّ.

وفي بيان البعد التواصليّ الذي تتقوّم به مقولات الملفوظ التركيبيّة والدلاليّة، ذهب ابن جنيّ إلى أنّ «الفعل يُفادُ منه معنى الجنسيّة.»[3] ذلك أنّ الملفوظ، أو ما كان في حكمه، يُشكّل معنًى كليّا في المستوى النظريّ بالقوّة، وكلّ معنى كليّ ينقسم إلى أجزاء بالفعل، تُقيّدها قيود تواصليّة في الاستعمال، فتخصّص دلالتها، فزيدٌ لا يقوم القيام كلّه، في عبارة "قام زيدٌ" إنّما يقوم ببعض قيام فقط.

إنّ ابن جنيّ، وهو يحلّل مثل هذه البنيات كان يُشير ضمنيّا إلى "فاعليّة الوهم النفسيّ التواصليّ"[4] ذلك الوهم الذي الذي يستولي على المتكلم والمخاطب على السواء، حيث إنّ المتكلم يُنجز أفعاله اللغويّة داخل هذا الوهم التواصليّ الذي لا يُمكن استيعابه إلاّ داخل الإطار التداوُليّ الذي يرتبط ارتباطا وثيقًا بكفاية المتخاطبين التواصليّة.

1- يُنظر: أحمد المتوكّل، المنحى الوظيفيّ في الفكر اللغويّ العربيّ، ص 45.

2- يُنظر: عزالدين البوشيخيّ، التواصل اللغويّ (مقاربة لسانيّة وظيفيّة)، ط1. مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، 2012. ص32.

3- ابن جنيّ، الخصائص، 447/2.

4- يُنظر: بنعيسى أزابيط، ملامح من النظريّة الوظيفيّة عند ابن جنيّ، أعمال ندوة المنحى الوظيفيّ في اللسانيّات العربيّة وآفاقُه، جامعة مولاي إسماعيل، كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة - مكناس، شركة الطباعة مكناس برانت شوب، المغرب، سلسلة الندوات 20/ 2009. ص 16.

II. مقام المُخاطَب

أدرك النّحاة أثر العلم بحال المخاطَب، فأشاروا إلى أنّ على المتكلّم أن يُراعي حال المخاطَب، ومِن خلال العودة إلى نصوص المدوّنة النحويّة في مراعاة المُخاطَب، بدتْ تلك النصوص متكاثرة متعدّدة في مراعاة أحوال المخاطب المختلفة، وأكثر ما يكون ذلك في مُقتضيات التعريف والتنكير، والذكر والحذف، والإخبار، وفي جملة من الأحكام النّحوية الأخرى، فتحدّث النحاة عن الوحدات اللغويّة، نحوُ الضمائر، وأسماء الإشارة، والظروف الزمانيّة والمكانيّة، وزمن الفعل وغيرها من الوحدات التي لا تتحدّد مدلولاتُها إلا بالنظر إلى عناصر المقام والعبارات التي ترد فيها، وهي بذلك ذات دلالاتٌ تداوُليّة، اشترك في دراستها النحويّون قديمًا، واللسانيّون التداوليّون حديثا.[1]

هذا، وقدْ جرّد النحاة مُخاطَبا افتراضيّا في أحايينَ كثيرةٍ، للتّعبير عن مختلف الاعتبارات المُحتمَلة، ولاختبار مدى فاعليّة ما يُقيمون من خصائص مَبنويّة وتوجيهاتٍ معنويّة للتلفّظ الناجح، ومِن أمثلة ذلك قول سيبويه في حكم البَدَل: « ومنه أيضًا: مررتُ برجليْن مُسلِمٍ وكافرٍ، جمَعتَ الاسم وفرّقتَ الصّفة، وإنْ شئتَ كان المسلمُ والكافرُ بدلاً، كأنّه أجاب مَنْ قال: بأيّ ضرب مررْتَ؟ وإنْ شاء رفع، كأنّه أجاب مَنْ قال: فما هما؟ فالكلام على هذا وإنْ لم يلفظ به المخاطَب؛ لأنّه إنّما يجري كلامُه على قدر مسألتك.» [2] ولعلّ أغلب هذه النصوص - على اختلاف امتداد مدوّنتها زمانًا ومكانًا - تنسجم تحت مَحاورَ ثلاثة:[3]

1- مراعاة علم المخاطَب (الإبلاغ):

يُعدُّ الإخبار مقوّما دلاليّا تداوليّا أصيلا، كونُه وسيطا بين المتحاورَين، ولكي يكون الكلام ذا دلالة، لابدّ من مرجعيّة مُسبقة، يسعى المتكلّم، استنادا إليها،

1- يُنظر: خليفة بوجادي، في اللسانيّات التداوليّة، ص229.

2- سيبويه، الكتاب، 1/ 431.

3- أفادتْ الدراسة في بعض هذا التصنيف من جهود الباحث "أسعد خلف العوّادي"، في تصنيفه مظاهرَ اهتمام سيبويه بحال المخاطَب. يُنظر: أسعد خلف العوّادي، سياق الحال في كتاب سيبويه، ص79، وما بعدها.

إلى بلورة هدف كلاميّ، ويفترض في الحوار أن ينقل خبرا ما، فإنْ حاد عن ذلك صار لغوًا.

إنّ في الاطلاع على عدد من المُصنّفات النحويّة ما يُثبت بجلاء عناية أصحابها بالموارد التي يتأتّى فيها علم المخاطَب، وبدتْ هذه الفكرة بغاية الوضوح من خلال عناية سيبويه برصد هذه الخصّيصة التداوُليّة ومتابعتها في أكثر من موضوع نحويّ، فإذا « قلتَ: هذا زيدٌ، فزيدٌ اسم لمعنى قولك: هذا الرجلُ، إذا أردتَ شيئا بعينه قد عرَفه المخاطب بحِليته، أو بأمر قد بلغه عنه، قد اختص به دون مَن يعرف، فكأنّك إذا قلتَ هذا زيدٌ، قلتَ: هذا الرجل الذي من حِليته، ومن أمره كذا وكذا بعينه، فاختصّ هذا المعنى باسم علَم يلزم هذا المعنى.»[1]

وفي معرض بيان قيمة التعريف بالألف واللاّم التعيِينيّة[*]، قال سيبويه أيضًا: «وأمّا الألف واللام، فنحوُ الرّجُل والفَرَس والبعير وما أشبه ذلك. وإنّما صار معرفة، لأنك أردتَ بالألف واللام الشيءَ بعينه دون سائر أمّته، لأنّك إذا قلت: مررتُ برجل، فإنّك إنّما زعمتَ أنّك مررتَ بواحد ممّن يقع عليه هذا الاسم، لا تريد رجلا بعينه يَعرفُه المخاطب، وإذا أدخلتَ الألف واللام، فإنّما تذكره رجلا قد عرَفه، فتقول: الرّجُل الذي مِن أمره كذا وكذا، ليتوهّم الذي كان عهده بما تذكر من أمره.»[2] وذكر مثلَه المبرّد فقال: « (...) ونوعٌ آخر وهو ما أدخلتَ عليه ألفا ولاماً، من هذه الأسماء المشتركة، وذلك قولك: جاءني الرجل، ولقيْتُ الغلام؛ لأنّ معناه: الرجلُ الذي تعلمُ، والغلامُ الذي عرفتَ.»[3]

1- سيبويه، الكتاب، 2/ 93.

*- مُصطلح التعيين - Dénotation : « تعيين كلّ الأشياء و (المواضيع) المنتمية إلى الفئة المحدّدة (المُعرّفة) بمفهوم.» زيلتمان، في التداوُلية المعاصرة والتواصل، ص153.

2- سيبويه، الكتاب، 5/2.

3- المبرّد، المقتضب، 277/4. **وَيُنظر:** ابن السرّاج، الأصول في النحو، 150/1

ولـمّا كان في إضافة النكرة إلى المعرفة تخصيص لها، يُفيد منه المخاطب معنًى، قال ابن السراج: « وأنت لا تقول: غلام زيد فتُضيف، إلاّ وعندك أنّ السامع قد عَرَفه كما عرفتَه.»[1] وذهب ابنُ يعيش إلى أنّه ـ كونُ الاسم الموصول من المُبهمات ـ « ينبغي أن تكون الجملة التي تقع صلة معلومة عند المخاطب؛ لأنّ الغرض منها تعريف المذكور بها يعلمه المخاطب من حاله ليصبح الإخبار عنه بعد ذلك.»[2]

ومن ذلك قول سيبويه أيضا: « هذا باب من الاستفهام يكون فيه الاسم رَفعًا، لأنّك تبتدئه لتنبّه المُخاطب، ثم تستفهم بعد ذلك، وذلك قولك: زيدٌ كم مَرّة رأيتَه.»[3] وتكثر هذه المواضع في الكتاب، فمنها قوله: « وإنّما أضمروا ما كان يقع مُظهرا، استخفافا، ولأنّ المخاطب يعلم ما يُعنى.»[4] فواضحٌ أنّ سيبويه يعتدّ في هذا بعلم المخاطَب، في تفسير الاستغناء عن بعض التفصيلات في الكلام، لأنّها معلومة لديه إذْ تجدها ماثلة في السياق الاستعماليّ، وفي قرائن التواصل بين المخاطِب المتكلم والمخَاطب السّامع، فتجدُه يقول في بيان معرفيّة الضمائر: « وإنّما صار الإضمار معرفة، لأنّك إنّما تُضمر اسما، بعدما يُعلم أنّ مَن يُحدَّث قد عرف مَنْ تعني وما تعني، وأنّك تريد شيئا يَعلمُه.»[5]

وفي بيان دلالة اسم الإشارة التعيينيّة بالنظر إلى المخاطب به، قال ابنُ يعيش: « ومعنى التّعريف فيه أنّ يختصّ واحدا ليعرفه المخاطب بحاسّة البصر، وغيره من المعارف يختصّ واحدا ليعرفه بالقلب.»[6]

1- ابن السرّاج، الأصول في النحو، 53/1.

2- ابن يعيش، شرح المفصّل، طبعة المنيريّة، 2/ 154.

3- سيبويه، الكتاب، 1/ 127، **ويُنظر:** نفسُــه، 138/1.

4- نفسُــه، 1/ 224.

5- نفسُــه، 6/2 ، 86/5. **وَيُنظر:** ابن يعيش، شرح المفصّل، طبعة المنيريّة، 86/5.

6- ابن يعيش، شرح المفصّل، طبعة المنيريّة، 86/5.

هذا، وإنّ المُسنَد، وهو محتوى الخطاب الإبلاغيّ (الإعلاميّ)، يقتضي جملة من القواعد الدلاليّة والمعياريّة التي توفّق بين المفهوم المجرّد للمعنى والمَقصِد الذي يُغطّيه الخطاب، ويتحقّق فيه المفهوم المجرّد لمحتواه الدلاليّ، فالجملة الخبرية كونُها (وحدة اتّصال) تضمن إخبار السّامع، بما يُعدّ بالنسبة إليه جديدًا في الموقف الكلاميّ الرّاهن.[1] ولعلّ شيئاً من هذا ما أشار به ذلك الأعرابيّ،[2] حين سمع المؤذّن يقول: « أشهدُ أنّ محمّداً رسولَ الله» بالنّصب، فأنكر وقال: صنع ماذا؟ أنكر هذا الأعرابيّ عن غير علم أنّ النصب يُخرجه عن أن يكون خبرا، ويَجعله والأوّل في حكم اسم واحد، (البدليّة، ما بين مُحمّدا ـ رسولَ الله) و« أنّه إذا صار والأوّلَ في حكم اسم واحد، أُحتيجَ إلى اسم آخر، أو فعل، حتى يكون كلامًا، وحتى يكون قد ذكر ما له فائدة ؟ إنْ كان لمْ يعلم ذلك، فلِمَاذا قال: «صنع ماذا؟» فطلبَ ما يجعله خبرا.»[3]

2- مراعاة فهم المخاطَب (الإفادة):

عُدّت الإفادة في العُرف النحويّ شرطا في تحقّق مفهوم الكلام؛ ذلك أنّ الجملة قد تكون مفيدة وغيرَ مفيدة، فإذا كانت مفيدةً فهي الكلام، ومنه كانت الجملة ـ على اختلافٍ ما بين النحاة ـ أعمَّ من الكلام، إذ إنّ مرجع الجملة تحليليّ تركيبيّ، ومرجع الكلام دلاليّ إبلاغيّ، وظلّ مفهوم "الإفادة" لدى النحاة موصولا بتمام المعنى ما بين المتخاطبَين، وحصول الفهم لدى المخاطَب، لكنّهم اختلفوا في الذي يَحسُن سكوتُه؛ أهو المتكلم أم السّامع؟ أم هما معا؟

وقد رجّح السيوطيّ[4] جِهة المتكلم، كونُ السكوت صفة للمتكلّم كما هو الكلام صفتُه، أيضا. والمتأمل في الملمح التواصليّ الذي يكشف عنه "حُسن السكوت"، يُدرك أنّ اكتفاء المتكلّم بالحدّ الضامن لنجاح الموقف التواصليّ

1- يُنظر صالح بلعيد، التراكيب النحويّة وسياقاتها عند عبد القاهر الجرجانيّ، ص96.

2- يُنظر: عبد القاهر الجرجانيّ، دلائل الإعجاز، ص419.

3- نفسُــه، ص419.

4- يُنظر: السيوطيّ، همع الهوامع، 1/ 29.

مرهونٌ بمدى اكتفاء السّامع به أيضا، لتحقيق القيمة الإبلاغيّة، وحصول الفائدة التي هي من وراء الشحنة الإعلاميّة، التي تحملها الرسالة اللغويّة عبر دفقات الملفوظ اللغويّ، ولعلّ هذا ما أقرّه المُبرّد بقوله: « وإنّما كان الفاعل رفعًا؛ لأنّه هو والفعل جملةٌ يَحسُن السكوت عليها، وتجب بها الفائدة للمخاطَب.»[1]

ويتمّ ذلك من خلال مراعاة الابتعاد عمّا يُسبّب اللَّبس لدى المخاطب أو الإيهام، والتزام ما يُحقق الإيضاح والإفهام، وهذا قائمٌ بالأساس على العلاقة ما بين المتكلم ومخاطبه، فعلى المتكلم أن يُدارك ما قد يقع في كلامه من لَبْس، فيتجنّبه، فتكون عبارته على وفق تلك العلاقة بعيدة ممّا يُحقق هذا اللبس وما يُفضي إليه مِن تعارض في الفهم، إذ تشير دلائلُ إلى أنّ هذا النسق التركيبيّ المُلبَس، يحقق في ذهن السامع إلغازا، أو يُسبّق إلى ذهنه معنى غير المعنى الذي يقصده المتكلم، فلا إبلاغ ناجحٌ إلا بقرينة ـ يتوسّلها المخاطَب ـ على المعنى المقصود، وهذا ما عبّر عنه النحاة من خلال مبدأ "أمن اللّبس"، فبات مُصطلحا نحويًّا يُراد به مراعاة الوضوح في الكلام، والبيان في التركيب، انتهاءً إلى أمن الدلالة والمعاني.

لذا، كان النحاة ينبّهون في أكثر من مظنّ إلى مبدأ "أمن اللَّبس" عناية منهم بحال المخاطَب، وحرصا على مبدأ الإفادة الذي تنبغي مراعاتُه، لأنّ سلامة الاستعمال ما نزّه العربَ عن ذلك، كونُهم « كرهوا أنْ يقربوا باب لَبْس.»[2] فمن ذلك عُدّتْ جُملا لاحِنة تلك التي يكون فيها المبتدأ مَنكورا لا مسوّغ لتنكيره، ومن المسائل التي تُثبت ذلك، حديثهم في التعريف والتنكير، إذْ إنّ تقدير علم المخاطَب وخبرته بالشيء مِن عدمها هو ما يتحكّم في تنكير الكلمة أو تعريفها؛ وفي ذلك يقول سيبويه: « فإذا قُلتَ "زيد"، فقد ابتدأتَ بما هو معروفٌ عندَه، مثله عندك، فإنّما ينتظر الخبر، فإذا قلتَ: "حليما" فقد

1- المبرّد، المقتضب، 146/1.

2- سيبويه، الكتاب، 48/1.

أعلمتَه مثل ما علمتَ.»[1] وإنّ الانتظار والتوقّع بطبيعتهما النفسيّة[2] أمران يطرآن على سيكولوجيا المخاطب ذاته، نتيجة لِما هو عليه مِن انتظارٍ لسماع حدث متوقّع أو منتظر، ذلك «أنّ قيمة الألفاظ لا تتحقّق دلاليّا إلا بفضل إقدام العقل على سلسلة من العمليّات أساسُها التجريد والتعميم حتى تتخلّص الملفوظات الصوتيّة من أعيان الموجودات المشخّصة لتصبح مقترنة رأسًا بالمتصوّرات الذهنية المجرّدة.»[3] ولعلّ ذلك التجريد والتعميم مِن الأُسس التي تُعتمد في صياغة نظرية شاملة للمعنى.

ونبّه المبرّد في ذلك إلى ضرورة التفريق بين الحال والنعت في الكلام، كيلا يلتبس أمرُهما على المخاطَب، فقال: «اعلمْ أنّك إذا قلتَ جاءني عبدُ الله، وقصد إليّ زيدٌ، فخفتَ أنْ يَعرف السامع اثنين أو جماعة، اسم كل واحد منهم عبد الله أو زيد قلتَ: الطويل أو العاقل أو الراكب، أو ما شابه ذلك من الصفات لتفصل بين من تَعني وبين من خفتَ أن تلتبس به (...) فإنْ لم تُردْ هذا، وأردتَ الإخبار عن الحال التي وقع فيها مجيئه قلتَ: جاءني زيدٌ راكبًا أو ماشيًا، فجئتَ بعده بنكرة لا تكون نَعتًا له؛ لأنّه معرفة.»[4]

وذكر سيبويه في مَعرض حديثه عن مسوّغات الابتداء بالنكرة ما نصّه: «وإنّما حسُنَ الإخبار ههنا عن النّكرة، حيث أردتَ، أن تنفي أن يكون في مثل حاله شيء أو فوقه، لأنّ المخاطب قد يحتاج إلى أن تُعلمه مثل هذا، وإذا قلتَ "كان رجلٌ ذاهبا"، فليس في هذا شيء تُعلمه كان جَهِله.»[5]

1- سيبويه، الكتاب، 48/1. **وَ يُنظر:** السيرافيّ، شرح كتاب سيبويه، 373/2. وَ ابن يعيش، شرح المفصّل، طبعة دار الكتب العلميّة، 1/ 225. وقد ذهب السيرافيّ في تعليل رفضه أنْ يكون ضمير النكرة معرفة؛ إلى أنّ المخاطَب لا يعلم منه إلا ما يَعلم من النكرة. **يُنظر:** نفسُــه، 377/2.

2- يُنظر: إدريس مقبول، الأسس الإبستمولوجيّة والتداوليّة للنظر النحويّ عند سيبويه، ص 334- 335.

3- عبد السلام المسدّي، مساءلات في الأدب واللغة، ص138.

4- المُبرد، المقتضب، 166/4. ورأى هذا في موضع آخر، مُنبّها إلى قيمة "النعت" التعيينيّةَ في تعيين المنعوت لدى المخاطَب وتحديده. **يُنظر:** نفسُــه، 4/ 276.

5- سيبويه، الكتاب، 54/1.

وفي تحقيق ذلك، نَظـَم ابنُ مالك[1]:

وَلاَ يجوز الإِبْتدا بالنـَّكِرة ** مَا لمْ تـُفِدْ كـَعِنْد زَيْدٍ نَمِرَهْ

فمِن مسوّغات الابتداء بالنكرة الاعتداد بحال المخاطب، وما يقتضيه مبدأ الإفادة، ففي نظمِ ابن مالك[2]:

وَهلْ فـَتـًى فِيكُم فما خِلٌّ لـَنا ** وَرَجُلٌ مِنَ الكِرامِ عِنْدَنَا

كلمة "فتـًى" مبتدأ نكرة، فالمسوّغ ههنا، أنّ النكرة معتمدة على استفهام، والمُستفهَم عنه النكرة مَعرفة لدى المُستفهِم، ولا يهمّ المخاطـَب حينذاك تخصيصُه، كونُه معنيّا بجنس "الفتى" مُطلقا لا تعيينًا.[*] وهذا ما يُعرف في التداوُليّات بظاهرة "التعيّين"[3]، ولعلّ ذلك يكون دليلا على أنّ القدماء قد توصّلوا إلى التمييز بين التعريف والتنكير بتفحّصهم خصائص الكلام التركيبيّة والسياقيّة، فتكون « فائدة التعريف تعيين المُسمّى عند الإخبار للسامع، والإخبار يتوقّف على التركيب، فيكون تعيين المسمّى عند التركيب، وقبل التركيب لا إخبار، فلا تعريف قبل التركيب.» [4] لذلك قالوا: «النّكرة هي ما لا يعرفُه المخاطب، وإن كان المتكلم يعرفه، ألا ترى أنك تقول: عندي

1- ابن الناظم، شرح ألفيّة ابن مالك، ص113.

2- يُنظر: نفسُــه، ص113- 114 . وَاشترط النحاة - ابتداءً - في المبتدأ أن يكون معرفة، كونـُه الجامعَ بين علميّ المتكلّم والسامع، ومع ذلك، وبشرط تحقّق مبدأ الإفادة، كانت هناك حالات تسوّغ الابتداء بالمنكور. **يُنظر** أيضا: الأستراباذيّ، شرح الكافية، 1/ 230 وما بعدها.

*- وأمثلة ذلك كثيرة في مستوى لغة التواصل اليوميّ، نحوُ، الذي يسأل عن مفقود ما بتنكير اسمه؛ فهذا المفقود معرفة لدى المتكلم، كونـُه من أغراضه الخاصّة، نكرةٌ بالضرورة لدى المخاطَب، لأنّه لا يعرف مِن المفقود إلّا جنسه، ولا خبرة له عنه، لكنّه قد يُعين المتكلّم في العثور عليه وإيجاده على سبيل الصنف العام لا الخاصّ، فالتعريف تخصيص، والتنكير تعميم.

3- يُنظر: مسعود صحراوي، التداوليّة عند العلماء العرب، ص188.

4- يُنظر: السيوطيّ، الأشباه والنظائر، 79/2.

رجلٌ، فيكون مَنكورا، وإنْ كان المتكلم يعرفه، فالمعرفة والنكرة بالنسبة إلى المخاطب.)) [1]

3- مراعاة ظنّ المخاطَب (الحِجاج)

يَحدث أن يُخامر حالَ المخاطب شيءٌ من الريبة والشكّ، اللذيْن يعرضان له قبل العمليّة التخاطبيّة أو أثناءَها، ممّا يُلزِم المتكلمَ بأن يراعي تلك الحال، آخذا بها في الحسبان، عند تلفظـّه، لتطبع خصائصُ حجاجيّة طريقة صوغه للملفوظ، محققّا بذلك المُلاءَمة المقاميّة، فيوظـّف من أدوات اللغة ما من شأنه أنْ ينزّه ذهن المخاطَب، في حال الظنّ، ويدحض بالدلائل المعانيَ السلبيّة التي تشكـّلتْ من شكوك كانت ساورتـْهُ.

وهذا ما تهتمّ به سلّميّة الخطاب في الاتجاه الذي يُعرف بـتداوليّة الدرجة الثانية - الحِجاج[*] إذْ إنّ إرسال المتواليات اللغويّة (الملفوظات) لا يكون نهائياً في دلالته، لأنّه يؤدي دائماً إلى وجود اقتضاء يتضمّن في ثناياه اقتضاءً تداوُليّا آخر، حينذاك لا تظهر اللغة في تجلـّيها التلفّظيّ الحجاجيّ على صورة نهائيّة من الطبيعة الخبريّة، بل إنّ كل ملفوظ حجاجيّ يستلزم طبقات أُخَر، متفاوِتة بين درجة دنيا ودرجة عليا.

وقد تناول النحاة[2] هذا الأمر في موضوعات شتّى، وبسياقات مُختلفة، مثل حديثهم عن أدوات التوكيد، ومعانيها المتباينة بحسب الاستعمال

1- ابن يعيش، شرح المفصّل، طبعة المنيريّة، 2/ 86.

*- مُصطلح "**الحِجاج** – Argumentation" : فنّ استعمال الحُجج، مجموعة من الحجج الهادفة إلى نفس النتيجة، والحجّة – Argument: تفكير منطقيّ يهدف إلى تأسيس البرهان وتبرير الرأي. **يُنظر:** زيلتمان، في التداوُلية المعاصرة والتواصل، ص154.

2- تجدر الإشارة - ههنا- إلى ذلك التراسل ما بين النحاة والبلاغيين والمفسّرين؛ وليس أدلّ على ذلك، من أنّ البلاغيين ـ مثلا ـ أخذوا عن النحويّين أهمّ أصل من أصول النحو، وهي مقولة (الأصل)، فعُني الدرس البلاغيّ بإبراز هذه الفكرة والتأكيد في دراسة التراكيب، من خلال مقتضيات المقامات المنجزة فيها، وما يصاحب ذلك من وظائف تداوليّة وغايات دلاليّة ظهرت واضحة في أعمال المفسّرين؛ ولعلّ هذا ما دعا كثيرا من الدارسين، إلى النظر في أعمال هؤلاء نظرة جامعة، تهدف إلى استصفاء نظريّة لغويّة، تُعنى بالتراكيب والدلالة، منظوراً إليها من وجهة تداوليّة، وهذا ما ألـّح عليه قديما عبد القاهر الجرجانيّ في "دلائله"؛ فبمباحث النحو يتحقق فهم البنية التركيبيّة ودلالتها، وبمباحث البلاغة تتحدّد أهداف التعبير والتواصل، وبهما معا يوقف على دلالة التراكيب وأسرارها. **يُنظر** ـ مثلا ـ في ذلك: =

الغرضيّ، من نحو "إنّ" و"أنّ" و"اللاّم" وسواها؛ « وأمّا اللام الدّاخلة على المستقبل فتلزَمُها النون للتوكيد ولإعلام السّامع أنّ هذا فعل مستقبل وليس للحال، كالذي في قول الله عزّ وجل: ﴿ **وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ** ﴾ [النحل/124]، أي لَحاكمٌ، فإنْ زال الشكّ بغير النّون، أُستغني عنها، قال الله تعالى: ﴿**فَلَسَوْفَ تَعْلَمُونَ**﴾ [الشعراء/49]، لأنّ سوف تخصّ الاستقبال، وذلك قولُك: لأَقومَنّ ولأقعُدنّ.»[1] فمن المضامين النحويّة التي تنجذب إلى الدائرة الحجاجيّة ما يكون على إحدى الجهات من هذه الموجّهات:

- **مُساعدات الكلام:**

إنّ مِن العوامل والمحفّزات اللغويّة والغير اللغويّة المصاحبة للحدث الكلاميّ ما مِن شأنه أنْ يُدعّم عمليّة التأثير في المُخاطَب، ولعلّ ذلك ما أجمله ابن جنّيّ في هذا النص المُكثّف دلاليّا، إذ يقول: « أوَ لا تعلم أنّ الإنسان إذا عناه أمرٌ، فأراد أنْ يُخاطب به صاحبَه، ويُنعم تصويره له في نفسه، استعطفه ليُقبل عليه، فيقول له: يا فلان أين أنت؟ أرِني وجهك، أقبل عليّ أحدّثك، أمَا أنت حاضر يا هناه، فإذا أقبل عليه، وأصغى إليه، اندفع يُحدّثُه، أو يأمره، أو ينهاه، أو نحو ذلك، فلو كان استماع الأذن مُغنيا عن مقابلة العين، مُجزئا عنه، لَما تكلّف القائل، ولا كلّف صاحبَه الإقبال عليه، (...) وعلى ذلك قالوا: رُبّ إشارة أبلغ من عبارة.»[2] وروى عن بعض مشايخه قولَه: « أنا لا أحسن أنْ أكلّم إنسانًا في الظلمة.»[3] فقد وضع ابن جنيّ

- ✓ = عبد الحميد السيّد، دراسات في اللسانيّات العربيّة، ص 154.
- ✓ عبد الفتاح لاشين، التراكيب النحويّة من الوجهة البلاغيّة عند عبد القاهر الجرجانيّ، د/ط. دار الجيل للطباعة والنشر، القاهرة مصر 1980. ص227.
- ✓ صالح بلعيد، التراكيب النحويّة وسياقاتها المختلفة عند الإمام عبد القاهر الجرجانيّ، ص43.
- ✓ تمام حسان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص336.

1- ابن جنيّ، سرّ صناعة الإعراب، 395/2- 396.

2- ابن جنيّ، الخصائص، 246/1 -247.

3- نفسُــه، 247/1.

المُخاطب في هذا النصّ بمنزلة المُحتفى به، بِنيّة لفت انتباهه وتهيئة نفسه إلى الغاية الأساس، والتي عبّر عنها بالأمر والنهي وغيره.

- **التوكيد:**

إنّ (التّوكيد - Affirmation) من وجهة النظر التداوليّة، فعلٌ كلاميّ أو معنى أسلوبيّ، كثير الورود في لغة التواصل اليوميّة، ويتجاوز من حيث الملفوظيّة تلك الوظيفة النحويّة المحدودة[1] وهو معنىً مُستفادٌ من صيغ وأساليب لغويّة معيّنة تأثيريّة، وغرضٌ تواصليّ يوظفه المتكلّم بهدف تثبيت الشيء في نفس المخاطب، أو لإزالة ما استقرّ بها مِن شكوك واستبدالها بما رآه المتكلّم حقيقة.

ولعلّ هذا الأسلوب مرتبطٌ بالمخاطب أكثر من ارتباطه بالمتكلّم، لأنّ المحاججة به تكون وفقا لحال المخاطب وتدرّجها السلّميّ، رَيباً أو اقتناعا، وبذلك، يلجأ المتكلّم بالقصد التواصليّ منه، إلى قوّة تأثيريّة، تتلبّس الملفوظ التوكيديّ المُتوجَّه به صوبَ المخاطب، إذ إنّ «الغرض الذي وُضع له التأكيد أحد ثلاثة أشياء: أحدها أن يدفع المتكلم ضرر غفلة السامع عنه، وثانيها أنْ يدفع ظنّه بالمتكلم الغلط، (...) والغرض الثالث أنْ يدفع المتكلم عن نفسه ظنّ السامع به تجوّزا.»[2]

وقد وسّع النحاة[3] من دائرة التوكيد، ليتجاوزوا به حدود الوظيفة التركيبيّة، فإنْ خرج عنصرٌ ما عن سنن التأكيد، بأنْ يكون مبتدأ، نحو: (كلا أخويك جاءني)، أو فاعلا، نحو: (جاءني كلا أخويك)، فلن يخرج عن حكم التأكيد ومعناه، وكان ذلك على نيّة إقامة التأكيد مقام المؤكّد، كما أقيمتِ الصّفة مقام الموصوف، فإذا قال أحدُهم: "جاءني كلا أخويك"، فأصله: "جاءني أخواك كلاهما" ، إلا أنّ وضع التأكيد موضع المِؤكد مبالغة، ثم

1- يُنظر: مسعود صحراوي، التداوليّة عند العلماء العرب، ص206.

2- الأستراباذيّ، شرح الكافية، 357/2 - 358.

3- يُنظر مثلا: ابن يعيش، شرح المفصّل، طبعة دار الكتب العلميّة، 154/2.

أضيف إلى لفظ المؤكد للبيان، فلذلك لزم أنْ يضاف إلى المثنى، ولا يضاف إلا إلى معرفة، لأنّه لا يكون تأكيدا إلا لمعرفة. ومن الأدوات الحجاجيّة التوكيديّة القسم، بوصفه ـ دلاليًّا ـ التزامًا أدبيًّا وأخلاقيًّا، يُضاف إلى الحمولة الدلاليّة الإبلاغيّة، ذلك «أنّ القسم توكيدٌ لكلامك، فإذا حلفتَ على فعل غير منفيّ، لمْ يقعْ لزمتْهُ اللام، ولزمتْ اللامَ النونُ الخفيفة أو الثقيلة في آخر الكلمة.»[1]

* * *

1- سيبويه، الكتاب، 104/3.

الفصل الثاني: تداوليّة الخطاب في ذاته

أوّلا: المعنى، من الجملة إلى التلفظ

I. التلفّظ - (Enonciation)

II. الملفوظات غيرُ الإسناديّة

III. الإعراب التداوليّ

ثانيا: العُدول الأسلوبيّ

I. التّخيُّر النّحويّ

II. العُدول الدلاليّ واللّهَجيّ في الكلام

ثالثا: النحويّة النصيّة (الاتّساق والانسجام)

I. النصّ

II. الجملة الكبرى والجملة الصغرى

III. الاتّساق والانسجام

الفصل الثاني: تداوليّة الخطاب في ذاته

أوّلا: المعنى، من الجملة إلى التلفظ

تُعد اللغة الطبيعيّة[1] أحد أنظمة العلامات التي يستعملها الإنسان، لتجسيد قصده وتحقيق هدفه، وهي في ذلك الأداة الأهمّ؛ فلا يقتصر دورها على وظيفة نقل الخبر، أو وصف الواقع، بل يُنجز بها الإنسان أعمالا، لا يستطيع إنجازها من دونها. ويأتي مفهوم التلفّظ في الدرس التداوُليّ بديلا عن التصور العقلانيّ للظاهرة اللغويّة في أدبيّات الاتّجاه التوليديّ التحويليّ، لتتحوّل زاوية النظر، مِن البحث في علاقة اللغة بالفكر، إلى البحث في علاقة اللغة بالفاعليّة الإنجازيّة وبالمُنجزِين لهذا الفعل السلوكيّ، وكذا المقامات التي يقف عليها هؤلاء المُنجزون.

* * *

1- يُنظر: عبد الهادي الشهريّ، استراتيجيّات الخطاب، ص25. وَ محمّد حايلا، نسق اللغة (فرضيّات التكوين وإشكالات الصيرورة، تمهيد لنظريّات لغويّة في علم الأصول)، ط1. عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، 2012. ص84 وما بعدها.

I. التلفّظ - (Enonciation)

يشمل التلفّظ تلك العمليّة التلفظيّة، حيث يوظَّف اللسانُ بواسطة فعل الاستعمال، وإنّ اللسان قبل الاستعمال لا يُمثّل إلاّ إمكانيّة لِلّسان.[1] فهو الفعل الذاتيّ في استعمال اللغة، إنّه فعل حيويّ في إنتاج نصّ ما كمقابل للملفوظ، بوصفه الموضوع اللغويّ المُنجَز والمنغلق والمستقلّ عن الذات التي أنجزته، وهكذا يُتيح التلفظ دراية الكلام ضمن مركز نظريّة التواصل ووظائف اللغة، ذلك أنّ التلفّظ هو موضوع الدراسة وليس الملفوظ.[2] فجملة الشرط لوحدها مثلا، لا تفيد معنى معقولا ببنيتها التركيبيّة الفرعيّة، ولذلك، فليس من المعقول أن يتلفظ بها المرسل دون داعٍ سياقيّ، لكنّ التلفظ بها في سياق ما، يجعل الخطاب مقبولا وذا معنى، لإفهام المرسل إليه شيئا، باستحضاره الجزءَ المُتمّم له ضمنيًّا.

هذا، وإنّ ما تدارسه النحاةُ، مُختلفين، في التفريق بين الجملة والكلام، هو أقرب - ههنا - إلى مفهوم "التلفّظ"، إذ إنّهم عدُّوا « الجملةَ ما تضمّن الإسناد الأصليّ، سواءٌ كانت مقصودة لذاتها أو لا؛ كالجملة التي هي خبر المبتدأ، أو سائر ما ذكر من الجمل (...) والكلام ما تضمّن الإسناد الأصليّ، وكان مقصودا لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس. »[3] فهو يُميّزون بوضوح بين تركيبيّة الجملة ووظيفيّة الملفوظ.

وإنّ في تمييز النحويّين القدامى في دلالة زمن الفعل، بين دلالته المقاليّة ودلالته المقاميّة، ما يوحي بتصوّرهم الضمنيّ لفعل التلفّظ، كونُه أداءً استعماليّا حاصلا بمقام تواصليّ محدّد، حيث نظروا إلى الفعل، فوجدوا « الفعل الماضي ما تقضّى، وأتى عليه زمانان لا أقلّ مِن ذلك؛ زمانٌ وُجد فيه، وزمان خُبّر فيه عنه، فأمّا فعل الحال فهو المُتكوّن في حال خطاب المتكلّم. »[4]

---

1 -E. Benveniste، *Problèmes de linguistique générale*، T II, éd Gallimard, Paris. P 80- 81.

2- يُنظر: عبد الهادي الشهريّ، استراتيجيّات الخطاب، ص28.

3- الأستراباذيّ، شرح الكافية، 33/1.

4- الزجاجيّ، الإيضاح، ص87.

وذهب أحدُهم[1] إلى أنّ الماضي ما عُدم وجودُه فيقع الإخبار عنه، في زمن بعد زمن وجوده، والمستقبَل ما لم يكن له وُجودٌ بعدُ، بل يكون زمن الإخبار قبل زمان وجوده، وأمّا الحاضر فهو الذي يصل إليه المستقبَل ويسري منه الماضي، فيكون زمن الإخبار عنه هو زمن وجوده. وهذا ما يكشف ما للتلفّظ من أثر في تحقّق مفهوم الخطاب، فتصبح الملفوظات هي الأساس في استعمال اللغة، مع أنّ هذا لا يعدم أنّها قد تتجلى من الناحية التركيبيّة في أشكال متعدّدة، ولا يَبعُد أنْ تكون دلالة الملفوظ الحرفيّة هي المناسبة للسياق بالنظر إلى ما يتطلّبه المقام.

فالتلفّظ هو الذي يُحدّد دور الملفوظات التداوليّ، ويُسهم في بيان دلالاتها، وفي الكشف عن آلية التعامل اللغويّ، في السياقات المختلفة؛ إذ يرتبط بسياق معين، فيصبح أصلا في بيان المرجعيّات، و«معلومٌ أنّ أحدث الاتّجاهات اللسانيّة تُركّز عنايتها على تحليل مفهوم الخطاب بالرجوع إلى قدرة الملفوظ على استيعاب مجالات دلاليّة مختلفة، بفضل ما في منطوقه من طاقات إيحائية، (...) ذلك أنّ أصحاب هذه النظريّات المستحدثة، قد انتهوا إلى تقرير أنّ اللغة توحي أكثر ممّا تُصرّح، وتُنبّه أكثر ممّا تُعبّر، وتستفزّ أكثر ممّا تُخبر.»[2]

وارتبط التلفّظ في أدبيّات الدرس التداوُليّ بِما اصطلح عليه بِـ"الفعل الكلاميّ"[*] وهو بالمعنى الواسع لهذا المركّب ما يَمنحه (أوستين- Austin) « لقب (فعل الكلام - locutionary acts) ومن هذا السياق ، فإنّ دراسة العبارات المتلفّظ بها هي في الحقيقة، ولنفس السبب دراسة أفعال الكلام، وإن شئتَ قلتَ دراسة الوَحدات الشاملة لعناصر التكلم- Speech اللغويّ.»[3]

1- ابن يعيش، شرح المفصّل، طبعة المنيرية، 4/7.

2- المسديّ، التفكير اللسانيّ في الحضارة العربيّة، ص321 - 322

*- أفعال الكلام- Speech acts: هي الأفعال المُنجزة من خلال الألفاظ عموما، وتُعطى غالبًا أوصافا أكثر تحديدًا، مثل الاعتذار، والشكوى، والإطراء، والدعوة، والوعد، أو الطلب. **يُنظر:** جورج يول، التداوُليّة، ص81.

3- أوستين، نظريّة أفعال الكلام العامّة، ص115.

تبدو فلسفة الفعل الكلاميّ في الخطاب التداوُليّ قد جاءتْ على قدر غير يسير من التجريد والتعميم، ممّا انعكس اضطرابًا في التصنيف،[1] وأثارتْ جدلا واسعا ما بين تلامذة أوستين، إذ إنّ اعتبار أوستين عمليّة التلفّظ بحدّ ذاتها فعلا لغويّا، يجعل من دراسة هذا الفعل دراسة لكل الأصناف اللغويّة التي تظهر بها هذه الأفعال مِن أنماط إنشائيّة وغير إنشائيّة، لهذا يبدو الفعل الكلاميّ من حيث المبدأ أداة تختصّ بوصف ملفوظات مخصوصة، لتميّزها بقدرة إنجازيّة تحقّقية في الاستعمال، إذ إنّ « الكلام نقيض العمل أو الفعل، وبهذا يُعاد الاعتبار للحدْس الذي يتجلّس في التعابير الشائعة، مثل هذه "ليستْ سوى كلمات" وَ"يكفي كلاما، يجب أنْ نفعل"؛ فالفعل الوحيد الذي نُنجزُه حينما نتكلّم هو القيام بمجموعة حركات صوتيّة وإيقاعيّة، تُفصح عن نشاط التركيبة الركنيّة؛ بمعنًى آخر، هو فعلٌ كلاميّ أو ملفوظيّة بأشدّ معنى العبارة حرفيّةً.»[2]

ولعلّ هذا ما يدعو في الحديث عن التصوّر النحويّ لظاهرة الأفعال الكلاميّة، إلى التركيز على قوّة الملفوظ الإنجازيّة، وهو ما يشمل تلك الملفوظات الخاصّة التي انتقلتْ بـ "المعنى" مِن مستوى البنية التركيبيّة المجرّدة إلى مستوى الإنجاز الفعليّ، المتحقّق بالاستعمال، ما يجعل ملفوظ الخطاب مُختلفا عن تلك البنية النحويّة المجرّدة، وتجدُر الإشارة ههنا إلى الجانب الإنشائيّ، وانتفاءِ احتماليّة الصدق والكذب بالمفهوم البلاغيّ، لهذا النوع من الملفوظات.

ويأخذ الفعل الكلاميّ بشكل عام ديناميّة ذاتية مِن اندراجه في الاستعمال وَما يتحقّق له ضمن فوريّة الإنجاز من خصائص شكليّة ودلاليّة، فممارسة الكلام وإنتاجه بحد ذاته فعلٌ لغويّ، ولعلّ هذا ما فتح مجالا رَحْبا لتبلور مفاهيم تداولية لتظهر ما عرف بِـ "تداوليّة الدرجة الثالثة" لدى (هانسن- Hansson)، وما يتعلّق بالإنجازيّات في دراسة أفعال الكلام، التي تُعدّ مِن أهم الوظائف التداوليّة، وعِماد هذه النظرية أنّ كلّ « ملفوظ ينهض على نظام شكلي دلاليّ إنجازيّ تأثيريّ، وفضلا عن ذلك، يعدّ نشاطا ماديّا نحويّا يتوسّل أفعالا قوليّة

1- يُنظر: عبد الهادي الشهريّ، استراتيجيّات الخطاب، ص138. **وَيُنظر:** نعمان بوقرّة، المصطلحات الأساسيّة في لسانيّات النص وتحليل الخطاب، ص89.

2- جان سيرفوني، الملفوظيّة (دراسة)، تر: قاسم المقداد، د/ط. اتحاد الكتب العرب، دمشق، سوريا، 1998. ص 114 - 115.

(Actes Locutoires) لتحقيق أغراض إنجازيّة (Actes Ullocutoires) كالطلب والأمر والوعد والوعيد وسواه، وغايات تأثيريّة (Actes Perlocutoires) تخصّ ردود فعل المتلقي (كالرفض والقبول). ومن ثمّ فهو فِعل يطمح إلى أنْ يكون فعلاً تأثيريًّا، أي يطمح إلى أنْ يكون ذا تأثير على المخاطب، اجتماعيّا أو مؤسّساتيّا. ومن ثمّ إنجاز شيء ما.»[1]

يُبادر المتكلّم إلى إنجاز فعل لغويّ، بهدف تحسين صورته، وقد يكون خطابه، لذلك، في صورة شرح، أو دفاع، أو تبرير، أو اعتذار، أو طلب الصفح من الآخرين، وبذلك تبدو آثار القوة التي يتمتع بها الخطاب اللغوي من خلال الاستعمال[2] فالتحوّلات الزمنيّة تسهم بقدر كبير في التبدّلات الخطابيّة، فما كان صالحا منها بالأمس، لن يعود كذلك بالضرورة اليوم، ذلك أنّ« التداوليّة تُعدّ استطالة لسانيّة أخرى، للسانيّات التلفّظ، التي دشنّها (بنفنست - Benveniste) ، إذ إنّ التمييز الكبير لا يتمّ أبدا بين اللغة والكلام، ولكنْ بين الملفوظ الذي يُقصد به ما يُقال، والتلفّظ كفعل القول.»[3] وقد اقترح أوستين[4] أنْ يُنظر إلى الفعل اللغويّ من ثلاث جهات؛ التلفظ، النطق، الخطابة.

1- مسعود صحراوي، التداوليّة عند العلماء العرب، ص40.

2- إنّ أمثلةً عِدّةً - على صعيد السياسة الدولية مثلا - تكشف عن مدى فاعليّة "أفعال الكلام" في صنع علاقات دوليّة خاصّة، فمنها ذلك الخبر الذي نقلته صحيفة الشرق الأوسط، عن وزير الخارجيّة الإسرائيليّ (ديفيد ليفي)، إذا أصدر تعليمات إلى جميع العاملين في السلك الدبلوماسيّ الإسرائيليّ، بأن يتوقفوا عن استعمال كلمة (تطبيع العلاقات مع الدول العربيّة في حالة السلام)، واستبدالها بعبارة (الجيرة الحسنة) ، وأوضح (ليفي) أنّ لكلمة تطبيع أثرا سلبيّا للغاية في العالم العربيّ، ويرى أنها لا تخدم الهدف الحقيقيّ للعلاقات الجديدة في المنطقة / جريدة الشرق الأوسط، عدد: 7729، 20 شوال 1428 هـ، ص01. نقلا عن: عبد الهادي الشهريّ، استراتيجيّات الخطاب، ص26.

3- فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداوليّة، ص13.

4- يُنظر: أوستين، نظريّة أفعال الكلام العامّة، ص7. وَ العيّاشي أدراوي، الاستلزام الحواريّ، تعقيب في الحاشية، ص82.

II. الملفوظات غيرُ الإسناديّة:

اهتمّ النحاة[1] بآليتيّ التقدير والتأويل في دراستهم التركيبيّة، إذ عمدوا إلى تقدير ما غاب من عناصر تركيبيّة كان ينبغي بتصوّرهم أنْ تكون، ولعلّ هذا ما كان محلّ نقد شديد من لغويّين مُحدَثين، رأوا أنّ هذا "التقدير" لا يَفي بشروط الوصف العلميّ المحايد، وأنّ في تقدير الإسناد في بعض النماذج تَجَشُّما على المعنى التركيبيّ وتشويها للبنية اللغويّة، ولأنّ ذلك كان نتيجة اصطدام تأصيل علاقة الإسناد في الجملة بتأصيل الحركات الإعرابيّة، ما انعكس اضطرابا في المنهج النّحوي على حدّ تقدير بعضهم[2] ممّن أثاروا قضيّة المعياريّة التي رأوا في النحو العربيّ، إذ يقول أحدهم: « لو طبّقنا هذا لاتّضح لنا مدى الخلط في تقدير فعل عامل في المنادى، فقد قدّروا في تركيبٍ مثل (يا كبير القضاة) أنّ التقدير "أنادي كبير القضاة"، فالثابت أنّ التركيبَيْن مختلفان أساسا.»[3]

ويُردفُ آخر: « إنّنا لا نُنكر الإسناد فهو قرينة معنويّة من قرائن الجملة، وهذا لا يعني أن كلّ جملة مفيدة لا بدّ أن تكون مشتملة على الإسناد، إذ إنّنا ينبغي أنْ نعترف بوجود جملة غير إسناديّة.»[4] وعلى هذا الأساس كانت جملا غيرَ إسناديّة؛ جملة الخالفة، الجملة التعجبيّة، جملة المدح والذمّ، جملة خالفة الصوت، الجملة الندائيّة، الجملة القَسَميّة، الجملة التحذيرية الإغرائيّة.[5] هذا ما يُشير إلى أنّ هذا النوع من الملفوظات يرتبط زمنيّا بلحظة التلفّظ، بعيدا عن الأزمنة التقريريّة والإخباريّة، ومن تلك الأنماط التلفّظية:

1- يُنظر: تمام حسان، الخلاصة النحويّة، ص63- 64

2- يُنظر: تمام حسان، - اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص13. - اللغة بين المعياريّة والوصفيّة، ط4. عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2002. ص72.

3- محمود فهمي حجازي، علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة، د/ط. دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، د/ت. ص24.

4- الجملة غير إسنادية تصوّر حديث، قوامه علاقة الإسناد ومدى تحقّقها في الجملة دون تقدير، ويكون فيها الإسناد مقصودا بالذات، ويلتزم فيه تَضامّ عنصرَيْ الإسناد. ولا يُحذف أحدهما إلا إذا دلّت عليه قرينة حالية أو مقالية. **يُنظر:** محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص33- 78.

5- يُنظر: نفسُــه، ص97 - 105.

1- ملفوظ الخالفة:

تشمل الخوالف ما عُرِف بـ "أسماء الأفعال وأسماء الأصوات"، ذلك أنّ أسماء الأفعال تكون لمعاني الأفعال بمختلف أقسامها الزمانيّة والخطابيّة، من ماضٍ ومضارع وأمر، وفي بيان قدرتها الإنجازيّة، « زَعَم الخليل أنّ الذين قالوا: صه ذاك أرادوا النكرة، كأنّهم قالوا: سكوتا. وكذلك هيهات (...) وهو صوت.»[1] أمّا أسماء الأصوات فهي مُوغلة في محاكاة أصوات الطبيعة بخاصّة، فهي[2] ما وُضع لخطاب ما لا يَعقل، أو هو في حكم ما لا يَعقِل، في حكم ما لا يَعقِل مِن صغار الآدميّين، أو لحكاية الصوت.

وبالرغم مِن اشتغال النحاة بمقاليّة الخوالف، مِن حيث فعليّتُها أو اسميّتُها، وإعمالها مِن عدمه وكذا حكم تنوينها، فقد انتبهوا[3] إلى أنّ لخوالف الأصوات وظيفة دلاليّة خطابيّة ترتبط أساسا بتأثيرها الصوتيّ، فهي إمّا لِزجرٍ عن شيء، وإمّا لحكاية صوت حيوان، أو صوت اصطكاك أجرام، فَـ لِزجر الخيل(هَلا)، و(إجِدْ إجِدْ). وذهب أحدهم[4] في تعليل القدرة الإنجازيّة الفعليّة للخوالف إلى أنّ الأمر لفظيّ، وهو أنّ صيغتها مُخالفة لصيغ الأفعال، وأنّها لا تتصرّف تصرّفها.

2- ملفوظ التعجّب:

التعجّب مقام تلفّظي خاصّ، حيث يقع مِن النفس ابتداءً شعورا مُدهشا، حين تستعظم النفسُ حصول أمر محال، أو نادر الحصول والتحقّق، مع مراعاة اختلاف الذوات في تقدير ذلك الأمر الحاصل، بين شديد تعظيم وأقلّه أو عَدَمِه، ولربّما كان « التعجّب (...) ممّا لا يُعرف سببُه، فأمّا ما عُرف سببُه فليس مِنْ شأن النّاس أنْ يتعجّبوا منه، فكلّما أبهِم السبب، كان أفخمَ، وفي النفوس أعظم. »[5]

1- سيبويه، الكتاب، 302/3

2- عبد الله الفوزان، دليل السّالك إلى ألفيّة بن مالك، 2/ 313.

3- يُنظر: أبو حيان الأندلسيّ، ارتشاف الضرب، 5/ 2312، وَ الأستراباذيّ، شرح الكافية، 117/3.

4- يُنظر: الأستراباذيّ، شرح الكافية، 83/3.

5- ابن السرّاج، الأصول في النحو 102/1 . **ويُنظر:** الجرجانيّ، التعريفات، ص66.

3- ملفوظ المدح والذمّ :

يكون المدح والذمّ، بصيغ أشهرها، نِعمَ، وحبَّ، وحبّذا، للمدح. وللذمّ بِئسَ، وساءَ، لا حبّذا. والمخصوص بالمدحِ أو بالذمّ هو مناط الغاية من التلفّظ ثناءً أو تقريعًا. وفي تعليل القيمة الإنجازيّة التي تحوزها بعض أفعال العربيّة من مثل "عسى" و "حبّذا" وسواه، وشفافيّتها الدلاليّة على الزمن كونُها أفعالا، ذهب ابن الحاجب إلى « أنّ تجريدها من معنى الزمان عارض، وأصل وضعها للدلالة على الزمن، فلمّا أخرجتْ إلى معنى الإنشاء وَجبَ قطعُها عن الزمان. »[1]

4- ملفوظ النداء:

يبدو استعمال ما يُسمّى "حروف النداء" مُتّسقا مع مبدأ القرب والبعد الفزيائيَيْن، وهو مُعطى مقاميّ الأساس، ولعلّ في اختيار المتكلم المنادي الياءَ للمخاطب المنادى البعيد، مناسَبةَ ما، من حيث هي "الياء" صامتٌ وصائت طويل، ما يجعل صوت النداء يستطيل، ليصل إلى سمع المخاطب، فتحصل له الفائدة من الانتباه والاستجابة. والشيء خلافه مع "الهمزة"، كونها مشكّلة من صامت وصائت قصير، ما يكون مُفيدا لنداء القريب، دون بذل ما لا مُوجب له من جهد المتكلم، ولربّما كان ذلك من التأدّب تجاه المنادى المخاطب القريب.

لذا فإنّ « المنادى إمّا يكون بعيدا، أو في حكم البعيد ـ كالنائم والساهي ـ أو قريبا، فإنْ كان بعيدا أو في حكمه، فله مِن حروف النداء: يا، و أيْ، و آ، وَ هيا، وإنْ كان قريبا فله الهمزة، نحوُ: أزيدٌ أقبِلْ.»[2] ويكون المنادى في محلّ نصبٍ على المفعوليّة؛ لأنّ المنادى مفعولٌ به في المعنى، وناصبُه فعلٌ مُضمَرٌ، نابتْ "يا" مَنابه، فأصل "يا زيدُ" أدعو زيداً، فحذف "أدعو"، وحلتْ "يا" مَحلّه.[3]

1- ابن الحاجب، شرح المقدّمة الكافية، تح: جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، 228/1. **ويُنظر:** تمّام حسان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص 116- 118.

2- ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 255/3.

3- يُنظر: سيبويه، الكتاب 2/ 182. وَ ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 3/ 258 وَ الشنتمريّ، النّكت في تفسير كتاب سيبويه، ص272 -273.

والجدير بالملاحظة، ما أورده شارح الألفيّة [1] مِن اطّراد صيغٍ في النداء اختصّتْ في الاستعمال المجتمعيّ بسببّ الأنثى، على نحو "يا لؤمانُ" للعظيم اللؤم، و"يا نومانُ" للكثير النوم، وهو مسموع، كما وُجد ما اختصّ منه مقصودا به سببّ الذكور من نحوِ "يا فُسَقُ، ويا غُدَرُ، ويا لُكَعُ"، وهذا ما يُنبئ عن استدعاء الخلفيّة المجتمعيّة مُمَثّلة في المقام.

ولعلّ في تجويزهم حذف "حرف النداء" مُعطى تداوليّا آخر، حيث إنّ الدفقة الندائيّة الصوتيّة حين يتصدّرها اسم المنادى تكون أدعى إلى انتباه المعنيّ لحظة التلفّظ، تبعا للمبدأ الألسنيّ "خطيّة الدالّ"، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تدفع قرينة النغمة بتجلّي فعل النداء، وما يُرافق ذلك من ظواهر صوتيّة، وفي المستوى المكتوب، تكون قرينة إعراب المنادى أو تابعِه دالّة عليه. وتنسلّ من أسلوب النداء بالنظر إلى حال المدعوّ به أساليبُ فرعيّة:

- **النُّدبة:**

تُشكّل الوظائف النفسيّة ومضامينها الفكريّة الجانبَ الإدراكيّ، في صلة الشخص بالعالم، وبالأشخاص الآخرين، ويأخذ التعبير عن الفكر منحى التعبير عن وظيفة نفسيّة مضافة إلى مضمونها الفكريّ، ويتوسّل التعبيرَ بوسائل شتّى، سواء كانت رموزا صوتيّة أو سيميولوجيّة، فقد تكون اللغات الصوتيّة أبلغ وسيلة وأيسرها للتعبير عن المضامين الذهنيّة، إذ يقوم ملفوظ الندبة [2] في أدبيّات الدرس النحويّ العربيّ على سياق مجتمعيّ خاصّ، حيث يُتوجّه بهذا الخطاب إلى مخاطب محدّد، وهو عادة ما له صلة مباشرة بموضوع النّدبة، حيث يكون المندوب شخصا ذا مكانة في نفس النادبُ المتلفّظ، أو يكون المتوجّع منه (غير الشخص)، ممّا هو

1- ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 277/3- 278.

2- عدّ النحاة النُّدبة فرعا من النداء، ويبدو هذا منسجما تركيبيّا مع مبدئهم التأصيليّ الذي طبع نظريّتهم النحويّة، يقول ابن السرّاج: « وتزاد في آخر الاسم في النداء الألفُ التي تُبيّنُ بالهاء في الوقف إذا أردتَ أنْ تُسمع بعيدا أو تندبَ هالكا، لأنّ المندوب في غاية البعد.» ابن السرّاج، الأصول في النحو، 348/1.

مصدر ألم، حسيّ أو معنويّ؛ لذلك كان « المندوب: هو المتفجّع عليه، نحوُ "وَازيداه"، والمتوجّع منه، نحوُ "واظهراه"، ولا يُندبُ إلاّ المعرفة.»[1]

ولعلّ ما يلفت عناية الدارس لهذا الأسلوب التلفّظيّ، فضلا عن طاقته الدلاليّة التداوليّة، مارواه ابن السراج عن الأخفش بقوله: إنّ « النُّدبة لا يعرفها كلّ العرب وإنّما هي كلام النساء»[2]؛ فهو بذلك ينقل قيمة مجتمعيّة، تُشير إلى خصائص اتّصفتْ بها المرأة في ذلك النسيج المجتمعيّ، وما تتّسم به من ضعف ولين، كونها ـ بحكم الطبيعة النفسيّة والفزيولوجيّة ـ شديدة الحساسيّة للألم، على اختلاف أنواعه وأسبابه من فقد وغيره، ولعلّ في استعمال العرب لهذا السّمت من الخطابات، ذات القيم النفسيّة والثقافيّة والمجتمعيّة ما يُشير إلى حالة من غنائيّة الألم والأسى طبعت حياتهم، « لأنّ النّدبة كأنّهم يترنّمون فيها.»[3]

- **الاستغاثة:**

الاستغاثة[4] هي نداءُ مَن ـ يُرى ـ يُخلّص مِنْ شدّة، أو يُعين على دفع مكروه، ومشقّة، « ويُجرّ المستغاث بلام مفتوحة، ويُجرّ المستغاث له بلام مكسورة، وإنّما فُتحتْ مع المستغاث، لأنّ المنادى واقعٌ موقع المُضمَر، واللاّم تُفتح مع المُضمَر.»[5]

- **الترخيم:**

الترخيم[6] في اللغة ترقيق الصوت، وفي الاصطلاح حذف أواخر الكلِم في النداء، نحوُ "يا سعا"، والأصل "يا سعاد"، وتكشف ظاهرة الترخيم، من حيث اختصاصُها بقيم صوتيّة خاصّة، عن قيم تداوليّة هامّة، كأنْ يكون في الترخيم تهكّمٌ من المنادى وتحقير لشأنه، أو تدليل له وتلطّف معه وترقّق، ولقد دَرَج شعراء

1- ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 282/3.

2- ابن السراج، الأصول في النحو، 358/1. **ويُنظر:** أبو حيّان الأندلسيّ، ارتشاف الضرب، 2215/5.

3- سيبويه، الكتاب، 220/2.

4- يُنظر: أحمد مختار عمر وآخرون ، النحوُ الأساسيّ، ط4. دار السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، 1994. ص593.

5- ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 280/3.

6- نفسُـــــه، 287/3 ـ 288. **ويُنظر:** ابن السرّاج، الأصول في النحو، 359/1. وَ السيوطيّ، همع الهوامع، 3/ 76.

الغَزَل في الشعر العربيّ على نداء حبيباتهم بهذا الصنف من الملفوظات، ومنه ما يكون لتنويعات أسلوبيّة ترتدّ إلى العرف اللغويّ لتلك الجماعات اللغويّة.

5- ملفوظ التعهّد:

تتميّز بعض الصيغ اللغويّة في العربيّة مِن نحوِ "بِعتُك، وزوّجتُك، وقبِلتُ" أنّ حدثها يقع أثناء الكلام، ولا يتمّ إلا بالكلام نفسه، إذ «إنّ الزمن لا يُمكن أنْ يُلحظ أو يُقصد إليه، بل القصد القطعُ بتحقّق الحدث المُتَعاقد عليه.»[1]

ففي ملفوظ التحرير مثلا (أنت حرٌ)، يظهر معناه مُقترنًا بلفظه، مُرتهَنًا بتلفّظه؛ فالعبد المخاطَب كان قبل تلفظ سيّده غير متمتّع بالحرية. فتمتّعه بالحريّة يسري مفعوله بالتزامن مع لحظة المخاطبة (أنت حر)، ولو فهمنا أنّ المخاطب كان يتمتّع بالحريّة قبل لحظة المخاطَبة، لعُدّ المثال من قبيل الكلام الخبريّ. ومعنى ذلك من قبيل (الجلسة مفتوحة)، التي يتلفظ بها رئيسُها، أو قول أحدهم لزوجته (أنت طالق.)[2] ذلك، «أنّ تجريدها من معنى الزمان عارض، وأصل وضعها للدلالة على الزمن، فلمّا أخرجتْ إلى معنى الإنشاء وَجبَ قطعُها عن الزمان، ومثاله إذا قلتَ: بعتُ - قاصدا إلى معنى الإنشاء تجرّد عن معنى الزمان لعروض ذلك فيه، ومع ذلك فلا يخرج عن كونِه فعلا.»[3]

6- ملفوظ الإغراء والتحذير:

الإغراءُ[4] دعوة المخاطب إلى أمر مَحبوب لِيلزمَه، والتحذيرُ تنبيهُهُ إلى أمر مكروه ليجتنبه، وكلاهما يأتي بالتكرار أو العطف، ويزيد التحذير على ذلك بصورة

1- مالك يوسف المطلبيّ، الزمن واللغة، ص123.

2- يُنظر: نفسُــه، ص31.

3- ابن الحاجب، شرح المقدّمة الكافية،1/ 228.

4- يُنظر: أحمد مختار عمر، النحو الأساسيّ، ص592، **وَ** عبّر سيبويه عن هذا الأسلوب بـ "الأمر"، **يُنظر:** سيبويه، الكتاب، 245/1. **وَ**عبّر السيرافيّ عنه بـ "الحثّ والإغراء" **يُنظر:** السيرافيّ، شرح أبيات سيبويه، تح: محمّد عليّ سلطانيّ، ط1. دار العصماء، دمشق، سوريا، 2010. 126/1

ثالثة، أنْ يتصدّر جملتَه الضميرُ "إياك"[*] والمَغريّ به والمحذّرُ منه ـ بتقدير النحاة ـ هما مفعولان بهما لفعلَين حذفا وجوبا، تقديرهما ـ على الترتيب ـ "الزَمْ" و"احذرْ".

وعبّر سيبويه عن هذا أسلوب التحذير بلفظ النهي، لتَضمّنِه دلالة التحذير من المنهي عنه، « وأمّا النهيُ فإنّه التحذير، كقولك: الأسدَ الأسدَ، والجدارَ الجدارَ، والصبيَّ الصبيَّ، وإنّما نَهيتَه أنْ يقربَ الجدارَ، المخوفَ المائلَ، أو يقربَ الأسدَ، أو يُوطئ الصّبيّ.»[1]

إنّ أهمّ ما يُلاحظ في هذا الصنف من الملفوظات التنبيهيّة، اشتماله على الإشارة المباشرة دلاليّا وتداوُليًّا إلى سبب الحذر، أو إلى محفّز الدعوة، وهذا من الفاعليّة الخطابيّة التي اشتمل عليها هذا الملفوظ، الأمر الآخرُ هو ما أقرّه النحويّون من وجوب الحذف لفعليّ الإغراء والتحذير، لأنّ التلفّظ بهما أثناء لحظة الحدث الكلاميّ ينأى بهذا الخطاب إلى مستوى التقرير والتنميط المجرّد.

وينسجم حديث النحاة هذا عن الحذف الواجب للفعل، مع أصول نظريّتهم الفكريّة، التي تفصِل في الدراسة بين مُستوَين، مستوى الاستعمال التلفّظي والتحقّق الفعليّ للكلام، ومستوى تأصيل البنى التركيبيّة في النظام اللغويّ، إذ إنّ ما أوجبُوا حذفه في التلفّظ، هو بالضرورة ليس من التلفّظ في شيء، وبالمقابل أيضا، ما منعوا حذفه في مواقف كلاميّة عدة، يؤكّد اشتغالهم بهذين المستويَين اللغويَّين المُتمايَزين.

وقد اتّضحت معالم هذه الفكرة في أكثر من جانب من جوانب الدرس النحويّ، ومنها الحُكم بامتناع إضمار فعل الغائب في الإغراء والتحذير، حيث « إنّه لا يجوز أنْ تقول: زيد، وأنت تريد أن تقول: ليُضرَبْ زيدٌ، ليَضرِبْ زيدٌ إذا كان فاعلا، ولا زيدا وأنتَ تُريد ليضرِبْ عمروٌ زيدا، ولا يجوز: زيدٌ عمرا إذا كنتَ لا تخاطب زيدا، إذ أردتَ ليضربْ زيدٌ عمرا وأنت تخاطبني، فإنّما تريدُ أنْ أبلّغهُ أنا

---

*- وعلّل سيبويه اعتماد هذا الأسلوب على "إياك"، بأنّ الياء والكاف جاءتا لتفصلا بين المأمور والأمر في المخاطبة، فقد أضمر المتكلّم فاعلا في النيّة، وإنّما الكاف للمخاطبة. **يُنظر:** سيبويه، الكتاب،250/1 .

1- نفسُــه، 253/1.

عنك أنك قَد أمرتَه أنْ يَضربَ عمرا، وزيدٌ وعمر غائبان، فلا يكون أنْ تُضمر فعل الغائب، وكذلك لا يجوز زيدا، وأنت تريد أنْ أبلّغه أنا عنك، أنْ يضرب زيدا، لأنك إذا أضمرتَ فِعْل الغائب، ظنّ السامع الشاهد إذا قلتَ: زيدا، أنك تأمرُه هو بزيد، فكرهوا الالتباس.» [1]

إنّ وفاء النحاة في مثل هذه النماذج الإنجازيّة لأصول المقال اللغويّ التركيبيّة يؤكّد «أنّ النحو العربيّ قد وُضع على أسُس ابستمولوجيّة مغايرة لأسُس اللسانيّات البنويّة، وخصوصا في المبادئ العقليّة التي بُنيت عليها تحليلاتُه، هذا وليس الاختلاف متوقفا على هذا الجانب، بل هناك أيضا اختلاف آخر في النظرة إلى البحث في اللغة نفسِها وتدوين الكلام من أجل التحليل، وإنّ النحاة يُقدّرون لكلّ معنى لفظا، وهذا يحصل خاصّة عندما يحاولون تفسير الكثير من الأبنية المُلبِسة، أو التي وقع فيها حذف، أو التي لم تأتِ على البناء المتوقع؛ أي بناء نظائرها، (...) وهذا التغيير هو عبارة عن مجموع من العمليّات، تُرتّب ترتيبا منطقيّا، لتصل إلى النتيجة المطلوبة، وهو ظاهر اللفظ ولابدّ في حالة تطرح من تقدير الأصل إذا لم يُوجد.» [2]

وإنّ في هذا التقدير النحويّ للعناصر المحذوفة في هذا النوع من الملفوظات (الجُمل)، ما يؤكّد قصد المتكلّم بها في النداء أو التحذير أو في سواهما، وهذا ما ذهب إليه الدرس التداوليّ المعاصر، مِن «أنّه لإنجاز أيّ فعل كلاميّ، يكفي أنْ تُصرّح بأنّك تُنجزُ؛ أيْ أنْ تُعبّر عن النيّة في أنْ يكون مُنجَزا وِفقا للملفوظيّة التي تُعبّر عن تلك النيّة.» [3] وإنّ هذا ما أقرّه أوستين[4] بتمييزه بين الأقوال الوصفيّة القائمة على ثنائيّة (الصدق/ والكذب)، والأقوال الإنشائيّة أو الأفعال الإنجازيّة، تلك القائمة على ثنائيّة (النّجاح /الإخفاق)، ففعل

1- سيبويه، الكتاب، 245/1- 255.

2- عبد الرحمان الحاج صالح. نقلا عن: خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، محاضرة بالهامش، ص139-140.

3- جان سيرفوني، الملفوظيّة، ص 108.

4- Austin, John Langshaw. *How to Do Things with Words*. Oxford: Oxford University Press, 1976. p147.

- **ويُنظر**: مسعود صحراوي، التداوليّة عند العلماء العرب، ص41. **ويُنظر:** العيّاشي أدراوي، الاستلزام الحواريّ، ص79.

القول يشتمل على أفعال لغويّة فرعيّة، وهي المستويات اللسانيّة المعهودة؛ المستوى الصرفيّ، المستوى التركيبيّ، المستوى الدلاليّ، لهذا يُسمّيها أوستين أفعالا، كونُها نشاطا تلفّظيّا يُمارسه المتكلّم، تصويتًا، ثمّ تركيبًا، فإحالةً دلاليّة. لذا، اصطبغت تحليلات النحاة بمبدأ التقدير، وفاءً منهم لأصول المعاني التركيبيّة الأولى، حيث « تمتدّ فكرة التقدير (...) فهناك تقدير الحذف، وتقدير الفصل وتقدير الاستتار، وتقدير الرّتبة، وهكذا يبدو أنّ مبدأ التلازم يكشف عن تجاذب عنصرَين وعن سعيٍ إلى ضمّ اللفق إلى لِفقه، حفاظا على المعنى النحويّ، أو إبانة له بالرجوع إلى الأصول الثابتة التي جرّدها النحاة.»[1]

وإنّ ارتباط هذا النوع من الملفوظات بالبنى الفكريّة للجماعات اللغوية جماعاتٍ وأفرادا، هو ارتباط وثيق الصلة، من حيث إنّ الفكر ههنا هو جملة من المضامين الفكريّة المستفادة لغةً من الجمل المفيدة، أو منطقيّا من الاستدلالات الصحيحة، ويمتلك الفكرُ بِنية منطقيّة مماثلة للبنية المنطقيّة في حساب المحمولات، تقتضي إذن وجود لغة ذهنيّة، تنعكس تقريبا في لغة منطقيّة صناعيّة، أو على أنحاءَ متباينة في مختلف اللغات الطبيعيّة.[2]

III. الإعراب التداوليّ (*)

ذكر ابنُ الحاجب في تعريف العامل أنّه « ما به يَتَقَوَّم المعنى المقتضي للإعراب.»[3] وعلّق الرضيّ الأستراباذيّ على هذا التعريف بأنّ « المُوجد لهذه العوامل هو المتكلم، والآلة العامل، ومحلها الاسم، وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم، لكنّ النحاة جعلوها الآلة؛ كأنّها هي الموجِدة للمعاني ولعلاماتها، كما تقدّم، فلهذا سُمّيت الآلاتُ عواملَ.»[4] ذلك أنّهم « قالوا لفظيّ ومعنويّ لَمَّا ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامّة اللفظ للّفظ،

1- تمام حسان، اجتهادات لغويّة، ص64.

2- يُنظر: عزّ العرب بنان، اللغة والدلالة، والصيغة الذهنيّة في فلسفة أنطون مارتي، مجلة الكليّات والوسائط، ص119-120.

*- ورد هذا العنوان بهذه الصيغة تحديدا، لدى الدكتور إدريس مقبول، يُنظر: البعد التداوليّ عند سيبويه، مجلة عالم الفكر، ص 249.

3- الأستراباذيّ، شرح الكافية، 72/1

4- نفسُـه، 72/1.

أو باشتمال المعنى على اللفظ،»[1] فابن جنيّ لم يقصد إلى أنّ المتكلم مَن يقوم بالعمل النحويّ اعتباطا، وإنّما يقوم بمطابقة ذهنيّة بين المعنى والحركة الإعرابيّة، فتأتي الحركاتُ من فعله تبعا لِما في ذهنه من معان.

وإنّ هناك بعضا من أوجه الإعراب في سياقات مخصوصة، تبدو على شكل مخصوص مِن المخالفة القياسيّة، أو من الاستعمال المائز المفارق لنمط إعرابيّ مألوف، ومنها ما كانت علّة نصب الكلمة فيه، لشيء في نفس المتكلّم مِن مدح وثناء، أو من شتم جرى مجرى التعظيم، وسواه، ذلك أنّ لحركات الإعراب في اللغة العربيّة وظيفة تركيبيّة بالأساس، تستتبعها الأبواب النحويّة المختلفة، مِن فاعليّة ومفعوليّة وبدل وحال وغيره، لذا تُعدّ دوالَّ اصطلاحيّة في نظريّة النحو العربيّ، وتظل وفيّة ـ فضلا عن وظيفتها التركيبيّة ـ لبُعديَن آخرين؛ هما البعد الدلاليّ والبعد التداوُليّ.

ويكشف لنا متن النحو العربيّ عن ظاهرة نحويّة تأخذ بُعدها التداوليّ من حركة الإعراب المتَّسقة دلاليّا مع الموقف التداوليّ، مسرحِ الحدث اللغويّ، ولعلّ من مظاهر ذلك ما جعله سيبويه عنوانا لباب،[2] "ما يَنتصب على التعظيم" فيقول: «وزعم يُونس أنّ من العرب مَن يقول: النازلون بكلّ مُعترك والطيّبين(...) زعم الخليل أنّ نصب هذا على أنّك لم تُردْ أن تُحدّث الناس، ولا مَنْ تُخاطبُ بأمرٍ جهِلوه، ولكنّه قد علموا مِن ذلكم ما قد علِمتَ، فجعله ثناءً وتعظيمًا.» [3]

وذهب سيبويه إلى أن جعل النصب على التعظيم موازيا للنصب على الشتم، فقال: «وبلغنا أنّ بعضهم قرأ هذا الحرفَ نصبًا: ﴿ **وَاَمرأتُه حَمّالةَ الحَطبِ**﴾ [المسد /4]، لم يجعلِ الحمالة خبرا للمرأة، ولكنّه كأنّه قال: أُذكرْ حمّالة الحطب، شتما لها، وإنْ كان فعلا لا يُستعمل إظهاره.» [4]

1- ابن جنيّ، الخصائص، 1/109- 110.

2- يُنظر: سيبويه، الكتاب، 2 /62.

3- نفسُــه، 65/2. **ويُنظر:** السيرافيّ، شرح أبيات سيبويه، 16/2.

4- نفسُــه، 70/2.

والملاحظ أنّ سيبويه لا يذهب في إعراب محلّ الشاهد مذهبَ النصب على الاختصاص، وهو مذهب غيره، ولكنّه يذهبُ مذهبا تداوُليّا، فيختار الإعراب على التعظيم والمدح[1] أو على الشتم، كون المقام التلفظيّ هو ما يوضّح علّة النصب من جهة، وكذا تمايُز المقامَين، هو ما يشي بذلك، من جهة ثانية.

وأشار الزمخشريّ[2] إلى هذا النوع من النصب المفارق للنصب على الاختصاص، حيث إنّ النصب ههنا إنّما بإضمار فعل لائق، ولأنّ النصب على الاختصاص يُضمر فيه فعلٌ مقدّر غالبا بِـ "أخصّ" أو "أعني"، على خلاف النصب على التعظيم أو على الذمّ. وقال سيبويه: « إنّما شتمهم بشيء قد استقرّ عند المخاطبين.» [3] يُبدي هذا القول الاستراتيجيّة النحويّة الدلاليّة التداوليّة من استثمار سيبويه للعلامة الإعرابيّة بوصفها علامة سيميائية فارقة بين المعاني المُحتمَلة والمعنى التداوُليّ المرجّح تخريجَ الكلام على الهزء (L'ironie) باستحضار المُعطى النفسيّ (القصد التكلّميّ)، والمُعطى السياقيّ (لفظ المُحاوَر)، والمُعطى الموسوعيّ الثقافيّ (كلام الناس)، كلّها مُجتمعةً لتُفيد خرق مبدأ الكيف.[4]

ويُعدّ أسلوب الاختصاص في العربيّة أيضًا مِن أساليب التكثيف الدلاليّ، حيث إنّ ملفوظه يكشف عن دلالة تعيينيّة، ليختص بالكلام لافظُه ومَن يجالسه تحديدا، ممّن تشمله لحظة التلفّظ؛ «وذلك كقولك(...) نحنُ العُرْبَ أسخى الناس، (...) هو منصوبٌ بفعل مُضمَر، والتقديرُ: أخصّ العُربَ.»[5] فكان بذلك النصبُ بفعل "أخصّ" علامة على اختصاص معنى الخبر بالمتكلم، «ولكنّه فعلٌ لا يظهر ولا يُستعمل، كما لم يكنْ ذلك في النداء، لأنّهم اكتفَوا بعلم المخاطب.»[6]

1- يُنظر: إدريس مقبول، البعد التداوُليّ عند سيبويه، مجلة عالم الفكر، ص251.

2- يُنظر: ابن عادل الدمشقيّ، اللباب في علوم الكتاب، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، ط1. دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، 1998. 60/5.

3- سيبويه، الكتاب، 2 /70.

4- يُنظر: إدريس مقبول، البعد التداوُليّ عند سيبويه، مجلة عالم الفكر، ص252.

5- ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 298/3.

6- سيبويه، الكتاب، 2/ 233.

إنّ المتأمّل في هذا النوع من الملفوظات التعيينيّة، يُدرك أنّ التلفّظ به لا يكون إلا من المتكلّم تُجاه ذاته أو تُجاه المخاطب، كما أنّ هذا لا يجوز إلا لحاضر،[1] وهذا ما يشير إشارة واضحة إلى فاعليّة المسرح الكلاميّ الذي يتحقّق بعناصره الثلاثة؛ متكلّم، ومخاطب، ومقام زمنيّ تلفّظي، عبّر عنه سيبويه بلفظ "الحاضر". وتبدو وظيفيّة علامة النصب الإعرابيّة في توجيه الدلالة وتحديدها على الاختصاص، بدلا من الإخبار الوارد، لولا هذا النصب التداوُليّ للمخصّص، المحتمِل للخبريّة في حال انتفاء الدليل الإعرابيّ، إذ إنّ القيمة الخلافيّة[2] المراعاة في نصب هذا الاسم، هي المقابلة بينه وبين الخبر بعد مبتدأ مشابه لِما قبل الاسم المنصوب.

ويكون المنادى منصوبا حُكمًا أصالةً، ذلك أنّه مقيسٌ على المفعول، فهو منصوب بفعل النداء المحذوف إنْ كان مضافًا أو شبيهًا به، «وإنْ مفردا ـ معرفةً، أو نكرة مقصودة ـ بُني على ما كان يُرفع به.»[3] وإذا كان نكرة غير مقصودة نُصب، فمثال الأوّل قول الأعمى: "يا رجُلا خذْ بيدي" [4] «ألا ترى أنّك إذا قلتَ: يا رجلاً، لم تُرِدْ واحدا بعينه مقصودا، إنّما ناديتَ واحدا من هذا النوع، فكلّ مَن أجابك منهم فهو الذي أردتَ، وأنت في المعرفة قاصدٌ لواحد بعينه.»[5]

ومن الظواهر التداوليّة كذلك، الفوارق الاستلزاميّة للعلامة الإعرابيّة[6]، بوصفها قرينة تحقّق ضبطا لقصد المتكلّم ولإفادة المخاطب معاً، استنادا إلى مبدأ التعاون بين طرفيّ التخاطب، بمعنى أنّ اختيارَ المتكلّمِ لعلامةٍ إعرابيةٍ معيّنةٍ مع العدولِ القاصدِ لعلامةٍ إعرابيةٍ

1- يُنظر: سيبويه، الكتاب، 2/ 236.

2- يَعدّ د. تمام حسان النصبَ ـ ههنا ـ قرينة معنويّة سمّاها بالمخالفة، **يُنظر:** تمام حسان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص200.

3- ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 259/3 - 260.

4- يُنظر: نفسُــه، 258/3.

5- أبو علي الفارسيّ، التعليقة على كتاب سيبويه، تح: عَوض بن حَمد القوزيّ، ط1. مطبعة الأمانة، القاهرة، مصر، 1990. 328/1.

6- أفدتُ في تحليل هذا المطلب من الباحث، لزهر كرشو، التوجيه التداوليّ في كُتب الشّروح النَّحوية، دراسة تطبيقية في كتاب(شرح المفصّل) لابن يعيش (643هـ)، بحث منشور بموقع جامعة الشهيد حمّه لخضر، الوادي، الجزائر، اطّلع عليه بتاريخ: 2016/06/12. على الرابط:

http://www.univ-eloued.dz/index.php/manchorat-2/8-univ/1927-621151

أخرى، مع توفّر عنصر الصحّة التجويزيّة للعلامتَين من الوجهة النحويّة للملفوظ، هو فعل "استلزاميّ قَضَويّ"[1] يُتوصّل من خلاله إلى معرفة قصد المتكلّم بالشكل التداوليّ الاستعماليّ لا بالشكل المنطقيّ، فتصبح العلامة الإعرابيّة المُختارة هي أداة المتكلّم التي يُوجّه من خلالها مستمعه إلى أنْ يتجاوز المعنى الظاهريّ لكلامه لمعنى آخر، عن طريق مبدأ التعاون.

ومثال ذلك عطف الفعل الثاني بعلامة الجزم على الفعل الأول في أسلوب النهي يحمل فهمًا لقصد المتكلم، مُقتضاه النهي عن الفعلَين الأوّل والثاني مُنفردين، بينما لو أنّ المتكلّم نصبَ الثاني بتقدير (أنْ) المُضمرة، فإنّ المتلقي سيفهم قصد المتكلّم بالشكل التالي[2]: النهي عن اجتماع الفعلين في آن معا، مع جواز إتيان الفعلَين في حال الإفراد، وهذا البعد التداوليّ الدقيق الفارق للعلامة الإعرابيّة ما حقّقه ابن يعيش بقوله: « بل يجوز فيها العطف على ظاهر الفعل المتقدّم فيشاركه في إعرابه إنْ رفعا وإنْ جزما، ألا ترى أنّك إذا قلتَ: لا تأكلِ السمكَ وتشربْ اللبن، بجزم الثاني، كنت قد عطفت الثاني على الأول، ويكون المعنى أنّك نهيته عن كلّ واحدٍ على الانفرادِ، حتى لو أكل السمك وحده كان عاصيًا، ولو شرب اللبن وحده كان عاصيًا، فإذا أُريد النهي عن الجمع لا عن كلّ واحدٍ منهما عُدل إلى النصب (...) أي إذا أُريد غير معنى العطف الصريح، وكان له مُساغ عدلوا إليه.»[3]

ولعلّ هذا التساوُق الإعرابيّ ما بين الدلاليّ والتداوُليّ، هو ما جعلهم يذهبون إلى أنّ بالإعراب «تُميّز المعاني، ويُوقَف على أغراض المتكلّمين، وذلك أنّ قائلا لو قال: ما أحسن زيدْ، غير مُعرِب،(...) لَمْ يُوقَف على مُراده، فإذا قال ما أحسنَ زيدًا، أو ما أحسنَ زيدٌ، أو ما أحسن زيدٌ، أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراده.»[4] فكان الأوّل تعجّبًا والثاني استفهامًا، والثالث نفيًا.

* * *

1- يُنظر: مسعود صحراوي، التداوليّة عند العلماء العرب، ص43.

2- يُنظر: لزهر كرشو، التوجيه التداوليّ في كُتب الشّروح النَّحوية، دراسة تطبيقية في كتاب (شرح المفصّل) لابن يعيش (643هـ)، بحث منشور بموقع جامعة الشهيد حمّه لخضر، الوادي، الجزائر.

3- ابن يعيش، شرح المفصّل، طبعة المنيريّة، 30/7.

4- ابن فارس، الصاحبيّ، ص143.

ثانيا: العُدول الأسلوبيّ

إنّ العلامة اللغوية[1] بما تكتسبه من طابع الاستقرار والثبات، من حيث إنّها جماعيّة الوضع ما بين أفراد الجماعة اللغوية، تظلّ عرضة للتغيّر، لأنّ هذا القانون يخضع إلى تعديل ضمنيّ من حين إلى آخر، فالزّمن يضمن استمراريّة اللغة ومعاصرتَها الواقعَ المجتمعيّ والاقتصاديّ، فهذه العوامل الخارجيّة عن اللغة تؤثر- لا محالة- في استقرار الأدلّة اللغوية.

ومن ثمّ، تكون العلامة اللغويّة عرضة لتغيّرات صوتيّة أو صرفية كما يمكن أنْ تكون- بالموازاة- بطبيعة تركيبيّة ودلاليّة، إذ « تأتي سلطة العلامة من حيث هي تُجسّم الشكل الأوفى للضغط على عامل الزمن باستثمار المجهود الأدنى، في تحقيق المردود الأقصى، وهكذا تنْبلج العلامة في علاقة الرّحم التي بينها وبين اللغة، وكأنّها الوليد المتمرّد أو الابن العاقّ. »[2] فيتحوّل بذلك الملفوظ إلى علامة لغويّة أساسها الاستعمال اللغويّ.

* * *

1- De Saussure, *Cours de Linguistique Générale*, 2 em edition enag /edition ouvrage présente par morsly dalila الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية 1994.p 110

وَ يُنظر: خولة طالب الإبراهيميّ، مبادئ في اللّسانيّات، ص22.

2- عبد السلام المسدّي، ما وراء اللغة، د/ط. مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله للنشر والتوزيع، تونس، 1994، ص55.

I. التّخيُّر النّحويّ

إنّ من أسباب التواصل النّاجح التخيّر اللفظيّ الموفّق، لأنّ كفاءة المتكلّم أكبر من حاجته التعبيريّة بحال الإنجاز، ولقد قارب ابنُ جنيّ هذه المسألة بمثال دقيق أوجز من خلاله ما أطنب فيه المعاصرون، إلى حدّ الملل أحيانا، يقول ابن جنيّ: «فكانت الأصول ممتدّة وموادّ الكلِم مُعرَضة لهم وعارضة أنفسَها على تخيّرهم، جرتْ لذلك مجرى مالٍ مُلقىً بين يديّ صاحبه، وقد أجمع إنفاقَ بعضِه دون بعضه (...) ثم ضرب بيده إلى ما أطِفَ[*] له من عُرض جيّدة، فتناوله للحاجة إليه، وترك البعض، لأنّه لم يُردْ استيعاب جميع ما بين يَديْه منه.»[1]

إنّ نصّ ابن جنيّ هذا، يؤكّد ما تُتيحُه اللغة بوصفها أحدَ الأنظمة السّيميولوجيّة الفعليّة، للمتكلّم من نماذجَ تعبيريّة متنوّعة، تبعا للطاقات التعبيريّة المختلفة التي تحوزها، «فكأنّ النظام الكليّ للغة قد كانت طاقتُه مبسوطة على القوم.»[2]

1- إعادة الترتيب[**]

ترتبط ظاهرة إعادة الترتيب (التقديم والتأخير) ارتباطا قويّا بمقاصد المتكلمين والمتغيّرات الخارجيّة التي تَتزامن ولحظة النطق بالجمل. فإعادة الترتيب هو أحد الأساليب العدوليّة،[3] التي من خلالها يُعدَل عن أصل الرتبة الأولى المجرّدة في النظام اللغوي القارّ، لأغراض تداوليّة، وفنيّة في مستوى الخطابات الأدبيّة، يبرّر بها المتكلم -غالبا- هذا العُدول،

---

*- أطف: بمعنى، دنا وَ قَرُب.

1- ابن جنيّ، الخصائص، 1/ 65. **ويُنظر:** عبد القاهر الجرجانيّ، دلائل الإعجاز، ص98.

2- المسديّ، التفكير اللسانيّ في الحضارة العربيّة، ص329

**- ذهب أحد الدارسين إلى توظيف مصطلح "الموضع" ههنا، حيث يشير مفهوم الموضع إلى« حلول كلمة في مكان أخرى مِن غير اهتمام برتبتها في التركيب، وإنّما يُراد مجرّد حلولها في المكان نفسه في الاستعمال اللغويّ نفسه.» عليّ المعيوف، نظريّة الموضع في كتاب سيبويه، ط 1. مكتبة الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلاميّة، الرياض، المملكة العربيّة السعوديّة، 2010. ص36. - وهذا مفهوم واسع، حيث إنّ الرتبة جزء من دراسة الموضع، وليست المفهوم الاصطلاحيّ نفسَه الذي للموضع، ما يُشير إلى أنّ الرتبة عند النحاة مفهوم مقاليّ، يعكس الأصول التجريديّة الأولى للنموذج الجمليّ، الذي ينتظم توالي العناصر التركيبيّة في السلسلة الكلاميّة، وهذا ما عبّر عنه الباحث عليّ المعيوف في مقام آخر من دراسته تلك، بـ "الرتبة الأصليّة للمواضع"، يُنظر: نفسُــه، ص202.

3- يُنظر: تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ص 10، 345- 393.

فالتقديم والتأخير ليسا سوى نمطين يُعبّران عن حالة خطابّية عامة تحكم شكل البنية الإسناديّة، ولا يُقدّم أو يُؤخّر عنصرٌ من عناصرها إلا حين يكون ذلك مترتّبا عن شروط تداوليّة أعمق تتكفل بمطابقة المقال - المُقدِّم أو المُؤخِّر- لمقامات التلفّظ.

وقد تحدّث النحاة(*) عن الرتبة في تأصيلهم النماذجَ الكلاميّة المَعدول بها عن هذا الأصل، فتحدّثوا عن رتبة مَحفوظة كرتبة الموصول وصلته ورتبة المضاف والمضاف إليه، وهذا ما شكّل لديهم مجالا واختصاصًا يصبّ في مقاليّة المعاني الأُوَل، وعن رتبة غير محفوظة، تبدو فيها حركة العناصر التركيبيّة حرّة، بتبادل المواضع بالاتجاهين تقدّما وتأخّرًا، إذ هي تشمل التقديم والتأخير بين المبتدأ والخبر، وبين الفاعل والمفعول وما إلى ذلك، إذ إنّ الترتيب بين أجزاء التركيب وسيلة من الوسائل التي تلجأ إليها اللغة، لتحقيق التطابق بين التركيب والمقصود به، سواءٌ كان الترتيب خبرًا أو إنشاءً، مثبتًا أو منفيًّا.[1]

ولهذا النوع من التخيّر مزايا تتصل أساسا بالمقام وشخصيتَيّ المتكلم والسامع، وسعيٍ من الأوّل إلى تجويد خطابه اللغويّ، تحت تأثير مبدأ الجودة التداوُليّ. والمتقّدم من العناصر التركيبيّة يكون وفقًا لشرطَين تداوُليَّين[2]، الأوّل حَمْلُه المعلومةَ الجديدةَ المتقاسَمة بين المتكلم والمخاطب، والثاني كونُه محطّ الحديث في الجملة، مستأثِرًا باهتمام أحد المتخاطبَين.

هذا، وقد تُهدَر الرّتبة إذا كانت هناك دلالة أخرى على المعنى، فقد أشار ابنُ جنيّ إلى التحرّر مِن قيد الرتبة في سياقات مخصوصة وبتضافر قرائن حاليّة ثانيّة، حيث إنّه «إنْ كانت هناك دلالة أخرى، من قِبَل المعنى، وقع التصرّف فيه بالتقديم والتأخير، نحوُ أكل يَحيى كمثرى: لك أنْ تُقدّم وأنْ تُؤخّر كيف شئت، (...) وكذلك لو أومأتَ إلى رجل وفرس فقلتَ: كلّم هذا هذا، فلم يُجبْه، لجعلتَ الفاعل والمفعول أيّهما شئتَ، لأنّ في الحال بيانا لما تعني.»[3]

---

*- يُنظر: مراد قُفّي، المعنى الإسناديّ في الجملة العربيّة بين التأصيل والفنيّة، رسالة ماجستير في علوم اللسان العربيّ. ص138.

1- يُنظر: أبو المكارم، الظواهر اللغويّة في التراث النحويّ، ط1. دار غريب، القاهرة، مصر، 2007. ص145

2- يُنظر: يحي بعيطيش، نحو نظريّة وظيفية للنحو العربيّ، ص68

3- ابن جنيّ، الخصائص،1/ 35.

فمن الممكن أنْ يدخل الرجل أو (هذا) المشار بها إليه، في علاقة الفاعليّة أو المفعوليّة مع الفعل (كلّم)، أمّا الفَرَس أو(هذا) المشار بها إليه فلا يدخل في علاقة فاعليّة في علاقة الفاعليّة أو المفعوليّة مع الفعل (كلّم)، إلا على سبيل المجاز لا الحقيقة، ولذلك قال ابن جنّيّ "لمْ يُجبه"، فتدخل القرينة الحاليّة لكشف العناصر النحويّة.[1]

وكان الجرجانيّ[2] قد قسّم التقديم قسمَين، فأمّا الأوّل فهو التقديم على نيَّة التأخير؛ ويكون بانتقال المُقدَّم لفظا وحُكما كتقديم الخبر على المبتدأ أو المفعول على الفاعل. وأمّا القسم الثاني فهو الذي لا على نيّة التأخير؛ كأن يُنقل العنصرُ التركيبيّ من حُكم إلى آخر ويُجعل بابًا غيرَ بابه ومثل ذلك أن يُعمد إلى اسمين يَحتمل كل منهما أن يكون مُسندا أو مُسندا إليه في تركيب ما، فيتقدّم أحدهما تارةً ويتأخّر تارةً أُخرى، نحوُ: زيدٌ المنطلقُ والمنطلقُ زيدٌ. ولعلّ الجرجانيّ بهذا التصوّر يومئ إلى أنّ مُرسل الخطاب يعدل عن إجراء الضمّ الذي يقتضيه النحو وأصل المعنى، إلى ضمّ آخر على طريقة مخصوصة، وفق ما تستدعيه الحاجة التعبيريّة وسياق التخاطب.

والبادي جليّا من تقسيم الجرجانيّ للتقديم هذا التقسيم المُزدَوج، هو سعيُه إلى بيان المَزيّة الفنيّة التي لا تكون إلاّ في التقديم الذي على نيّة التأخير، لارتباط مزيّة التقديم- بنظره- بالتّخيّر الذي تبرز قيمتَه الفنيّة المقارنة بين أسلوب التقديم وأسلوب آخر مُفترَض، يتأخّر فيه بدا متقدّما، فيبدوا الجرجانيُّ قد سلك في ذلك مسلكًا حجاجيًّا عمادُه المقارنة،[3]حيث يضع قارئَه أمام الآية القرآنيّة الكريمة التي هي محلّ تمثيل التقديم من جهة، والمثال النمطيّ من جهة ثانيّة، ويشرح الدلالة التي يؤدّيها كل منهما ليصل بالمتلقّي إلى حكم ذاتيّ للشاهد القرآنيّ بالحُسن والمزيّة، في تأدية الدلالة عن طريق زحزحة الترتيب اللغويّ، ولعلّ ذلك ما يتكرّر في جملة التعليقات الواردة لمبحث التقديم والتأخير من كتاب دلائل الإعجاز، ذلك أنّ أيّ تحريك لعنصر ما، تقديمًا أو تأخيرًا، يؤول إلى دلالة جديدة لا شكّ.

1- يُنظر: حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة، 182

2- يُنظر: عبد القاهر الجرجانيّ، دلائل الإعجاز، ص106 - 107

3- يُنظر: نفسُــه، ص113 وما بعدها.

هذا، و قد طرحتْ قضيّة الرّتبة إشكالية عُنيتْ بها جميع النظريّات اللسانيّة، قديمِها وحديثها، إذ إنّ تنوّع الوظائف التداوُليّة يمثّل انعكاسًا استجابيّا لتنوّع السياق، ولعلّ ذلك ما يُمكن به تفسير عدَم إيراد سيبويه لمصطلح الجملة، واستعمال مصطلح الإسناد بدلا منه، ويَدعمُ هذا التفسير أيضًا كلامُه عن الحسن والكذب والمحال، فلم يغفل التمثيل الدلاليّ في ارتباط مكوّنات الخطاب ببعضها البعض.[1]

2- الحذف[*]

يُعدّ الحذف وجها مِن أوجه التأثير الكمّيّ الذي ترعاه مُقتضيات دلالة الخطاب وتداوليّته، ولعلّ عنصر الزمن - بوصفه مُعطى مقاميّا ملازما لحدث التخاطب - يؤثّر في شكل الملفوظ امتدادا واختزالا، ففي العادة القوليّة يلتزم المتكلم ذاتيّا في خلال التخاطب الناجح بتكييف ملفوظه مع الحيّز الزمنيّ التي يقف عليه خطابُه، ممّا يضطرّه إلى تقليص الكمّ اللفظيّ بالحذف، إنْ استدعى المقام ذلك. وقد بيّن أحد الدارسين أنّ مذهب الحذف لدى سيبويه، عمل يقوم به المتكلم « ولا قوام للحذف إلا بالمُخاطب،»[2] فلا يحذف المتكلم إلّا ما كان معلوما غير مُلبس لدى المخاطب.

وإنْ كان النحاة قد عدّوا الحذفَ عارضا طارئا على الكلام، فإنّ بعض الشُّرّاح عدّوه حالا تستحق أنْ تُعطى الصدارة قبل حال الذكر، إعمالا لقاعدة الخفة والثقل، فلما كان

1- يُنظر: عبد الهادي الشهريّ، استراتيجيّات الخطاب، ص142.

*- يعبرّ سيبويه عن مفهوم الحذف بمصطلحين، "الإيجاز والاختصار". الكتاب، 211/1، والإضمار150/1 - 253. والحذف بالفتح وسكون الذال المُعجمة في اللغة هو الإسقاط، والاختزال حذف كلمة أو أكثر. **يُنظر:** التهانويّ، كشاف اصطلاحا ت الفنون، ص632. وقد عدّ ابن جنيّ الحذف من شجاعة العربيّة، **يُنظر:** ابن جنيّ، الخصائص، 360/1

2- وقد صّنف محمّد الشاوش القرائن الدالة على وجود المحذوف إلى:

1 ـ الدليل اللفظيّ: أي مُطابقة المحذوف للمذكور معنويا.

2 ـ الدليل الحاليّ: أيّ المقاميّ، حيث إنّ التلفظ بالبسملة يدلّ على الشروع في فعل.

3 ـ الدليل الصناعيّ: وهو ما يختصّ بمعرفة النحو.

4 ـ الدليل المنطقي العقليّ: وذلك متى استحالت صحّة الكلام عقلا إلا بتقدير محذوف.

يُنظر: محمّد الشاوش، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحويّة العربيّة، 1131/2 - 1162. نقلا عن: صابر حباشة، مغامرة المعنى مِن النحو إلى التداوليّة،(قراءة في شروح التلخيص للخطيب القزوينيّ)، ط1. دار صفحات للدراسات والنشر، دمشق، سوريا، 2011. ص88 - 90.

حال الحذف أقل تشعّبا من أحوال الذكر، فقد صُدّر بها الكلام على أحوال المسند إليه.[1] وإنّ للحذف أغراضا تخاطبيّة كثيرة، تنهض القرينتان المقاليّة والمقاميّة بوظيفة التوجيه الدلاليّ للبعد التداوُليّ المناسب لهذا الإجراء التلفظيّ، يُمكن تأصيلها في عنصرَين، الاقتصاد اللغويّ لعلم المخاطب، وقرائن الأحوال.

- **الاقتصاد اللغويّ لعلم المخاطب:**

إنّ علم المخاطب قرينة كبرى يتوسّلها المتكلم في تكييف بنية خطابه الملفوظيّة. فمن سنن العرب الحذف والاختصار،[2] فلأجل علم المخاطب تحذف في الكلام عناصر تركيبيّة متعدّدة. «فأما حذف الخبر فمعروف جيّدٌ، ومن ذلك قوله: ﴿ **وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَىٰ بَل لِّلَّهِ الْأَمْرُ جَمِيعًا** ﴾ [الرعد/31] (...) لم يأتِ بخبر لعلم المخاطب، ومثل هذا الكلام كثير، ولا يجوز الحذف حتى يكون المحذوف معلوما بما يدل عليه من متقدّم خبر.»[3]

وأكثر ما يكون ذلك واضحا، في خلال تفسير سيبويه لمواضيع الحذف والاختزال في الجملة العربيّة، فقد استنبط «قانون التناسب العكسيّ بين طاقة التصريح في الكلام وعلم السامع بمضمون الرسالة الدلاليّة، وبموجبه تكون الطاقة الاختزاليّة مُمكنة بقدر ما يكون السامع مُتطلعًا على مضمونها الخبريّ.»[4]

وقال الخليل ابن أحمد في تعليل نصب كلمة "خيراً" من قولهم "انتهِ خيرًا لك" «كأنّك تحمله على ذلك المعنى، كأنّك قلتَ: انتهِ وادخل فيما هو خير لك، فنصبتَه، لأنّك قد عرفتَ أنّك إذا قلتَ له انتهِ، أنّك تحمله على أمر آخر، فلذلك انتصَبَ، وحذفوا الفعل لكثرة

1- يُنظر: صابر حباشة، مغامرة المعنى مِن النحو إلى التداوليّة، ص88 - 89.

2- ينظر: ابن فارس، الصاحبيّ، ص 156.

3- المبرّد، المقتضب، 78/2- 79.

4- المسديّ، التفكير اللسانيّ في الحضارة العربيّة، 332.

استعمالهم[*] إيّاه في الكلام، ولعلم المخاطب أنّه محمول على أمر حين قال له: انتهِ فصار بَدلا من قوله: ائتِ خيرا لك، وادخل فيما هو خيرٌ لك.» [1]

ولعله من قبيل ذلك ما نقله سيبويه عن الخليل، وأكثر ما يكون ذلك في المواضع التي يُفسّر فيها الخليل مقاصد العرب في الحذف والاستغناء، سأله سيبويه عن حذف جوابات الشرط في آيات القرآن الكريم، قال: « إنّ العرب قد تترك في مثل هذا الخبر الجواب في كلامهم لعلم المخبر لأيّ شيء وُضع هذا الكلام.» [2] ويُمثل في مقام مُشابه بقوله « وذلك قولك: زيدا، وعمرا، ورأسَه، وذلك أنّك رأيتَ رجلا يضرب أو يشتم، أو يقتل، فاكتفيتَ بما هو فيه من عمله أنْ تلفظ له بعمله فقلتَ: زيدا، أيْ أوقِعْ عملك بزيد،(...) استغنيتَ عن الفعل بعلمه أنّه مُستخبَرٌ.» [3]

ولم يُغفل النحاة بعد سيبويه ذلك، واستدلّوا به في تفسير كثير من الظواهر النحويّة واللغويّة، فقد سلك المبرد السبيل نفسَه متتبّعا ظواهر النحو المختلفة، فذكرَ أنّ « ممّا يحذف لعلم المخاطب بما يقصد له قولهم: لا عليك، إنما يريدون: لا بأس عليك، وقولهم: ليس إلّا وليس غير، إنّما يُريدون ليس إلّا ذلك.» [4]

إنّ علم السامع مُسوّغ لحذف عناصر تركيبيّة معدّدة، وهو يجري في المدوّنة النحويّة جريانه في كلام العرب، ويمتدّ هذا المسوّغ لحذف المبتدأ، وحذف كان واسمها، وخبر إنّ وأخواتها، وصلة الموصول، والعائد في صلة الموصول، والمعطوف، والموصوف، والمفعول، والمستثنى، وغير ذلك ممّا يجوز فيه الحذف لعلم السامع به[5]

---

*- جنوح المتكلم إلى تقنية الحذف يتوقف على أمرَين، أحدهما القرينة ومرجعه لغويّ نحويّ، وهذا ما يقتضي الوجوب، والثّاني هو المرجّح للحذف على الذكر، ومردّه مقاميٌّ خطابيّ، وهو ممّا يكون على الجواز والتخيّر، لهذا كان البلاغيّون أكثر عناية بمظاهر الحذف الجائز في الأساليب الفنيّة، وتحدّث النحاة عن الظاهرة على إطلاقها بلونَيها الواجب والجائز. **يُنظر** مثلا: تمام حسان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص21.

1- سيبويه، الكتاب،283/1 - 284. وَذهب الكسائيّ إلى أنّ معناه: انتهوا يكُنْ الانتهاء خيرا لكم. - **يُنظر:** نفسُــه، وَرَدَ قول الكسائيّ بحاشية الصفحة نفسها.

2- نفسُــه، 253/1.

3- نفسُــه، 103/3.

4- المبرد، المقتضب، 4 /129.

5- يُنظر: ابن جنيّ، الخصائص، 362/2 وما بعدها.

و«المحذوفات في كلامهم كثيرة، والاختصار، في كلام الفصحاء كثير إذا آنسوا بعلم المخاطب ما يعنون.»[1]

- **قرائن الأحوال:**

يظلّ علم السامع مقروناً بدليل شهادة الحال، بما تدركه الحواس، ففي قولهم « عبدُ الله وربّي، كأنّك قلتَ: ذلك عبدُ الله، أو هذا عبد الله، أو سمعتَ صوتا، فعرفتَ صاحب الصوت، فصار آية لك على معرفته، فقلتَ : زيدٌ وربّي، أو مَسِسْتَ جسدا أو شَممْتَ ريحًا فقلت زيدٌ، أو المسكُ، أو ذقتَ طعاما فقلتَ: العسلُ.»[2] ففي حذف اسم الإشارة أو الناسخ الحرفيّ واسمه "إنّه"، عند مشاهدة أحدهم شخصا يحمل عنه صورة ذهنيّة تحصل بالرؤية، وتلك الصورة تصبح آية ودليلا عليه، والقول ذاتُه (عبد الله وربّي) يصحّ أن يكون مثالا لسائر الحواس، مثل الصورة الذهنيّة الحاصلة بالسمع، إذ يُسمع صوت الرجل، فتتزّسخ نبراته في الذهن، ما يجعل الصوت دليلا على صاحبه، فيُلفظ بالقول (عبد الله وربّي)، والحكم نفسُه يسري على الشم والذوق والحس، والمألوف ممّا تدركه الحواسُّ يصبح عهدا عرفانيًّا بانتقاله إلى مجال الذّهن[3]

ويَستحضر في ذلك سيبويه مشهدا خطابيّا مكتمل الأركان، مِن متكلّم ومخاطب، وهيئة وزمانٍ ومكان، ووِجهة، لتسويغ حكم نحويّ بالنّصب بالفعل المحذوف من الكلام في بِنية الخطاب اللفظيّة، فيقول: « وذلك قولك، إذا رأيتَ رَجُلا مُتوجّها وِجهة الحجّ، قاصدًا في هيئة الحاجّ، فقلتَ: مكّةَ وربِّ الكعبة، حيثُ زكِنت أنّه يريدُ مكة، كأنّك قلتَ: يُريدُ مكّةَ والله. (...) أو رأيتَ رَجُلا يُسدّد سهمًا قِبَلَ القرطاس. فقلتَ: القرطاسَ والله؛ أي يُصيب القرطاس. وإذا سمعتَ وقعَ السّهم في القرطاس فقلت: القرطاسَ والله، أي أصابَ القرطاس.»[4]

1- ابن السرّاج، الأصول في النحو، 324/2.

2- سيبويه، الكتاب، 130/2.

3- يُنظر: محمّد الشاوش، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحويّة العربيّة، 1184/2 - 1185. نقلا عن: صابر حباشة، مغامرة المعنى مِن النحو إلى التداوليّة، ص89.

4- سيبويه، الكتاب، 257/1.

وفي مقام آخر يَنقل إلينا ملفوظا تداولتْهُ العرب وهو من «حجج سُمِعتْ مِن العرب وممّن يوثَق به، يزعُم أنّه سمعها من العرب، وذلك قول العرب في مَثَل من أمثالهم « اللهمّ ضَبُعا وذئبا» إذا كان يدعو بذلك على غنم رَجل، وإذا سألتَهم ما يعنون، قالوا: اللهمّ اجمعْ أو اجعلْ فيها ضبُعا وذئبا. وكلّهم يُفسّرُ ما ينوي، وإنّما سهُل تفسيرُه عندهم، لأنّ المُضمر قد استعمل في هذا الموضع بإظهار.»[1]

لم يخلُ حديث سيبويه أعلاه في موضوع الحذف من عنايته بالجوانب المجتمعيّة والثقافيّة والنفسيّة، التي تَلُفّ هذا الحدث التلفظيّ الوارد من العرب في عاداتهم القوليّة مسموعا، فجاء الحسد نزعة نفسيّة من طبيعة ما تُفرزه العلاقات المجتمعيّة، ممّا لخّصه هذا المثل في بُعده الثقافيّ الأدبيّ، ثمّ انتهاءً إلى قيمة المنويّات الفرديّة التي ترافق التلفّظ بهذا العبارة، كونُها إشارة إلى إضمار هذه النوايا مراعاة لضوابط أدبيّة في مقامات الكلام.

ومثل ذلك في قولهم: «أتميميًّا مرّة وقيْسيًّا أخرى، كأنّك قلتَ: أتَحوَّل تميميّا مرّة وقيسيّا أخرى، فأنت في هذه الحال(...) تعمل مسترشدا عن أمر هو جاهل به ليُفهّمه إيّاه ويُخبره عنه، ولكنّه وبّخه بذلك.»[2] حيث يجمع سيبويه في هذا بين التفسير اللغويّ للتراكيب، والسياق الذي يرد فيه، فهو لا يُجيز "هذا أنت"، ويُجيز "هذا هو"، معتمدا المعطى الخارجيّ الذي يُواكب حدث التلفظ، إذ يقول: «لأنّك لا تشير إلى المخاطَب إلى نفسه، ولا يحتاج إلى ذلك، وإنّما تشير له إلى غيره.»[3] ويفسّر أيضا الحذف في الملفوظ "مرحبا وأهلا" بقوله: «فإنّما رأيتَ رجلا قاصدا إلى مكان أو طالبا أمرًا فقلتَ: "مرحبا وأهلا"، أيْ أدركتَ ذلك وأصبتَ، فحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إيّاه.»[4]

وفي بيان حذف الصّفة في الكلام يُردف أيضًا: «وقد حُذفت الصفة على قلة وندرة، وذلك عند قوة الحال عليها (...) وكأنّ هذا إنّما حُذف فيه الصفة لِما دلّ من الحال على موضعها، وذلك بأنْ يوجد في كلام القائل من التفخيم والتعظيم (...) وإذا كنت في مدح

1- سيبويه، الكتاب،255/1 . **ويُنظر:** ابن جنّيّ، الخصائص، 249/1 - 250

2- نفسُــه، 1 /343.

3- نفسُــه، 1 /295، 141.

4- نفسُــه، 1 /343.

إنسانٍ والثناء عليه، فتقول: كان واللهِ رجلاً، وتزيد في قوة اللفظ بالله وتمطيط اللام، وإطالة الصوت، فيُفهم من ذلك أنّك أردت "كريما أو شجاعا أو كاملا"، وكذلك في طرف الذمّ إذا قلت: سألت فلانًا فرأيتَه رجلاً، وتزري وجهك وتقطبه، فتُغني عن "بخيلاً أو لئيمًا"» [1] وقد يُحذف الموصوف وتُقام الصفة مقامه، ما قام الدليل عليه، أو شهدتِ الحال به.[2]

وأكثر ما نجد ذلك واضحا حين يُعمد إلى تفسير مواضع الحذف والاختزال في الجملة العربيّة، فقد استنبط سيبويه قانون التناسب العكسيّ بين طاقة التصريح في الكلام وعلم السامع في مضمون الرسالة الدلاليّة الذي بموجبه تكون الطاقة الاختزاليّة ممكنة بقدر ما يكون السّامع مُتطلّعا على مضمونها الخبريّ.[3]

وذهب الزمخشريّ مُستهديًا قرائنَ الإيجاز بالحذف في تفسير قوله تعالى:

﴿ **وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ**﴾ [النّحل/ 126]. إلى أنّ «المعنى إنْ صُنِع بكم صنيعُ سوء مِن قتل أو نحوه، فقابلوه بمثله، ولا تزيدوا عليه.» [4]

* * *

1- ابن يعيش، شرح المفصّل، طبعة المنيريّة، 63/3. **ويُنظر:** ابن جنّيّ، الخصائص، 371/2.

2- يُنظر: ابن جنّيّ، الخصائص، 365/2 - 366.

3- يُنظر: عبد السلام المسديّ، التفكير اللسانيّ في الحضارة العربيّة، ص 332.

4- الزمخشريّ، الكشّاف، تح: محمد مرسي عامر، ط 2. دار المصحف، القاهرة، مصر، د/ت. 3/ 168.

II. العُدول الدلاليّ واللَهَجيّ في الكلام

لمْ تخلُ المدوّنة النحويّة التُراثيّة من إشارات دقيقة - على وجازتها - إلى موضوع العدول الدلاليّ بالمجاز والعدول اللهجيّ في الكلام، فبالرغم من انشغال النحاة بالمقال وأحكام تركيبه وضوابطه، كانت تدور بأَخلادهم طبيعة بعض الأنماط التركيبيّة المخصوصة، فتجده يُبرّر معظمها بمصطلح بلاغيّ سيبوَيهيّ، هو الاتّساع[1]، وهو مفهوم يُفضي إلى تجاوُز نمطيّة الأصول التركيبيّة إلى مجال معيّن، فيه من الأحكام الخاصّة ما يُبرّره، ومن القرائن التخاطبيّة ما يُسوّغه.

فاستعمال سيبويه لعبارة المخاطب أو علم المخاطب يعني «أنّ قانون الاختيار بين المفردات والاختزال فيها لا يُسوّغه إلاّ المخاطَب فهي عبارة على بساطتها ووجازتها، خطيرة الأبعاد في دلالتها النافذة، فقد يُفهم منها (...) أنّ سعة الكلام - مع كثرتها التي أشار إليها وعدم وقوعها تحت دائرة الحصر - أي الانتقال من مستوى إلى مستوى، أو التجاوز في إيقاع العلاقات النحويّة بين ما لا تقع فيه عادة، أو إنْ شئتَ كسر قانون الاختيار بين المفردات بالطريقة المسموح بها لا يُسوّغه إلاّ فهمُ المخاطَب.»[2]

1- العُدول الدلاليّ

يظلّ التلفظ الفيصلَ لبيان الحقيقة من المجاز في استعمال اللغة، ما يمنح الاستعارة قيمتَها في إثراء الخطاب وتنويع إمكاناته، وذلك بتحديد مراجع الإحالة فيه. وبهذا يدحض التلفظ فضيحة أخرى للقول، بقلب الاستعارة إلى مقال حرفيّ. وهذا ما لم يتوقّعْهُ (أوستن) ولا (بنفنست) في تحليلاتهما للعبارات المجازيّة نحو، "أنا ميّت"، ليست لإطلاق القول المُتعذَّر على التصديق، وإنّما هي، وبِجديّة أكبر، القول المستحيل.[3]

1- يُنظر مثلا: سيبويه، الكتاب 212/1.

2- محمّد حماسة عبد اللطيف، النّحو والدلالة، ص 87 - 88.

3-جاك دريدا، الكتابة والاختلاف، ص244 (بتصرف إيجازيّ). نقلا عن: عبد الهادي الشهريّ، استراتيجيّات الخطاب، ص30.

وذهب أحدهم إلى القول بأنّ « هذه اللغة أكثرها جار على المجاز، وقلّما يخرج الشيء منها على الحقيقة، (...) فلمّا كانت كذلك، وكان القوم الذين خوطبوا بها أعرفَ الناس بسعة مذاهبها، وانتشار أنحائها، جرى خطابهم بها مجرى ما يألفونه، ويعتادونه منها، وفهموا أغراض المخاطب لهم بها على حساب عُرفهم، وعاداتهم في استعمالها.»[1]

وتحدّث النحاة عن مسألة العدول الدلاليّ في الجملة، بنيّة تبرير هذا (الانزياح l'écart)[2] الذي يشمل كلّ عناصر الهيئة التركيبيّة، فيكون بالتضمين والتجوّز في العلاقات التركيبيّة بما فيها الإسناديّة، فالانزياح الدلاليّ للفعل (المُسند) « هو عُدول عن السُّنن التي يَنتظم وفقها الاستعمال الفعليّ للغة، فهو إذ ذاك يرتبط بموقف المتكلم وما يقتضيه ذلك الموقف من إثارة جماليّة، ومِن ههنا أمسى الانزياح سمة أسلوبيّة. »[3]

ويُورد أحدهم - في قضية الانزياح- نظرًا مُلخَّصه، أنّه «إذا كانت اللّغة في المنظور الوظيفيّ وسيلة للتواصل من أقرب الطرق وبأقل جَهد، فإنّ الشّعر يسعى إلى عرقلة هذه الوظيفة بِعدّة طرق، وليس خرقُ قوانين اللغة إلا مرحلة أولى من عمليّة الانزياح، ينبغي أنْ تتلوَها مرحلة أخرى هي مرحلة تقليص الانزياح.»[4]

وتتقاطع فكرة (معنى المعنى) الجُرجانيّة مع مسألة التجوّز في الإسناد أو مع ما عُرف حدًّا بالمجاز العقليّ، وهو انحراف عن النمط المثاليّ للإسناد، بحيث يومىء إلى وجود نمط دلاليّ أوليّ في المستوى اللفظيّ أطلق عليه (المعنى)، ثُمّ نمط دلاليّ مولّد عنه في المستوى المنحرف أطلق عليه (معنى المعنى)، الذي يتأسّس من ركيزتَين تتّصل إحداها بالصيغة اللفظيّة، والأخرى بحركة العقل وكفاءته في الاستنباط.

وعلى أساسٍ من عملية الإسناد تلك، «قسّم عبد القاهر الجرجانيّ المجاز إلى قسمين نراه لأوّل مرة في تاريخ البلاغة العربيّة، مجاز لغويّ يقع في المُثبَت، وعقليّ يقع في

1- ابن جنيّ، الخصائص، 247/3.

2- يُنظر: أحمد حسّاني، المُكوّن الدلاليّ للفعل في اللسان العربيّ، د/ط. ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، 1993. ص134 - 135.

3- نفسُــه، ص134- 135.

4- نور الدّين السّد، الأسلوب والأسلوبيّة، د/ط. دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، د/ت. 194/1.

الإثبات.»[1] إذ يقول في هذا الضرب من المجاز: «فإذا قلنا: خَطّ أحسنُ ممّا وشاهُ الربيعُ أو صنعَهُ الرّبيعُ، كنّا قد اِدّعينا في ظاهر اللفظ أنّ للربيع فعلا وصُنعا، أو أنّه شارك الحيّ القادر في صحّة الفعل منه وذلك تجاوزٌ به من حيث المعقولُ، لا من حيث اللغة.»[2] بمعنى أنّ تحليله الإسنادَ كان عقليًّا؛ إذْ إنّ الإسناد الذي لا يخالف مفهوم العقل وتصوراته سمّاه إسنادا حقيقيّا، وما خالف مفهوم العقل وناقض تصوّراته سمّاه إسنادا مجازيًّا (المجاز الحُكميّ).

ويُشيد د.عبد السلام المسدّي بجهود اللغويّين القدامى في تحديدهم العلامة اللغويّة وتصوّرها؛ إذ إنّ «سيطرة الفكر العربيّ على مفهوم العلامة وخصوصيّاتها، قد يَسّرت له التنظير الدقيق للطاقة الشعريّة والإبداعيّة التي تقوم عليها اللغة، وذلك أنّ السّمة العلاميّة للألفاظ هي التي تبيح الانتقال بها من دلالة إلى أخرى، وهي التي تجيز الإيماء إلى المعنى الواحد بالألفاظ المتنوّعة، لا بحُكم الترادف فقط، وإنّما بحُكم التحوّلات المجازيّة.»[3]

ومنه، بات المستوى الدلاليّ مرتكزا هامّا في حقل الدراسات الحديثة للغة، إذ عملت الدراسات الدلاليّة على ربط قدرة توسيع دلالات الوحدات اللغويّة للمتكلمين عن طريق عملية التحويل الدلاليّ بالمجاز، بوصفها جزْءًا لا يتجزّأ من مقدرتهم اللغويّة، حيث تُعدّ الإبداعيّة المجازيّة نتيجة التعدّد الدلاليّ بوصفها خاصيّة جوهريّة من خصائص عمل اللغات بوصفها أنساقا سميائيّة مَرنة وفعّالة. وأكّدت دراساتٌ بمجال التراكيب الدلاليّة المولدة، أنّ

1- عبد الفتاح لاشين، التراكيب النحويّة من الوجهة البلاغيّة عند عبد القاهر الجرجانيّ، ص209. - وَسار البلاغيّون بعد الجرجانيّ على هذا التفريق بين الأفعال اللغويّة والأفعال العقليّة، وواكب هذه المسألة جدل كلاميّ ما بين الأشاعرة والمعتزلة ومناقشاتهم لموضوعات عديدة، تتّصل بموضوع مجازيّة الإسناد، منها نظرية الكسب والجبر، والاختيار وغيرها. **يُنظر:** السُّبَكي، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، تح: خليل إبراهيم خليل، ط1. دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان،2001. 265/1. **ويُنظر:** السيوطيّ، الإتقان في علوم القرآن، تح: محمد بن عمر بن سالم بازمول، ط1. دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، السّعودية، 2005. ص450 -451.

2- عبد القاهر الجرجانيّ، أسرار البلاغة، تح: محمّد رشيد رضا، د/ط. دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1994. ص356.

3- عبد السلام المسدّي، ما وراء اللغة، ص86.

المجاز ليس واقعًا مكوّنًا للغة فحسب، وإنّما ينال موقعًا أساسًا في بنية الإنسان التصوّرية بوجه عام.[1]

وإنّ نقل الدلالة أو تحويلها يجري عادة بين الكلمات التي تربط بينها وبين معناها المعجميّ علاقة دلالية معيّنة، «ويشمل هذا اللون من التغيّر الدلاليّ نوعَين، انتقال مجال الدلالة لعلاقة المشابهة بين المدلولين، أي بسبب الاستعارة، وانتقال مجال الدلالة لعلاقة غير المشابهة بين المدلولين، وهو المجاز المرسل.»[2] أمّا درجات هذا التحوّل في الشعر فهي مرتفعة؛ «إذ يلجأ الشاعر- في الغالب - إلى التعبير بالصورة التي تجمع عناصر مختلفة وتؤلف بينها وتقدّم تشكيلا جديدا ورؤية متميّزة.»[3]

فلمّا كان التشبيه البليغ ذلك النوع من التشبيه الذي لم يبقَ من أركانه سوى الطرفَين (المُشبّه، والمُشبّه به) صار وسيلة من وسائل نقل الدلالة الإفراديّة (المداخل المُعجميّة) من حقل دلاليّ إلى آخر، وذلك « لأنّ الوصف يحمل جرثومة الحديث بدلالته على موصوف بالحدث، و هذا الحدث هو الصالح أنْ يكون مسندا، (...) لأنّ المُسمّى لا يشتمل على الحدث، ولا يصلح أنْ يكون مُسندا، (...) ومع ذلك نرى من الممكن إمّا عن طريق النقل، وإمّا عن طريق التشبيه البليغ أنّ الاسم ينتقل إلى الوصفية.»[4] وتكون الغاية من هذا النقل إسناد اللفظ إلى غير مَن هو له دون تورّط في مخالفة شروط التضامّ، وذلك بواسطة الانتفاع بفكرتَيّ العلاقة والقرينة.[5]

---

1 - يُنظر: حسام البهنساويّ، التراث اللغويّ وعلم اللغة الحديث، ط1. مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر، 2004. ص207- 208. - ولقد مثّل موضوع المجاز في الفكر العربيّ بؤرة كلاميّة، أثارتْ جدلا واسعا ما بين اللغويّين والمفسّرين والفقهاء، بين مُثبت ومُنكِر. وفي ذلك يقول السيوطيّ: « وأنكره جماعة؛ منهم الظاهريّة وابن القاصّ من الشافعيّة وابن خويز منداد من المالكيّة، وشُبهتُهم أنّ المجاز أخو الكذب، والقرآن مُنزّه عنه، وأنّ المتكلم لا يَعدل إليه إلا إذا ضاقت به الحقيقة فيستعير، وذلك محالٌ على الله تعالى(...) وهذه شُبهة باطلة، ولو سقط المجاز من القرآن؛ سقط منه شطرُ الحُسن. » - السيوطيّ، الإتقان في علوم القرآن، ص449.

2- حلمي خليل، الكلمة، ص117.

3- محمّد حماسة عبد اللطيف، ظواهر نحويّة في الشِّعر الحرّ، ط1. مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، د/ت. ص12.

4- تمّام حسان، البيان في روائع القرآن، ص42.

5- يُنظر: تمّام حسان، اجتهادات لغويّة، ص 75.

2- العُدول اللَهَجيّ (ظواهر دلاليّة لهجيّة)

تبدو العلاقة بين اللهجات العربيّة وبيئاتها الجغرافيّة وطيدة الصلة، مُحكمة الوثاق، ذلك أنّ كثيرًا مِن خصائص الأقاليم الجغرافيّة تنعكس في لغات قاطنيها، فتختلف مظاهر اللهجات بين سكّان الجبل وسكّان الصحراء. وكانت الهجراتُ في الجزيرة العربيّة سببًا في ذلك الاحتكاك اللغويّ بين لهجات الحالّين والوافدين، فاللغة كما أنّها لصيقة بالدين والأدب والتاريخ والقوميّة، هي كذلك وثيقة الصلة بالجغرافيّة والأرض.[1]

إنّ ما حقّقه النحاة في باب الأقسام النحويّة، من ضبط بِنويٍّ وتأصيل لغويّ لَيُوحي بالتصوّر النظريّ المكتمل والمنهج اللغويّ المضبوط، إذِ اعتمدوا مُعطيات اللغة العربيّة المنقولة من أفواه العرب في البوادي النائية، ومن ثمّ قاموا باستقرائها واستنباط قوانينها عن طريق القياس على المسموع، وما تعذّر القياس عليه ـ وكان مبنيًا على المعاني النفسيّة والعقليّة الصِرف ـ جعلوه مَوقوفا على السماع دون إجازتهم القياس عليه؛ مستندين في ذلك كلّه إلى أدلّة من السّماع المدعومة بواقع اللغة العربيّة وبيئتها، ونفسيّات الناطقين بها. وإنّ « سيبويه قد يستشهد ببيت واحد لوجوه شتّى، وإنّما ذلك على حسَب ما غيّرتْهُ العرب بلغاتها، لأنّ لغة الراوي من العرب شاهدٌ، كما أنّ قول الشاعر شاهد، إذا كانا فصيحَين، فمن ذلك ما أنشده سيبويه لزهير[*]:

بدا لي أنّي لستُ مُدركَ ما مَضَى ** وَلا سَابقٍ شيئًا إذا كانَ جَائِيَا

وَرواهُ أيضا « ولا سَابقاً شيئًا» في مواضع أخَر.»[2]

وأبرز ابن جنيّ في كتابه "الخصائص" نزعة التعدّدية في دراسة اللغة، وأبرَزَها بعنوان خاص، جَعل له بابًا[3] صدّره بعنوان "باب اختلاف اللغات وكلّها حجة"، حيث « إنّ

1- يُنظر: أحمد علم الدين الجنديّ، اللهجات العربيّة في التراث (القسم الثاني النظام النحويّ)، د/ط. الدار العربيّة للكتاب، تونس، 1983. ص 34.

*- البيت من الطويل، وهو من شواهد سيبويه، **يُنظر:** سيبويه، الكتاب، 1/ 306

2- ابن ولاّد التميميّ، الانتصار لسيبويه على المبرّد، ص55.

3- يُنظر: ابن جنيّ، الخصائص، 2 /10 - 12. **ويُنظر:** السيوطيّ، الاقتراح، ص 400.

استقرار هذا الرأي عنده مبنيّ على موقف حضاريّ، جعله أساسًا لبحثه العلميّ.»[1] إذ يعتدّ ابن جنيّ بلغات (لهَجات) متعدّدة ضمن اللغة الواحدة، بوصف تلك اللهجات، ضمن تلك التعدّدية ظواهرَ لغويّة لِما يُتداول مِن نماذج خطابيّة، وَإنّ مذهب ابن جنيّ ذا يَنظر إلى تلك الظواهر اللهجيّة وِفق الأسس التي تُكوّنها، وهي عنده تقوم على محورَين[2]:

- ✓ فطريّة اكتساب اللغة في الإنسان، وأداء الكلام تَبَعٌ لها، وفي هذا تأكيد منه لِما اعتاده الناس من إنجاز لغويّ في حياتهم اليوميّة.
- ✓ اللغة نظام، وأنّها من حيث ذلك تقبل ظاهرة من الظواهر أو لا تقبل، ولذا، فهو في اختيارها، يقيسها على النظام اللغوي الذي تشكلت به ليرى مدى شيوعها.

ويُمكن على هذا الأساس القول بأنّ منهجيّة ابن جنيّ تأخذ اعتبارَين:

- ✓ **إقراريّ:** حيث يؤكّد حجيّة اللهجات العربيّة جميعا، وهذا انطلاقا من الواقع اللغويّ وتحليله، وذلك من خلال منظور كلّي، قاصدا منه استخراج القوانين العامّة للكلام.
- ✓ **تفاضليّ:** حيث إنّه بناءً على مبدأ المفاضلة والاستحسان، يستند ابن جنيّ في دعوة المتكلّم ابتداءً لأن يعتمد كفايتَه اللغويّة المتمكّنة فيه، وبمرحلة تالية إلى دعوته إلى النظر في الأداء ليختار بين أشكال اللغة المُنجَزة وبُناها، وقد فاضل اللغويّون بين ظواهر لغويّة سماعيّة كثيرة، منها «ما فيه لُغتان وأكثر، إلاّ أنّ إحدى اللغات أفصح، نحوُ «بغداذ» و« بغدادَ» و« بغدانَ»، هي كلّها فصيحة، إلا أنّ « بغدادَ» في كلام العرب أصحّ وأفصح.»[3]

وقد مثّلت الفوارق اللّهجيّة الاستعمالَ الخاصّ بكل جماعة لغويّة (القبيلة)، غير أنّ هناك شعورًا جماعيّا منهم بمستوى لغويّ تفاضليّ[*]، كانوا يحتكمون إليه في مختلف مقامات

1- منذر عياشي، قضايا لسانيّة وحضاريّة، ص89.

2- يُنظر: نفسُــه، ص89 - 90. وَ ابن جنيّ، الخصائص، 2 /10 - 12

3-ابن فارس، الصاحبيّ، ص40.

*- ذهب أحد الدارسين المشتغلين بالتراث النحويّ إلى أنّ هناك تمايزًا ما بين اللغة واللهجة في مستويات التواصل المجتمعيّ؛ ذلك أنّ اللهجات القبَليّة ذاتُ قيمة اتّصاليّة ابتداءً دون إضافات ثقافية خارجيّة، ممّا يُقدّم لأفراد اللهجة الواحدة خصائص اللهجة ومكوّناتها، وهذا ما تختلف به اللغة عنها، كونها تشترط اتّصالا باللغة ذاتها وبتراثها الفنيّ والفكريّ وبخَبرات مُجتمعية متعدّدة، ما يتطلّب مِرانا طويلا، حيث لا تؤدّى في كلّ مجال، إنّما في موقف لُغويّ يتطلّبها، وهو=

التواصل، ويَسرد ابن جنيّ في ذلك موقفا تلفّظيّا مُهمًّا، حيث يقول: « وحدّثَني المتنبي شاعرُنا ـ وما عرفتُه إلاّ صادقاً ـ قال: كنتُ عند مُنصرفي مِن مصرَ في جماعة من العرب، وأحدهم يتحدّث، فذكر في كلامه فلاة واسعة، فقال: يَحير فيها الطرْفُ، قال: وآخرُ منهم يلقّنه سراً من الجماعة بينه وبينه، فيقول له: يَحارُ يحار، أفلا ترى إلى هداية بعضهم لبعض وتنبيهَه إيّاه على الصّواب.»[1]

وذهب ابن جنيّ[2] أخيرا، يُعدّد اللهجات العربيّة من خلال صفات كلّ لهجة، ناقلا مُفاضلة (أبو بكر محمّد بن الحسن) بين لهجة قريش وباقي اللهجات، حيث زعم ارتفاع قريشٌ في الفصاحة عن عنعنة تميم، وتلتلة بهراء وكشكشة ربيعة، وكسكسة هَوازن، وتضجّع قيس، وعجرفية ضبّة.

وارتبطتْ أسماء المُسميّات في الاستعمال العربيّ بالبيئة على اختلاف امتداداتها، الطبيعيّة والثقافيّة والمجتمعيّة وغيره، ولعلّ ذلك مِمّا يسري على اللغات والأمم جميعا، بحكم الطابع الجماعيّ للنشاط اللغويّ، وقد ثبتَ أنّ هناك خلفيّة ما لتسميّة العرب القدامى أولادَها، ذلك « أنّ العرب كانتْ إذا وُلِد لأحدهم ابنٌ ذكَرٌ، سمّاه بما يَراه أو يسمعُه، ممّا يُتَفأّلُ به، فإنْ رأى حجرًا أو سمِعه تأوّل فيه الشدّة والصلابة والبقاء والصبر، وإنْ رأى ذئبا تأوّل فيه الفطنة، والنّكر والكسب، وإنْ رأى حمارا تأوّل فيه طول العمر والوقاحة، وإنْ رأى كلبا، تأوّل فيه الحراسة وبُعْدَ الصوت والإلف، وعلى هذا يكون جميع ما لم نذكُره من الأسماء.»[3]

وإنّ كثيرًا من مُسميّات العرب الأولى، لا يُسعف المسلك الاشتقاقيّ اللغويّ في الوصول إلى معانيها، ولامناص من العودة إلى مشاهدة الأحوال في استجلاء ذلك المعنى، وضبط مقوّمه الدلاليّ، ولعلّه حينذاك مقوّم خارجيّ، تُستدعى من خلاله جملة الملابسات

=الموقف الذي يُشعر فيه أنّ الخصائص اللهجيّة سَتحُول بين المتكلّم وغايته من التعبير. **يُنظر:** علي أبو المكارم، الظواهر اللغويّة في التراث النحويّ، ص50 وما بعدها.

1- ابن جنيّ، الخصائص، 239/1.

2- ابن جنيّ، سرّ صناعة الإعراب، 1/ 229.

3- ابن فارس، الصاحبيّ، ص57. وقد ذهب إلى ما يطابق ذلك إبراهيم أنيس، في حديثه عن العَلَميّة في الأسماء، **يُنظر:** إبراهيم أنيس، من أسرار العربيّة، ص284.

المقاميّة، ومما يُروى في ذلك عبارة « رفـَعَ عقيرَتَه»؛ فلو ذُهِبَ « ليُشتقّ لقولهم (ع ق ر) من معنى الصوت، لـَبَعُد الأمر جدّا، وإنّما هو أن رَجُلا قـُطِعتْ إحدى رِجلـَيْه، فرفعها وَوضعها على الأخرى، ثمّ نادى وصرخ بأعلى صوته، فقال الناس: رفع عقيرتَه، أيْ رِجله المعقورة.»[1] ومِنه تحوّلت الدلالة من رفع الرِّجل إلى ملازم ذلك من رفع الصوت، مع أنّ العرب دفَعتْ بأنْ «يُسمّى الشيئان المختلفان بالاسمَين المختلفَين، وذلك أكثر الكلام، كرجل وفرس.»[2]

- **الجنس المجازيّ:**

لعلّ التفريق ما بين الجنس الحقيقيّ الطبيعيّ والجنس النحويّ اللغويّ، هو من قبيل التفريق ما بين التذكير والتأنيث في النحو والذكورة والأنوثة في الطبيعة [3]، فالتذكير والتأنيث نواحٍ تطريزيّة تقسيميّة، خلافيّة، للتفريق بين طائفتين من الكلمات من ناحية سلوكهما في السياق، ولكنّ الذكورة والأُنوثة مفهومان من مفهومات الدراسات الطبيعيّة، يَنبنيَانِ على التفريق بين وظائف الأعضاء، فالكلمة التي تدلّ على ذكورة عضويّة قد تُحرم التذكيرَ النحويّ؛ كحمزة، وقد يؤنّث الفعل جوازا مع كل أنواع الجموع.

فالواضح أنّ أحكام التأنيث والتذكير في التركيب والاستعمال هي غير أحكامه في الإفراد، إذ إنّ ولوج الكلمة في الاستعمال وانصهارَها بالمعاني النحويّة التركيبيّة، يُحيل إلى معاني دلاليّة ثانيّة، يحكمها منطق الاستعمال ونواميس التواصل الفعليّ، بمعنى أنّ قيمة الجنس الدلاليّة، تنتقل من مستوى المعنى الإفراديّ مُحتفظة به، لتحقّق وظائف تركيبيّة ضروريّة، مثل المطابقة بوصفها قرينة دلاليّة، إلى مستوى التلفّظ الفعليّ، حيث تعتورها تغيّرات هي بالأساس من معطيات السياق اللغويّ وأحكامه، وأخرى تتعلّق بالمقام الكليّ وملابسات الحث الكلاميّ.

1- ابن جنيّ، الخصائص، 239/1.

2- ابن فارس، الصاحبيّ، ص 59.

3- يُنظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص215- 216. وَ فندريس، اللغة، ص128.

لذا، كان التأنيث المجازيّ ما لم يدلّ على جنس حقيقيّ، وخلا من علامات التأنيث، ويتعلّق أصالة بالوضع والاصطلاح،(*) أو حملاً على المعنى[1] لما يكون عليه المعنى مِن صورة أظهر ودلالة أطغى على اللفظ، فلا يُحصّل مدلوله إلا بالسماع من العرب حيث مأخذه، فبه يُعتمد. ولعلّ حمل الأشياء على المذكر أو المؤنث مجازًا أمرٌ منوط بتصوّرات الشعوب لهذه الأشياء، فما اقترب في شكله أو صفته أو قرينة تربطه بالأُنثى الطبيعيّة جعلوه مؤنّثًا، وإنِ اقترب من الُمذكّر في أذهانهم عاملوه معاملة المذكّر الحقيقيّ،[2] نحوُ: شمس، وحرب، فقد روى الفرّاء أنّ « الشّمس الطالعة أنثىً، وما وُضع في القلادة فهو "شمس" ذَكَرٌ، و"الصّاع" يُؤنّثه أهل الحجاز ويجمعون ثلاثها إلى عشرها "آصع" و"أصْوع"، والكثيرة "صيعان"، وأسدٌ وأهل نجد يُذكّرونه ويجمعونه "أصواعا" وربّما أنّثه بعض بني أسد»[3]. وبنحو هذا قال شاعرٌ[4]:

يا أيّها الرّاكبُ المُزْجي مَطيّتهُ ** سَائلْ بني أسْدٍ ما هذه الصّوتُ

---

*- ذكر أحد الدارسين « أنّ اللغات الساميّة ـ والعربية إحداها ـ حين خلعتْ على بعض الأسماء فكرة التأنيث قد تأثّرتْ في هذا بعوامل دينيّة، وأخرى مرجعها التقاليد والمعتقدات العامّة التي جعلت الساميّين في قديم الزمان يرون في المرأة غموضا وسحرا، وينسبون لها من القوى الخارقة، ما لم يخطر ببال مَن جاؤوا بعدهم، ثمّ ضمّوا على المرأة كلّ الظواهر الطبيعيّة التي خُفي عليهم تفسيرها (...) من ريح وسحاب ومطر.» - إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص163.

- وقد أجاب أبا حيان التوحيديَّ مسكويه عن علّة تذكير العرب "القمر" وتأنيثِها "الشمس" بقوله: « أمّا النحويّون فلا يُعلّلون هذه الأمور، ويذكرون أن الشيء المذكّر بالحقيقة ربّما أنّثتْه العرب، والمؤنّث بالحقيقة ربّما ذكّرتهُ العرب، فمن ذلك أنّ الآلة من المرأة بعينها ـ التي هي سبب تأنيث كلّ مؤنّث ـ هي مذكّر عند العرب، وأمّا آلة الرجل، فلها أسماء مؤنّثة (...) ولكنّ الشمس التي قصد السائل قصَدَها بعينها، فإنّي أظنّ السبب في تأنيث العرب إيّاها أنّهم كانوا يعتقدون في الكواكب الشريفة أنّها بنات الله ـ تعالى الله عن ذلك علوّا كبيرا ـ وكلّ ما كان منها أشرفَ عندهم عبدوه، وقد سمّوا الشمس خاصّة باسم الآلهة، فإنّ اللاّت اسمٌ من أسمائها.» - أبو حيّان التوحيديّ، الهوامل والشوامل، تح: أحمد أمين، والسيّد أحمد صقر، د/ط. دار الأمل للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، د/ت. ص267 – 268.

1- ابن جنيّ، الخصائص، 237/1.

2- إسماعيل عمايرة، ظاهرة التأنيث بين العربيّة واللغات الساميّة، ص 19.

3- الفرّاء، المذكّر والمؤنّث، ص 86.

4- البيت من البسيط، لـ "رويشد بن كثير الطائي" مثبت بالحاشيّة، **يُنظر:** شرح ألفية ابن معطي، تح: علي موسى الشوملي، 1223/2.

فتأنيث "الصوت" في الشاهد، من قبيل حمل الصوت على الصّيحة، وأمثلته كثيرة في كلام العرب شعرا ونثرا.(*)

وارتبطت الصّفة الجنسيّة في ذهنيّات الشعوب بأفكار متباينة، فلمّا كانت أذواق الناس تتفاوت والتقاليد والأعراف تتمايز، كانت « اللغات تختلف باختلاف الأمم في اختلافها على تذكير الأشياء أو تأنيثها مجازيّا، فقد تؤنِّث الألمانيّة ما تُذكّره غيرُها، وقد تؤنّث العربيّة ما تذكّره سواها، وقد تختلف الأعرافُ في اللغة الواحدة، وقد نجد ألفاظا يجوز فيها التذكير.

- **مخاطبة المفرد بالجمع وعكسُه:**

تنمّ البيئة المجتمعيّة عن اختلاف المواقف بين المتكلم والمخاطب، ففي ظروف مخصوصة يجنح المتكلم في مخاطبة السّامع المفرد الذي هو أعلى منه درجة في السلّم المجتمعيّ[1] إلى ضمير الجماعة، ويُدرك المخاطب عندئذ أنّه بموضع احترام، وقد يُبيح المتكلم عالي القدر بين السّامعين لنفسه أنْ يُشير إلى شخصه المفرَد بضمير الجمع، حتى بات يُعرف أنّ « من سُنن العرب مخاطبة الواحد بلفظ الجمع، فيُقال للرجل العظيم « أُنظروا في أمري.» وكان بعض أصحابنا يقول: إنّما يُقال هذا لأنّ الرجل العظيم يقول: « نحن فعلْنا.» »[2] وبالمقابل كان« من سُنن العرب ذكْر الواحد والمراد الجميع، كقوله للجماعة "ضيف" و"عدوّ". قال جلّ ثناؤه: ﴿ **قَالَ إِنَّ هَٰؤُلَاءِ ضَيْفِي فَلَا تَفْضَحُونِ** ﴾ [الحجر/ 68]، وقال: ﴿**ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا** ﴾ [غافر/67]. وقال: ﴿ **لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ** ﴾ [البقرة/ 136]، والتفريق لا يكون إلاّ بين اثنين. ويقولون: قد كثُر الدّرهم والدّينار.»[3]

---

*- ممّا ذكرتْهُ المدوّنة النحويّة واللغويّة ما رواه « الأصمعيّ عن أبي عمرو قال سمِعتُ رجلا مِن اليمن يقول: فلانٌ لغوبٌ جاءتْه كتابي فاحتقرها، فقلتُ له: أتقول جاءتْهُ كتابي! قال : نَعَم أليس بصحيفة.» - ابن جنّيّ، الخصائص، 249/1، 416/2.

1- يُنظر: تمّام حسان، اجتهادات لغويّة، ص226.

2- ابن فارس، الصاحبيّ، ص 162.

3- نفسُــه، ص161.

وقد ثبت في كلام العرب[1] قولُها: ما أحسنَ رؤوسَهما! وجاء في محكم التنزيل: ﴿ **وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا** ﴾ [المائدة /38] ، وعقّب شارح المفصّل[2] على ذلك بأنْ عدّ كلّ ما في الجسد منه شيء واحد لا ينفصل كالرأس، والأنف، واللسان، والظهر، والبطن، والقلب، فإنّك إذا ضمَمْت إليه مثلَه؛ جاز فيه ثلاثة أوجه، أحدُهما الجمع، وهو الأكثر، نحوُ قولهم :"ما أحسن رؤوسهما !" وقوله تعالى: ﴿**إِن تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا** ﴾ [التحريم/ 4] . وإنّما عبّروا بالجمع، والمراد التثنية، من حيث إنّ التثنية جمع في الحقيقة، «ولأنّه ممّا لا يُلبِس ولا يُشكِل، لأنّه قد عُلم أنّ الواحد لا يكون له إلا رأس واحد، أو قلبٌ واحد، فأرادوا الفصل بين النوعَين، فشبّهوا هذا النوع بقولهم: "نحن فعلنا"، وإنْ كانا اثنين في التعبير عنهما بلفظ الجمع.»[3]

- **المُخالفة الإعرابيّة:**

أورد ابن جنّيّ[4] في خصائصه، مختلف الظواهر الإعرابيّة الخلافيّة اللهجيّة، من نحو استعمال "ما" بين التميميّين والحجازيّين. وكذا الحكاية في الاستفهام عن الأعلام، وتركِ ذلك في التميميّة، وعدّ ذلك الخلاف من المحتـقر غير المحتفَل به، ما دام يسيرا واقعًا في الفروع لا الأصول، ودافع ابن جنيّ عن الاستعمال اللهجيّ، كونُه لا يُخالف شيئا من العربيّة في الأصول الأولى، وكلّ واحد منهم في ذلك محافظ على لغته.

وخالف المتكلّم العربيّ الأوّلُ عددا مِن الأحكام الإعرابيّة، متى أمِن من اللّبس في كلامه، فقالت العرب: « جحرُ ضبٍّ خِربٍ»، وكان الداعي إلى ذلك موسيقيّا جماليّا[5]، هو المناسبة بين المتجاوِرَين في الحركة، إذ «حَمَلَهُم قربُ الجوار على أنْ يَجرّوا: هذا جُحرُ ضبٍّ خربٍ، ونحوَه، فكيف ما يَصحّ معناه.»[6] وأردف سيبويه في موضع آخر «أنّ أهل

1- يُنظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، دار الكتب العلميّة، 210/3. **ويُنظر:** الأستراباذيّ، شرح الكافيّة، 3/ 362- 363.

2- يُنظر: نفسُــه، 210/3.

3- نفسُــه، 210/3.

4- ابن جنّيّ، الخصائص، 243/1 وما بعدها.

5- يُنظر: تمّام حسان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص243.

6- سيبويه، الكتاب، 67/1.

الحجاز يقولون إذا قال الرجل رأيتُ زيدًا: مَن زيدًا؟ وإذا قال مررتُ بزيدٍ. قالوا: مَنْ زيدٍ؟ وإذا قال: هذا عبدُ الله. قالوا: مَنْ عبدُ الله؟ وأمّا بنو تميم، فيرفعون على كلّ حال وهو أقيسُ القولين.»[1]

وقد ثبت للعرب أكثر مِن حكم إعرابيّ لأبواب اطّرد القياس فيها، فمن «العرب مَنْ ينصب بالألف واللاّم، ومِن ذلك قولك: الحمدَ لله، فينصبَها عامّةُ بني تميم وناسٌ مِن العرب كثير.»[2]

ومثلُه قوله تعالى: ﴿ **قَالُوا إِنَّ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ** ﴾ [طه/ 63] ، فإنّ هذه الآية نزلتْ بلغة بني حارث بن كعب، لأنّهم يجعلون الاسم المثنى نحو الأسماء التي آخرها ألفٌ، كعصا وسُعدى، فلم يقبلوها ياءً في الجرّ والنصب، وقال بعضهم[3]: إنّ بمعنى "نعمْ". وقال الفراء: «وحكى بعض بني أسد، قال: «هذا خطّ يدا أخي أعرفُه.» وقال قطرب: هؤلاء يقولون: «رأيتُ رَجُلان، واشتريتُ ثوبان».»[4]

* * *

1- سيبويه، الكتاب، 413/2.

2- نفسُــه، 329/1.

3- يُنظر: الفراهيديّ، الجمل في النحو، تح: فخر الدين قباوة، ط 1. مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1985. ص134 - 135. **وَيُنظر:** الزمخشريّ، الكشّاف، 91/4- 92. **وَيُنظر:** تمّام حسان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص234-235.

4- أبو حفص ابن عادل الدمشقي، اللباب في علوم الكتاب، 300/13.

ثالثا: النحويّة النصيّة (الاتّساق والانسجام)

I. النصّ

اختلفتْ تعاريف (النصّ[*] - Texte) مِن لغويّ إلى آخر، تبَعًا لِتبايُن تلك التوجّهات المعرفيّة والنظريّة والمنهجيّة التي ينطلق منها الباحثون، فأخذتْ «كلمة النصّ تستخدم في علم اللغة إشارة إلى أيّة فقرة منطوقة أو مكتوبة مهما طالتْ أو امتدّتْ، والنصّ وحدة اللغة المستعملة ليس مُحدّدا بحجمه، والنص يرتبط بالجملة بالطريقة التي ترتبط الجملة بالعبارة، وهو لا شكّ يختلف عن الجملة في النوع.»[1] فالنصّ بهذا «وحدة دلاليّة (...) تضطلع بعمليّة تبادل المعنى بين المشتركين في الحديث مثل الحوار.»[2] وبهذا تتحدّد جوانب النصّ المختلفة، من حجم ودلالة، وعلاقة بالسيّاق، بما يجعله بحدّ ذاته دليلا لـغويّا متوحّدا.

---

*- جاء في اللّسان: «النصّ رفعُك الشيءَ، نَصّ الحديثَ يَنصّهُ نَصًّا: رَفعَهُ. وكلّ ما أظهر فقد نُصّ، ونَصّت الضبية جيدَها: رفعتْه، وَوُضع على المنصّة، أي على غاية الفضيحة والشهرة والظهور، والمنصّة : ما تظهرُ عليه العروس لتُرى (...) ونَصَصت المتاعَ إذا جعلت بعضه على بعض، (...) وأصل النصّ أقصى الشيء وغايته.» - ابن منظور، لسان العرب، مادة (ن ص ص)، مجلد 7 / 97- 98.

- ويفرّق الدرس اللسانيّ المعاصر بين مفهوميّ (النصّ Texte) و(الخطاب Discoure)، حيث إنّ النصّ كائنٌ فيزيائيّ مُنجَز، والخطاب هو موطن التفاعل والوجه المتحرّك منه. **يُنظر:** الأزهر الزناد، نسيج النصّ (بحث في ما به يكون الملفوظ نصًّا)، ط1. المركز الثقافيّ العربيّ، بيروت، لبنان، 1993. ص15. **ويُنظر:** أحمد عفيفيّ، نحو النصّ اتّجاه جديد في الدرس النحويّ، ط1. دار زهراء الشرق، القاهرة، مصر، 2001. ص65، وما بعدها. **ويُنظر:** نعمان بوقرّة، نحوُ النصّ، مبادئه واتّجاهاتُه الأساسيّة في ضوء النظرية اللسانيّة الحديثة، مجلّة علامات، ج61، مج 16، مايو 2007، ص17.

- وتُشير دراساتٌ إلى أنّ دلالة "النصّ" في تراثنا النحويّ بخاصّة ارتبطتْ بالحَدَث والفعل، ولم تتمخّض للاسميّة مثلما هو شأنُها اليوم، كما أنّ مصطلح النصّ في سائر القطاعات المعرفيّة التراثيّة من تفسير وأصول وكلاميّات، دلّ على شكل محدَّد مِن أشكال الكلام لا الكلام في جملته. **يُنظر:** نعمان بوقرّة، نحوُ النصّ، مبادئه واتّجاهاتُه الأساسيّة في ضوء النظرية اللسانيّة الحديثة، مجلّة علامات، ج61، مج 16، ص11.

1 -Halliday, Alexander Kirkwood and Ruqaiya Hasan. *Cohesion in English.* London: Longman, 1976, p 1-2

2- نفسُــه، p 2 .

وهناك مَن يُعرّف النصّ استنادا إلى مقولات المدرسة التحويليّة، حيثُ يطلق على ما به يَظهر المعنى، أيِ الشكلُ الصوتيّ المسموع من الكلام، أو الشكل المرئيّ منه عندما يُترجم إلى المكتوب، وهذا الشكل الصوتيّ يُمثل آخر طور يَبلـُغه الكلام في تولـّده، (البنية السطحيّة)، إذ ينطلق تركيب الملفوظ من الأساس، حيث تجتمع العناصر المقاليّة بالصيغ الصرفيّة الحاصلة في المعجم، ثم تنتظمُها القواعدُ التركيبيّة في بنية دلاليّة (البينة العميقة)، ثم تجري على هذه البنية تحويلاتٌ، تأخذ شكلا صوتيّا، هو ما يُمثّل حدَثا، يُسمع ويُنقل عن طريق قناة ما.[1]

ولأجل أنْ يكون الكلام المنطوق أو المكتوب مُؤدّيا وظيفتَه الاتّصالية، التي هي الوظيفة المجتمعيّة للغة، كان لابدّ من مقام خارجيّ (سياق الحال)، خارج بنية المنطوق أو المكتوب، هذا علاوة على ما للمقام من أثر في تَبيّن علاقات عناصر الكلام (النصّ) اللغويّة بعضها ببعض، أو تَبيّن علاقات عناصر النصّ اللغويّ بعناصر لغويّة أخرى غير ظاهرة، فللمقام الخارجيّ إذن غرضان، إبراز الوظيفة الاتّصالية للكلام، وإيضاح علاقات النصّ فيما بينها وبين عناصر لغويّة أخرى ليست في النصّ ذاته، وتـُحاول الدراسة في هذا التركيز على المقاميّة النصيّة، وما تضطلع به من أثر في تحديد البنية الدلاليّة للملفوظات النصيّة في مختلف الطبقات المقاميّة التواصليّة.

هذا، وقد حدّد (روبرت دي بوجراند- R.debaugrande)[2] معاييرَ سبعة تجعل من النصّيّة أساسا لإنتاج النصوص واستعمالها وهي:

- **الاتّساق** (Cohesion):

هو ما يترتب على إجراءات تبدو بها العناصر السطحيّة على هيئة وقائع يؤدي السابق منها اللاحق، بحيث يتحقّق لها الترابط الرصفيّ، إذ يمكن استعادة هذا الترابط على هيئة نحويةّ للمركبات والتراكيب والجمل، وعلى أمور مثل

1- يُنظر: الأزهر الزنّاد، نسيج النصّ، ص 12.

2- يُنظر: دي بو جراند، النصّ والخطاب والإجراء، تر: تمّام حسان، ط1. عالم الكتب، القاهرة، مصر، 1998. ص379 وما بعدها.

التكرار، والألفاظ الكنائيّة، والأدوات، والإحالة المشتركة (Co-reference)، والحذف والروابط.

- **الانسجام** (Coherence):

يتطلب هذا المعيار إجراءات تنشط بها عناصر المعرفة لإيجاد الترابط المفهوميّ (Conceptual Connectivity) واسترجاعه، وتشمل وسائل الانسجام على العناصر المنطقيّة؛ كالسببيّة والعموم والخصوص، ومعلومات عن تنظيم الأحداث والأعمال والموضوعات والمواقف.

السعي إلى التماسك فيما يتصل بالتجربة الإنسانيةّ، إذ إنّ ما يدعّم الانسجام هو تفاعل المعلومات التي يعرّفها النصّ مع المعرفة المسبقة بالعالم.

- **القصديّة** (Intentionality):

تتضمن القصديةّ موقف منشئ النصّ من صورة معينة من صور اللغة قصد بها أن تكون نصّا يتمتع بالاتّساق والانسجام، وأن مثل هذا النصّ يمثل الوسيلة المرجوّة للوصول إلى غاية بعينها.

- **المقبوليّة** (Acceptability):

تشمل المقبوليةّ موقف مستقبل النصّ إزاء كون صورة ما من اللغة لها أن تكون مقبولة من حيث هي نصّ ذو اتّساق وانسجام.

- **رعاية الموقف** (Situationality):

ويطلق عليها المقاميّة؛ وتتضمّن العوامل التي تجعل النصّ مرتبطا بموقف سائد يمكن استرجاعه، ويأتي النصّ في صورة عمل يمكن له أن يراقب الموقف وأنْ يغيّره. وقد لا يوجد إلا القليل من الوساطة في عناصر الموقف كما في حالة الاتّصال بالمواجهة في شأن أمور تخضع للإدراك المباشر، وربّما توجد وساطة

جوهريةّ كما في قراءة نصّ قديم ذي طبيعة أدبيّة حول أمور تنتمي إلى عالم آخر، مثل (ملحمة كلكامش، أو الأوديسّا).

- **التناصّ** (Intertextuality):

يتضمّن التناصّ العلاقات بين نصّ ونصوص أخرى مرتبطة به، وقعت في حدود تجربة سابقة، بوساطة كانت أو بغير وساطة، فالجواب في المحادثة، أو أي ملخص يذكّر بنصّ ما بعد قراءته مباشرة.

- **الإعلاميّة** (Informativety):

هي العوامل المؤثّرة بلا حتميّة الحكم على الوقائع النفسيّة، أو الوقائع في عالم نصّيّ في مقابل البدائل الممكنة. فالإعلاميّة تكون عالية الدرجة عند كثرة البدائل، وعند الاختيار الفعليّ لبديل من خارج الاحتمال.

وأضاف (فان دايك) سِمة أخرى لسمات النصّ، ألا وهي السّمة (التداوليّة Pragmatic)، إذ ينبغي أن تكون مهمة التداوُليّة دراسة العلاقات بين الرموز والعلامات والمستعملين لها[1]. فالنصّ بوصفه بنية دلاليّة كبرى ليس مخصوصا بالعناصر المكوّنة له، إذ إنّ البنية الدلاليّة الكبرى هي بنيات دلاليّة معهودة كصيغة القضيّة المعتادة مثلا، إلا أَنَّها لم يعبّر عنها في قول واحد أو جملة وإنمّا في تسلسل مفرد من الجمل؛ وبعبارة أخرى فإنّ البنيات العامّة الكبرى هي من المستوى الشامل في الوصف السيمانطيقيّ لكونها تعيّن أجزاء الخطاب وكلّيته على أساس من المعاني الجزئيّة للجمل.[2]

1- يُنظر: فان دايك ، النصّ والسياق، ص265-266.

2- يُنظر: نفسُه، ص24.

II. الجملة الكبرى والجملة الصغرى

عالج النحاة العرب مختلف أنواع المركّبات التي تمثل الوظائف النّحوية، فجعلوها في مُستويَين،[1] الأوّل يشمل الكلمة الواحدة بوصفها أصغر وحدة تحليليّة، والمُركّبات المتلازمة التي تتشكل من كلمتين أو أكثر، وتترابط عناصرها على نحوٍ لا يُخرجها عن حالة الإفراد، ويصدق ذلك على المُتضايِفيْن (المضاف والمضاف إليه)، والموصول وصلته، والجارّ والمجرور، والتابع والمتبوع، وما تضمّن معنى حرف وبُني شطراه، نحو: أحدَ عشرَ، وصباحَ مساء، بيتَ بيت، والاسم المميّز، نحوُ ثلاثون رجلاً.

وهذه المُركّبات، على اختلافها، متلازمة، فإذا حلّ صدرُها في موقع من مواقع الجملة، حلّ فيه وهو مرتبط بالطرف الثاني، من خلال العلاقة التي تربطهما، وقد تتداخل هذه المركّبات بعضها ببعض، فتكوّن مُركّبا متشابكا، نحوُ قوله تعالى: ﴿**مِن شَرِّ الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ الَّذِي يُوَسْوِسُ فِي صُدُورِ النَّاسِ**﴾ [الناس / 4-5] وبَيّنٌ أنّ هذا المُركّب المتعدّد، يشتمل على ستة مركّبات متداخلة.

أمّا المستوى الثاني، فيُمثّله المركّب الإسناديّ، ويصلح هذا المركّب أنْ يشغل وظيفة نحويّة أوْ لا، حيث تختصّ أنظمة الجملة العربيّة بقدرتها على تحقيق معان ومضامينَ دلاليّة كثيرة، بحكم تنوع علاقاتها التركيبيّة وتنوع أشكالها، فنال في البدء "نحو الجملة" اهتمامَ النحاة الأوّل، ثمّ كان بَعده النشاط المرتبط بالنصّ تحليلا وتفسيرا، تذوّقا وفهما، مُركّزا في أعمال المفسّرين والبلاغيّين والفقهاء[*]، وإنّ من مظاهر ترابط الجمل، موضوع الجمل التي لها محلّ من الإعراب، والتي لا محلّ لها من الإعراب، ولعلّ هذا ما يدفع بالقول إلى أنّ جهود النحاة العرب القدامى اتّجهتْ في ذلك وِجهتَين؛ نحو الجملة، ونحو النصّ، وإنْ كانت الثانية على استحياء وعلى عَجَل.

1- يُنظر: تمّام حسان، اجتهادات لغويّة، ص61. وَ عبد الحميد السيّد، دراسات في اللسانيّات العربيّة، ص31.

*- تجدُر الإشارة في هذا، إلى جهود الزمخشريّ في "تفسير الكشاف"، وَ السّيوطيّ في "الأشباه والنظائر"، فلا يكاد الدّارس يَفصل في مثل هذه المصنّفات بين علوم اللغة، وعلوم القرآن أوعلوم الفقه وأصوله.

ولعلّ أبرز ما طُرح في هذا الصدد، مفهوم الجملة الكبرى (المُركّبة)، بوصفها هيئة تركيبيّة أوسع وأكثر امتدادا من الجملة الصغرى (البسيطة)، فتكون الجملة الصغرى كل جملة تفرّعت من جملة كبرى. والجملة الكبرى[1] هي الجملة الاسميّة التي خبرها جملةٌ؛ نحو: "زيدٌ قام أبوه" و"زيدٌ أبوه قائم"، ويتدرّج ابنُ هشام[2] في تحليل الجملة الكبرى باعتبار كليّة الملفوظ وجزئيّته مع نمط مضاعف التجزّؤ، ففي قولهم: "زيدٌ أبوه غُلامُه مُنطلق"، مجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير، و"غُلامُه منطلقٌ" صغرى لا غير، و"أبوه غُلامُه مُنطلق" كبرى باعتبار "غُلامُه منطلقٌ" وصغرى باعتبار جملة الكلام.

وإنّه يُفهم من تعريف هذيْن النوعين من الجمل، أنّ الكبرى لا تكون إلا في الجملة الاسمية، وهذا مقتضى كلام النحاة، لكنّ ابن هشام أجاز أنْ تقع في الجملة الفعليّة أيضا؛ فقال: « ما فَسّرتُ به الجملة الكبرى وهو مقتضى كلامهم، قد يقال: كما تكون مصدّرة بالمبتدأ تكون مصدّرة بالفعل؛ نحو: "ظننتُ زيدًا يقومُ أبوه."»[3]

1- الجمل التي لها محلٌّ مِن الإعراب

يُحدِّدُ النحاة الإطارَ العامَّ للجُمَلِ التي لها محلٌّ مِنَ الإعرابِ ـ الرفع، أو النصب، أو الخفض ـ بصلاحيَّتِها للوقوعِ موقعَ المفرد، وتقديرِها بِه، أيْ إذا تحوّلتْ مِن جُمليَّتِها، وأمكنَ تأويلُ معناها بمفرد، أو نابتْ مَنابَه، ومِنْ ثمَّ أخْذُها حُكمَه. وحَدّد جمهورُ النحاة[4] هذه الجُمَلَ في سبعةِ مواضعَ:

- **الجملةُ الواقعة خبرًا:**

وتكون إمّا لمبتدإ في الأصل، أو في الحال، ويُحكمُ على موضِعِها بما يستحقّه الخبَرُ الذي سَدَّتْ مَسَدَّه، فتكونُ تارةً في موضع رفع، كالجملة الواقعة خبرَ المبتدإ نحو:

1- يُنظر: ابن هشام، مغني اللبيب، 2/437-438، وَ السّيوطيّ، همع الهوامع، 39/1.

2- يُنظر: نفسُــه، 2/ 438، - ويُعّد تقسيم ابن هشام للجملة من كبرى وصغرى، إلى ذات محل وغير ذات المحلّ، أكثر التقسيمات شهرة وشيوعا، كونُه مُجمَلا مُغنيًا عن التفصيل، **يُنظر:** عليّ أبو المكارم، مقوّمات الجملة العربيّة، ط1. دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2008. ص191.

3- نفسُه، 2/ 438. **ويُنظر:** السّيوطيّ، همع الهوامع، 39/1.

4- يُنظر: نفسُــه، 2/ 472. وَ السّيوطيّ، همع الهوامع، 39/1.

(زيدٌ أبوهُ قائمٌ) أو خَبَرًا لِـ "إنَّ" وأخواتِها نحوُ (إنَّ زيدًا وجهُهُ حَسَنٌ)، أو خَبَرًا لـ "لا" التي لنفي الجِنسِ المُعربِ اسمُها نحو: (لا رجل مروءة يُذمّ). وتكونُ تارةً في موضعِ نصبٍ، من نحو الجملةِ الواقعةِ خَبَرًا لـ "كانَ" وأخواتِها وَ"كادَ" وأخواتِها، و "ما" الحجازيَّةِ. وأجاز بعضهم أنْ تكون جملة الخبر طلبيّة وقَسَميّة.[1]

- **الجملة الحالِيَّة:**

ولا تكونُ إلاَّ في موضعِ نصبٍ على اختلافِ أنواعِها؛ لأنَّ الحالَ منصوبة دائمًا، ومنه قولُه تعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا ٱلَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَقْرَبُواْ ٱلصَّلاَةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ**﴾ [النساء/43]. ففضلا عن البعد التركيبيّ للجملة الحاليّة، يبدو أثر قيمتها الدلاليّة التداوُليّة جليّا في الآية، حيث إنّ جملة الحال قيّدت فعل النّهي عن الصلاة بمُلابس.

- **الجملة الواقعة مفعولا:** [*]

ومحلّها النصب ما لمْ تنُبْ عن فاعل، ومنها: المحكِيُّ بالقول أو مُرادفه، فإذا كان القولُ المَحكِيُّ بِهِ غير مَصُوغٍ للمفعول، فحينئذٍ يكونُ محلُّ الجملة نصبًا على المفعوليّة، نحوُ قوله تعالى: ﴿ **قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ آتَانِيَ الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا**﴾ [مريم/ 30] وقدْ يُحذفُ بعضُ الجملة المحكيَّةِ بالقولِ ويبقَى بعضُها كقولِه تعالى: ﴿ **قَالُوا سَلامًا قَالَ سَلامٌ**﴾ [هود /69] . انتصَبَ (سَلامًا) على إضمارِ الفعلِ، أي: سَلَّمنا. الجملةُ الواقعةُ مفعولاً ثانيًا لـ (ظَنَنْتُ) وأخواتِها، نحو: (ظنَنْتُ زيداً يقومُ أبوه) وثالثًا لـ (أعْلَم وأرى) وأخواتِهما، نحو: (أعْلَمْتُ زيدًا عمرًا أبوه مسافر)، لأنَّها كانتْ خَبَرًا للمبتدأ قبلَ دُخُولِ الناسِخِ. ونبّه ابنُ هشام إلى ما قد

1- يُنظر: الأستراباذيّ، شرح الكافية، 1/236-237

*- لمْ يُعتدّ بتركيب المصدر المؤوّل جملة، ذلك أنّ الفعل فيه مسبوق بحرف مصدريّ، يمكن تحويله إلى مصدر صريح، حينئذ يتحوّل المبنى إلى مركّب إضافيّ لا جملة. **يُنظر:** العكبريّ، اللباب،1/ 152-153. وَ عليّ أبو المكارم، مقوّمات الجملة العربيّة، ص159-160. وهو ما ذهب إليه ابن هشام في إنكار الجملة الواقعة فاعلا، مخالفا الكوفيّين، وأجاز الواقعة فاعلا لفعل قلبيٍّ معلّق باستفهام نحو"ظهر لي أقام زيد؟"، ذلك أنّ المسنَد إليه مضاف محذوف. **يُنظر:** ابن هشام، مغني اللّبيب، 2/ 462 - 472.

يخفى مِن الجمل المحكيّة بعد القول، نحو قوله تعالى: ﴿ **فَحَقَّ عَلَيْنَا قَوْلُ رَبِّنَا إِنَّا لَذَائِقُونَ**﴾ [الصافات/31]. و«الأصل، إنّكم لـَذائقون عذابي، ثم عُدِل إلى التكلـّم، لأنّهم تكلـّموا بذلك عن أنفسهم.»[1]

- **الجملةُ المضافُ إليها:**

ومَحلُّها الجرُّ، اسميَّةً كانت أو فعليَّة؛ لأنَّ المضافَ إليه مجرورٌ دائمًا. ومِن ذلك: الجملة المضافُ إليها أسماءُ الزمان المُبهمة غيرُ الشرطيَّةِ، مثل (حِين، ويوم، وليلة) كقولِه تعالى:﴿ **يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ**﴾ [المطفّفين/ 6]

- **الجملةُ الواقعة نعتاً:**

وحكمُها في الإعرابِ حُكمُ المنعوت، فإنْ كانَ المتبوعُ مُعرَبَ اللفظِ والمحلّ، فلها محلٌّ مِنَ الإعرابِ، وإلاَّ فلا ، ومنها الوصفيَّة نحو قولِه تعالى:

﴿ **خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا**﴾ [التوبة /103] .

- **الجملةُ الواقعةُ جواباً لأداةِ شرطٍ عاملةٍ:**

وهِيَ "إنْ" وأخواتِها، ومحلها الجزمُ إذا كانتْ مُصَدَّرَةً بالفاء، سواء كانتِ اسميَّة أوْ فعليَّة، أوْ بـ "إذا" الفجائيَّةِ، ولا تكونُ إلاَّ اسميَّة. فمثالُ المصدَّرةِ بالفاء قوله تعالى: ﴿**وَمَن يُهِنِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِن مُّكْرِمٍ** ﴾ [الحجّ/ 18] . فقولُه تعالى: (ما له من مُكرِمٍ) جملة في موضعِ جزمٍ؛ لأنَّها جوابُ أداةٍ جازمةٍ مقرنة بالفاء، ومثالُ المصَدَّرة بـ "إذا"، وفي قوله تعالى: ﴿**وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتَ اَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ**﴾ [الروم/36] إنّ جملة (إذا هم يقنطون) جملة في موضع جزم.

1- ابن هشام، مغني اللبيب، 2/ 475.

- **الجملة التابعة لأخرى لها محلّ:**

ومنها المعطوفة، ومَحلها محلّ المعطوفِ عليه نحو: قال تعالى:

﴿ **إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ** ﴾ [البقرة/222] ومنه الجملة المؤكِّدةُ، ولا تكونُ إلاَّ في التوكيدِ اللفظيّ، فإنْ أكَّدَتَ ما له موضعٌ مِنَ الإعرابِ فلها موضعٌ مِن الإعراب، (زيدٌ أبوهُ قائمٌ أبوهُ قائمٌ.) ومنها الجملة الواقعة بَدلاً، فإنْ كانت بدلاً مِن مُعرَب أو مِن مبنيّ له محلّ مِن الإعراب فلها محلّ (افعلْ خيراً ينفعْك يُخلّصْك من العذاب) فجملة (يُخلّصك) بدل من جملة (يَنفعك) التي هي صفة، فهي مثلها في محلّ نصب، وبهذا تتّسع الجملة بتنوّع مكوّناتها ودلالاتها، وباختلاف الرابط من نحو الفاء، ثم، حتى، وغيرها من حروف العطف.

2- الجملُ التي لا محلَّ لها مِنَ الإعرابِ

إنّ ممّا استقرّ عُرفًا نحويّا في الدرس النحويّ القديم، أنّ الأصلَ في الجُملة ألاَّ يكون لها موضعٌ مِن الإعراب، وإنَّما كانت كذلكَ، لأنّها إذا كان لها موضعٌ مِنَ الإعرابِ تَقَدَّرَ بالمفردِ، والأصلُ في الجملِ أنْ تكونَ مُستقلّة، فتكون جزءَ كلام لِما قبلها، ومُقتضَى هذا مقتضَى اعتبار جميع الجُمَل غيرَ ذاتِ محلّ، لأنّ الثابت عند النحويّين أنّ الأصل أنْ لا يكون للجمل محلّ إعرابيّ،[1]

لذلك، جاءت أحاديثهم في الجمل مُستهلّة بهذا الضرب، ثمّ يَعقبه حديث عن تلك التي لها محلّ، وتُشير أصوليّة الجمل التي لا محلّ لهل من الإعراب في تقديرهم، إلى وجود إحساس بهيئة نصيّة ظلّ يُراود تفكيرهم، ذلك أنّ الجملة المقصودة لذاتها خطابيّا هي الأولى والأوْلى، سواءٌ أكانت كبرى، وما تفرّع منها حينذاك غير مقصود لذاته، أمْ كانت بسيطة، فتكون بذلك الوحدة الخطابيّة الأساس في موقف تلفّظيّ خاصّ يتأدّى بها الغرض التواصليّ.

وإنّ الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب ـ بوصفها مُصطلحا تراثيّا خالصا ـ لم تقف عند البعد التركيبيّ الوظيفيّ الذي افتقرتْ إليه، فهي تتعالق دلاليّا، ويكون لها أثرٌ في

1- يُنظر: ابن هشام، مغني اللبيب، 440/2. **ويُنظر:** عليّ أبو المكارم، مقوّمات الجملة العربيّة، ص162.

المعنى الدلاليّ للنصّ، إذ لا ينفي استقلالُها التركيبيّ عنها ارتباطَها المعنويّ، إذ إنّ النصّ برمّته مجالٌ دلاليّ واحد، والجمل من النصّ تقوم على تسلسل معنويّ بحكم اندراجها في المجال نفسه.[1]

هذا، وكانت الجمل التي لا محلّ لها مِن الإعراب عند ابن هشام سبعًا، هي الجملة الاستئنافيَّة، والجُملة الاعتراضيَّة، والجُملة التفسيريَّة، وجُملة جواب القَسَم، وجُملة جواب الشرط غيرِ الجازم، أو الجازمِ الذي لمْ يقترن بالفاء، أو بِـ (إذا) الفجائيَّة، وجُملة الصِّلة، والجُملة التابعة لما لا محلَّ لهُ مِن الإعراب.

- **الجملة الابتدائيَّة:**

وتُسمّى المُستأنَفة هي الواقعة في ابتداء الكلام، اسميَّة كانت أو فعليَّة، والاستئناف نوعان،[2] الجملة المُفتتح بها النطق، نحوُ: زيدٌ قائم، ومنها ما تفتح به سور الذكر الحكيم، وهي الابتدائيّة، أمّا الثاني فهو الجملة المنقطعة عمّا قبلها، على الرغم مِن ارتباطِها به في المعنى نحو: مات فلان رحمه الله. ومنه جملة العامل المُلغى لِتأخّره نحوُ: زيدٌ قائم أظنّ، وجملة العامل الملغى لتأخّره، نحوُ: زيد أظنّ قائمٌ.

- **الجملة المُعترِضة بين شيئيْن مُتلازميْن:**

وهِيَ التي تفيدُ تقوية المعنى بين جزأي صلةٍ، نحو: جاء الذي - يقيني - إنّه متفوّق، أو إسناد، كوقوعِها بينَ الفعل وفاعله أو مفعوله، أو بينَ الشرط وجوابه، كما في قوله تعالى: ﴿ **فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ**﴾ [البقرة/ 24] ونحوِ ذلك، وكوُقوعها بين نعت ومنعوت كقولِه تعالى: ﴿ **وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ**﴾ [الواقعة/ 76]، فقوله: (لو تعلمونَ) اعتراضٌ بين الصّفة والموصوف، أو تقعُ بين الجارّ ومجرورِه، أو بين الموصول وصلته، أو بينَ المبتدإ والخبرِ، أو بين ما أصله مبتدأٌ وخبرِه. والاعتراض ضربٌ من التوسعة في

1- يُنظر: عبد الحميد السيّد، دراسات في اللسانيّات العربيّة ص33.

2- يُنظر: عليّ أبو المكارم، مقوّمات الجملة العربيّة، ص167.

الجملة، ولجملة الاعتراض وظيفة التوسعة الموقعيّة، المّتصلة بالعلاقات الدلاليّة بالجملة، وتستعمل لإفادة الكلام تقوية وتسديدًا، وهي لا توضِّح جملة سابقة، وإنّما تلفت الانتباه إلى أمر آخر ذي بُعد دلاليّ في الجملة.

- **الجملة التفسيريَّة:**

وهِي الجملة التي تكونُ فضلة، كاشفة لحقيقة ما تليه، ولها ثلاثة أقسام، مجرَّدة مِن حرف التفسير، نحو قوله تعالى:

﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِين آمَنُوا هَلْ اَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ اَلِيمٍ تُومِنُونَ بِاللهِ وَرَسُولِه**﴾ [الصف/10-11] ، فجملة (تؤمنون) تفسيرٌ للتجارة، وتكون مُستأنفة معناها الطلبُ، كأنّهم قالوا: كيفَ نفعلُ ؟ فقالَ لهم: تؤمنونَ، أي: آمِنوا. ونحوُ قوله تعالى:

﴿ **إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ ۖ خَلَقَهُ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُن فَيَكُونُ**﴾ [آل عمران/ 59] . فجملة (خَلقَهُ من تراب) جملة تفسيريّة مُتّصلة نحويًّا ودلاليًّا بالجملة التي سبقتها، رغم غياب حرف التفسير.

- **الجملة الواقعة جوابًا للقسم:**

سواءٌ أذُكِرَ فعلُ القَسَمِ وحرفُه، أمِ الحرفُ فقط، أمْ لمْ يُذكرا، فالأوَّلُ نحوُ: أُقسمُ باللهِ لأفعلنَّ، والثاني نحوُ قوله تعالى: ﴿ **وَالْعَصْرِ إِنَّ الاِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ**﴾ [العصر/1-2]، وقولُه: ﴿ **وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم بَعْدَ أَن تُوَلُّوا مُدْبِرِينَ** ﴾ [الأنبياء/ 57] ، والثالثُ نحوُ قوله:

﴿ **أَمْ لَكُمْ أَيْمانٌ عَلَيْنا بَالِغَةٌ إلى يَوْمِ القِيامَةِ إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُون** ﴾ [القلم/ 39]

- **الواقعة جوابًا لشرطٍ غيرِ جازمٍ:**

وذلك مُطلقًا، كجوابِ (لوْ) و (لولا) و (لمَّا) و (كيفَ)، نحوُ: لو جاءَ زيدٌ أكرمتُكَ، ولولا زيدٌ لأكرمتُكَ، فجملةُ (أكرمتُكَ) في الموضعَين لا محلَّ لها. أوْ تقعَ جوابًا لشرطٍ جازمٍ

ولَمْ تقترنْ بالفاءِ الرابطةِ للجوابِ، ولا بـ (إذا) الفجائيَّةِ؛ نحو: إنْ تَقُمْ أقُمْ، وإنْ قُمتَ قمتُ، أمَّا الأوَّلُ فلِظُهورِ الجزمِ في لفظِ الفعلِ، وأمَّا الثاني فلأنَّ المحكومَ لموضعه بالجزم الفعلُ، لا الجُملةُ بأسرِها، فإنْ اقترنتْ بأحدِهما كانت في محلِّ جزم.

- **الجملة الواقعة صِلَة لاسم موصول، أو لحرف مصدريّ:**

فالأوَّلُ نحو: جـاءَ الذي قام أبوه، والثاني نحو: يُعجبني أنْ يذهبَ زيدٌ، ومنه قوله عزّ وجلّ: ﴿ **أَلَمْ يَانِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ**﴾ [الحديد/ 16] . فجملة (تخشعَ قلوبُهم) لا موضع لها مِن الإعراب؛ لأنَّها صِلَة للموصولِ الحرفيّ (أنْ)، و (أنْ) مع صلتِها (تخشعَ) في موضعِ رفع، لأنَّها مؤوّلة بمصدر وهُو فاعل (يأنِ) أي: ألمْ يأن للذينَ آمنوا خُشُوعُ قُلوبِهم لذكر الله؟ وكذلكَ الجملة الواقعة صِلةً لـ (ما) المصدريّة وغيرِها مِن الحروف المصدريّة. وذكرَ ابنُ هشام ردًّا على مَن زعم أنّ للموصول وصلته محلاً، كونُهما كالكلمة الواحدة، أنّ الإعراب للموصول وحده دون الصلة، ذلك أنّ علامة الإعراب تظهر في الموصول نفسِه.

- **التابعةً لِما لا موضعَ له:**

كأنْ تقعَ توكيدًا لِما لا موضع له مِن الإعراب، نحو: قام زيدٌ قامَ زيد، أو تكونَ مَعطوفة على ما لا موضعَ له مِن الإعراب، نحو: جاءَ زيدٌ وخَرَجَ عمروٌ أو نحو قام زيدٌ ولم يَقمْ عمروٌ. إذا لمْ تقدّر الواوُ العاطفة واوَ حال.

إنّ ما دُرس في إطار الجمل التي لها محلّ من الإعراب والتي لا محلّ لها، وما اشترطه النحويّون من ضوابط نحويّة ودلاليّة، يصلح أنْ يكون جهازا تفسيريّا لظاهرة توالد الجملة العربيّة، وتنامي هيكلها التركيبيّ وُصولا إلى الكيانات النّصيّة، بما يتحقّق من آليّات تداوُليّة بمُسمّى الربط والتفريع.

هذا، وذهب د. عبد الحميد السيّد[1] يتبيّن المحاورَ الأساسيّة في بِنية الجملة العربيّة الكبرى وظواهرها التركيبيّة مُلخِّصا إيّاها في:

1- يُنظر: عبد الحميد السيّد، دراسات في اللسانيّات العربيّة، ص39-40.

- تعدّدُ المُكوّنات التي تنتج عنها في الوظائف النحويّة مُمثّلة بالعناصر اللغويّة وسلاسل المُركّبات، وتتمثل المُقيّدات في الوظائف النّحويّة المختلفة التي تُتخيّر في مقام دلاليّ أو تداوليّ مقصود.
- ظاهرتا الرّبط والتفريع يُفسّر بهما توالد الجملة العربيّة في إطار الجمل التي لها محلّ من الإعراب والتي لا محلّ لها.
- العناصرُ اللغويّة وما تؤديه من وظائف محكومة أيضا بعلاقات يضبطها العامل، وخارجيّة تتمثل في المقام، وقصد المتكلم، وحال المخاطب، وظواهر التقديم والتأخير والحذف والأداء الصوتيّ مَحكومة بالعلاقات الداخليّة والخارجيّة، وبالأخيرة أكثر.

* * *

III. الاتّساق والانسجام

يُبيّن أحد الباحثين[1] أنّ إقصاء المعنى في اللسانيّات التقليديّة كان مِن وراء عجزها عن تحليل كثير من الظواهر اللغويّة، ذلك أنّ فهم الظاهرة اللسانيّة الحقيقيّ، يُوجِب دراسة اللغة الدراسة النصيّة، وليس اجتزاء الجمل والبحث عن نماذجها وتهميش دراسة المعنى، على غرار ما ظهر في اللسانيات "البلومفيلديّة" أوّلَ أمرها، ومنه عُوّل على نحو النصّ بِعدّه اتّجاها أكثر اتّساقا مع الطبيعة العلميّة للدرس اللسانيّ الحديث، إذ إنّ دراسة النّصوص هي دراسة للمادّة الطبيعيّة، التي تُوصلنا إلى فهم أمثل لظاهرة اللغة، لأنّ الناس لا تنطق حين تنطق، ولا تكتب حين تكتب جملا أو تتابعا من الجمل، ولكنّها تُعبِّر في الموقف اللغويّ الحيّ من خلال حوار مُعقّد متعدّد الأطراف مع الآخرين، ويكثر في هذه الحال تصادم الاستراتيجيات والمصالح وتعقّد المقامات.

ومثل ذلك يُرى في حديث الكتابة حين تتعقّد العلاقات بين مكوّنات الصياغة اللغويّة، وترتدّ أعجازها عن صدورها، وتتشابك العلاقات في نسيج مُعقّد بين الشكل والمضمون على نحوٍ، يُصبح فيه ردّ الأمر كلِّه إلى الجمل أو نماذج الجمل تجاهلا للظاهرة المدروسة، رَدّا له إلى بساطة مصطنعة تُخل بجوهرها، وتقضي إلى عزل السياقات المقاليّة والمقاميّة والأطر الثقافيّة، وعدّها أمرًا قائمًا خارجَ النحو وطارئًا عليه.

1- نحوُ الجملة ونحوُ النص

ظلّ نحوُ الجملة في الدرس اللسانيّ الحديث، إلى حين، يُمثّل الصورة المثلى من أشكال التحليل، يقفُ عند حدود الجملة، لا يتجاوزها إلاّ فيما ندر، حيث نُظر إلى الجملة على أنّها الوحدة اللغويّة الكبرى، لهذا مثّلتِ اللسانيّات النصيّة بذلك تجاوُزا ابستمولوجيّا للدراسات الجمليّة بمختلف توجّهاتها، (البِنَويّة، التوزيعيّة، والسلوكيّة، والوظيفيّة، والتوليديّة التحويليّة)، ذلك أنّ مفهوم الجملة لم يَعدْ يتّسع لكل مسائل الوصف اللغويّ، من حيث الدلالة والتداول والسياق الثقافيّ العامّ، وما لذلك كلّه من كبير أثر في نجاح مختلف عمليّات

1- يُنظر: سعد مصلوح، العربيّة من نحو الجملة إلى نحو النصّ، (ضمن كتاب الأستاذ عبد السلام هارون مُعلّما ومُؤلّفا ومحقّقا)، تحرير وديعة طه النجم وَعبده بدوي،د/ط. كلية الآداب، الكويت، 1990. ص413.

التواصل اللغويّ، وبذلك تكون اللسانيّات النصيّة قد أخرجتْ علوم اللسان من « مأزق الدراسات البِنَوية التركيبّة التي عجزتْ في الربط بين مختلف أبعاد الظاهرة اللغويّة.»[1]

وإنّه على الرغم من ذلك النقد الشديد الذي وُجّه إلى نحو الجملة، كونُه ظلّ حبيس حدود هذه الوحدة الضيّقة، ظلّ فريف آخر من الدارسين[2] يُشيد بأهميّة هذه المرحلة الهامّة المُمهّدة لدراسة النصّ، بوصفه وحدة كليّة، قابلة للتحليل بأدوات نحوِ الجملة، وتبقى خصّيصة نحوِ النصّ مركّزة صوبَ المتواليّات الجمليّة، لتقديم صياغات كليّة دقيقة للأبنية النصيّة وقواعد ترابُطها، إذْ لا يعني التجاوز هٰهُنا القطيعةَ العلميّة بين تلك التوجّهات واللسانيّاتِ النصيّة، وإنّما كان مبدأ التراكم المعرفيّ للعلوم يُقرّ بإفادة اللسانيّات النصيّة من مُعطيات اللسانيّات الجُمليّة.

لذا، كان نحوُ النص يُمثل جملة القوانين الاختياريّة التي استُخلصتْ من النصّ ذاته، وبدَهيّ أنْ يُعثر على تلك الحريّة في قوانين الدلالة التي تتّصف بالديناميّة والتغيّر، ومن هنا كان اتّجاه نحو النصّ إلى تحديد المعنى الكليّ للنصّ، وتحديد مجموعة القوانين المتحكّمة في بنية المعنى.[3]

هذا، وإنّ النحو العربيّ « ليس بِدْعًا في خضوعه المطلق لفكرة نحو الجملة.»[4] نظرا للمنهج التحليليّ الذي طبع الجهود النحويّة الأولى، وسار في ركابه المُحدثون، وتُستثنى في ذلك تلك الإشارات (النحو - نصيّة) التي كانت تحضر في سياقات مختلفة، وإنْ لم تُفرد لها أبواب قائمة برؤوسها، فقد شارك الحديثَ فيها العاملُ والمعمول والإعرابُ والتقدير وسواه من العناصر التي تسعف في تجلية العلاقات المتشابكة في الجملة العربيّة، فقد تناولوا بالدرس جوانب أخرى تنضاف إلى قرينة الإعراب، كالمطابقة من حيث التكلّم

1- خولة طالب الإبراهيميّ، مبادئ في اللسانيّات، ص167.

2- يُنظر: سعيد بحيري، علم لغة النصّ، المفاهيم والاتّجاهات، ط1. مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، 1997. ص134. **ويُنظر:** الأزهر الزناد، نسيج النص، ص 14-15.

3- يُنظر: نفسُــه، ص119.

4- سعد مصلوح، العربيّة من نحو الجملة إلى نحو النصّ، ص408.

والخطاب والغيبة، والإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، والتعريف والتنكير، وكذا الرتبة، والصّيغة، وغيرها من القرائن.[1]

وعُنيَ علمُ النص بالظواهر التي تتجاوز إطار الجملة المُفرَدة، والتي لا يُمكن تفسيرها تفسيرا كاملا ودقيقا إلاّ من خلال ما سُميّ بـ (الوحدة الكليّة للنصّ)، ومِن هذه الظواهر ظاهرة (الترابُط النصيّ) الذي يَجمع بين عناصر نحويّة تقليديّة، وعناصر أخرى تُستقى مِن علوم متداخلة مع النحو في الأصل.[2] وإنّ الناظر في المصطلح العربيّ المعادل لمفهوم الترابُط النصيّ يقفُ لا محالة على كمٍّ هائل من المصطلحات[*] المتكافئة والمتباينة في آنٍ معا، ولعلّ ذلك ليس الاستثناء في ما يحياهُ الدرس اللغويّ من إشكاليّات المصطلح وانفلاتٍ في ترجمة حُمولاته المعرفيّة.

وتستأنس الدراسة بمصطلحيّ[3] (الرّبط) و(التماسك) في البحث عن مضانّ النحويّة النصيّة في النّحو العربيّ، ذلك أنّهما يُشكّلان تماسًّا مباشرا ما بين الأبعاد التركيبيّة والدلاليّة والتداوُليّة للنّصّ، والترابط النصيّ أو التماسك النصيّ هو وجود علاقة بين أجزاء النصّ، أو جُمَله أو فقراته، لفظيّة أو معنويّة، وكلاهما يُؤدّي دورا تفسيريّا، لأنّ هذه العلاقة

1- تمام حسان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص205 وما بعدها.

2- يُنظر: سعيد بحيري ،علم لغة النصّ، المفاهيم والاتّجاهات، ص122.

*- الاتّساق مصطلح مُترجَم من الكلمة الانكليزيّة "Cohesion"، واختلف في ترجمته إلى العربيّة، فترجمَه بعضهم إلى" السبك"، والبعض الآخر إلى"الالتئام" وآخرون إلى "التضامّ" وإلى "الترابُط". **يُنظر** في ذلك مثلا: روبرت دي بو جراند، النصّ والخطاب والإجراء، ص103. **وَ** فان دايك، النصّ والسّياق، ص197. **وَ** تمّام حسان، اجتهادات لغويّة، ص365-366.

- أمّا مصطلح "الانسجام - coherence " فقد أخذ بُعدا تأويليّا، حيث إنّ الانسجام يأخذ حُكما عن طريق الحدس والبديهة، وعلى درجة من المزاجيّة حول الكيفيّة التي يشتغل بها النصّ، لأنّ الانسجام غير موجود في النص فقط، ولكنّه نتيجة ذلك التفاعل مع مستقبَل مُحتمَل. **يُنظر:** نعمان بوقرّة، المصطلحات الأساسية في لسانيّات النصّ وتحليل الخطاب، ص92.

- ويرى (دي بوجراند) أَنَّ الاتّساق والانسجام من أكثر المعايير النصيّة السبعة وثاقة بالنصّ، أمّا رعاية الموقف والتناصّ، فهما نفسيّان. **يُنظر:** روبرت دي بو جراند، النصّ والخطاب والإجراء، ص106.

3- يَعتدّ الدكتور سعيد بحيري بمصطلحيّ (الربط وَ التماسك)، في التعبير عن صور الربط النصيّ، إذ يَذكر: أنّ التماسك (المقصود هنا الربط النحويّ)، خاصيّة دلاليّة للخطاب، تعتمد على فهم كلّ جملة مكوّنة للنصّ في علاقتها بما يُفهم من الجمل الأخرى. يُنظر: سعيد بحيري ،علم لغة النصّ، المفاهيم والاتّجاهات، ص123.

ضروريّة في تفسير النصّ.[1] ولعلّ ثمّة فرقا دقيقا ما بين (الرّبط) و(التماسك) النصيّيْن، حيثُ إنّ الربط يتمّ بأدوات نحويّة (الروابط) في المستوى السطحيّ للنصّ، في حين يتحقّق التماسك بوسائل دلاليّة بالأساس، في المستوى العميق للنصّ.

2- مظاهرُ الاتّساق والانسجام الدلاليّةُ

- **الربط** (Cohesion):

يفرّق الدرس النصيّ العربيّ المعاصر بين مصطلحات ثلاثة، الربط والدمج والتفريع،[2] بوصفها ظواهر عدّها علماء اللغة المُحدَثون من قبيل الظواهر المشتركة بين اللغات، ومنهم من عدّ التفريع سليلا من الربط، وهناك مَن عدهّما مترادفيْن، ومنهم من رجّح أنّ الربط والتفريع ظاهرتان مُستقلتان. ولعلّ مصطلح (الربط) الأكثر حضورا في أدبيّات الدرس النحويّ القديم بوصفه مجالا دلاليّا واسعا، إذ كان النحاة يَعدّون الجمل أو المفردات مترابطة، إذا وُجدت بينها عناصر لغويّة تربط بعضها ببعض، وقد تتبّعوا هذه الظاهرة وبسطوا القول فيها، بحكم أنّها تحكم أصول النظم في الجملة العربيّة، كما استتقرَوْا جميع الأنماط التركيبيّة لتقصّي مظاهر الربط، فحدّدوا مواضعه من خلالها، وإنْ جاء مُشتتّا موزّعا في أكثر من باب. أمّا مصطلح "التفريع" أو "الدمج"، فلم يَعرفوه مُصطلحا، لكنّهم عرفوه ممارسة، موازيا لمصطلح الجمل التي لها لها محل من الإعراب، وأغلبها داخل فيها، يطلق عليها غيرُهم مصطلح التفريع.[3]

وقد بحث عبد القادر الجرجانيّ في باب "الفصل والوصل"؛ ما يقترب من مصطلحيّ الربط والتفريع، ذلك أنّ الربط يكون بين مُرتبطَين ارتباطا وثيقا، أمّا "التفريع" أو "الدمج" فبين مرتبطَين ينتميان إلى حقلين دلاليَين مُختلفَين، ويوضّح عبد القاهر الجرجانيّ[4] ذلك في دلائله بأمثلة شتّى منها:

1- يُنظر: سعيد بحيري، علم لغة النصّ، المفاهيم والاتّجاهات، ص122.

2- يُنظر: محمود أحمد نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة ص 145. نقلا عن: عبد الحميد السيّد، دراسات في اللسانيّات العربيّة ص31.

3- يُنظر: عبد الحميد السيّد، دراسات في اللسانيات العربية، ص31.

4- يُنظر: عبد القاهر الجرجانيّ، دلائل الإعجاز، ص 225.

- زيدٌ طويل القامة وعمروٌ شاعر.
- زيدٌ كاتبٌ وعمروٌ شاعر.
- زيدٌ طويل القامة وعمروٌ قصير.

فالعطف في الجملة الأولى عدّه عبد القاهر شاذًّا، لأنّ الخبرَين ينتميان إلى حقلين دلاليّين مختلفين، ولا شيء يُبرز العطف بين كون زيد طويلَ القامة وكون عمرو شاعرا، وأصوب أن يؤتي لكل خبر بلفقه ومُشاكل له، أي طول القامة وقصرها أو قول الشعر وكتابة القصة،[1] فيمكن عدّ الجملة الأولى، في الأمثلة السابقة قد استطالت بالتفريع لا بالربط، بالرغم مِن وجود الواو التي يمكن عدّها استئنافيّة. ومن نماذج التوليد بالربط، ما تُنوولِ في موضوع الجمل التي لها محلّ من الإعراب والجمل الّتي لا محلّ لها، الذي سَلَف الحديث فيه.

ومن أشكال[2] التوليد بالتفريع:

- ✓ **جملة الشرط:** إنّ جملة الشرط وجوابه ضربٌ من الجمل المُركبّة الدّالة على تلازم جُملتَين مَسبوقتَين بأداة شرط تدخل عليهم، فترتبط إحداهما بالأخرى وتصيّرهما كالجملة الواحدة. نحو قوله تعالى:

﴿ **ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنتُمْ تَخْرُجُونَ**﴾ [الروم/ 25] فجملة الجواب اسميّة مقترنة بـ "إذا" الفجائيّة التي هي للرّبط المعنويّ الداخليّ بين جملتيّ الشرط والجواب.

- ✓ **جملة الاستفهام وجوابِه:** تقوم الجملة الاستفهاميّة على تعليق بين جملتين؛ إذا الجواب يتضمّن إخبارا متّصلا بالسؤال، بتلازم نحويّ ودلاليّ. أمحمد عندك أم خالد؟ فيُجاب: محمد، أو خالد.

1- يُنظر: عبد الحميد السيّد، دراسات في اللسانيّات العربيّة، ص34.

2- يُنظر: نفسُــه، ص36- 37.

- ✓ **جملة النداء ولازِمِه:** إنّ في تركيب موسّع من نحو "يا زيد، أكرمْ ضيفك"، تتلازم جملتان، جملة النداء بوصفه دعوة المخاطب للإقبال على المنادي، وجملة المناسبة الندائيّة (الغاية من النداء)، ولا أدلّ على ذلك التلازم ما بين جملة النداء وما بعدها من جملة أو جمل، من قول أحد النحاة القدامى: « (...) فإذا أقبل عليه، وأصغى إليه، اندفع يُحدّثُه، أو يأمره، أو ينهاه، أو نحو ذلك.» [1]

- ✓ **جملة القسم وجوابه؛ نحو:** يتحقق بين جملة القسم وجملة الجواب تلازم نحوي ودلاليّ، مِن نحو ما في الآية الكريمة:

﴿ **وَالْعَصْرِ إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ**﴾ [العصر/1-2]. وقد تتوالد الجملة المُركّبة بالربط والتفريع معا، فتطول وتتشابك عناصرُها اللغويّة وسلاسل مُركّباتها.

وفضلا عن تلك الأهميّة التي ينطوي عليها المقام في بيان المعاني النهائية، فالنحو، نحوَ جملة كان أو نحوَ نصّ لا يُبحث به وحيدا عن تلك المعاني النهائيّة، لِما يُصاحب هذا البحث في العادة من جوانب ذاتية تقتضيها عناية الباحث عن "المعنى" بكل ما يتّصل بهذا المقام من عناصر تداوُليّة كالظروف والملابسات ساعة إنشاء التركيبات الملفوظة، من مثل شخصيّتيّ المتكلم والسامع وتكوينَيهما الثقافيّيْن، وشخصيّات الحاضرين، ومختلف العوامل المجتمعيّة وغيرها، وأثر الكلام ذاته في المشتركين فيه، لأن المعنى النهائيّ ليس من موضوعات نحو النصّ، ولا شك أنّ النحو يسهم في يبان المعنى النهائيّ بما يكشف عنه من معان جزئية ووظائف للعناصر.

ويستكمل النحاة[2] دراستهم في الجملة بمجاوزة ظاهرة العلاقات الداخليّة والامتداد إلى ما ورائها، فدرسوا البعد الخارجيّ للغة متمثلا في المقام وقصد المتكلم وحال المخاطب، ولم يغفلوا في أثناء ذلك بعض ظواهر نظم الجملة من نحو التقديم والتأخير والحذف، ولا ريب أنّ هذا المنهج يتوافق والهدف الذي من أجله وضعوا النحو وقعدوا القواعد؛ فإدراك

1- ابن جنيّ، الخصائص، 246/1 - 247.

2- يُنظر: عبد الحميد السيّد، دراسات في اللسانيّات العربيّة، ص38- 39. **ويُنظر** مثلا: سيبويه، الكتاب، 1/ 141-151، 245 **وَ** 2/ 69 - 80.

أبعاد اللغة الداخليّة والخارجيّة مطلب مهمّ في فهمها والوقوف على أسرارها، وُصولا إلى الهدف المنشود في فهم الكتاب العزيز وأحكام نظمه.

ومن الإشارات النصيّة المقاميّة التي لُمِّح بها في النّحو العربيّ، ما جاء موصولا بآي القرآن الكريم، من جهود مفسّريه والباحثين في معانيه، فقد أورد السيوطيّ[1] في خلال حديثــه عن حذف المنعــوت، إذا توفّــرت القريــنة، أنّ لفــظ سابغــات مِن قوله تعالى: ﴿ **وأَلَنّا لَهُ الحَدِيدَ أنِ اِعْمَلْ سَابغَاتٍ**﴾ [سبأ / 10- 11]. هو نعت في الحقيقة لاسم محذوف، على الرغم من ظاهر النصّ الذي يفيد بأنّ (سابغات) مفعول به للفعل اعملْ، هذا الحكم بالتبعيّة النعتيّة في لفظ (سابغات) مُستند أوّلا إلى سياق مقاليّ هو (ألنّا له الحديد) الذي يُفيد بأنّ هناك عنصرًا محذوفًا قدّروه (دروعا)، فإلانة الحديد تعني عند النحاة الإقدار على عمل دروع، و بهذا تكون (سابغات) قد حلّت محل (دروع).

هذا، وتُعدّ نظريّة النّظم[*] لعبد القاهر الجرجانيّ مِنْ أكثر الأنظار النصيّة اختصاصًا في تراث العربيّة، فهي تجمع أبعاد العمليّة التلفّظيّة بمختلف مراحلها، ابتداءً بالمتكلّم والخصّيصة النفسيّة التي تطبع المعاني إلى المستوى النحويّ الأساس والذي هو انعكاس لانتظام تلك المعاني النفسيّة لدى المتكلم، وصولا إلى المستوى المقاميّ ومدى مناسبة تلك النسوج النظميّة لمقامات الكلام والتعبير، إذ يُساوي الجرجانيّ بين الأسلوب والنّظم، وحُسْنُ الأوّل مرهون بحُسن الثاني، والصورة الفنيّة المُجتمعة من اللفظ والمعنى أشبه بعمليّة الصياغة أو بالوشي الحرفيَيْن فيقول معرّفا النّظم: «واَعلم أنْ ليس النَّظم إلا أنْ تضع كلامَك الوضع الذي يقتضيه علمُ النحو، وتعملَ على قوانينه وأصوله، وتعرفَ مناهجه التي نُهجت، فلا تزيغ عنها وتحفظَ الرّسوم التي رُسمت لك فلا تُخلَّ بشيء منها، وذلك أنَّا لا نعلم شيئا يبتغيه النّاظم بنظمه غيرَ أنْ ينظر في وجوه كلّ باب وفُروقه.»[2]

1- السيوطيّ، همع الهوامع، 186/5

*- النظم في اللغة جمع اللؤلؤ في السِّلك، وفي الاصطلاح: تأليف الكلمات والجمل مُترتّبة المعاني، متناسبة الدلالات، على حسب ما يقتضيه العقل. **يُنظر:** الشريف، الجرجانيّ، التعريفات، (باب النون)، ص238.

2- عبد القاهر الجرجانيّ، دلائل الإعجاز، ص81.

فيُستخلص من هذا النص مفاهيم أساسية لتصوّر الجرجانيّ للجملة، فالنحو أساس العبارة اللغويّة بوصفه هيكلا أساسيّا (البنية المركزية الثابتة)، ومعنى العبارة هو ما يسعى إليه المتكلم من هذه العبارة، «وعبد القاهر يرى أنّ صُلب البلاغة هو النحو.»[1] ومن ثَمّة يذهب إلى أنّ الأسلوب ضَربٌ من النّظم وطريقة فيه، ويجب أنْ يتوخّى فيه المبدع اللفظ لمقتضى التفرّد الذاتي، وأنّ النحو قاعدة كلّ نَظم، لا باعتباره أداة أسلوب فحسب، وإنّما جعَل منه مُستفتَحا لما استُغلق من المعنى.

ويذهب أحد الدرسين ممّن أفاد من جهود الجرجانيّ النظميّة، إلى أنّ «أخطرُ شيء تحدّث فيه عبد القاهر على الإطلاق فلم يكن النظم ولا البناء ولا الترتيب، وإنّما التعليقُ، وقد صار به إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة ما يُسمّى بالقرائن اللفظيّة والمعنويّة والحاليّة.»[2] فالتّعليق هو ذلك النسق الذي تتألف فيه السلسلة الكلاميّة، وتتآلف فيه العناصر والوحدات المعجميّة لتشكّل مُجتمعة ومتناسقة المعنى المراد والغاية المَرومة، «فمعلومٌ أنْ ليس النظم سوى تعليق الكلم ببعضها البعض، وجعل بعضها بسبب من بعض، والكلام ثلاث: اسم و فعل وحرف.»[3]

فقد لخّص الجرجانيّ أبواب النحو كُلّها من خلال نظره في تعلّق الاسم بالفعل وتعلّق الاسم بالاسم، وتعلّق الحرف بهما وفقا لمتطلبات السياق اللغوي والصور التي يرمي إلى بيانها المتكلم إفصاحا عن غايته ومقصده. ومدار عمليات التعليق تلك ركنان أساسان هما طرفا الإسناد، «ومُختصر القول أنّه لا يكون كلام من جزء واحد وأنه لا بدّ من مُسنَد ومُسنَد إليه.»[4]

كان الإسناد- في تقدير الجرجانيّ- مناط الفائدة التي تفرزها الهيئة التركيبيّة؛ فهو يمثّل لذلك بـ (ضرب زيدٌ عمرًا يومَ الجمعة ضربًا شديدًا تأديبًا له.) فيقول: « إنّك تحصل من مجموع هذه الكلم كلّها على مفهوم هو معنى واحدٌ، لا عدّة معانٍ كما يَتوهّمه الناس.»[5]

1- صالح بلعيد، التراكيب النحويّة وسياقاتها المختلفة عند الإمام عبد القاهر الجرجانيّ، ص43.

2- تمّام حسان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص188.

3- عبد القاهر الجرجانيّ، دلائل الإعجاز، ص4.

4- نفسُــه، ص7.

5- نفسُــه، ص413.

وعليه فإن التعليق يحدّد بوساطة القرائن[*] معاني الأبواب في السياق، ويُفسّر العلاقات بينها على صورة، أوفى وأفضل وأكثر نفعا في التحليل اللغويّ، لهذه المعاني الوظيفيّة[1]

- **الإحالة المقاميّة** (Situational reference):

ظلّت الإحالة إلى حين من موضوعات علم الدلالة، فهي وحدتها الأساسيّة، حيث تبحث السيمانتيك في الكيفيّة التي تُشير بها ألفاظ اللغة إلى الأشياء في العالم الخارجيّ، أمّا الإحالة في تداوُليّات النصوص فهي إشارة الدّال إلى المدلول بصورة ما من صور استعمال اللفظ، وهذه الإشارة اللفظيّة متنوّعة ومُتعدّدة بحسب استعمال المتلفّظ أو الكاتب، فمنها إعادة الذكْر والضمير والإشارة والموصول، و "ألـ" والوصف[2]، وتشير نظريّة النحو الوظيفيّ في تعريفها للإحالة، بأنّها عمليّة ذات طبيعة تداوُليّة، تقوم بين المتكلّم والمخاطَب في موقف تواصليّ مُعيّن، يُحيل فيه المتكلمُ المخاطَبَ على ذات معيّنة[3].

والإحالة المقاميّة هي إحالة إلى خارج النصّ، أو إحالة لغير المذكور بمصطلح ديبوجراند،[4] فهي تعتمد في الأساس السياق ومقتضى الحال (خارج حدود النص)، وتأويلها في عالم النص يتطلّب تركيزا على عالم الموقف الاتصاليّ لهذا العالم النصيّ، وعليه يكون تفاعلٌ متبادل بين اللغة والموقف، فالموقف يؤثر بقوّة في استعمال طرق الإجراء.

ويتوقف هذا النوع من الإحالة على معرفة سياق الحال أو الأحداث والمواقف التي تحيط بالنص، حتى يمكن معرفة المحال إليه من بين الأشياء والملابسات المحيطة بهذا

---

*- سبقت الإشارة إلى جهود الدكتور تمّام حسان في نظريّة "تضافر القرائن" في دراسة المعنى النحويّ، لذا آثرتْ الدراسة أنْ تتخفّف فيها هنا، **يُنظر:** موضوع القرائن اللفظيّة والقرائن المعنويّة، من الباب الأوّل، ص 118 وما بعدها.

1- تمّام حسان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص 189.

2- يُنظر: تمّام حسان، اجتهادات لغويّة، ص 53. وقد سبق أنْ أشارتِ الدراسة إلى شيء من الإحالة الداخليّة في تفسير بعض الأحكام التركيبيّة المتّصلة بالعدول الأسلوبيّ أو تلك المتعلقة باعتبار المتكلّم أو المخاطب على مستوى الجملة، يتخفّف فيها البحث هنا، مركّزا على الإحالة النصيّة المقاميّة.

3- يُنظر: أحمد المتوكّل، قضايا اللغة العربيّة في اللسانيّات الوظيفيّة، (بنية الخطاب من الجملة إلى النص)، د/ط. دار الأمان، الرباط، المغرب، 2001. ص 134.

4- يُنظر: روبرت دي بو جراند، النصّ والخطاب والإجراء، ص332. **و يُنظر:** أحمد عفيفيّ، نحو النصّ، اتّجاه جديد في الدرس النحويّ، ص121.

النصّ، ومن هذا المنطلق تصبح كل العناصر تملك إمكانية الإحالة، والاستعمال وحده هو الذي يُحدّد نوع إحالتها؛ إذ « إنّ الإحالة المقاميّة تسهم في تكوّن النص (خلقه)، حيث نجدها تربط بين اللغة في النصّ والسياق الذي تقال فيه، لكنّ هذه الإحالة المقاميّة تُسهم في اتساقه بشكل مباشر.» [1] وتشير إلى الموقف الخارجيّ عن اللغة غير أن هذا الموقف يشارك الأقوال اللغوية، إذ إنّها تتوقف على معرفة سياق الحال أو الأحداث والمواقف التي تحيط بالنصّ، حتى يمكن معرفة المحال إليه من بين الأشياء والملابسات المحيطة به.

وتُعدّ الإحالة مظهرا من مظاهر الربط، إذ إنّ الربط أنواع ربطٌ بالإحالة وربط بالمطابقة، وربطٌ بالأداة،[2] وتكون الإحالة المقاميّة إحالة إلى (خارج النصّ - Exophoric) ومن أبرز العناصر الإحاليّة التي تُشير على خارج النصّ، ضمير المتكلم، وضمير المخاطب، والاسم العلَم، حيث يعود ضمير المتكلم في الغالب إلى المرسل، ويعود ضميرُ المخاطب إلى المستقبِل، وقد يعود ضمير الاسم العلَم إلى المخاطب، أو إلى مرجع آخر، يُفهم من السياق، أمّا العناصر الإشاريّة فقد تُشير إلى المقام، وقد تشير إلى داخل النصّ.

ولعلّ شيئا قريبا من الربط بالإحالة ما وقف عليه الزمخشريّ[3] في تفسير قوله تعالى: ﴿ **ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ** ﴾ [البقرة/ 2]، إذ وجد أنّ نظم الآية وضمّ الألفاظ، بعضها إلى بعض هو ما أظهر دلالتها، وهو بذلك لا ينظر إلى الوسائل الشكلية التي تربط الجمل، وإنّما يُلمّح إلى روابط أخرى معنويّة، قد تتجاوز النظر إلى الارتباط الشكليّ إلى ما هو أعمق، ومن هذه العلائق، البيان والتفسير. وفي تفسيره لأية الكرسيّ التي حَوَتْ متواليّات جُمليّة متعدّدة، يقول: «فإنْ قلتَ كيف ترتّبتِ الجمل في أية الكرسيّ من غير عطف؟ قلتُ: ما منها جملة إلاّ وهي واردة علي سبيل البيان لما تُرتّب عليه، والبيان مُتَّحد بالمبيّن، فلو توسّط بينها عاطفٌ لكان كما تقول العرب: بين العصا ولحائها، فالأولى بيان لقيامه بتدبير الخلق وكونه مُهيْمنا عليه غيرَ ساهٍ عنه، والثانية لكونه مَالكا لِما يُدبّره، والثالثة لكبرياء شأنه، والرابعة لإحاطته بأحوال الخلق، وعلمِه بالمرتضى منهم المستوجِب

---

1 -Halliday, and Ruqaiya Hasan. *Cohesion in English*, p9

2- يُنظر: تمّام حسان، اجتهادات لغويّة، ص 53

3- يُنظر: الزمخشريّ، الكشّاف، 1/ 141 وما بعدها.

للشفاعة، وغيرِ المرتضى، والخامسة لسِعة علمه وتعلّقه بالمعلومات كلّها أو لجلاله وعِظم قدره.»[1] ففي هذه الآية قامت علاقة البيان للإشارة إلى الارتباط الوثيق بين الآيات من غير رابط شكليّ يُذكر.

لا شك في أنّ كثيرا من تعليقات النحاة على بعض التركيبات تتضمّن إشارات إلى خصائص التماسك، إذ تُحاول تلك التعليقات أنْ تُبرز علاقات التركيبات في النص، بالاستناد إلى سياقات مقاليّة أو مقاميّة خارجيّة أو إليهما معا، فتبرز أهمية المقام في تفسير التركيبات في النصّ، وفي بيان علاقات العناصر الظاهرة فيه بالأخرى غير الظاهرة، وفي المعاني النحويّة التي تؤدّيها عناصر النصّ.

- ✓ **الإحالة المقاميّة بالضمائر:**

الضمائر في اصطلاح النحاة[2] القدامى من "المُبهمات"، حيث إنّ دلالتها الإفراديّة دلالة عموم، فهي تفتقر إلى ما يبيّن معانيها، وتُعدّ الضمائر الدالة على المتكلم والمخاطب في اللغة العربيّة أصالةً مِن أدوات الكلام التي تُؤشّر إلى إحالة لخارج النص، ذلك أنّ ضميريّ المتكلم والمخاطب لا حاجة بهما إلى مرجع[3]، لأنّ مرجعهما هو الحضور نفسُه، ويشمل قواعدَ ضمير المتكلم والمخاطب هذا النوع من الإحالة، حيث إنّها تُحيل إلى سياق يحضر فيه الضميران بقوّة متفاعلة متبادلة، لِما يدلّ على حاضر من ضمائر الأشخاص ويتمّ تخصيص الحضور بعقد الحضور، «فالمتكلم حاضرٌ بالضرورة والمخاطب حاضرٌ حقيقة أو تقديرا، أمّا ضمير الغيبة فإنّه يفتقر إلى مرجع يخصّصه ويزيل إبهامه.»[4]

والإحالة إلى خارج النصّ تتطلب من المستمع أن يلتفت خارجَ النص، حتى يتعرف على المحال إليه. فالإحالة هنا هي «إحالة عنصر لغويّ إحاليّ على عنصر إشاريّ غير لغويّ، موجود في المقام الخارج ، كأنْ يُحيل ضمير المتكلم المفرد إلى ذات صاحبه، فيرتبط العنصر اللغويّ الإحاليّ بعنصر إشاريّ غير لغويّ هو ذات المتكلم، ويمكن أن

1- الزمخشريّ، الكشاف،1/ 483 – 484.

2- يُنظر: سيبويه، الكتاب، 2/ 77 – 78.

3- يُنظر: تمّام حسان، اجتهادات لغويّة، ص 55.

4- تمّام حسان، الخلاصة النحويّة، ص92.

يشير العنصر اللغويّ إلى المقام ذاته في تفاصيله أو مُجمَلا، حيث يُمثل كائنا أو مرجعا موجودا ومُستقلا بنفسه.»[1] ففي قوله تعالى:

﴿ **وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ**﴾ [الأنفال/ 33] .

تبدو الإحالة إلى ما هو خارج الآية عاملا ضروريا، لتبرير الفارق بين التركيب الإسنادي (ليُعذبَهم) الذي يشغل وظيفة المُسند في الجملة الابتدائيّة وبين العنصر الإسناديّ (مُعذّبهم) واقع مُسنَدا بالإفراد من الآية نفسها، وفي مجيء هذا المعنى مُكرّرا في الآية خَصّيصة دلاليّة دقيقة، مُفادها أنّ مجيء(المسند) الأوّل جملة فعلية (ليُعذبَهم) يفيد معنى الحدوث المؤقت للفعل موصولا بضمير المخاطب "أنت"، وهذا ما توضّحه العبارة القَيد (وأنت فيهم)

بمعنى، أنّ وجود النبيّ عليه الصلاة والسلام بين المشركين مَنع عنهمُ العذاب بالاجتثاث، ويزداد الأمر وضوحا عند مقارنة جزأي الآية؛ ففي صيغة (مُعذِّبهم) التي شغلت وظيفة المسند دلالة على الحدوث الدائم والاستمراريّة، وفي فحوى هذه الدلالة «قال ابن عبّاس: كان فيهما أمانان نبيّ الله عليه الصلاة والسلام والاستغفار. أمّا النبيّ فقد مضى، وأمّا الاستغفار فهو باق إلى يوم القيامة.»[2] ذلك أنّ الفعل يدلّ على التجدّد والحدوث، والاسم على الاستمرار والثبوت، ولا يحسُن وضع أحدهما موضعَ الآخر.[3]

- ✓ **الإحالة المقاميّة بالإشارة والموصول:**

يتّسع مفهوم "الإحالة المقاميّة" ليشمُل كذلك ضمائر الإشارة والموصول، حيث تضطلع الإشارة والموصولات بالوظيفة الإحاليّة للضمائر، مع أنّ الأصل في الإشارة أنْ تُفيد الحضور الماديّ أو العهد الذّكْريّ، وقد تجتمع الإشارة والضمير في شاهد واحد، كما في قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَٰئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيئَةِ** ﴾ [البيّنة/ 7]، وإنّ «المقصود بإفادة الإشارة للحضور الماديّ أنّك قد ترى شخصا لا تعرفه، ماثلا أمامك فتسأل عنه بقولك: مَن هذا؟ فلا يُمكن في هذه الحالة أنْ يحلّ ضمير الغائب محلّ الإشارة،

1- الأزهر الزنّاد، نسيج النص، ص 119.

2- يُنظر: محمّد على الصابونيّ، صفوة التفاسير، ط5. قصر الكتاب، الجزائر، 1990. 503/1.

3- يُنظر: الزركشيّ، البرهان في علوم القرآن، 66/4.

أي فتقول مَن هو؟ »[1]، وتكون الإحالة بالموصول عند إرادة وصف المرجع بصفة تدلّ على مدح له أو ذمّ، نحو قوله تعالى: ﴿**وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا أَيْنَ شُرَكَاؤُكُمُ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ**﴾ [الأنعام/ 22]. أيْ ثمّ نقول لهم[2]

- ✓ **الإحالة المقاميّة بالزمن النحويّ:**

إذا كانت الدراسة في الباب الأوّل قد تناولتْ انشغال النحاة بالزمن مِن جهة كونِه مُعطىً صرفيّا مِن خصائص الكلمة الفعل الإفراديّة، فإنّ في ذلك إشارة ضمنيّة إلى تصوّرهم الزمنيّ خارج الصيغة في سياق الجمل والنصوص، إذ إنّ المعلومة الزمنيّة[3] التي يحملها الملفوظ بحال التواصل ذات دلالة إحاليّة، ذلك أنّ طبيعة الزمن النصيّ إشاريّة، لذا كان الزمن النحويّ يتميّز بخاصيّة إحاليّة، مختلفًا بذلك عن زمن الصيغة.

وذكر النحاة[4] عددًا من الأوجه التي ترد فيها الدلالات الزمنيّة مُشبّعة بالحضور النصيّ الواردة به الأفعالُ والصيغ والدالّة على زمن، مِن ذلك انصراف الفعل الماضي مثلا إلى الاستقبال بقرائن نصيّة كالنفي والقَسم، فيكون الماضي في جوابهما دالا على الاستقبال. فكانت التناوُلات النصيّة تنظر إلى وظيفة أزمنة الأفعال، مِن خلال توزيعها في النصوص، وأدائها لوظائفها الدلاليّة والتلفّظيّة بقرائن مقاليّة من نحوِ الأدوات المختصّة بالأفعال، مثل "لمْ" التي تفيد مع المضارع المقترنة به نفي الفعل بالزمن الماضي، و"لمّا" التي تُفيد نفيه في الاستقبال. وأخرى حاليّة تتصّل بالمواقف الخاصّة كالدعاء والقسم وسواهما.

وإنّ أكثر ما تحدّث به النحاة مُقتربين من الإحالة النصيّة للزمن، ما أورده الأستراباذيّ عن أحد شيوخه الأندلسيّين من ردّ على الكسائيّ وآخرين، حول دلالة "باسط" الزمانيّة من قوله تعالى: ﴿ **وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ** ﴾ [الكهف/18]، حيث علّل الدلالة

1- يُنظر: تمّام حسان، اجتهادات لغويّة، ص 56.

2- يُنظر: نفسُـه، ص57.

3- يُنظر: عبد المجيد جحفة، دلالة الزمن في العربيّة، ص24.

4- يُنظر: تمّام حسان، اللغة العربيّة، معناها ومبناها، ص251 - 248.

الزمانيّة ههنا بِـ "حكاية الحال"، إذ هي «أنْ تُقدّر نفسَك، كأنّك موجود في ذلك الزمان، أو تُقدّر ذلك الزمان، كأنّه موجودٌ الآن، ولا يُريدون به أنّ اللفظ الذي في ذلك الزمان مَحكيٌّ الآن على ما تُلفِّظ به.»[1] حيث إنّ الإحالة الزمنيّة في ذلك تُشير إلى استحضار الحدث الماضي في سياق سرديّ، مرتبط بزمن التنصيص.

وتقترب دلالة أدوات النفي الزمنيّة في السياق اللغويّ ههنا مِن مفهوم الجهة[2] الزمنيّ، حيث إنّ ما تُفيده الأدوات المختلفة من مثل "قد" و"السين" و "سوف" هو الجهة بوصفها ضمائم للفعل، تُفصح عن معاني البعد، والقرب، والانقطاع، والاتّصال، والتجدّد والانتهاء، والاستمرار، والمقاربة، والشّروع، والعادة، والبساطة.

* * *

1- الأستراباذيّ، شرح الكافية، 418/3.

2- يُنظر: السيوطيّ، همع الهوامع، 18/1 وما بعدها. **وَ يُنظر:** تمّام حسان، اللغة العربيّة، معناها ومبناها، ص251.

الخاتمة

الخاتمـــة:

إنّه في ختام هذه المقاربة التداوُليّة لنظريّة المعنى في النحو العربيّ تجدرُ الإشارة إلى أثر أصول النحو العربيّ الإجماليّة، بوصفها أصولاً قامت عليها نظريّة النحو العربيّ، في تجريد نظريّةٍ للمعنى اللغويّ، حيث مثّلت تلك الأدلّة مرجعيّة فكريّة بنائيّة كبرى في الدرس النحويّ، ولاسيما أنّ جانبا مُهمّا من هذه النظريّة استند إلى مقاميّة الحدث اللغويّ، وآثر النحاة فيه العودةَ بالنصوص اللغويّة إلى مصادرها الأولى (ما قالتِ العرب)، أو تعليل شيء من ذلك بأنّه هكذا ثبت عن العرب قَولا وتداوُلا، ذلك أنّ المعنى بشقّيه المقاليّ والمقاميّ مثّل لديهم بنية دلاليّة تنعكس ظواهرها في مختلف عمليّات التواصل التي تحقّقها.

وإنّ التفاعل الحاصل بين عناصر المعنى اللغويّ الثلاثة (التركيب، الدلالة، التداوُل) يؤكّد كليّة النظام السّيميولوجيّ للغة، ولعلّ هذا ما جعل النحاة القدامى يُدمجون هذه المستويات جميعًا في دراستهم، فيكون الملمح الدلاليّ مُورَّى في ملامح تركيبيّة وتداوُليّة عدّة؛ حيث بدا واضحا من خلال استقراء نماذج من المدوّنة النحويّة العربيّة تعويل النحاة على المعاني النحويّة تحديدا في محاولة منهم لضبط تصوّر عامّ تنتظم من خلاله الظاهرةُ الدلاليّةُ، من معانٍ مقاليّة ابتداءً، إلى معانٍ مقاميّة وُصولا، فمعانٍ دلاليّة تداوُليّة انتهاءً؛ وهو تصوّرٌ أقرب ما يكون إلى مفهوم النظريّة، بوصفها بناءً فرضيّا يربط أسبابا بنتائج في تدرّج بنويّ تصاعديّ، ينشُد الشموليّة ويتحرّى عدمَ التناقض.

ولعلّ ما يؤكّد هذا ويُبرّره هو انسجامُه مع أهمِّ ما انتهت إليه الدراسة من نتائج خاصّة، تتركّز في النقاط التالية:

- إنّه لما كان التواصل الناجح تداوُليّا يستدعي انسجاما حاصلا ما بين معاني الكلام (المقال) وما يُحيط بهذا الكلام من ملابسات وعناصر دلاليّة متنوّعة (المقام)، فإنّ نحاة العربيّة الأوائل انتبهوا إلى هذين المستوَيَين الدلاليّين، وإنْ جاء حديثهم في ذلك موزّعا على مجموع مباحث درسهم النحويّ، إلاّ أنّ إشاراتٍ ذكيّة إلى ذلك كانت تُلتقط منهم في ثنايا الدراسة والتحليل، فلم يُعفِهِمُ انشغالهم بقضايا التركيب المقاليّة،

وهو انشغال أساسيّ ابتداءً، لم يُعفهم من ضرورة الانتباه إلى عناصر التواصل الأخرى ذات الطبيعة المقاميّة.

- وقع اختيارُ النحاة العرب على الكلمة مادّةً أوليّة للدراسة دون الصوت المُفرَد ودون المَقطع، لأنّ الكلمة كونُها لفظا مُفرَدًا، ممّا يستدعي معنًى مُفرَدا، وتبدو فكرة "الإفراد" هي ما دفع إلى بناء الجملة من الكلمات، دون سواها من وحدات التحليل الأخرى؛ وقد كان هناك إجماع منهم على القسمة الثلاثيّة، في حين اختلف المحدَثون، فيما بينهم في ذلك، حيث جمعوا في دراستهم لأقسامَ الكلمة ما بين الأصول الأولى (الأنماط) ومُختلف الفروع المُنحدرة منها، استعمالا حاصلا بالكلام، وبين ما يلفّ عمليّة الكلام مِنْ أحكام طارئة.

- كان تقسيمُ الكلم الثلاثيُّ مُراعياً للجانب النفسيّ في عمليّة الاتّصال، وما يعنيه المتكلم ويقصده، فكان هذا التقسيم؛ الاسميّ، والفعليّ، والحرفيّ، يفي ببيان ما يدور في النفس، ويُراد إيصاله إلى الغير، ذلك أنّ المعاني التي يُعبّر عنها المتكلم ثلاثة: معنًى يُخبَر به، ومعنى يُخبَر عَنه، ومعنى يربط أحدهما بالآخر، فلم يكن تعريف الكلمة لديهم بحاجة إلى خصّيصة "المعنى"، ببعده المعجميّ الصِّرف، وأمّا شرط إفراد المعنى، فيُشير إلى جدوى معرفة المعنيَين المفرد والمُركّب، بالنظر إلى شكل الكلمة ليكون إفراد المعنى مرتبطًا باللفظ المقاليّ ذاته المتضمّنِ معنىً.

- إنّ هناك علاقة وطيدة بين أصول النحو والأقسام النحويّة التي تطرق إليها النحاة، فكانت هذه الأقسام محاولة لاستقراء القواعد والأحكام المستنبطة من الأصول مِن الاعتداد بالمسموع القليل وقياس غير المسموع الكثير عليه، ولعلّ الاعتداد بالأساسَين النحويَيْن، التوزيعيّ والوظيفيّ التركيبيّ ممّا دفع إلى ضبط المسألة بآلية القياس، لتكون بذلك في دائرة المعنى المقاليّ المنضبط، ذلك أنّ للاسم توزيعًا يختلف عن توزيع الفعل، وتلك إشارة دالّة على المنهج اللغويّ المنضبط الذي انتهجه النحاة في تقسيم الكلم، وهو بعيدٌ كلّ البعد عن المنهج المنطقيّ.

- مثّل الزمن اللغويّ بوصفه مُكوّنا صرفيّا مُعطًى دلاليّا هامّا لدى النحاة القدامى واللغويّين المحدثين، فقد زاحمتْ حديثَ القدامى عن أقسام الكلم فكرةُ الزمن، فتناولوا

الزّمن أكثر ما تناولوه، متعلّقا بالفعل بحال الإفراد، بل إنّ تقسيمهم للفعل جاء متأثرا بفكرة الزمن، التي رأوها مُستوعَبة في الصيغ الفعليّة التي تشقّق إليها الفعل.

وما من شكّ في أنّ اهتمام النحاة بالزمن الصرفيّ في تأصيل الزمن اللغويّ، لمْ يُغطِّ لديْهم على تصرّفه النحويّ في السياقات التركيبيّة المختلفة، حيث كانوا يَسعَون إلى ضبط أقسام الكلم مِن خلال الدليل الزمنيّ، منشغلين بخصائص الكلمة وعوارضها، وإنّ في تمييزهم في دلالة زمن الفعل، بين دلالتَيه المقاليّة والمقاميّة، ما يوحي بتصوّرهم الضمنيّ لفعل التلفّظ، كونُه أداءً استعماليّا حاصلا بمقام تواصليّ محدّد، في نظرتهم إلى زمن الفعل مقرونا بالتلفّظ.

- عبّرت ظاهرة التذكير والتأنيث في نظريّة النحو العربيّ عن علاقة واصلة الفكرَ باللغة، واللغة ألفاظ يُعبَّر بها عن المعاني. وإنّ من المعاني المدلول عليها بتلك الألفاظ معاني الجنس، حيث تُسهم بقدر ما في تشكيل أولى معالم الدلالة، بل إنّه كثيرا ما تكون علامة الجنس هي المميّز الوحيد الذي يملكه الاسم، بحيث إنْ سقطتْ هذه العلامة فقدَ الاسم معناه تماما، أو تحوّل إلى معنىً آخر.

وبدا الجنس اللّفظيّ لدى النحاة نوعاً مبنيّاً على القياس اللفظيّ، إذ لا يُحصّل معنى الذكورة أو الأُنوثة إلاَّ مِن اللفظ، والأصل أنْ يرتبط بالجمادات، أمّا الأحياء فإنّ ما دلّ على المذكر فهو مذكّر ولو اتّصل بإحدى علامات التأنيث، وما دلّ على المؤنث مؤنّثٌ ولو خلا من علامات التأنيث؛ فالتمييز بين الجنسَين ينبغي ألاّ ينحصر في الشكل فحسب، إنّما يتجاوزهُ إلى الإحالات الدلاليّة على ما هو في الطبيعة وفي المُجتمعات وفي العادات القوليّة المُختلفة.

- ثبتَ لصيغة المثنّى في الدرس النحويّ العربيّ أثرٌ بالغ في الدلالة على المعنى الإفراديّ للكلمة العربيّة، حيث إنّ لها بذلك إحالة ذاتيّة مِن دون إضافة كلمة أخرى، ومرادُ النحاة من التغيير ههنا، هو تغيير هيئة البنية الأصليّة للكلمة من حيث الحركاتُ والسكنات، ومعلومٌ أن الزيادة أو الإلحاق لا تتغيّر به بِنية الكلمة الأساسيّة.

وتُسجّل الدراسة ههنا انتباه النحاة إلى نوع من أنواع التثنية؛ هو في المعنى دون اللفظ يرتبط أساسا بالمعنى المقاميّ، بعد أن ارتبط النوعان الآخران بالمعنى المقاليّ؛ وهما التثنية في اللفظ والمعنى، والتثنية في اللفظ دون المعنى.

- بيّن النحاة قيمةَ ظاهرة الجمع الدلاليّةَ وأثرَ المعنى العدديّ في استقامة الكلام أو فساده، فبيّنوا أنواعه وأحكام كلّ نوع، ذلك أنّ جمع القلّة هو ما وُضع للعدد القليل من الثلاثة إلى العشرة، أمّا جمع الكثرة ما وُضع للعدد الكثير، وإنّ تلك العلامات التي رصدوها في تغيّر بُنى الكلم العربيّ للدلالة على قيمة الجمع الدلاليّة، تُعدّ لدى الوظيفيّين مِن المونيمات النحويّة، لأنّها تفيد خبرا دلاليّا، ولأنّها مَبنيّة على اختيار مُستقلّ من المتكلم.

- كان تقسيم الجملة العربيّة إلى فعليّة واسميّة من مقتضيات النظر الوصفيّ، حيث احتكم هذا التقسيم الوصفيّ إلى البعد الدلاليّ، فتكون الجملة الاسميّة موضوعة للإخبار، بثبوت المُسند للمسند إليه مُطلقا، في حين تكون الفعليّة للإخبار عن الحدث في الماضي أو الحال، وإنّ حاجة المتكلم التعبيريّة هي التي تحدِّد اختياره نمطاً جُمليّاً بذاته.

- ارتبط مفهوم العامل بجانب منهجيّ واضح، حيث كانوا يقصدون من ورائه إلى تشخيص وافٍ لظاهرة الإعراب، واستنباط أحكامها وسبر أنظمتها وقوانينها، ومسوّغاتها وعِللها، فلم تكن نظرية العامل أصلا نحويًا، وإنّما كانت محاولة منهم لتفسير ظاهرة الإعراب، وتقريب قواعدها إلى الأفهام باتجاه الضبط المقاليّ، وما إلى ذلك من الأنساق المطّردة، وذلك ممّا يُشير إلى استدعاء البعد التركيبيّ الذي طبع حديث النحاة في العامل، فالعامل عنصرُ بناء تتعالق به عناصر الجملة مُشكّلة أحدَ الأنظمة المقاليّة القارّة في اللغة.

وكان النحاة حين جعلوا الإعراب دوالَّ على المعاني، يَرمون إلى بيان الوظائف النحويّة في تراكيب المقال، ومدى التفاعل الناجز بين عناصره، ففي إطار الشكليّة، يكون الإعراب قيمة صوتيّة تطرأ على أواخر الألفاظ مركّبةً، وعلى هذا الأساس،

كان الإعراب لديهم "معنىً" و"لفظاً"، في آن معًا، وتكون القيم الخلافيّة في الإعراب علامة تداوُليّة توجّه المعنى المقاميّ إلى غرض محدّد، فيما عُرف بالإعراب التداوُليّ.

- انتبه النحاة القدامى في مستوى تحليليّ إلى أنّ هناك اختلافا بين الفاعل المعنويّ (الدلاليّ) والفاعل النحـويّ، إذ إنّ الفاعل كونُه مُحِدثا للفعل دلاليّا في الواقع "مُنفّذا" باصطلاح النحو الوظيفيّ، قد يأخذ أكثر من وظيفة في نحو الاستعمال، حيث تتعالق الوظائف النحويّة بالوظائف الدلاليّة في تفاعل بالوظائف التداوُليّة.

- إنّ المظانّ التداوليّة التي تخصّ المتكلم المخاطَب وتتفاعل بهما في المدوّنة النحويّة كثيرة جدّا، ليُجردّ في مراحل معيّنة من النظر النحويّ الدلاليّ التداوليّ متكلّمٌ ومُخاطَب افتراضيّان، مُستنَداً إليهما في ربط الملفوظات بمحيط الحدث التلفّظيّ، انتهاءً إلى استنتاج جملة الأحكام الاستعماليّة التي تُشكّل بالأساس منظومة قواعد الاستعمال الناجح.

- يُلحظ اعتداد النحاة بمقامات الكلام في تحليل الجمل، حيث يقوم ملفوظ النُّدبة مثلا في أدبيّات الدرس النحويّ العربيّ على سياق مجتمعيّ خاصّ إذ تُعدّ النُّدبة من كلام النساء، ولعلّ في استعمال العرب لهذا السّمت من الملفوظات ذات القيم النفسيّة والثقافيّة والمجتمعيّة، ما يُشير إلى حالة من غنائيّة الألم والأسى طبعت حياتهم، حيث يُتوجّه بهذا الخطاب إلى مخاطب محدّد، كونه مصدر ألم حسيّ أو معنويّ، ذلك أنّ المندوب شخصٌ ذو مكانة في نفس المتلفّظ النادب.

- كانتِ الرّتبة عند النحاة مفهوماً مقاليّاً، يعكس الأصول التجريديّة الأولى للنموذج الجمليّ، الذي ينتظم توالي العناصر التركيبيّة في السلسلة الكلاميّة، وقد يكون العدول عن هذا الأصل لأبعاد تداوُليّة معيّنة، من نحو العناية بالمتقدّم وغير ذلك، ولعلّ ذلك ما عبّرتْ عنه التداوُلية بمفهوميّ البؤرة والمحور، كما كانت لتقنية الحذف لدى النحويّين بوصفه أسلوباً عُدوليّا أغراضٌ تخاطبيّة جمّة، تنهض من خلاله القرينتان المقاليّة والمقاميّة بوظيفة التوجيه الدلاليّ للبعد التداوُليّ المناسب لهذا الإجراء التلفظيّ، يُمكن تأصيلها في عنصرَيّ: الاقتصاد اللغويّ لعلم المخاطب، وقرائن الأحوال.

- ارتبطتْ أسماءُ المُسميّات في الاستعمال العربيّ بالبيئة على اختلاف امتداداتها، الطبيعيّة والثقافيّة والمجتمعيّة وغيره، وقد ثبتَ لدى النحاة أنّ ذلك ما شكّل خلفيّة ما لتسميّة العرب القدامى أشياءَهم بتمايز لهجيّ واضح، لا يُسعف المسلك الاشتقاقيّ اللغويّ وحدَه في الوصول إلى معانيها الخاصّة، والأمر كذلك لديهم مع قضايا الجنس والعدد المجازيَين.

- إنّ الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب ـ بوصفها مُصطلحا تراثيّا خالصاـ لم تقف عند البعد التركيبيّ الوظيفيّ الذي افتقرتْ إليه، فهي تتعالق دلاليّا، ويكون لها أثرٌ في المعنى الدلاليّ للنصّ، إذ لا ينفي استقلالُها التركيبيّ عنها ارتباطَها المعنويّ، وإنّ ما دُرس في إطار الجمل التي لها محلّ من الإعراب والتي لا محلّ لها، وما اشترطه النحويّون من ضوابط نحويّة ودلاليّة يصلح أنْ يكون جهازا تفسيريّا لظاهرة توالد الجملة العربيّة، وتنامي هيكلها التركيبيّ وُصولا إلى الكيانات النّصيّة، بما يتحقّق من آليّات تداوُليّة بمُسمّى الربط والتفريع.

- تلاحظ الدراسة طرحا ناضجا في البعد التداوُليّ لنظريّة المعنى، لدى أولئك الّذين عُرفوا بنحاة بغداد، من أمثال ابن الحاجب وتلميذِه الرضيّ الأستراباذيّ، فقد كان لمنهجهم التوفيقيّ بين آراء البصريّين القائمة على مبدإ أصل القياس، وآراءِ الكوفيّين المُحتكمة عموما إلى أصل السماع، ما ساعدهم على تحقيق نتائج مهمّة في قضايا التركيب والدلالة والتداوُل. وإنّ لأولئك الذين سمُّوا بالبلاغيّين فيما بعدُ أيضاً يُحسب فضل بلورة كثير من المفاهيم التداوليّة، وإنْ بَدتْ مبثوثة في مضانّ نقديّة وأدبيّة، ومنثورة في أكثر من مجال.

هذا، وإنّه ما كان لهذه الأفكار أنْ ترى نور الحروف ولِتَبلغَ هذه المرحلة من التنامي والامتداد، لولا فضل أستاذي المشرف، المحقّق اللغويّ، الأستاذ الدكتور عيّاش فرحات وما حقّقتُه معه من توجيه عميق متواصل لا يفتُر، أعان على ضبط آلة المنهج، وعلى امتلاك أدوات التحليل الدلاليّ التداوُليّ، وللرّجُل عليّ في ذلك أفضالٌ جمّة، أفضالٌ تبدأ من حظوتي بقبوله الإشرافَ على هذه الدراسة، وتنتهي إلى إفادتي واغتنائي الأكاديميّين منه، لاقتحام

هذا الحقل المعرفيّ الشائك ومواصلة المسير إنْ شاء الرحمن. فإليه أرفع موفورَ الثناء وجزيلَ الشكر، وجزاه اللهُ عن ذلك خيرَ الجزاء.

وَآمُل أنْ تكون هذه الدراسة - على استحياءٍ مِن صاحبها- قد حقّقت، ولو، رجعَ صدىً معرفيّ لنظريّة لغويّة عربيّة ممتدّة الأعراق ضاربة بجذورها في تراث إنسانيّ ثرّ، ومُنتهى الآمال أنْ تُتلى ببُحوث تسدّ ما بدا فيه مِن ثغرات. فما كان من توفيق فمن الله، وما بدا من هنات وسَقطات، فإنّ ذلك لمن طبيعة البشر وخصّيصة الفِكَر، واللهَ أسألُ التوفيق والسّداد.

ملخص البحث

يتناول البحث المسائل النحويّة ذات الصلة بقضيّة المعنى في نصوص المدوّنة النحويّة، التراثيّة والحديثة على السواء، من مصادرها بالتحليل والمقارنة والاستنتاج، ذلك أنّ نحاة العربيّة، كشفوا عن أنّ هناك اطّرادا ملحوظا في البنى الذاتيّة للغة، ومن ثمّ أمكنهم التقعيد للّغة في مجاليّ الصرف والنحو مثلا، ثمّ انتبهوا إلى ما يطرأ على تلك البنى من تحوُّلات حالَ اشتغالها الاستعماليّ وإلى ما يطال تلك البنى من أحكام تداوُليّة، تُعيد ضبط الهيئات التركيبيّة لتخليص المعاني الدلاليّة.

هذا، وإنّه لما كان التواصل الناجح تداوُليّا يستدعي انسجاما حاصلا ما بين معاني الكلام (المقال) وما يُحيط بهذا الكلام من ملابسات وعناصر دلاليّة متنوّعة (المقام)، فإنّ نحاة العربيّة الأوائل انتبهوا إلى هذين المستوَيَين الدلاليّين، وإنْ جاء حديثهم في ذلك موزّعا على مجموع مباحث درسهم النحويّ، إلاّ أنّ إشارات ذكيّة إلى ذلك كانت تلتقط منهم في ثنايا الدراسة والتحليل، فلم يُعفِهِمُ انشغالهم بقضايا التركيب المقاليّة، وهو انشغال أساسيّ ابتداءً، لم يُعفهم من ضرورة الانتباه إلى عناصر التواصل الأخرى ذات الطبيعة المقاميّة، حيث يتجاوز وصف الظاهرة الدلاليّة حدود النصّ الذاتيّة.

وإنّ مِن أهمّ منطلقات النظريّة التداوليّة ما هو في الأساس رصد دقيق لآليّات التواصل الأمثل، والبحث في ظروف وشروط تَحقُّق نجاح ذلك الفعل التواصليّ، وما من شكّ في أنّ الفكر النحويّ العربيّ لم يُغفل أبعاد ظاهرة المعنى التداوُليّة تلك وهو يصوغ قوانين التركيب النحويّ للعبارة، وُصولا إلى التأسيس الفعليّ للنظريّة المتكاملة. فالبحث إذن يُسلط الضوء على أدلة النحو العربيّ الإجماليّة، من حيث هي مقوّماتٌ لتلك النظرية ومبادئُ لذلك التفكير الدلاليّ.

Abstract

The current research delves into grammatical issues related to meaning in the Arab grammatical corpus on both classical and modern levels. It probes into the question through analysis, comparison and deduction. Hence, Arab grammarians - in their endeavor at describing the grammatical phenomena and methodizing the Arab structural types as well- found out a sort of regularity in the internal linguistic phenomenon. This was only possible by testing the observable and recorded data and therefore, generating rules regarding phonetics, morphology and grammar. Arab grammarians have likewise tried to expound these phenomena via a careful observation of the relation binding together these levels in its forms and positions .

Arab grammarians, as a matter of fact, accentuated the importance of the grammatical meaning as a primordial factor in the analysis process. They namely realized how much significant is the morphological structure with a special focus on the word's structure. Besides, they set the pillars of the structures' relations alongside with its meaning. They went further in theorizing for the linguistic system going beyond the linguistic context to external situation .

Communication mechanisms are certainly among the most essential bases of pragmatics. The Arabic grammatical thought undoubtedly did not neglect the pragmatic dimensions of meaning's phenomenon pending the process generating the syntactic rules of the statement and ending with an effective foundation of a complementary theory. All in all, the study sheds light on Arabic grammar precepts since the latter are the constituents of that thought.

مصادر البحث ومراجعه

مصادر البحث ومراجعه

أوّلا: القرآن الكريم، برواية الإمام ورش.

ثانيا: المصادر والمراجع

1. **الإبراهيميّ**، (خولة طالب الإبراهيميّ)، مبادئ في اللّسانيّات، ط 2. دار القصب للنشر، الجزائر، 2006.
2. **أدراوي**، (العياشي أدراوي)، الاستلزام الحواريّ في التداوُل اللسانيّ (مِن الوعي بالخصوصيّات النوعيّة للظاهرة إلى وضع القوانين الضابطة لها)، ط1. دار الأمان، الرباط، المغرب،2011.

- **الأستراباذيّ**، (محمّد بن الحسن رضيّ الدين الأستراباذيّ)

3. شرح الرضيّ على الكافية، تح: يوسف حسن عمر، ط2. دار الكتب الوطنيّة، بنغازي، ليبيا، 1996. ج1- 3 - 4.
4. شرح شافية ابن الحاجب، تح: محمد نور الحسن وآخرون، د/ط. دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، 1982. ج2.
5. **الأشمونيّ**، (أبو الحَسن عليّ نور الدّين الأشمونيّ)، شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك، تح: محمّد محي الدين عبد الحميد، ط2. مطبعة مصطفى البابيّ الحلبيّ وأولاده، مصر، 1939. ج1.
6. **إلياس**، (منى إلياس)، القياس في النحو، ط1. دار الفكر للطباعة والتوزيع، دمشق، سوريا، 1987.

- **الأنباريّ**، (أبو البركات عبد الرحمن الأنباريّ)

7. أسرار العربية، تح: محمّد بهجة البيطار، د/ط. مطبوعات المجمع العلميّ بدمشق، سوريا، د/ت.
8. الإغراب في جدل الإعراب ولُمع الأدلة في أصول النحو، تح: سعيد الأفغانيّ، مطبعة الجامعة السوريّة، دمشق، سوريا، 1957.
9. **ابن الأنباريّ**، (أبو بكر ابن الأنباريّ)، المذكر والمؤنث، تح: محمّد عبد الخالق عُظيمة، مطابع الأهرام، القاهرة، مصر، 1981، ج1.

10. **الأنطاكيّ**، (محمّد الأنطاكيّ)، دراسات في فقه اللغة، ط4. دار الشرق العربيّ، بيروت، لبنان، د/ت.
11. **أنيس**، (إبراهيم أنيس)، من أسرار اللغة، ط6. مكتبة الأنجلو المصريّة، القاهرة، مصر، 1978.
12. **إيكو**، (أمبرتو إيكو)، التأويل بين السميائيّات والتفكيكيّة، تر: سعيد بنكراد، ط1. المركز الثقافيّ العربيّ، المغرب، د/ت.

- **بحيريّ**، (سعيد حسن بحيريّ)

13. علم لغة النصّ، المفاهيم والاتّجاهات، ط1. مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، 1997.
14. عناصر النظريّة النحويّة في كتاب سيبويه (محاولة لإعادة التشكيل في ضوء الاتّجاه المعجميّ الوظيفيّ)، ط1. مكتبة الأنجلو المصريّة، القاهرة، مصر، 1989.
15. **بركات**، (إبراهيم إبراهيم بركات)، التأنيث في اللغة العربيّة، ط1. دار الوفاء للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1988.
16. **بلعيد**، (صالح بلعيد)، التراكيب النحويّة وسياقاتها المختلفة عند الإمام عبد القاهر الجرجانيّ، د/ط. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1994.
17. **البهنساويّ**، (حسام البهنساويّ)، التراث اللغويّ وعلم اللغة الحديث، ط1. مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر، 2004.
18. **بوجادي**، (خليفة بوجادي)، في اللسانيات التداولية، (مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم)، ط1. بيت الحكمة للنشر والتوزيع، العلمة، الجزائر، 2009.
19. **بوخلخال**، (عبد الله بوخلخال)، التعبير الزمنيّ عند النحاة العرب - منذ نشأة النحو العربيّ حتّى نهاية القرن الثالث الهجريّ- (دراسة في مقاييس الدلالة على الزمن في اللغة العربيّة وأساليبها)، د/ط. ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، 1987، ج1.
20. **البوشيخي**، (عزالدين البوشيخي)، التواصل اللغويّ (مقاربة لسانيّة وظيفيّة)، ط1. مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، 2012.

- **بوقرة،** (نعمان بوقرة)

21. المدارس اللسانيّة المعاصرة، د/ط. مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، 2004.
22. المصطلحات الأساسيّة في لسانيّات النص وتحليل الخطاب، (دراسة مُعجميّة)، ط1. جدارا للكتاب العالميّ، عمّان، الأردن، 2009.
23. **التهانويّ،** (محمّد بن عليّ بن محمّد التهانويّ) كشّاف اصطلاحات الفنون، تح: عليّ دحروج، ط1. مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، 1996.
24. **توامة،** (عبد الجبّار توامة)، زمن الفعل في اللغة العربيّة، قرائنه وجهاتُه (دراسات في النحو العربيّ)، د/ط. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د/ت.
25. **التوحيديّ،** (أبو حيّان التوحيديّ وَمسكويه)، الهوامل والشوامل، تح: أحمد أمين، والسيّد أحمد صقر، د/ط. الأمل للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، د/ت.
26. **ثعلب،** (أبو العبّاس أحمد بن يحي ثعلب)، مجالس ثعلب، تح: عبد السلام محمّد هارون، د/ط. دار المعارف، مصر، 1960.
27. **الجاحظ،** (أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ)، البيان والتبيين، تح: درُويُش جويدي، ط1. المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 1999، مجلد1.
28. **جحفة،** (عبد المجيد جحفة)، دلالة الزمن في العربيّة، دراسة النسق الزمنيّ للأفعال، ط1. دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، 2006.

- **الجرجانيّ،** (أبو بكر عبد القاهر بن محمّد الجرجانيّ)

29. أسرار البلاغة، تح: محمد رشيد رضا، د/ط. دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1994.
30. دلائل الإعجاز، تح: محمود محمّد شاكر، د/ط. مكتبة الخانجيّ، القاهرة، مصر، د/ت.
31. العوامل المئة النحويّة في أصول علم العربيّة، تح: البدراوي زهران، ط2. دار المعارف، القاهرة، مصر، د/ت.
32. **الجرجانيّ،** (علي محمد بن عليّ)، التعريفات، تح: محمد باسل عيون السود، ط2. دار الكتب العلميّة، بيروت: لبنان، 2003.
33. **الجنديّ** (أحمد علم الدين الجنديّ)، اللهجات العربيّة في التراث (القسم الثاني النظام النحويّ)، د/ط. الدار العربيّة للكتاب، تونس، 1983.

- **ابن جنيّ**، (أبو الفتح عثمان ابن جنيّ)

34. الخصائص، تح: محمد علي النجار، د/ط. دار الكتب المصرية- المكتبة العلمية، مصر، د/ت. ج1- 2- 3.
35. سرّ صناعة الإعراب، تح: حسن هنداوي، ط2. دار القلم، دمشق، سوريا، د/ت. ج1- 2.
36. اللّمع في العربيّة، تح: سميح أبو مُغلي، د/ط. دار مجدلاوي للنشر، عمّان، الأردن، 1988.
37. المنصف (شرح الإمام أبي الفتح عثمان ابن جنيّ النحويّ لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحويّ البصريّ)، تح: إبراهيم مصطفى وَ عبد الله أمين، ط1. إدارة إحياء التراث القديم، القاهرة، مصر، 1954. ج1.
38. **ابن الحاجب**، (جمال الدين أبو عمروٍ عثمان بن الحاجب)، شرح المقدّمة الكافية، تح: جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، ط1. مكتبة نزار مصطفى الباز، مكّة المكرّمة، الرياض، 1997. ج1- 3.
39. **حايلا**، (محمّد حايلا)، نسق اللغة (فرضيّات التكوين وإشكالات الصيرورة، تمهيد لنظريّات لغويّة في علم الأصول)، ط1. عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، 2012.
40. **الحباشة**، (صابر الحباشة)، مغامرة المعنى مِن النحو إلى التداوليّة (قراءة في شروح التلخيص للخطيب القزوينيّ)، ط1. دار صفحات للدراسات والنشر، دمشق، سوريا، 2011.
41. **حجازي**، (محمود فهمي حجازي)، علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة، د/ط. دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، د/ت.

- **حسان**، (تمّام حسان)

42. اجتهادات لغويّة، ط1. عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2007.
43. الأصول، (دراسة إبستيمولوجيّة للفكر اللغويّ عند العرب، النحو - فقه اللغة - البلاغة)، د/ط. عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2000.
44. البيان في روائع القرآن، ط1. عالم الكتب، القاهرة، مصر، 1993.

45. الخلاصة النّحويّة، ط1. عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2000.
46. اللغة بين المعياريّة والوصفيّة، ط4. عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2002.
47. اللغة العربيّة معناها ومبناها، ط3. عالم الكتب، القاهرة، مصر، 1998.
48. مناهج البحث في اللغة، د/ط، مكتبة الأنجلو المصريّة، القاهرة، مصر، 1990.

- **حسّانيّ**، (أحمد حسّانيّ)

49. مباحث في اللسانيات، د/ط. ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر،1999.
50. المُكوّن الدلاليّ للفعل في اللسان العربيّ، د/ط. ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، 1993.
51. **حسنين**، (صلاح الدين صالح حسنين)، الدلالة والنحو، ط1. مكتبة الآداب، مصر، د/ت. ص12.
52. **الحلوانيّ**، (محمّد خير الحلوانيّ)، أصول النحو العربيّ، ط2. أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 2011.

- **حماسة**، (محمّد حماسة عبد اللطيف)

53. بناء الجملة العربيّة، د/ط. دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2003.
54. ظواهر نحويّة في الشِّعر الحر، ط1. مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، د/ت.
55. العلامة الإعرابيّة في الجملة بين القديم والحديث، د/ط. دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1983.
56. النحو والدلالة، (مخل لدراسة المعنى النحويّ – الدلاليّ)، ط1 . دار الشروق، القاهرة، مصر، 2000. ص41.
57. **أبو حيّان**، (أبو حيّان الأندلسيّ)، ارتشاف الضرب مِن لسان العرب، تح: رجب عثمان محمّد، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 1998. ج 5.
58. **الخالديّ**، (كريم حسين ناصح الخالديّ)، نظريّة المعنى في الدراسات النحويّة، ط1. دار صفاء للنشر والتوزيع،عمّان، الأردن، 2006.
59. **الخثران**، (عبد الله بن حَمد الخثران)، مراحل تطوّر الدرس النحويّ، د/ط. دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندريّة، مصر، 1993.

60. **ابن خلدون**، (عبد الرحمن بن محمّد بن خلدون)، مقدّمة ابن خلدون (كتاب العبر، وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر، ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر)، تح: عبد الله محمّد الدرويش، ط1. دار البلخيّ، دمشق، سوريا 2004.
61. **خليل**، (حلمي خليل)، الكلمة (دراسة لغوية معجميّة)، د/ط. دار المعرفة الجامعية، الإسكندريّة، مصر، 1998.
62. **الخويسكي**، (زين كامل الخويسكي)، لسانيّات من اللسانيّات، د/ط. دار المعرفة الجامعية، القاهرة، مصر، 1978.
63. **الدّاية**، (فايز الدّاية)، علم الدلالة العربيّ، ط2. دار الفكر، دمشق، سوريا، 1996.، ص09.
64. **الدمشقيّ**، (أبو حفص عمر بن عليّ ابن عادل الدمشقيّ)، اللباب في علوم الكتاب، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، ط1. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1998. ج5- 13.

- **الراجحيّ**، (عبده الراجحيّ)

65. التطبيق النحوي، د/ط. دار النهضة العربيّة، بيروت، لبنان، 1998.
66. دروس في المذاهب النحويّة، ط 2. دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1911.
67. النحو العربيّ والدرس الحديث، (بحث في المنهج)، د/ط. دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1986.
68. المبنيّ للمجهول وتراكيبه ودلالته في القرآن الكريم، د/ط. دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندرية، مصر، 1999.
69. **رشيد**، (كمال رشيد)، الزمن النحويّ في اللغة العربيّة، د/ط. دار عالم الثقافة، عمّان، الأردن، 2008.
70. **زاهد**،(زهير غازي زاهد)، موضوعات في نظريّة النحو العربيّ (دراسة موازنة بين القديم والحديث)، ط1. دار الزمان، دمشق، سوريا، 2010.

- **الزُّبيديّ**، (محمّد بن الحسن أبو بكر الزُّبيديّ)

71. طبقات النحويّين واللغويّين، تح: محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط2. دار المعارف، مصر، 1984.
72. كتاب الواضح، تح: عبد الكريم خليفة، ط2. دار جليس الزمان، عمان، الأردن، 2011.

- **الزجاجيّ**، (أبو القاسم الزجاجيّ)

73. الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، ط3. دار النفائس، بيروت، لبنان، 1979.
74. الجُمل في النحو، تح: عليّ توفيق الحَمد، ط1. مؤسّسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1984.
75. مجالس العلماء، تح: عبد السلام محمّد هارون، ط3. مكتبة الخانجيّ، القاهرة، مصر، 1999.
76. **الزركشيّ**، (محمد بن عبد الله الزركشيّ)، البرهان في علوم القرآن ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط4. دار المعرفة، بيروت، لبنان، د/ت، ج4.
77. **زكريا**، (ميشال زكريا)، بحوث ألسنيّة عربيّة، ط1. المؤسسة الجامعيّة للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1992.
78. **الزمخشريّ**، (محمود بن عمر بن محمد بن أحمد جار الله الزمخشريّ)، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تح: محمد مرسي عامر، ط 2. دار المصحف، القاهرة، مصـر، د/ت. ج 1 - 3 - 4.
79. **الزنّاد**، (الأزهر الزنّاد)، نسيج النصّ (بحث في ما به يكون الملفوظ نصًّا)، ط1. المركز الثقافيّ العربيّ، بيروت، لبنان، 1993.
80. **الساقي**، (فاضل الساقي)، أقسام الكلام العربيّ (مِن حيث الشكل والوظيفة)، د،ط. مكتبة الخانجيّ، القاهرة، مصر، 1977.

- **السامرائيّ**، (إبراهيم السامرائيّ)

81. الفعل زمانه وأبنيته، ط3. مؤسّسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1983.
82. المدارس النحويّة أسطورة وواقع، ط1. دار الفكر، عمّان، الأردن، 1987.

83. **السامرائيّ**، (فاضل صالح السامرائيّ)، الجملة العربيّة والمعنى، ط1. دار ابن حزم، بيروت، لبنان، 2000.
84. **السُّبَكي**، (بهاء الدين أبو حامد أحمد بن عليّ السُّبَكي)، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، تح: خليل إبراهيم خليل، ط1. دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان،2001. ج1.
85. **السدّ**، (نور الدين السدّ)، الأسلوب والأسلوبيّة، د/ط. دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، د/ت. ج1.
86. **ابن السراج**، (أبو الفصل جمال بن محمّد بن سهل ابن السراج)، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، ط 3. مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1996. ج1-2.
87. **السعران**، (محمود السعران)، علم اللغة (مقدمة للقارئ العربيّ)، ط2. دار الفكر، القاهرة، مصر، 1997.
88. **السكاكيّ**، (سراج الدين أبو يعقوب السكاكيّ)، مفتاح العلوم، تح: عبد الحميد هنداوي، ط1. دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، 2000.
89. **السنجرجيّ**، (مصطفى السنجرجيّ، المذاهب النحويّة في ضوء الدراسات اللغويّة الحديثة، ط1. الفيصليّة، المملكة العربيّة السعوديّة، 1986.
90. **سيبويه**، (أبو بشر عمروٌ بن عثمان بن قنبر)، الكتاب، تح: عبد السلام محمّد هارون، ط1. دار الجيل، بيروت، لبنان، د/ت. ج1- 2- 3- 4.
91. **السيّد**، (عبد الحميد مصطفى السيّد)، دراسات في اللسانيّات العربيّة، (بنية الجملة العربيّة، التراكيب النحويّة والتداوُليّة، علم النحو وعلم المعاني)، ط1. دار ومكتبة الحامد، عمان، الأردن، 2004.
- **السيرافيّ**، (أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافيّ)
92. أخبار النحويّين البصريّين (ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض)، تح: محمّد إبراهيم البنّا، ط1. دار الاعتصام، القاهرة، مصر، 1985.
93. شرح أبيات سيبويه، تح: محمّد عليّ سلطانيّ، ط1. دار العصماء، دمشق، سوريا، 2010. ج1- 2.

94. شرح كتاب سيبويه، تحّ: رمضان عبد التوّاب وآخرون، د/ط. الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، القاهرة، مصر، 1986. ج1-2.

- **السيوطيّ**، (جلال الدين عبد الرحمان السيوطيّ)

95. الإتقان في علوم القرآن، تح: محمد بن عمر بن سالم بازمول، ط1. دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 2005.
96. الأشباه والنظائر، تح: عبد الإله نبهان وآخرون، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق، سوريا،1987. ج 2- 3.
97. الاقتراح في علم أصول النحو، تح: محمود سليمان ياقوت، د/ط. دار المعرفة الجامعيّة، مصر، 2006.
98. همع الهوامع (شرح جمع الجوامع) ، تح: عبد العال سالم مكرّم، ط1. مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1992. ج1- 3- 5- 6.
99. **الشاذليّ**، (أبو السعود حسنين الشاذليّ)، العناصر الأساسيّة للمركب الفعليّ وأنماطها من خلال القرآن الكريم، د/ط. دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندريّة، مصر،1991.
100. **شاميّة**، (أحمد شاميّة)، خصائص العربيّة والإعجاز القرآني في نظريّة عبد القاهر الجرجانيّ اللغويّة، د/ط. ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، 1995.
101. **الشايب**، (محمد الشايب)، وآخرون، أهمّ المدارس اللّسانيّة، د/ط. منشورات المعهد القومي لعلوم التربية، تونس، 1986.
102. **الشنتمريّ** (أبو الحجّاج يوسف بن سليمان الأعلم الشنتمريّ)، النّكت في تفسير كتاب سيبويه، (وتبيين الخفيّ مِن لفظه وشرح أبياته)، تح: يحي مراد، ط1. دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، 2005. ج1.
103. **الشهريّ**، (عبد الهادي الشهريّ)، استراتيجيّات الخطاب، (مقاربة لغويّة تداوليّة)، ط1. بيروت، دار الكتاب الجديد، 2004.
104. **الصابونيّ**، (محمد عليّ الصابونيّ)، صفوة التفاسير، ط5. قصر الكتاب، الجزائر، 1990. ج1.

105. **الصبّان**، (محمّد بن عليّ الصبّان)، حاشية الصبّان (شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك)، تح: طه عبد الرؤوف سعيد، د/ط. المكتبة التوفيقيّة، القاهرة، مصر، د/ت. ج1.
106. **صحراوي**، (مسعود صحراوي)، التداوليّة عند العلماء العرب (دراسة تداوليّة لظاهرة الأفعال الكلاميّة في التراث اللسانيّ العربيّ)، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، لبنان، بيروت، 2005.
107. **عبادة**، (محمّد إبراهيم عبادة)، الجملة العربيّة، د/ط. منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1988.
108. **عبد الجليل**، (منقور عبد الجليل)، علم الدلالة، د/ط. منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا،2001.
109. **عبد الدايم**، (محمّد عبد العزيز عبد الدايم)، المفاهيم النحويّة بين الدرسَين العربيّ التراثيّ والغربيّ المعاصر، د/ط. مكتبة النهضة المصريّة، القاهرة، مصر، د/ت.
110. **عبد العزيز**، (محمد حسن عبد العزيز)، مدخل إلى علم اللغة، د/ط. دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1998.
111. **عَرفة**، (محمّد أحمد عرفة)، النحو والنحاة، (بين الأزهر والجامعة)، ط1. مطبعة السعادة، القاهرة، مصر، د/ت.
- **ابن عصفور**، (أبو الحسن عليّ بن مؤمن ابن عصفور الإشبيليّ)
112. شرح جمل الزجاجيّ، تح: فوّاز الشعّار، ط1. دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، 1998. ج1 – 2.
113. الممتع في التصريف، تح: أحمد عزّ عناية وَ عليّ محمّد مصطفى، ط1. دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، لبنان، 2011.
114. **عفيفيّ**، (أحمد عفيفيّ)، نحو النصّ اتّجاه جديد في الدرس النحويّ، ط1. دار زهراء الشرق، القاهرة، مصر، 2001.
115. **ابن عقيل**، (بهاء الدّين عبد الله ابن عقيل)، شرح ابن عقيل، تح: محي الدين عبد الحميد، ط20. دار التراث، القاهرة، مصر، 1980. ج 1- 2- 3.

116. **العكبريّ**، (أبو البقاء بن الحسين العكبريّ)، اللباب في علل البناء والإعراب، تح: غازي محمّد طليمات،ط1. دار الفكر، دمشق، سوريا، 1995. ج 1- 2.
117. **عليّ**، (محمّد محمّد يونس عليّ)، المعنى وظلال المعنى، (أنظمة الدلالة في العربيّة)، ط2. دار المدار الإسلاميّ، بيروت، لبنان، 2007.
118. **عمايرة**، (حليمة أحمد عمايرة)، الاتجاهات النحوية لدى القدماء في ضوء المناهج المعاصرة، ط1. دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
119. **عمايرة**، (اسماعيل أحمد عمايرة)، ظاهرة التأنيث في اللغة العربيّة واللغات الساميّة، (دراسة لغويّة تأصيليّة)، ط2. دار حنين، عمّان، الأردن، 1993.
120. **بن عمر**، (أبو طاهر عبد الواحد بن عمر)، أخبار في النحو (رواية أبي طاهر عبد الواحد بن عمر بن أبي هاشم عن شيوخه)، تح: محمّد أحمد الداليّ، ط1. الجفان والجابي، بيروت، لبنان، 1993.
- **عُمر**، (أحمد مختار عمر)
121. البحث اللغويّ عند العرب (مع دراسة لقضيّة التأثير والتأثّر)، ط6. عالم الكتب، القاهرة، مصر، 1988.
122. علم الدلالة، ط1. دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، 1982.
123. أحمد مختار عمر (وآخرون)، النحو الأساسيّ، ط4. دار السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، 1994.
124. **العوّاديّ**، (أسعد خلف العوّاديّ)، سياق الحال في كتاب سيبويه، (دراسة في النّحو والدّلالة)، ط1. دار الحامد للنشر والتوزيع،عمّان، الأردن، 2011.
125. **عيّاشي**، (منذر عيّاشي)، قضايا لسانيّة وحضاريّة، د/ط. دار طلاس، دمشق، سوريا، 1990.
- **ابن فارس**، (أبو الحسين أحمد بن فارس)
126. الصاحبيّ في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تح: أحمد حسن بسج، ط1. دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، 1997.
127. المذكّر والمؤنّث، تح: رمضان عبد التوّاب، ط1. دار الكتب، القاهرة، مصر، 1969.

128. معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمّد هارون، ط1. دار الفكر، بيروت، لبنان، 1991، مجلد: 1، 2، 4.
129. **الفارسيّ**، (أبو علي الحسن بن أحمد الفارسيّ)، التعليقة على كتاب سيبويه، تح: عَوض بن حَمد القوزيّ، ط1. مطبعة الأمانة، القاهرة، مصر، 1990، ج 1.
130. **الفاسيّ الفهريّ**، (عبد القادر الفاسيّ الفهريّ)، اللّسانيّات واللغة العربيّة، ط 4. دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، 2000.
- **الفرّاء**، (أبو زكريا يحي بن زياد الفرّاء)
131. المُذكّر والمؤنّث، تح: رمضان عبد التواب، ط2. مكتبة دار التراث، القاهرة، مصر، د/ت.
132. معاني القرآن، تح: محمّد عليّ النجّار، وَ أحمد يوسف نجاتي، ط3. عالم الكتب، بيروت، لبنان، 1983. ج1- 2.
- **الفراهيديّ**، (أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيديّ)
133. الجمل في النحو، تح: فخر الدين قباوة، ط 1. مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1985.
134. كتاب العين، تح: مهدي المخزوميّ وَ إبراهيم السّامرّائيّ، د/ط. دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، د/ت. ج 5- 6.
135. **الفوزان**، (عبد الله بن صالح الفوزان)، دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، د/ط. دار المسلم للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربيّة السعوديّة، د/ت. ج 2- 3.
136. **قريرة**، (توفيق قريرة)، المصطلح النحويّ وتفكير النحاة العرب، ط1. دار محمّد عليّ للنشر، صفاقس، تونس، 2003.
137. **ابن القوّاس**، (أبو الفضل عبد العزيز بن زيد بن عزيز القوّاس)، شرح ألفية ابن معطي، تح: علي موسى الشوماليّ، ط1. مكتبة الخاريجيّ، الرياض، المملكة العربيّة السعوديّة، 1985، ج2.
138. **الكفويّ**، (أبو البقاء أيّوب بن موسى الحسينيّ الكفويّ)، الكليّات، تح: عدنان درويش، ط2. مؤسّسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1998.

139. **لاشين،** (عبد الفتاح لاشين)، التراكيب النحويّة من الوجهة البلاغيّة عند عبد القاهر الجرجانيّ، د/ط. دار الجيل للطباعة والنشر، القاهرة مصر 1980.
140. **ابن مالك،** (جمال الدين محمّد بن عبد الله ابن مالك الأندلسيّ)، شرح التسهيل، تح: عبد الرحمن السيّد وَ محمّد بدويّ المختون، ط1. هجر للطباعة والنشر، الجيزة، مصر، 1990، ج1.
141. **المبارك،** (محمّد المبارك)، فقه اللغة وخصائص العربيّة، ط7. دار الفكر، دمشق، سوريا، 1981.
- **المبرّد،** (أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد)
142. المذكر والمؤنث، تح: رمضان عبد التوّاب وصلاح الدين الهادي، د/ط. دار الكتب، القاهرة، مصر، 1970.
143. المقتضب، تح: محمّد عبد الخالق عصيمة، ط3.القاهرة، مصر، 1994، ج1- 2- 3 - 4.
- **المتوكّل،** (أحمد المتوكّل)
144. دراسات في نحو اللغة العربيّة الوظيفيّ، ط1. دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، المغرب، 1986.
145. قضايا اللغة العربيّة في اللسانيّات الوظيفيّة، (بنية الخطاب من الجملة إلى النصّ)، د/ط. دار الأمان، الرباط، المغرب،2001.
146. المنحى الوظيفيّ في الفكر اللغويّ العربيّ (الأصول والامتداد)، ط1. دار الأمان، الرباط، المغرب، 2006.
147. الوظائف التداوُليّة في اللغة العربيّة، ط1. دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1985.
148. **مجدوب،** (عزّالدين مجدوب)، المنوال النحويّ العربيّ (قراءة لسانيّة جديدة)، ط1. دار محمّد علي الحامي، سوسة، تونس، 1998.
- **المخزوميّ،** (مهدي المخزوميّ)
149. في النحو العربيّ، (قواعد وتطبيق)، ط1. البابيّ الحلبيّ وأولاده، مصر، 1966.

150. مدرسة الكوفة، (ومنهجها في دراسة اللغة والنحو)، ط2. البابيّ الحلبيّ وأولاده، مصر، 1958.

- **المسدّي** (عبد السلام المسدّي)

151. التفكير اللسانيّ في الحضارة العربيّة، ط2. الدار العربيّة للكتاب، ط2. طرابلس، ليبيا، 1986.
152. مساءلات في الأدب واللغة، ط1. مؤسسة اليمامة الصحفية- كتاب الرياض، تونس، العدد10، 1994، ص138.
153. **مصطفى**، (إبراهيم مصطفى)، إحياء النحو، ط2. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة، القاهرة، مصر، 1992.
154. **مصلوح**، (سعد مصلوح)، العربيّة من نحو الجملة إلى نحو النصّ، ضمن كتاب الأستاذ عبد السلام هارون مُعلّما ومُؤلّفا ومحقّقا، تحرير وديعة طه النجم وَعبده بدوي،د/ط. كلية الآداب، الكويت، 1990.
155. **المطلبيّ**، (مالك يوسف المطلبيّ)، الزمن واللغة، د/ط. الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، القاهرة، مصر. 1986.
156. **المعيوف**، (عليّ بن معيوف المعيوف)، نظريّة الموضع في كتاب سيبويه، ط 1. مكتبة الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلاميّة، الرياض، المملكة العربيّة السعوديّة، 2010.
157. **مقبول**، (إدريس مقبول)، الأسس الابستمولوجيّة والتداوليّة للنظر النحويّ عند سيبويه، ط1. عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، 2008.

- **أبو المكارم**، (عليّ أبو المكارم)

158. أصول التفكير النحويّ، ط1. دار غريب، القاهرة، مصر، 2007.
159. تقويم الفكر النحويّ، د/ط. دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2005.
160. الظواهر اللغويّة في التراث النحويّ، ط1. دار غريب، القاهرة، مصر، 2007.
161. مقوّمات الجملة العربيّة، ط1. دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2008

162. **الملاخ**، (امحمد الملاخ)، الزمن في اللغة العربيّة (بنياته التركيبيّة والدلاليّة)، ط1. منشورات الاختلاف، الجزائر العاصمة، الجزائر، 2009.
163. **الملخ**، (حسن خميس الملخ)، نظريّة الأصل والفرع في النحو العربيّ، ط1. دار الشروق للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 2001.
164. **ابن منظور**، (أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور)، لسان العرب، تح: عبد السلام محمّد هارون، ط1. دار صادر، بيروت، لبنان، د/ت.
165. **المهيريّ**، (عبد القادر المهيريّ)، نظرات في التراث اللغويّ العربيّ، ط1. دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، لبنان، 1993.
166. **ابن الناظم**، (أبو عبد الله بدر الدين محمّد ابن الناظم)، شرح ألفية بن مالك، تح: عظبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، د/ط. دار الجيل، بيروت، لبنان، 1988.
167. **نحلة**، (محمّد أحمد نحلة)، أصول النحو العربيّ، ط1. دار العلوم العربيّة، بيروت، لبنان، 1987.

- **نحلة**، (محمود أحمد نحلة)

168. الاسم والصفة في النحو العربيّ والدراسات الأوربيّة، د/ط. دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندريّة، مصر، 1994.
169. آفاق جديدة في البحث اللغويّ المعاصر، د/ط. دار المعرفة الجامعية، 2002.
170. نهر، (هادي نهر)، علم اللغة الاجتماعيّ عند العرب، د/ط. دار الغصون، ظبيروت، لبنان، 1988.

- **ابن هشام**، (أبو محمد عبد الله جمال الدين ابن هشام)

171. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: محمّد مُحي الدين عبد الحميد، د/ط. المكتبة العصريّة، بيروت، لبنان، د/ت. ج1.
172. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح: محمّد محي الدين عبد الحميد، د/ط. دار الطلائع، القاهرة، مصر، 2004.
173. شرح قطر الندى، تح: محمّد محي الدين عبد الحميد، ط1. المكتبة العصريّة، بيروت، لبنان، 1994.

174. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: بركات يوسف هبّود، ط1. دار الأرقم ابن أبي الأرقم، بيروت، لبنان، 1999. ج1- 2
175. **وافي**، (عليّ عبد الواحد وافي)، فقه اللغة، ط7. دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، مصر، د/ت.
176. **ابن ولاد التميميّ**، (أبو العبّاس أحمد بن محمّد بن ولاد التميميّ)، الانتصار لسيبويه على المبرّد، تح: زهير عبد المحسن سلطان، ط1، مؤسّسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1996.
- **ابن يعيش**، (موفّق الدين ابن عليّ ابن يعيش)

177. شرح المفصّل، تح: إميل بديع يعقوب، ط1. دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، 2001. ج1 - 3 - 4.
178. شرح المفصّل، تح: مشيخة الأزهر المعمور، د/ط إدارة الطباعة المنيريّة، مصر، د/ت، ج 1 - 2- 3 - 5 - 7 - 10.

ثالثا: المراجع المُترجمة إلى اللغة العربيّة

1. **أرمينكو**، (فرانسواز أرمينكو)، المقاربة التداوليّة، تر: سعيد علوش، د/ط. مركز الإنماء القوميّ، دمشق، سوريا، د/ت.
2. **أوستين**، (جون أوستين)، نظريّة أفعال الكلام العامة (كيف ننجز الأشياء بالكلام)، تر: عبد القادر قينيني، دار أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 1991.
3. **أولمان**، (ستيفن أولمان)، دور الكلمة في اللغة، تر: كمال محمّد بِشر، ط 12. دار غريب، القاهرة، مصر، 1997.
4. **برجشتراسر**، التطوّر النحويّ للغة العربيّة، تر: رمضان عبد التوّاب، ط2. مكتبة الخانجيّ، القاهرة، مصر، 1994.
5. **بروكلمان**، (كارل بروكلمان) تاريخ الأدب العربيّ، تر: عبد الحليم النجّار، ط4. دار المعارف، القاهرة، مصر، د/ت. ج 2.
6. **بلانشيه**، (فيليب بلانشيه)، التداوُليّة مِن أوستين إلى غوفمان، تر: صابر الحباشة، ط1. دار الحوار، اللاذقيّة، سوريا، 2007.

7. **بو جراند،** (روبرت دي بو جراند)، النصّ والخطاب والإجراء، تر: تمّام حسان، ط1. عالم الكتب، القاهرة، مصر، 1998.
8. **دايك،** (فان دايك)، النصّ والسيّاق (استقصاء البحث في الخطاب الدلاليّ والتداوليّ)، د/ط. ترجمة: عبد القادر قنيني، دار أفريقيا الشرق، المغرب، الدار البيضاء، د/ت.
9. **زيلتمان،** (أبراهام مولز- كلود زيلتمان - ك أوريكيوني)، في التداؤلية المعاصرة والتواصل (نصوص مختارة)، تر: محمّد نظيف، د/ط. أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 2014. ص7.
10. **سيرفوني،** (جان سيرفوني)، الملفوظيّة (دراسة)، تر: قاسم المقداد، د/ط. اتحاد الكتب العرب، دمشق، سوريا، 1998.
11. **فَنْدرِيس،** (جوزيف فَدرِيس) اللغة، تر: عبد الحميد الدواخليّ **وَ** محمّد القصّاص، د/ط. مكتبة الأنجلو المصريّة، القاهرة، مصر، 1950.
12. **مارتيني،** (أندريه مارتيني)، مبادئ في اللسانيّات العامّة، تر: سعدي زبير، د/ط. دار الأفاق، الجزائر، د/ت.
13. **يول،** (جورج يول)، التداوليّة، تر: قصيّ العتّابيّ، ط1. دار الأمان، الرباط، المغرب، 2010.

رابعًا: المراجع باللغة بالأجنبيّة

1. **Austin**, John Langshaw. *How to Do Things with Words.* Oxford: Oxford University Press, 1976.
2. **Benveniste**, E، *Problèmes de linguistique générale*، T II, éd Gallimard, Paris.
3. **Dalache**, Djillali, *Introdduction a la pragmatique linguistique*, Office puplication universitaire, Alger.
4. **De Saussure**, F، *Cours de Linguistique Générale,* 2 em edition enag /edition ouvrage présente par morsly dalila ,
المؤسسة الوطنية للفنون المطبعيّة، الجزائر.

5. **Halliday**, Alexander Kirkwood and Ruqaiya Hasan. *Cohesion in English*. London: Longman, 1976

خامسًا: الدوريّات والرسائل

الدوريّات:

1. أعمال ندوة المنحى الوظيفيّ في اللسانيّات العربيّة وآفاقه، جامعة مولاي إسماعيل، كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة - مكناس، شركة الطباعة مكناس برانت شوب، المغرب، سلسلة الندوات 20/ 2009. **- بنعيسى أزابيط، ملامح من النظريّة الوظيفيّة عند ابن جنيّ.**
2. مجلة الدراسات اللغويّة، العدد01، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2002. **- يحي بعيطيش، مفاتيح مدخلية للنحو الوظيفيّ.**
3. مجلة عالم الفكر، العدد1، المجلد 33، 2004. **إدريس مقبول، البعد التداوُليّ عند سيبويه.**
4. مجلة علامات، ج61، مج 16، مايو 2007. **- نعمان بوقرّة، نحوُ النصّ، مبادئه واتّجاهاتُه الأساسيّة في ضوء النظرية اللسانيّة الحديثة.**
5. مجلة الكليّات والوسائط (ندوة)، ط1. مطبعة النجاح الجديدة، المغرب. 1994. **- عزّ العرب لحكيم بنان، اللغة والدلالة، والصيغة الذهنيّة في فلسفة أنطون مارتي.**
6. مجلة كليّة الآداب بتطوان، العدد9، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة 1999. **- محمد الحيرش، تداوليّات الخطاب عند باختين.**
7. مجلة الممارسات اللغويّة، مخبر الممارسات اللغويّة، جامعة مولود معمّري، تيزي وزو، الجزائر، ع 2، 2011. **- عبد الرحمن الحاج صالح، أصول البحث في التراث اللغويّ العلميّ العربيّ.**
8. منشورات معهد الدراسات والأبحاث والتعريب وجمعيّة اللسانيّات بالمغرب، ماي 2000. **- عبد القادر الفاسيّ الفهريّ، البنى الزمنيّة وأشكالها.**

الرسائل:

1. **يحـي بعيطـيش**، نَحـو نظريّـة وظيفيّـة للنحـو العربـيّ، أطروحـة دكتـوراه دولـة فـي اللسـانيّات الوظيفيّـة الحديثـة، إشـراف أ.د. عبـد الله بوخلخـال، نوقشـت وأُجيـزتْ بقسـم اللغـة العربيـة وآدابهـا، كليـة الآداب واللغـات، جامعـة منتـوري بقسـنطينة (الجزائـر)، 2005- 2006.
2. **لطيفة إبراهيم محمّد النجّار**، منزلة المعنى في نظريّة النحو العربـيّ، أطروحـة دكتـوراه في اللغة العربيّة وآدابها، إشراف أ.د. نهاد موسى، نوقشت وأُجيزتْ بالجامعة الأردنيّة بتاريخ: 26 كانون الأوّل مِن العام 1995.
3. **مراد قُـفّي**، المعنى الإسناديّ في الجملة العربيّة بين التأصيل والفنيّة، رسالة ماجستير في علوم اللسان العربيّ، إشراف د. امحمّد بنّبري، نوقشت وأُجيزتْ بقسم اللغة العربيّة وآدابها، كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة، جامعة الحاج لخضر بباتنة (الجزائر)، 2007-2008.

سادسًا: مواقع الإنترنت

- لزهر كرشو، التوجيه التداوليّ في كُتب الشّروح النَّحوية، دراسة تطبيقيّة في كتاب (شرح المفصّل) لابن يعيش (643هـ)،بحث منشور بموقع جامعة الشهيد حمّه لخضر، الوادي، الجزائر، بتاريخ: 2016/06/12. على الرابط:

http://www.univ-eloued.dz/index.php/manchorat-2/8-univ/1927-621151

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

الموضوع **الصفحة**

مقدمة **أ - و**

مدخل

I. نظريّة المعنى وأنظمة الدّلالة

1- المعنى اللُّغويّ وأنواعه 03

2- الدّلالة وأنظمتُها 06

II. النّحو العربيّ، المصادر والأصول

1- أوّليّات النحو العربيّ وعوامل نشأته 10

2- أصول النّحو العربيّ 13

III. المقاربة التداوُليّة اللغويّة

1- تعريف التداوليّة 21

2- علاقتُها بعلم الدلالة (المعنى) 22

3- جوانب الدراسة التداوليّة 23

الباب الأوّل: مقاليّة المعنى في النحو العـربيّ

الفصل الأول: الكلمة في الدرس النحويّ العربيّ

أوّلا: أقسامُ الكلمة التأصيليّةُ

I. عند القُدامى

1- مفهوم الكلمة 30

2- أقسام الكلمة 34

- الاسم 36
- الفعل 40
- الحرف 42

II. عند المُحدَثين

1- إبراهيم أنيس 44

2- مهدي المخزوميّ 46

3- تمام حسان 48

III. بنية الكلمة وفكرة الزمن

1- الزمن النحويّ والزمن الصرفيّ..... 59

2- الدلالة الزمنيّة وبنية الفعل..... 61

- المُضيّ والحال والاستقبال..... 64
- الزمن الدائم..... 65

ثانيا: عوارض الكلمة وخصائصها:

I. **علاميّة ظاهرتيّ التذكير والتأنيث**

1- ظاهرتا التذكير والتأنيث (الأصالة والفرعيّة) 70

2- أقسام المُذكّر والمؤنّث 71

- الجنس الحقيقيّ 71
- الجنس المجازيّ 72
- الجنس اللّفظيّ 73

3- علامات التأنيث..... 74

- العلامةُ التاءُ 74
- العلامةُ ألفُ التأنيث المقصورة 75
- العلامة ألف التأنيث الممدودة 76

II. **علاميّة الإفراد والتثنيّة والجَمع** 78

1- عَلاميّة المثنّى 79

- المُثنّى 79
- شروطُه..... 80
- أقسامُه 82

2- علاميّة الجمع 83

- جمعُ السّلامة..... 83
- جَمعُ التّكسير 84
  - ✓ أقسامه باعتبار اللفظ 85
  - ✓ أقسامه باعتبار الدلالة 86
- اسم الجنس الجمعيّ 87
- اسم الجمع 87

الفصل الثاني: التراكيب النحويّة ومظاهرُها الدلاليّة

أوّلا: الجُملة، حدُّها وحُدودُها

I. **الأساس التركيبيّ (التأصيليّ)**

1- مبدأ التأصيل 92

2- هيئة الجُمْلة التركيبّةُ 94

II. **الأساس المعنويّ (الدلاليّ)**

1- أقسامُ الجملة العربيّة..... 98

- جملة المبتدأ والخبر (الاسميّة)..... 98
- جملة الفعل والفاعل (الفعليّة)..... 99

2- أثر المعنى في تحديد مفهوم الجملة العربيّة..... 100

ثانيّا: فكرة العامل وظاهرة الإعراب

I. فكرة العامل

1- العامل 105

2- أقسامُه 105

- العامل اللفظيّ 106
- العامل المعنويّ 106

II. أثر ظاهرة الإعراب في المعنى:

1- ظاهرة الإعراب 108

2- دلاليّة الإعراب على المعاني 110

III. العامل بين المتكلم والكلام 112

ثالِثا: القرائن المقاليّة على المعنى النحويّ

I. القرائن المعنويّة

1- الإسناد: 120

2- التخصيص 120

3- النِّسبة 123

II. القرائن اللفظيّة

1- العلامة الإعرابيّة..... 124

2- الرُّتبة..... 124

3- الصيغة..... 125

4- المطابقة 127

5- الربط 127

6- التضامّ..... 128

7- الأداة 129

8- النغمة 130

الباب الثاني: مقاميّة المعنى في النحو العـربيّ

الفصل الأول: تداوُليّة المخاطِب (المتكلّم)، وتداوُليّة المخاطَب

أوّلا: المقام اللغويّ وعناصره

I. المقام

1- مفهومُه 135

2- أصناف السِّياق 136

II. كيف يتحدد المقام؟ (عناصرُه)

1- مظاهره وعناصره..... 138

2- العلاقات المقاميّة 139

III. إرهاصات المعنى المقاميّ في التراث النحويّ العربيّ..... 141

ثانيا: تداوُليّة المخاطِب (المتكلّم)

I. مقام المتكلّم

1- مراعاة قصد المتكلم..... 145

2- مراعاة حال المتكلم 148

3- مراعاة استعمال المتكلم، وتوجيهُه 149

II. المعنى والوظائف التداوليّة

1- النحو العربيّ والنحو الوظيفيّ 155

2- الوظائف التداوليّة 158

- البؤرة 158
  - ✓ بؤرة جديد 158
  - ✓ بؤرة المقابلة..... 158
- إسناد الحالات الإعرابيّة..... 158
- وظيفة المحور والبؤرة التواصليّةُ 159
- البنية الإخباريّة للجملة..... 161

ثالثا: تداوليّة المخاطَب

I. الكفاءة التواصليّة 166

II. مقام المُخاطَب

1- مراعاة علم المخاطَب (الإبلاغ)..... 168

2- مراعاة فهم المخاطَب (الإفادة)..... 171

3- مراعاة ظنّ المخاطَب (الحجاج) 175

- مساعدات الكلام..... 176
- التوكيد..... 177

الفصل الثاني: تداوليّة الخطاب في ذاته

أوّلا: المعنى، من الجملة إلى التلفظ

I. التلفّظ - (Enonciation)

1- مفهومُه ومحدّداتُه 181

2- إنجازيّة الفعل الكلاميّ 182

II. الملفوظات غيرُ الإسناديّة

1- ملفوظ الخالفة 186

2- ملفوظ التعجّب..... 186

3- ملفوظ المدح والذمّ 187

4- ملفوظ النداء 187

- النُّدبة 188
- الاستغاثة 189
- الترخيم 189

5- ملفوظ التعهّد..... 190

6- ملفوظ الإغراء والتحذير 190
III. **الإعراب التداوليّ** 193
ثانيا: العُدول الأسلوبيّ
I. **التّخيُّر النّحويّ**
1- إعادة الترتيب..... 199
2- الحذف..... 202
• الاقتصاد اللغويّ لعلم المخاطب..... 203
• قرائن الأحوال..... 205
II. **العُدول الدلاليّ واللَهَجيّ في الكلام**
1- العُدول الدلاليّ..... 208
2- العُدول اللَهَجيّ (ظواهر دلاليّة لهجيّة) 212
• الجنس المجازيّ..... 215
• مخاطبة المفرد بالجمع وعكسُه..... 217
• المُخالفة الإعرابيّة..... 218
ثالثا: النحويّة النصيّة (الاتّساق والانسجام)
I. **النصّ**
1- تعريفه 220
2- المعايير النصّيّة..... 221
II. **الجملة الكبرى والجملة الصغرى**
1- الجمل التي لها محلٌّ مِن الإعراب..... 225
2- الجملُ التي لا محلَّ لها مِنَ الإعراب 228
III. **الاتّساق والانسجام**
1- نحوُ الجملة ونحوُ النصّ..... 233
2- مظاهرُ الاتّساق والانسجام الدلاليّةُ: 236
• الربط 236
• التوليد بالتفريع 237
• الإحالة المقاميّة (Situational reference) 241
✓ الإحالة المقاميّة بالضمائر..... 243
✓ الإحالة المقاميّة بالإشارة والموصول..... 244
✓ الإحالة المقاميّة بالزمن النحويّ 245
خاتمة 248
ملخص 255
Abstract..... 256
المصادر والمراجع 258
فهرس الموضوعات 278